

جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط
شعبة العلاقات الدولية

متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية

“ رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد “

إعداد الباحثة
“ محبير سليمان عطيرة “

إشراف

الدكتور سمير شرف
الأستاذ المساعد
في قسم العلوم المالية والمصرفية

الدكتور عدنان العريبي
المدرس
في قسم الاقتصاد والتخطيط

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات أن توفيقها حقها... وأجمل السطور تخر ساجدةً أمام عظمة تضحيتهما
إلى الحروف المهددة التي تشع حباً وعطاءً
إلى نبع العنان والملائكة الساهر على راحتنا

أبي

إلى رمز العمل رمز السبر.... معلمي الأول في الحياة
إلى من علمني أن بالحبة يكبر الإنسان... وبالعلم يتنور...
وبالإرادة يقهر الصعاب... إلى بحر العطاء دون حساب...

أبي

إلى من أبصرت بأحداقهم ضوء النصار....
إلى من خاركوني ومازالوا أحزاني وأفراحي....
وكانوا ومازالوا لي عوناً في مفواري.....
إلى من ملأوا قلبي خيراً وحربي ورعاً.....

أخوتي

إلى من نقشوا معي أجمل الذكريات على جدار الزمن
إلى جميع الأصدقاء الذين خافتم من ذكرهم السطور.. وهم في القلب دائماً

أصدقائي

إلى البستان المليء بالورود
والذي ما يذل علي يوماً بعطر وروحه الفواحة
في كل لحظة من لحظات ضعفي وحزني.....

أصدقائي موظفي

مديرية التخطيط

نقطة شكر

عندما يكبر المعنى تصغر الكلمات.....

وتتهادى الحروفه فارحة بارحة.....

يحتو علينا الواجب أن نقف وقفة عز وفخار وإجلال وإكبار
لنرفع بأعلى صوتنا كلمات شكر مجلة لينابيع العطاء ومناهل العلم والمعرفة...
للسادة الأساتذة الدكتوراة أمعاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد.....
في معقل من معقل القائد الأسد.

نقطة شكر خاصة للأستاذين الدكتورين

"د.معدنان العربيك - د.سمير شرفه"

أخين وصديقين وأستاذين لما بذلاه من جهد

في الإشراف على هذا العمل....

فلنمنا عميق الشكر والوفاء.

نقطة شكر خاصة للأستاذ الدكتور

"د.فادي الخليل رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط السابق"

الذي كان ومازال شعلة نور حقيقية

تنير لنا الطريق بكل صدق وإخلاص وأمانة

عقد بيع قطعي

١- فريق أول: سلمان يونس عطيرة تولد ١٩٤٠ مسكن ١٨ روضو.

٢- فريق ثاني: رامي سليمان عطيرة تولد ١٩٧٢ مسكن ١٨ روضو.

مقدمه: كان الفريق الأول سجل في السكن العسكري على شقة سكنية في ضاحية الرمل الجنوبي بمدينة اللاذقية وقد تخصص بالشقة السكنية رقم ٣/أ من المحضر ٢٩/ مساحتها ١٠٧,٥.

وقد تخصص بهذه الشقة بموجب أمر التخصص الصادر عن المدير العام للمؤسسة الاجتماعية والعسكرية برقم ٤٥٨/٤٠١/م. ج ع تاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٥. وقد اتفق الفريقان وهما بكامل أهليتهما القانونية على بيع الفريق الأول للفريق الثاني الشقة المذكورة وفق الشروط التالية:

- ١- مقدمة هذا العقد جزء لا يتجزأ منه.
- ٢- ثمن المبيع مبلغ متفق عليه بين الطرفين.
- ٣- تعهد الفريق الثاني بدفع أقساط الشقة المبيعة لآخر فرش واحد المتبقي من ثمنها ويتحمل أية إضافات تفرضها المؤسسة ولأي سبب كان.
- ٤- تعهد الفريق الأول بالتنازل عن الشقة للفريق الثاني متى سمحت قوانين المؤسسة بذلك.
- ٥- البيع منجز وتام غير قابل للفسخ.
- ٦- حرر العقد على نسختين نسخة لكل فريق.

اللاذقية في / / ٢٠٠٦

فريق ثاني
رامي عطيرة

فريق أول
سليمان عطيرة

مقدمة:

لقد شهد العالم تحولاً جذرياً في ترتيب العوامل المكونة للقوة العالمية، ومن أهم عوامل هذا التحول تعاظم القوى الاقتصادية، وبروز الدبلوماسية الاقتصادية، كأهم أدوات العلاقات الدولية الراهنة، إذ اتجه المجتمع الدولي نحو تنظيم العلاقات التجارية الدولية سواء عبر الاتفاقات الثنائية، أو الإقليمية أو الدولية، و تضافرت الجهود الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قواعد النظام الدولي متعدد الأطراف، والبداية كانت مع الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات)، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة لمؤتمر يضم ١٨/ دولة، وارتفع عدد المؤتمرين بنهاية المؤتمر إلى ٣٠/ ثلاث وعشرين/ دولة، وذلك بهدف التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن السياسة التجارية ووافق المؤتمر على أن أية اتفاقية يتم التوصل إليها ستكون مؤقتة بطبيعتها حتى يتم إقامة منظمة التجارة الدولية. وهكذا تمت المفاوضات في هذا المؤتمر على أساس ثنائي لتخفيض الجمارك على السلع الواحدة بعد الأخرى، وبعد ذلك تم جمع هذه الاتفاقيات الثنائية لتشكل اتفاقية شاملة من عدة أطراف، أصبحت تعرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، وتم تبني هذه الاتفاقية رسمياً في ٣/ تشرين الأول عام ١٩٤٧، وقد كانت سورية إحدى الدول الثلاث والعشرين التي أسست الغات (GATT) في عام ١٩٤٧، غير أن سورية انسحبت من عضويتها في عام ١٩٥١، احتجاجاً على انضمام إسرائيل إلى الاتفاقية المذكورة، والتي مرت بجولات ومراحل تطور عديدة كان آخرها جولة الأوروغواي التي أسفرت عن ولادة منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي أرست أوسع نظام تجاري دولي. ويتزايد منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عدد الدول الأعضاء فيها حتى وصل إلى ١٤٩ دولة، معظمها من الدول النامية، يضاف إليها نحو ٣٠ دولة تقدمت بطلبات للانضمام إلى هذه المنظمة وبقية سورية بتقديم طلب رسمي للانضمام إلى هذه المنظمة في عام ٢٠٠١، أصبح عدد الدول العربية المنضمة، أو التي تقدمت رسمياً بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ١٥ دولة عربية.

أهمية البحث:

إن بروز منظمة التجارة العالمية يجسد الأداة الرئيسية للعولمة الاقتصادية، والتي تقتض أن العالم وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق، المرتبطة بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للقارات، ولهذا كان الاتجاه نحو التداخل، والتكامل الاقتصادي، واندفاع الدول نحو نظام اقتصاد السوق، والخصخصة، والشفافية، والمنافسة، وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي وسيلة لتحقيق النمو، وتحويل المعرفة أو المعلومة إلى سلعة استراتيجية يتركز حولها الاقتصاد العالمي. وباعتبار أن سورية مازالت خارج إطار هذه المنظمة، ترى الباحثة أنه لا يمكن لسورية أن تبقى معزولة عن الاقتصاد العالمي ومستجداته، وإلا بقيت خارج إطار التعامل التجاري الدولي وستكون عرضة للكثير من التحديات، والتكاليف التي تفوق حتماً كل تكاليف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. في ضوء ما سبق تكمن أهمية بحثنا بضرورة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحقيق المتطلبات الهيكلية الضرورية لتجنب الكثير من المنعكسات السلبية، وضمان النتائج الإيجابية على الأصعدة كافة.

أهداف البحث:

تضمن البحث بصورة رئيسة الأهداف التالية:

- ١- كيفية هيكلة وتجهيز الاقتصاد السوري لمواجهة الاستحقاقات المتمثلة بالشركات الدولية والإقليمية والعربية، من خلال نظام آلية السوق، أي من خلال الشفافية والمنافسة.
- ٢- إظهار الأبعاد الحقيقية وبالتالي مدى الربح أو الخسارة على المدى القصير والطويل، والتي من الممكن أن تتحقق من خلال تطبيق نظام آلية السوق في الشركات المذكورة.

فروض البحث:

وجدت السوق منذ وجد الإنسان، وظهرت حاجته للتبادل، وانطلاقاً من أن اقتصاد السوق يمثل الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية، فقد تطور اقتصاد السوق ومازال ومنذ وجوده في بداية النهضة الصناعية الأوروبية حتى يومنا هذا وسيبقى للأبد متطوراً ومتقوفاً على كل التنظيمات البديلة للمجتمعات، لذا تفترض الباحثة:

١. أن هوية الاقتصاد السوري لم تتحدّد بعد رغم أن سوريه تسعى جاهدة لتأمين شروط ومتطلبات اقتصاد السوق.
٢. سيطرة اقتصاد السوق وتوجّه معظم الاقتصاديات لإتباع هذا الأسلوب، كونه الشرط الأساسي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
٣. إن انتقال سوريه إلى اقتصاد السوق، يتطلب تأمين متطلباته في الأجلين القصير والطويل، والتي تتقاطع ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
٤. تشكّل المنافسة أساس التحول نحو اقتصاد السوق، وبالتالي نحو تكامل الاقتصاد السوري مع الاقتصاد العالمي، لكونها آلية قياس مستوى تحقق الشفافية، والتي تشكل بدورها آلية قياس الحقائق، وبالتالي المعلومات، والتي نعتقد أنها المناخ الحتمي للتطور والتقدم.
٥. على الرغم من التداخل والتشابك، بين مفهومي المنافسة والتنافسية، إلا أن هناك فرق بينهما فإذا كانت التنافسية تعرف على أنها الأداء الاقتصادي الحالي، والكامن للبلد في المجالات التي يتنافس فيها مع الأمم الأخرى فإن المنافسة تجسد الشرط الرئيس الذي يتم وفقه الإنتاج والتجارة في البلد المعني.
٦. إن شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا تتعارض واتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، أو اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
٧. لقد أصبح الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمراً حتمياً، فلم تعد المشكلة محصورة بالانضمام أو عدمه بل في كيفية تحسين شروط الانضمام وتحسينها.

^١العريبي، عدنان، ١٩٩٥-١٩٩٦ - التحليل الاقتصادي الجزئي، مطبعة المدينة، دمشق.

٨. على الرغم من كون الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحمل الكثير من المزايا الإيجابية، إلا أنه **ينطوي على** الكثير من المخاطر، والتي يمكن تداركها فقط من خلال إتباع المنهج العلمي المباشر لتطبيق آليات اقتصاد السوق دون ضياع الوقت في تجارب لبدائل معينة محكوم عليها مسبقاً بالفشل.
٩. تعتبر الخصخصة إحدى الوسائل للوصول إلى الحل الأمثل، وهي وسيلة غير ملزمة، فمن الممكن ألا تعتمد سوريه الخصخصة على الإطلاق، فيما لو كانت النشاطات الاقتصادية تتبع الحل الأمثل.
١٠. يجسد تعويم العملة حقيقة الانتماء إلى الاقتصاد العالمي، لاقترابه من الهدف الحقيقي المتجسد بالوصول إلى الحل الأمثل فهو مقارنةً بالخصخصة هدف حقيقي لاقتصاد بلدنا من أجل الاندماج بالاقتصاد العالمي.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة منهج البحث العلمي من خلال التركيز على المنهج الاستنباطي (انطلاقاً من موضوع البحث) القائم على الافتراضات، والتحليل، والنتائج، والتقييم لكل الظواهر الاقتصادية، مع التأكيد على أهمية المنهج الاستقرائي، خاصةً ونحن نههدف في هذا البحث إلى الشفافية، وبالتالي قياس أو استقراء الحقائق كما هي.

الدراسات السابقة:

١. د. الحبش غسان، محمد، ١٩-٣-٢٠٠٢ - الاقتصاد السوري ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة. انظر: (www.almafhoum.com) .

٢. اتفاقية الغات و منعساتها الاقتصادية مع إشارة خاصة لسوريا - بحث علمي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد - بإشراف الدكتور موسى الضيرير - رانية الرفاعي - دمشق ١٩٩٩.
٣. بناء القدرات الوطنية في بلدان مختارة في أعضاء الإسكوا في إزاء القيود الفنية على التجارة و اتفاقات منظمة التجارة العالمية - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك ٢٠٠١.

جديد البحث:

١. لقد طرحت الدراسات السابقة مسألة انضمام سوريه إلى منظمة التجارة العالمية بالتطرق إلى مخاطر ومزايا الانضمام إلى المنظمة، دون التعرض للمتطلبات الحقيقية للانضمام، والتي تفرضها المنظمة على البلدان المنضمة إليها، والتي تتقاطع ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تعرضنا في متن البحث إلى ما غفلت الدراسات السابقة عن طرحه، وخاصةً ما يرتبط منها بالمنافسة والشفافية.
٢. لقد تم التعرض لمعوقات تطبيق آلية اقتصاد السوق، والدخول في منظمة التجارة العالمية.
٣. تم طرح الخصخصة كأسلوب غير ملزم للانتقال إلى اقتصاد السوق، في سياق تحقق الحل الأمثل.

مخطط البحث

مقدمة

الباب الأول

متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري كضرورة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١ - الفصل الأول: تطور الاقتصاد السوري منذ الاستقلال حتى عام ٢٠٠٤

- المبحث الأول: ملامح الاقتصاد السوري بعد الاستقلال حتى ثورة الثامن من

آذار ١٩٦٣

أولاً: واقع الاقتصاد السوري غداة الاستقلال

ثانياً: سمات النمو الاقتصادي في سورية منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٣

- المبحث الثاني: التطورات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد السوري منذ عام

١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٤

أولاً: مراحل وخطوات الإصلاح الاقتصادي في سورية منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام

٢٠٠٤

ثانياً: السمات والخصائص العامة للاقتصاد السوري

ثالثاً: معوقات تطبيق آلية اقتصاد السوق والدخول في منظمة التجارة العالمية

٢ - الفصل الثاني: بحث في طبيعة و تطور منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية البدايات والتطورات حتى جولة الأوروغواي

ومراكش

أولاً: اتفاقية الغات

ثانياً: جولات الغات وتأسيس منظمة التجارة العالمية

- المبحث الثاني: مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية وشروط الانضمام إليها

أولاً: مهام منظمة التجارة العالمية

ثانياً: أهداف منظمة التجارة العالمية

ثالثاً: شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية بين المبادئ والمصالح

أولاً: مبادئ الغات الأساسية

ثانياً: القضايا الخلافية في النظام الرئيس لـ (الغات)

ثالثاً: القضايا الخلافية في مفاوضات سورية مع منظمة التجارة العالمية

٣ - الفصل الثالث: ضرورة انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: حجج الداعين والمعارضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

أولاً: حجج الداعين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

ثانياً: حجج المعارضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الثاني: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خيار أم حتمية

٤- الفصل الرابع: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: المتطلبات على المدى القصير
أولاً: تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية
ثانياً: محاولات تطوير القوانين الاقتصادية
ثالثاً: حماية الملكية الفكرية
رابعاً: سيطرة قوانين وآليات السوق
- المبحث الثاني: المتطلبات على المدى الطويل
أولاً: توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعويمها
ثانياً: بناء مؤسسات اقتصاد السوق في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

الباب الثاني

المنافسة والشفافية ودورها في تجارب عربية مختارة للانتقال إلى اقتصاد السوق

١- الفصل الأول: طبيعة ودور كل من المنافسة والشفافية في تطوير الاقتصاد المصري

- المبحث الأول: محاولات تطبيق الشفافية لتطوير الاقتصاد المصري
- المبحث الثاني: محاولات تطبيق المنافسة لتطوير الاقتصاد المصري
- المبحث الثالث: التنافسية كنهج تنموي لإدارة الشفافية والمنافسة في مصر
أولاً: مفهوم التنافسية وأنواعها
ثانياً: المؤشرات المركبة لقياس التنافسية في مصر

٢- الفصل الثاني: الاقتصاد المصري وتجربته بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: الخصخصة في مصر تجارب وانعكاسات
أولاً: برنامج الخصخصة المصري
ثانياً: إنجازات برنامج الخصخصة المصري اعتباراً من بداية البرنامج وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١.
ثالثاً: تقييم سياسات برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام المصري
- المبحث الثاني: تعويم العملة وانعكاساتها على الاقتصاد المصري
أولاً: تعويم العملة ومزاياه
ثانياً: نتائج تعويم الجنيه على الاقتصاد المصري

الباب الثالث

المنعكسات الاقتصادية لانضمام سورية مستقبلاً لمنظمة التجارة العالمية

١- الفصل الأول: المنعكسات الاقتصادية على المدى قصير الأجل

- المبحث الأول: منعكسات تطبيق الشفافية والمنافسة والتنافسية على الاقتصاد الوطني
- المبحث الثاني: منعكسات تطبيق الخصخصة على الاقتصاد الوطني

٢- الفصل الثاني: المنعكسات الاقتصادية على المدى طويل الأجل

- المبحث الأول: منعكسات تعويم العملة على الاقتصاد الوطني
أولاً: المنعكسات السلبية لتعويم العملة
ثانياً: المنعكسات الإيجابية لتعويم العملة
- المبحث الثاني: منعكسات الانضمام مستقبلاً إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني

النتائج

الاقتراحات

الخاتمة

المراجع

الباب الأول

متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري كضرورة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

الفصل الأول: تطور الاقتصاد السوري منذ الاستقلال حتى عام ٢٠٠٤

- المبحث الأول: ملامح الاقتصاد السوري بعد الاستقلال حتى ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣
- المبحث الثاني: التطورات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٤

الفصل الثاني: بحث في طبيعة و تطور منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية البدايات والتطورات حتى جولة الأورغواي ومراكش
- المبحث الثاني: مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية وشروط الانضمام إليها
- المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية بين المبادئ والمصالح

الفصل الثالث: ضرورة انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: حجج الداعين والمعارضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
- المبحث الثاني: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خيار أم حتمية

الفصل الرابع: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: المتطلبات على المدى القصير
- المبحث الثاني: المتطلبات على المدى الطويل

الفصل الأول

تطور الاقتصاد السوري منذ الاستقلال حتى عام ٢٠٠٤

- المبحث الأول: ملامح الاقتصاد السوري بعد الاستقلال حتى ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣

أولاً: واقع الاقتصاد السوري غداة الاستقلال

ثانياً: سمات النمو الاقتصادي في سورية منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٣

- المبحث الثاني: التطورات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد السوري منذ عام

١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٤

أولاً: مراحل وخطوات الإصلاح الاقتصادي في سورية منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام

٢٠٠٤

ثانياً: السمات والخصائص العامة للاقتصاد السوري

ثالثاً: معوقات تطبيق آلية اقتصاد السوق والدخول في منظمة التجارة العالمية

الفصل الأول: تطور الاقتصاد السوري منذ الاستقلال حتى عام ٢٠٠٤

لابد بادئ ذي بدء من تقديم لمحة موجزة عن مسيرة الاقتصاد السوري، والتعرف على ملامحه، وخصائصه، وبنيته، وأهم التطورات الهيكلية التي طرأت عليه منذ فجر الاستقلال حتى الآن، والتي سيتم عرضها في المبحثين الأول، والثاني على النحو التالي:

المبحث الأول: ملامح تطور الاقتصاد السوري بعد الاستقلال حتى ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣

أولاً: واقع الاقتصاد السوري غداة الاستقلال:

عاشت سورية هذه المرحلة في ظل الانتداب الفرنسي، وهذا ما خلف قطاعاً زراعياً متخلفاً، سواء من حيث مساحة الأراضي المزروعة، أو من حيث أنواع المحاصيل المحدودة والإنتاجية، أو من حيث مدى التطور الذي تحقق في إطار حياة الفلاحين، ومستواهم الاقتصادي، والاجتماعي. ولم يكن حظ الصناعة في ظل الانتداب الفرنسي بأفضل من حظ الزراعة، فقد كان عدد المشاريع الصناعية القائمة في سورية محدوداً، سواء من حيث الحجم، أو النوع، أو الإنتاج وتطوره، وقد كان الهدف من هذه المشاريع تحقيق مصالح كبار الملاك، والإقطاعيين. وقد خلف الانتداب الفرنسي بعد جلائه العسكري والسياسي عن سورية عدداً من المؤسسات الأجنبية الاحتكارية، كبنك سورية ولبنان، والشركة الجزائرية للتسليف والصيرفة، وشركة كهرباء دمشق وحلب، وحافلات دمشق وحلب، وغيرها، مما كانت ممسكة بزمام معظم النشاط الاقتصادي في سورية، والتي كان يعول عليها في استمرار نشاطاته الاقتصادية وتمكين التبعية له في هذا المجال عن طريقها، وقد كان قطاع التجارة الخارجية من أوسع المجالات التي مارست فيه الشركات، والاحتكارات الأجنبية نشاطها في سورية، وسعت لأن تحقق عن طريقه أفضل الأرباح والنتائج لمصلحتها، إذ لم يكن هناك من المشاريع الإنشائية والمرافق العامة إلا ما كان قد حكم الانتداب خلال وجوده من أجل حاجاته، وأغراضه الدفاعية، والاستثمارية الخاصة، بشركاته ومؤسساته. وقد تبدى ذلك بانعدام طرق المواصلات في أرجاء عديدة من سورية، وبالاضرار لتصدير، أو استيراد السلع إليه عن طريق مرفأ بيروت، أو حيفا، أما على المستوى التعليمي والتربوي، فقد كان من نتاج لهم فرصة الدراسات العليا في سورية، أو في الخارج فئة محدودة جداً، وبذلك يمكن القول أن سورية، استلمت زمام أمورها كغيرها من البلدان النامية الأخرى في آسيا وأفريقيا، والتي حصلت على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأمامها تركة مثقلة من التخلف، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كان يترتب عليها التخلص منها، كما كانت تنتظرها مسؤوليات وأعباء كبيرة، كان يقتضيها معالجتها، وإيجاد الحلول الملائمة لبناء الدولة الجديدة. ولم يكن ذلك بالأمر السهل تجاوزه، وأن العالم كله بدأ يعاني من مشكلات ما بعد الحرب، والصراع بين المنتصرين فيها، ثم ما تمخض عنه تأمر الاستعمار الصهيوني من خلق كيان مصطنع في قلب الوطن العربي لليهود باسم دولة إسرائيل، وما تبعه من صراع بين العرب وبينها مؤيدة من الاستعمار، مما ألقى على سورية أعباء الدفاع بمواجهة الأطماع الصهيونية عليه وعلى الأمة العربية، ومما لم يكن متاحاً لسورية بمواردها المحدودة آنذاك أن تقوم بها، وبنفس الوقت، أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتطلع إليها.

ثانياً: سمات النمو الاقتصادي في سورية منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٣:

لعل في إلقاء نظرة خاطفة على واقع الاقتصاد السوري غداة الاستقلال ما يساعد على التعرف على السمات التي طبعت النمو الاقتصادي في سورية خلال الحقبة الزمنية من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٦٣، بما يوضح الأبعاد الصحيحة لهذا النمو ولقدرات الاقتصاد السوري على الثبات في وجه أية عقبات أو أزمات طارئة، وذلك تبعاً لمراحل ذلك التطور على النحو التالي:

١- المرحلة الأولى: الفترة الواقعة منذ بدء الاستقلال حتى إعلان الانفصال الجمركي بين سورية ولبنان في آذار ١٩٥٠.

٢- المرحلة الثانية: الفترة الواقعة منذ إعلان الانفصال الجمركي، بين سورية، ولبنان في آذار ١٩٥٠، وحتى قيام الوحدة بين سورية ومصر في شباط ١٩٥٨.

٣- المرحلة الثالثة: الفترة التي امتدت خلالها هذه الوحدة.

٤- المرحلة الرابعة: الفترة التي قام خلالها حكم الانفصال وانتهت بقيام ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣.

٥- المرحلة الخامسة: الفترة التي ابتدأت بتفجير ثورة الثامن من آذار.

١- المرحلة الأولى: وهي الفترة الواقعة منذ بدء الاستقلال حتى إعلان الانفصال الجمركي بين سورية ولبنان في آذار ١٩٥٠.

يتوضح من واقع الاقتصاد السوري غداة الاستقلال أن الفرصة لم تنتح لفروع الاقتصاد الوطني في سورية أن تتطور وتنمو طيلة فترة الانتداب الفرنسي عليه إلا من خلال التقاء مصلحة الأجهزة التي أقامها والمنشآت والشركات والمؤسسات، التي أتاحت لها الفرصة لتعمل فيه، مع الجماعات التي كانت تمثل الإقطاع، والبرجوازية في سورية، وفي هذه المرحلة نجد كيف سارعت القوى البرجوازية الوطنية إلى رفع شعار تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي وإلى تزعم عملية التصنيع والتطوير الزراعي على أنها السبيل لنمو الاقتصاد الوطني، ورفع مستوى حياة المواطنين، مستفيدة من ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت لا تفسح مجالاً للمزاحمة بالنظر للطلب المتزايد على البضائع من البلدان التي خربتها الحرب. ونتيجة لذلك اعتبرت التجارة في هذه المرحلة إحدى المهن المربحة باعتبارها زودت الصناعة السورية بالكثير من رأس المال اللازم لإقامتها وتطورها، وكان من شأن ذلك الآتي:^٢

أ- إقامة عدد من المصانع لإنتاج عدد من المواد الواسعة ذات الاستهلاك الواسع، التي تتوفر موادها الأولية محلياً كالغزول والنسيج القطني، والاسمنت والكونسروة والزجاج، أو مما يمكن استيراده من الخارج بسهولة كالسكر والنسيج الحريري. وقدرت رؤوس الأموال التي استثمرت خلال هذه المرحلة بنحو (٤٠٠) مليون ليرة سورية، وكانت القيمة المستثمرة في هذا القطاع حتى عام ١٩٤٥ لا تتجاوز الـ ٢٥/ مليون ليرة سورية.

ب- اتجاه بعض أثرياء الحرب والممولين إلى القطاع الزراعي، حيث بدأوا يمتلكون الأراضي، والمزارع بطرق مختلفة، عن طريق شرائها، أو الحصول على حق إحيائها، واستصلاحها.

^٢ الحمش، منير، ١٩٨٣- تطور الاقتصاد السوري الحديث، الطبعة الأولى، دار الجليل، ص ٦٠.

ت- حرص الحكم خلال هذه المرحلة على تحرير النقد السوري من ارتباطه بالفرنك الفرنسي، وبدأ مرحلة التحرر من القيود والأحكام، التي أوجدتها ظروف الحرب العالمية الثانية، وتسلب الانتداب الفرنسي، وبدأت سوريه في هذه المرحلة عملية إعادة تنظيم الأجهزة القائمة، بما يتفق ومتطلبات العهد الجديد. وهكذا يمكن القول أن هذه المرحلة، كانت بداية انطلاق البرجوازية الوطنية في ترسيخ أقدامها، وتعميق مصالحها، من خلال التحولات التي بدأت سوريه تمر عبرها لبناء الدولة الجديدة.

٢- المرحلة الثانية: وهي الفترة الواقعة منذ إعلان الانفصال الجمركي بين سوريه ولبنان في آذار ١٩٥٠ وحتى قيام الوحدة بين سوريه ومصر في شباط ١٩٥٨:

اتبعت البرجوازية في هذه المرحلة سياسة جديدة في مجال التجارة الخارجية في كل من سوريه ولبنان، باعتبارهما يعيشان في ظل اتحاد جمركي حتى ذلك الحين، إذ اتبعت البرجوازية في سوريه، أسلوب الحماية الجمركية، وغيرها من القيود، والتدابير الإدارية التي تسمح بتشجيع نمو، وتطور الزراعة، والصناعة، في حين أن البرجوازية اللبنانية كانت ترى: أن إتباع سياسة الباب المفتوح أمام الحركة التجارية وبقية النشاطات الأخرى المرتبطة بها هو السبيل الأفضل لازدهار لبنان وتقدمه. وانتهى هذا الحوار الذي بدأ بإعلان رغبة سوريه في إقامة وحدة اقتصادية كاملة مع لبنان، إلى إعلان الانفصال الجمركي بين البلدين في ١٣-٣-١٩٥٠، وبذلك بدأت مرحلة جديدة كانت أبرز سماتها:^٣

أ- إخضاع المبادلات التجارية السورية اللبنانية لترتيبات خاصة، بهدف الحد من الاعتماد على المنشآت والمؤسسات التجارية غير السورية.

ب- إخضاع الاستيراد في سوريه للترخيص المسبق ولمبدأ الاتصال المباشر مع بلدان المنشأ ثم صدر المرسوم التشريعي رقم ٦٠ بتاريخ ١٣-٣-١٩٥٢، بشأن تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير ثم صدور المرسوم التشريعي رقم ١٥١/ تاريخ ١٢-٤-١٩٥٢، بشأن تنظيم الوكالات، والتمثيل التجاري للشركات، والمحلات الأجنبية في سوريه، والذي قضى بأن يكون هؤلاء الوكلاء والممثلون من الجنسية السورية. وفي حال كونهم شركات مساهمة أن تكون أكثرية أسهمها مملوكة للسوريين.

ت- عقدت سوريه عدداً من الاتفاقات التجارية مع بعض البلدان العربية (الأردن - لبنان - مصر)، ومع بلدان الكتلة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي، والصين الشعبية، وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا.

ث- أتاحت سياسة الحماية العالية، المتمثلة برفع معدلات الرسوم الجمركية على بعض السلع والمنتجات المستوردة، أو منع استيرادها كلياً، التي اتبعتها السلطات المتعاقبة على الحكم خلال هذه المرحلة، إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الوطنية، والأجنبية وبصورة خاصة اللبنانية، لإقامة بعض المشروعات الصناعية لإنتاج عدد من السلع الاستهلاكية والاتجاه نحو الزراعة.

ج- وتبعاً لمتطلبات المرحلة الجديدة، التي تميزت بازدياد أعداد المشاريع الصناعية المقتصرة على المدن، واتساع المساحات المزروعة، وامتداد النشاط التجاري، واعتمادها على الاتصال المباشر مع بلدان العالم الأخرى، كانت الحاجة تتبدى لتوسيع مرفأ اللاذقية، وإنشاء مرفأ جديد إلى جانبه، كما تبدت الحاجة أمام

^٣ الكفري عبد الله، مصطفى، ٣٠-١-٢٠٠٤- تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية، الحوار المتمدن، العدد ٧٢٩

انظر <http://www.rezgar.com/m.asp?i=349>

تزايد استهلاك المشتقات البترولية ، إلى إقامة مصفاة حمص عن طريق استخدام جزء من النفط الخام العراقي المار عبر الأراضي السورية قرب حمص والذي تم فعلاً وكان من نصيب تشيكوسلوفاكيا.

٣- المرحلة الثالثة (الفترة التي امتدت خلالها الوحدة بين سورية ومصر):

كان إعلان الوحدة بين سورية ومصر في ٢٢ شباط من عام ١٩٥٨ بداية هذه المرحلة، والتي كانت مقدمة لما بعدها من المراحل الأخرى التي تلتها فلقد كان اتساع المبادلات التجارية بين سورية ومصر حافزاً لأصحاب المشروعات الصناعية، والزراعية في سورية لتوسيع مشروعاتهم، أو إقامة فروع جديدة لها، كما كانت دافعاً لأصحاب رؤوس الأموال الآخرين لدخول هذا الميدان. والقيام ببعض المشروعات، التي رؤى أن هناك مجالاً في مصر لتصريف إنتاجها فيه بأرباح مغرية، وشهدت سورية زيادة في التصنيع خلال هذه المرحلة بالقياس إلى ما سبقها من مراحل، وقد كان من أولى التشريعات، التي وجد ضرورة الأخذ بها في سورية في ظل الوحدة، قانون الإصلاح الزراعي، ثم قانون تنظيم العلاقات الزراعية، إلا أن الأجهزة المختصة التي أنيط بها تنفيذ هذه التشريعات، لم تستطع أن توفر للملاك الجدد من الفلاحين الظروف والإمكانات التي كانت لدى مالكي الأرض السابقين، أو مستثمريها، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات واضحة على الإنتاج الزراعي، والذي زاد من حدته استمرار الجفاف وقلة هطول الأمطار طيلة الأعوام ١٩٥٨/١٩٥٩/١٩٦٠، بشكل قضى على المواسم الزراعية الشتوية، وأحال سورية إلى مستورد للحبوب لتأمين حاجاتها التموينية بعد أن كانت مصدراً لها. ومن أجل مواجهة هذه التأثيرات على الحياة الاقتصادية، كان لابد من اتخاذ بعض الإجراءات في مجال تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، والميزان التجاري، وتشجيع الإنتاج الوطني، فأوقف استيراد عدد وافر من السلع الأجنبية، وفرض رسم على منح تراخيص الاستيراد بنسبة مئوية من قيمة البضائع المطلوب استيرادها من الأنواع غير الأساسية والغذائية، كما أخضع الاستيراد لإيداع مؤونة نقدية لدى المصرف المركزي، ثم صدر في مطلع شهر شباط ١٩٦١ قانون الرقابة على النقد الأجنبي، وطبق في نفس الوقت أسلوب المخصصات (الكوتا) في منح تراخيص الاستيراد، كما صدرت في شهر يوليو ١٩٦١ قرارات التأمين، التي تناولت عدداً من المنشآت، والشركات الصناعية في سورية بالإضافة إلى تعريب المصارف وشركات التأمين القائمة فيه، ولعل هذه المرحلة على الرغم مما تخللها من الظروف المناخية السيئة، تعتبر من أغنى المراحل التي قطعتها سورية منذ بدء عهدها بالاستقلال عام ١٩٤٦، لكونها أخذت بأسلوب التخطيط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،* ولكونها تميزت باتساع ملحوظ وهام في القطاع الصناعي، والمشاريع الإنمائية، و بترسيخ قواعد العدالة الاجتماعية في علاقات العمالة، والانطلاق نحو إقامة الجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية والسكنية، إضافة إلى إقامة القطاع العام والمختلط إلى جانب القطاع الخاص.^٤

* كان قد بدأ بوضع أول خطة إنمائية في سورية منذ عام ١٩٦٠

^٤الحمش، منير، ١٩٨٣- مرجع سابق، ص ٦١.

٤- المرحلة الرابعة: الفترة التي قام خلالها حكم الانفصال، وانتهت بقيام ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣ أقيم حكم الانفصال صباح يوم ٢٩-٩-١٩٦١، والتي استهدفت منه غالبية الطبقة البرجوازية والقوى المؤيدة لها، أن تعود بالأوضاع والعلاقات الاقتصادية في سورية إلى ما كانت عليه، قبل البدء بتطبيق الإصلاح الزراعي، وقرارات التأميم، وأن تطلق للقطاع الخاص حريته في تحقيق أهدافه، في الكسب، والربح، والاستثمار. وقد اتبعت في سبيل بلوغ هذه الغاية مجموعة من الإجراءات كان في مقدمتها:

أ- إلغاء التأميم عن عدد من الشركات، والمنشآت الصناعية.
ب- قبول مبدأ المشاركة في المؤسسات المصرفية، وشركات التأمين، مع المحافظة على أن تكون الأكثرية في رأس المال للعرب السوريين.

ت- تجميد قانون الإصلاح الزراعي، عن طريق تطعيمه ببعض الأحكام التي تحول دون تنفيذ مضمونه.
ث- تخفيف القيود على عمليات الاستيراد، والرقابة على النقد الأجنبي، وتزايد الطلب على استيراد المواد، والسلع الاستهلاكية.

ج- عودة القطاع الخاص إلى بعض نشاطه السابق، ومحاولته استرجاع مواقفه التي فقدها، نتيجة تطبيق التحويل الاشتراكي، وخاصة تلك المتعلقة بالتأميم والإصلاح الزراعي، والعلاقات الزراعية، والعمالية.
ح- بدء ظهور التناقضات، التي كانت قائمة قبل بدء تطبيق أنظمة التحويل الاشتراكي.

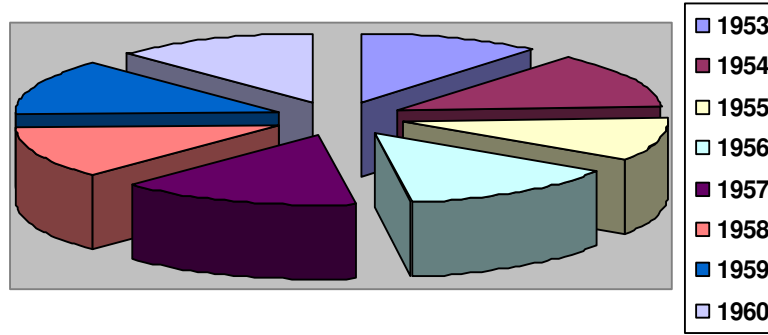
وبما أن الدخل القومي و الناتج القومي يعتبران من أهم المؤشرات التي تدل على تطور الوضع الاقتصادي والمالي لأي بلد ومنه سورية، كان لابد من استعراض تطور تقديرات الدخل القومي في المراحل المدروسة آنفاً، من خلال إلقاء الضوء على السياسة الاقتصادية السورية، وكانت أولى تقديرات للدخل القومي في سورية عام ١٩٤٦ من قبل وزارة المالية، بناءً على طلب هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والتي قدرت الدخل القومي لعام ١٩٤٤ بـ (١٠٤٣) مليون ليرة سورية، كما تمكنت لجنة البنك الدولي من تقدير الدخل القومي في سورية على الشكل التالي:^٥

في العام ١٩٥٠ قدرت قيمة الدخل القومي بـ (١٣٨٠) مليون ليرة سورية، وفي العام ١٩٥٣ قدرت بـ (١٦٠٠) مليون ليرة سورية، وفي العام ١٩٥٤ قدرت بـ (١٦٥٠) مليون ليرة سورية، وفي العام ١٩٦١ بدأت وزارة التخطيط بدراسة الدخل القومي، بشكل مفصل ويوضح الملحق رقم (١) تقديرات الدخل القومي في سورية، وبأسعار عام ١٩٥٦، والذي يتوضح منه اعتماد الاقتصاد السوري على القطاع الزراعي خلال الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٠ بالدرجة الأولى، والتي احتلت المكان الرئيسي في الاقتصاد، حيث كانت الزراعة تمثل في عام ١٩٥٤ حوالي ٤٢ % من الدخل القومي، في حين لم تشكل الصناعة أكثر من ١٠ %، وفي عام ١٩٦٠ مثلت الزراعة ٣٠ % فقط من الدخل القومي، بينما أسهمت الصناعة بـ ١٦ % من الدخل القومي، وكما هو واضح من الملحق رقم "١" فإن التجارة لعبت دوراً هاماً في تشكيل الدخل القومي، إذ بلغت حصتها من الدخل القومي حوالي ١٦ % في عام ١٩٥٤، والمكانة الهامة في تكوين الدخل القومي لعبتها فروع اقتصادية أخرى كالبناء والنقل وقطاعات أخرى، إذ وصلت نسبة مساهمة هذه القطاعات في الدخل القومي حوالي ٤٢ %، ويتضح من الملحق رقم "١" نمو الدخل القومي ما بين ١٩٥٣-١٩٦٠ بمعدل ١١

^٥الحشم، منير، ١٩٨٣- مرجع سابق، ص ٦٣.

٪، حيث يلاحظ مدى التفاوت الكبير من عام إلى آخر، بسبب التذبذب الكبير في نصيب القطاع الزراعي من الدخل القومي في تلك المرحلة، بصورة عامة يتضح من الملحق رقم ١ "تطور الدخل القومي من ١٨٩٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٣ إلى ٢١٢٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٠، أي أن الدخل القومي قد حقق زيادة بمقدار ٢٣١ مليون ليرة سورية في العام ١٩٦٠ عنه في العام ١٩٥٣، كما يتضح من الملحق رقم ١ "انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي من (٥٣٠) ل.س عام ١٩٥٣ إلى (٤٦٨) ل.س عام ١٩٦٠ وبأسعار ١٩٥٦، علماً بأنه وصل في عام ١٩٥٧ إلى (٦٢٦) ل.س، وهذا يخفي عدم التوزيع العادل للدخل القومي بين أفراد المجتمع، كما هو واضح من الشكل رقم ١/

الشكل رقم ١/ تقديرات الدخل القومي في سورية وبأسعار عام ١٩٥٦



٥- المرحلة الخامسة: الفترة التي ابتدأت بتفجير ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣

وقد بدأت هذه المرحلة بتفجير ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣، وبالقضاء على الحكم الذي قام في أعقاب حركة الانفصال في يوم ٢٩/٩/١٩٦١، وإعلان الثورة تصميمها على الانطلاق بعملية التحويل الاشتراكي، كسبيل لزيادة الدخل القومي، والفردية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وللحاق بركب الحضارة الإنسانية، وتوفير متطلبات التنمية والدفاع، وبكلمة مختصرة، بناء المجتمع العربي الاشتراكي المتطور، وهكذا بدأت الثورة سلسلة من الإجراءات، والتدابير على هذا الطريق، أتى في مقدمتها:

أ- تعديل قانون الإصلاح الزراعي الصادر عام ١٩٥٨، بما يتلافى بعض النواقص والثغرات، التي لوحظت أثناء تطبيقه، والعمل على تنفيذ نصوصه، وتوزيع المساحات الزائدة من الأراضي الزراعية.

ب- إقامة عدد من مزارع الدولة، والمزارع التعاونية في مناطق الإصلاح الزراعي.

ت- دخول الدولة كشريك في عدد من المشاريع، والمنشآت الصناعية بنسبة تراوحت بين ١٠ و ٢٠٪ من رأسمال كل منها، وذلك في أواخر عام ١٩٦٣، وعام ١٩٦٤.

ث- صدور عدد من القوانين في مطلع عام ١٩٦٥ تقضي بتأميم معظم المنشآت، والشركات الصناعية الهامة تأمياً كاملاً، ومصادرة بعض المحلات التجارية، ثم تأميم تجارة الأدوية، والمستحضرات الصيدلانية، إضافة إلى تأميم جميع المحالج والمطاحن.

^٦الحمش، منير، ١٩٨٣- مرجع سابق، ص ص ٦٥-٦٦.

ج- وفي عام ١٩٦٤ كان قد تم تأمين جميع المصارف، وشركة التأمين سوريه، وربطها بالمؤسسة الاقتصادية السورية.

ح- كما أعلن عن وجوب استثمار الثروات الطبيعية، واستغلالها وطنياً، وألغيت جميع رخص البحث والاستثمار الممنوحة سابقاً، بشأن النفط، والمعادن لبعض الشركات الأجنبية كـ (كونكورديا)، وحصر بالهيئة العامة للبترول القيام بهذه المهام.

خ- تم توسيع حجم القطاع العام، وزيادة إمكانياته، وخاصة القطاع الصناعي، فقد تم إقامة عدد من المشروعات الصناعية، أو توسيع القائم منها، كما جرى دمج المصارف، وإقامة نوع من التخصص في أعمالها ومهامها، وكذلك تم إنشاء مؤسسات نوعية للتجارة الخارجية، واتحادات متخصصة للصناعة.

د- أعطيت للطبقة العاملة مجموعة من الحقوق، والمزايا التي كانت تتطلع لبلوغها في ظل التحولات الجديدة، وبصورة خاصة ما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، والعطل المأجورة والتأمينات الاجتماعية عند المرض، والشيخوخة، والعجز، وفيما يتعلق بشؤون التمثيل في مجالس الإدارات للمشاريع التي يعملون فيها، أو بضمان الدفاع المشروع عن حقوق العمال من قبل نقاباتهم واللجان النقابية، وفي غير ذلك من الأمور الأخرى التي تهم هذه الطبقة.

ذ- وانطلق العمل الشعبي يقوم بتنفيذ عدد من الإجراءات التي كانت بعض القرى، والمناطق، والمحافظات بحاجة إليها، كشق الطرقات، وبناء المدارس، وحفر الآبار.

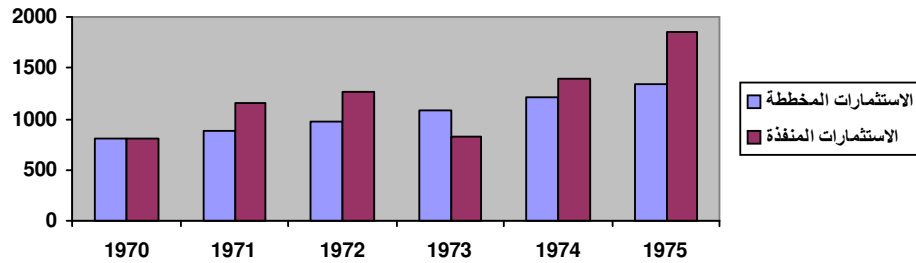
ر- وأقيمت مجموعة من التنظيمات الشعبية، كاتحاد العمال، واتحاد الفلاحين، واتحاد المعلمين، واتحاد الطلبة، والاتحاد التعاوني وغيرها، بهدف استقطاب نشاطات أعضائها، وتوجيهها في خدمة الثورة، وعمليات البناء الاشتراكي.

ويوضح الملحق رقم ٢/ تطور الناتج المحلي الصافي في سورية للأعوام ١٩٥٩، ١٩٦٣، ١٩٧٠، والذي يوضح ارتفاع قيمة الناتج المحلي الصافي في العام ١٩٦٣ عنه في العام ١٩٥٠ بمقدار ٨٩٧/ مليون ل.س، واستمر ارتفاعه في العام ١٩٧٠ بمقدار ١٤٤٤/ مليون ل.س عنه في العام ١٩٦٣، وقد شكلت قطاعات الإنتاج المادية (كالزراعة والصناعة والبناء) خلال الخطتين الخمسيتين الأولى، والثانية نسبة تراوحت ما بين ٤٣،٣ % و ٤٩،٧ % من مجموع الدخل القومي، ويوضح الملحق رقم ٢/ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الصافي والتي انخفضت من ٢٧ % إلى ٢٢ % في المرحلة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٧٠، بينما ازدادت مساهمة الصناعة من ١٧ % إلى ٢٠ % خلال نفس الفترة، وارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من ٦ % عام ١٩٦٣ إلى ٧ % عام ١٩٧٠، وازدادت نسبة مساهمة الإدارة العامة إلى الضعف أي من ٧ % إلى ١٤ %، وهنا يجب الإشارة إلى أن قطاعات الإنتاج المادي، لم تتجز كامل أهدافها في الخطتين الأولى، والثانية، مما أدى إلى ظهور التضخم النقدي، والذي انعكس على الأسعار، و على عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات أيضاً.

المبحث الثاني: التطورات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٤
أولاً: مراحل وخطوات الإصلاح الاقتصادي في سورية منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٤:

لقد اعتبرت الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الخالد حافظ الأسد في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ بداية عهد جديد لتحقيق النهضة التنموية في سورية، حيث وضعت سورية أهدافاً عدة لنقل البلاد من بلد زراعي متخلف، إلى بلد صناعي متطور، يعتمد على تصنيع المواد الخام، والمنتجات الزراعية، وتصدير السلع الصناعية، كما ركزت الدولة على إقامة مؤسسات القطاع العام، لكي تلعب دوراً رائداً في الاقتصاد الوطني، وشجعت الحرفيين، والصناعيين في القطاع الخاص على إقامة منشآت صغيرة، ومتوسطة بهدف الاستفادة من الإمكانيات الفردية، وتشجيع رؤوس الأموال المهاجرة للعودة، والمساهمة في بناء الوطن، وبدأ منذ عام ١٩٧١ بتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧١-١٩٧٥)، حيث بدأت المؤسسات الدستورية، والتنظيمات الديمقراطية تمارس صلاحياتها واختصاصاتها في ترسيخ المكتسبات الاشتراكية التي تحققت خلال المرحلة الأخيرة بعد الاستقلال، وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الجديد، القائم على تعاون مختلف القوى الوطنية في تدعيم الجبهة الداخلية، واللقاء مع الأشقاء العرب، على طريق التحرير، والوحدة العربية، فكان انضمام سورية إلى ميثاق طرابلس، ومن ثم إقامة اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من الأقطار العربية، السورية والمصرية والليبية، وأية أقطار أخرى عربية، يوافق الاتحاد على قبولها في عضويته، هذه الأحداث الهامة، وغيرها تعتبر مرحلة جديدة في مسيرة سورية بعد الاستقلال،^٧ والتي انعكست بصورة إيجابية على الاقتصاد السوري، ويوضح الشكل رقم ٢/ حجم الاستثمارات الرأسمالية المخططة والمنفذة في سورية للأعوام (١٩٧٠ - ١٩٧٥):

الشكل رقم ٢/ الاستثمارات الرأسمالية في سورية للأعوام (١٩٧٠ - ١٩٧٥)



والموضحة في الملحق رقم ٣/، إضافةً إلى نسبة النمو السنوي، ونسب التنفيذ في سورية خلال الأعوام (١٩٧٠-١٩٧٥)، والذي يتضح منه أن نسب التنفيذ تجاوزت أهداف الخطة الخمسية الثالثة، فيما عدا عام ١٩٧٣، الذي لم يحقق سوى نسبة ٧٦,٤ % فقط، وذلك بسبب حرب تشرين التحريرية، التي أدت إلى زيادة الإنفاق، والاستثمارات إلى مستوى أعلى بكثير مما كان محدداً في الخطة، كما حصلت سورية على معونات خارجية وصل قيمتها خلال الخطة الخمسية الثالثة إلى ٧/ مليارات ليرة سورية، التي شجعت على ارتفاع

⁷ سكر، نبيل، نموز (يوليو) ٢٠٠٣ - الاقتصاد السوري إلى أين، الاقتصادية، السنة الثالثة - عدد ١٠٤٦، ص ص ١٥-١٦.

الاستهلاك، وأدت إلى فائض في ميزان المدفوعات، اعتباراً من عام ١٩٧٣، وتشكل احتياطي نقدي وقدره حوالي ٧٠٠ مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى نمو التضخم النقدي، وارتفاع أسعار السلع المصدرة، وهذا ما أدى إلى نتائج سلبية على مستوى الاقتصاد الوطني، و دفع بدوره إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تعزيز السياسة الاقتصادية السورية، وذلك من خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦-١٩٨٠)، والتي أعطت نتائج ملموسة انعكست على التطور الاقتصادي والاجتماعي في سورية، وبعد تلك الفترة نفذت الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٥-١٩٨١)، والتي تميزت بنقاط سلبية عديدة من جهة، ومن جهة أخرى بتغيير المناخ الاقتصادي، على الصعيد الدولي، والعربي، مما أثر على مستوى الحياة الاقتصادية، والأداء الاقتصادي، ومن أهم هذه العوامل: التراجع الاقتصادي العالمي المترافق مع ارتفاع معدلات البطالة، والتضخم النقدي، والذي خلق صعوبات عديدة في العلاقات الاقتصادية ما بين الدول الرأسمالية الكبرى وسورية، إضافة لارتفاع حجم المديونية العامة، وانخفاض أسعار السلع، والمواد الأولية المنتجة محلياً، وارتفاع السلع المستوردة، الأمر الذي أدى بدوره إلى عجز الميزان التجاري السوري.. الخ.

بصورة عامة يمكن القول وبغض النظر عما سبق ذكره من مشكلات وسلبات، فإن سورية في هذه الفترة، استطاعت أن تحقق نجاحاً ملحوظاً في تطوير الاقتصاد السوري الذي شهد معدلات نمو مرتفعة في هذه الفترة، كما حقق نتائج إيجابية متعددة ومن أهمها: استكمال بناء مشاريع البنى التحتية من طرقات، وجسور، وكهرباء، وازدياد معدلات الإنتاج، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي نحو ٨، ٦ بليون ل.س عام ١٩٧٠، و ٥١،٢ بليون ل.س عام ١٩٨٠، و ١٢٧،٧ بليون ل.س عام ١٩٨٧، وتراوح معدل النمو السنوي في هذه الفترة بين ٥،٧ % و ٨،٥ %، واستمر الاقتصاد السوري مزدهراً حتى عام ١٩٨٥، إذ شهدت سورية تراجعاً اقتصادياً ملموساً تجلّى في انخفاض قيمة الليرة السورية نحو ١٢ ضعفاً منذ أواسط الثمانينات، وتعرضت البلاد إلى عقوبات اقتصادية فرضت عليها من قبل أوروبا، الأمر الذي دفع سورية إلى اتخاذ إجراءات، وخطوات جديدة تجلت في إصدار المرسوم رقم ١٠ لعام ١٩٨٦، المتعلق بالاستثمار الزراعي، وبدأت خطوات تحقيق الأمن الغذائي منذ عام ١٩٨٨^٨، وقد برزت في هذه الفترة عدة تحديات أساسية، بدأت تحكم عملية اختيار أي توجهات مستقبلية بما فيها توجهات الشراكة السورية الأوروبية، أو غيرها من الشراكات ومن هذه التحديات:

- ١- أصبح النفط ثروة ناضبة، كمصدر لموارد مالية، ناجمة عن التصدير.

- ٢- تزايد عدد سكان سورية بمعدل ٢,٥ % سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).*

- ٣- تحديات الانفتاح التجاري، الناجمة عن منطقة التجارة الحرة العربية، أو الشراكة السورية الأوروبية، أو الانتساب المحتمل لعضوية منظمة التجارة العالمية، والذي سيجري عليه الكثير من النتائج على كافة القطاعات السورية، لاسيما القطاع الصناعي^٩ والتي سيتم التعرض لها لاحقاً، ولمواجهة هذه التحديات، والمتغيرات الإقليمية، والعالمية، قامت سورية بالعديد من الإجراءات، كان من أهمها إصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، و"تعديلاته"، بمبادرة الرئيس الراحل حافظ الأسد، إلى تشكيل حكومة جديدة في آذار من العام ٢٠٠٠، مكلفاً إياها إجراء إصلاحات على الصعيدين الاقتصادي، والإداري كان أهمها إجراء تعديلات

^٨ تقرير حول الشراكة السورية الأوروبية، ١٩٩٨ - دراسة وزارة الاقتصاد، دمشق.

* انظر الجدول رقم ٣/.

في قانون الاستثمار رقم ١٠، وبعد أربعة أشهر من تشكيل الحكومة الجديدة، تولى السيد الرئيس بشار الأسد السلطة، متابعاً خطوات الإصلاح، **والذي اعتبره** وإدخال سوريه في الاقتصاد العالمي، إحدى أولويات سياسته، وبذلك يمكن القول: أن سوريه اليوم هي على عتبة مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادي، والذي كان قد بدأها وهياً لها الرئيس الخالد حافظ الأسد في عام ١٩٧٠، ويمكن باختصار تصنيف الإصلاحات، التي بدأت في "مرحلة التطوير والتحديث التي يقودها السيد الرئيس بشار الأسد، والتي تلازمت مع إجراءات، تم اتخاذها على طريق تحرير التجارة مع الدول الأوروبية، ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضمن اتفاقيات تجارية ثنائية عربية - عربية، كانت أوثقها وأعمقها الاتفاقيات التي تمت مع لبنان ثم الاتفاقيات مع العراق، ضمن عنوانين رئيسيين وهما: إصلاحات تتعلق بالبيئة التشريعية والتنظيمية، وإصلاحات تتعلق بالنظام النقدي المصرفي، ومن الإجراءات الإصلاحية التي تمت في هذه المرحلة:

١ - إجراءات تتعلق بالبيئة التشريعية و التنظيمية:

لقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، التي تناولت البيئة التشريعية والتنظيمية، كان أهمها إجراء تعديلات في قانون الاستثمار رقم ١٠ الصادر بتاريخ ٤-٥-١٩٩١، وعلى الرغم مما حققه قانون الاستثمار رقم ١٠ من نتائج إيجابية كثيرة، حيث أعطى دفعة كبيرة للقطاع الخاص المحلي، والعربي، والأجنبي للاستثمار في مختلف المجالات الزراعية، والصناعية، والخدمات، بما تضمنه من إعفاءات ومزايا كثيرة، كما فتح الباب للقطاع الخاص للاستثمار الصناعي في مجالات عديدة لم تكن مسموحة له من قبل، كما لعب قانون الاستثمار رقم ١٠ دوراً أساسياً في تحسين، وتطوير البنية الأساسية إذ دفع الحكومة لتوفير متطلبات المناخ الاستثماري المنافس، وحفزها على تنفيذ مجموعة مشاريع الطاقة الكهربائية والاتصالات، وإعادة النظر في الإجراءات الإدارية المعمول بها، وإلغاء الكثير من الحلقات الإدارية الزائدة، والتخلي عن المركزية الشديدة في الإجراءات، والمعاملات، وتبني أسلوب الشباك الواحد. ويرأي الباحث إن ما تحقق في ظل قانون الاستثمار خلال التسعينات يعتبر نقلة نوعية قفزت بالاقتصاد السوري خطوات واسعة نحو التقدم والتطور، فقد انتقل من اقتصاد يركز على التخطيط المركزي الشديد، وهيمنة القطاع العام على أهم النشاطات الاقتصادية، إلى اقتصاد تعددي تلعب فيه القطاعات الثلاث، العام، والخاص، والمشتراك، دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المتوازنة، ولكن ورغم النتائج الجيدة، التي تحققت في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠/، فإن ما حققه من إنجازات لم تصل إلى الطموحات التي هدف إلى تحقيقها، فالقول بأن قانون الاستثمار حقق نقلة نوعية هامة قفزت بالاقتصاد السوري إلى مرحلة الانفتاح، لم يعد كافياً لأن قانون الاستثمار رقم ١٠/، ورغم الجهود التي بذلت في شموليته، وصياغته، وما تضمنه من مواد مشجعة على الاستثمار، كان لابد من إجراء بعض التعديلات عليه، ليكون أكثر قدرة على تأدية الهدف الذي جاء من أجله،^٩ وهكذا تم تعديل قانون الاستثمار، وتم إعداد مشروع القانون الذي تضمن تعديل بعض أحكام القانون ١٠/ لعام ١٩٩١، وإضافة أحكام جديدة إليه وتوضيح بعضها الآخر، بما يؤدي لسد مختلف الثغرات التي حالت دون الاستفادة المثلى من أحكامه، وقد نص المرسوم التشريعي رقم ٧ تاريخ ١٣-٥-٢٠٠٠ على تعديل أحكام المواد (٦-١٣-١٤-١٥-١٦-١٩-٢٢-٢٤-٣١) من قانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١، وقد غطت

^٩ الجزء الثاني من الورقة المقدمة إلى مركز البحوث والدراسات السكانية بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق في مطلع عام ٢٠٠٢.

هذه التعديلات تقريباً كل النواقص والثغرات، التي كان يعاني منها قانون الاستثمار، والتي قدمت حوافز جديدة للاستثمار، وأزالت بعض العيوب التي كان التشريع يعاني منها، وقدمت الكثير من الإعفاءات، والتسهيلات للمستثمرين، وتضمنت الإجراءات الأخرى تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة إلى ١٠%، والسماح للمصرف المركزي شراء القطع الأجنبي من الجمهور بأسعار السوق الحقيقية، وإصدار المرسوم رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٤ محل المرسوم رقم ٢٤ لعام ١٩٨٦، والذي فرض عقوبات أخف بالنسبة إلى انتهاكات قوانين التعامل بالقطع الأجنبي، كما تم إعداد استراتيجية وطنية للتصدير، وأخرى للإصلاح الإداري،^{١٠} من جهة ثانية تم وضع خطط للإصلاح في التعليم الأساسي، والجامعي، شملت تأسيس كليات تكنولوجية جديدة في جامعات القطر الأربعة، وفتح التعليم الأساسي والجامعي للقطاع الخاص، وإعداد برنامج لمكافحة البطالة.

٢- إجراءات تتعلق بالإصلاحات المصرفية / النقدية:

لقد نال إصلاح قطاع المصارف اهتماماً خاصاً، ففي كانون الأول من عام ٢٠٠٠ قدمت القيادة القطرية للحزب برئاسة الدكتور بشار الأسد توجيهاً للحكومة بالسماح بإقامة مصارف خاصة ومشتركة، وكانت هذه خطوة هامة تضمنت تغييراً مفاهيمياً جوهرياً في فكر الحزب، وهو القبول بإلغاء احتكار القطاع العام للعمل المصرفي، والسماح بدخول القطاع الخاص إليه خلافاً لما جاء في البرنامج المحلي لثورة ٨ آذار، الذي أقره المؤتمر القطري الاستثنائي للحزب في حزيران من عام ١٩٦٥، واستجابة لهذا التوجيه، فقد صدر القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١، الذي سمح بإقامة المصارف الخاصة والمشتركة، وسمح بأن يساهم رأس المال الأجنبي في هذه المصارف، على أن لا تزيد نسبة مساهمته عن ٤٩% من رأس المال، وجرى أيضاً اعتماد قانون رقم ٢٩ تاريخ ٢٠٠١ والخاص بالسرية المصرفية، وإصدار قانون تشريع جديد للنقد الأساسي، ومصرف سوريه المركزي ليحل محل القانون رقم ٨٧ لعام ١٩٥٣، إضافةً إلى صدور قانون هيئة الأوراق المالية،^{١١} وقانون إصلاح النظام الضريبي... الخ.

وبرأي الباحثة يعتبر قانون السماح بإحداث المصارف الخاصة ثاني أهم قانون، أو إجراء اقتصادي تم اتخاذه في عملية تحول سوريه من نظام التخطيط المركزي، إلى نظام السوق، وهو يقارب في أهميته صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ في عام ١٩٩١، وتعديلاته، إلا أن قانون إحداث المصارف الخاصة، يحتاج إلى مكملات له تظهر نجاحاته على الأرض، مثلما احتاج قانون الاستثمار رقم ١٠ لإجراءات أخرى "غير إجراءات تعديله"، لم تأت بعد لتعزيز نجاحه، فهو يحتاج إلى الشفافية، والوضوح في اختيار المصارف التي يسمح لها بمزاولة العمل، ويحتاج لتحديد النشاطات التي سيسمح للمصارف القيام بها، ويحتاج إلى الرقابة الكفوءة على المصارف من قبل البنك المركزي، ويحتاج أخيراً إلى قدرة مجلس النقد والتسليف على إقامة السياسة النقدية المستقلة، وعلى الإشراف على النظام النقدي المصرفي بشكل مستقل، وفعال، وكذلك سيعتمد نجاح المصارف الجديدة على مدى الانفتاح، وإعادة الهيكلة التي ستنتم في الاقتصاد السوري، خارج قطاع المصارف، وخاصة من حيث تعزيز البيئة التشريعية، والتنظيمية لعمل القطاع الخاص، ورفع القدرات الإنتاجية، والتكنولوجية،

¹⁰ د. سراقبي محمد، من ٢٧، ٢، ٢٠٠١ لغاية ١٢-٦-٢٠٠١- السياسات المحفزة للاستثمار في سوريه، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

¹¹ جريدة الثورة السوريه، ١٤-٦-٢٠٠٥- مجلس الشعب يقر مشروع قانون هيئة الأوراق المالية، ص ١.

والإدارية لهذا القطاع، وإعادة هيكلة القطاع العام، وقد يحتاج الأمر لسنتين أو أكثر قبل أن نرى، أثر المصارف الجديدة على الاقتصاد الوطني.

لذلك تعتبر الباحثة أن هذه الخطوات الإصلاحية (والتي تحتاج للكثير بعد) تمثل جزءاً لا يتجزأ من ضمن العديد من المتطلبات الهيكلية اللازمة والضرورية لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري، والتي تتقاطع والخطوات الإصلاحية الأكثر أهمية التي ابتدأتها سورية في مفاوضاتها المكثفة منذ عام ٢٠٠١، بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي توقيعها لمعاهدة الشراكة السورية - الأوروبية. هذه الإصلاحات كفيلة في حال تحققها، حرق كثير من مراحل انضمام سورية، إلى منظمة التجارة العالمية، وضمان تحقق النتائج الإيجابية العديدة من الانضمام، وبالتالي انعكاس هذه النتائج على الفرد، من خلال تحسين مستويات الدخل الحقيقي، وزيادة فرص العمل، وارتفاع مستوى الخدمات، والتي تمثل الغاية الفضلى، المتوخاة من عملية الإصلاح.

ثانياً: السمات والخصائص العامة للاقتصاد السوري:

تؤثر في تكوين السمات، والخصائص العامة لاقتصاد أي بلد من البلدان عوامل عدة، ومن خلال ما تم ذكره من مراحل تطور الاقتصاد السوري، يمكن أن نستخلص أبرز سمات، وخصائص الاقتصاد السوري، والتي ميزته عن غيره من الاقتصاديات، ومن هذه العوامل:^{١٢}

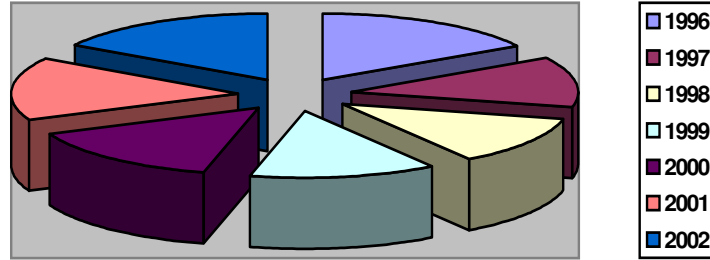
١. الموقع الجغرافي، وطبيعة الأرض، والمناخ، والموارد الطبيعية.
 ٢. مجموع العلاقات الإقليمية، والدولية.
 ٣. التطور التاريخي.
 ٤. شكل النظام السياسي والاقتصادي.
 ٥. مدى قدرة النظام الاقتصادي على الاستجابة للمتغيرات الدولية، ولحركة الأسواق العالمية، ومدى ارتباط الاقتصاد، وتأثره بالعوامل الخارجية.
- في ضوء هذه العوامل، يمكن استخلاص أبرز السمات، والخصائص التي يتصف بها الاقتصاد السوري في المرحلة المدروسة على النحو التالي:

أ- الاقتصاد السوري، اقتصاد نامٍ، وقد سعت سورية، ومنذ فجر الاستقلال إلى إقامة اقتصاد قوي ومستقل، والملحق رقم /٤/ يوضح قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سورية منذ عام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٢ بالأسعار الجارية، إذ يتضح من الملحق رقم (٤) انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي من ٢١،٨٦٢،٦ (مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٩٦ إلى ١٦،٦١٣،٠ في عام ١٩٩٧، واستمرار انخفاض قيمته في العام ١٩٩٨ إلى ١٦،٠٤٣،٠ ومن ثم ارتفاعها إلى ١٧،٧١٠،٧ في عام ١٩٩٩، واستمرار ارتفاعها إلى ١٩،٥٤٤،٧ في عام ٢٠٠٠ و ٢٠،٦٢٨،١ في عام ٢٠٠١، وقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٢ ارتفاعاً ملحوظاً عن الأعوام السابقة، إذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي /٢١،٦٠٩،٨/، كما تشير البيانات الأولية في مرجع آخر، وحسب تقديرات المكتب المركزي

^{١٢} الجزء الثاني من الورقة المقدمة إلى مركز البحوث والدراسات السكانية بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق في مطلع عام ٢٠٠٢، مرجع سابق.

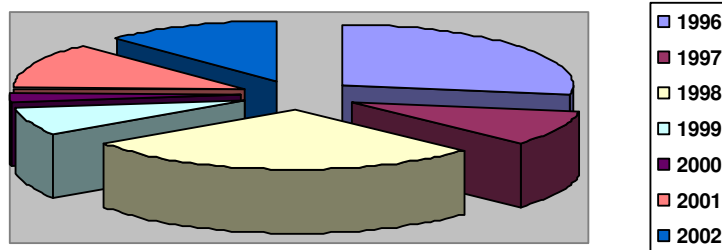
للإحصاء إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يقدر أن يبلغ في العام ٢٠٠٤ وبالأسعار الجارية حوالي ١١٠٢ مليار ل.س، وبزيادة قدرها ٤,٧% عن عام ٢٠٠٣، في حين يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحوالي ٣,٢% عما كان عليه في عام ٢٠٠٣، والذي بلغ ١٠٥٣ مليار ل.س، ويوضح الشكل رقم ٣/ تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٢:

الشكل رقم ٣/ تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٢



ويوضح الملحق رقم (٥) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٢، إذ يتضح انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ عن العام السابق له، ومن ثم ارتفاعه مجدداً بنسبة ٧,٦٠ في العام ١٩٩٨، ومن ثم انخفاضه الملحوظ في عام ١٩٩٩ بنسبة ٢,٠٠-، وارتفاعه الطفيف في العام ٢٠٠٠ حيث سجل ٠,٦٠% فقط، ومن ثم عاود ارتفاع في العام ٢٠٠١ إلى ٣,٣٧%، والذي يعزى إلى زيادة المصروفات الحكومية، وزيادة الإنتاج الزراعي، وإلى النمو المتواصل في قطاع السياحة حيث ارتفع عدد السواح بنسبة ٦% ليصبح ١,٣ مليون سائحاً في عام ٢٠٠٠، والذي تمتع بنمو ملحوظ في عام ٢٠٠١، إضافة لاستخدام ارتفاع إيرادات النفط في عام ٢٠٠٠ وأوائل عام ٢٠٠١ في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، كما استفاد القطاع الزراعي من زيادة الأمطار بعد الجفاف الذي شهدته البلاد في عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٢ سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النسبة ٣,٢٣% حيث سجل انخفاضاً بنسبة ٠,١٤%، وهي نسبة طفيفة إذا ما قورنت بالسنوات السابقة، كما هو واضح من الشكل رقم ٤/:

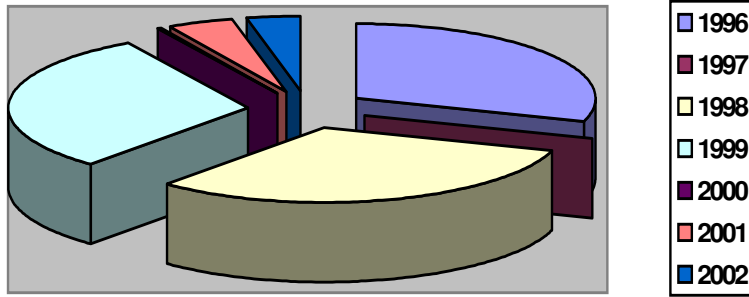
الشكل رقم ٤/ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية



ويوضح الملحق رقم (٦) معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية من العام ١٩٩٦ إلى العام ٢٠٠٢ حيث يتضح انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية من ٤,٥٢% عام ١٩٩٦ إلى ٠,٢١- عام ١٩٩٧ ثم ارتفع إلى ٤,٧٧% عام ١٩٩٨، وعاد وانخفض عام ١٩٩٩ إلى ٤,٥٧- % وإلى ٢,٠٤- عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠١ ارتفع معدل نمو

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية إلى ٠,٦٩ ٪، ويعود سبب ارتفاع نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية، بهذه الفترة إلى الزيادة المحدودة للرواتب، والأجور، والتي حددت بـ ٢٥٪ في عام ٢٠٠٠، والتي لم تكن ضمن برنامج متكامل لإصلاحها، حيث قامت الدولة بفرض ضرائب، أو تقليص دعم السلع التموينية مثلاً، مما جعل من القيمة الصافية للزيادة أقل من ٢٥٪، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ما لبث أن انخفض في عام ٢٠٠٢ عن العام ٢٠٠١ مسجلاً ٠,٥٣ ٪ ويعد انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع معدلات الناتج عن معدلات نمو السكان، كما هو واضح من الشكل رقم ٥/

الشكل رقم ٥/ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية



ب- سورية شديدة الحساسية لانتمائها القومي، وهي بذات الوقت بلد منفتح على العالم، وعلى الحضارة العالمية، ومن المعروف على الموارد البشرية السورية قابليتها القوية للتطور، والانفتاح.

ت- إن للموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية، أثره البالغ في تنمية المعارف، والاحتكاك بشعوب العالم، والاتصال بالعالم الخارجي، ويعد الاستقرار السياسي من العناصر المساهمة في تأمين المناخ الاستثماري، وتسهيل المبادلات التجارية لكل المستثمرين، الراغبين في دخول السوق السورية...

ويوضح الملحق رقم ٧/ التوزيع الجغرافي للصادرات السورية من العام ١٩٩٥، وحتى العام ٢٠٠٢: إذ يتضح من خلاله توزع الصادرات السورية، وعدم تركزها أو اقتصادها على الدول العربية، فقد توزعت الصادرات السورية ما بين الدول العربية أولاً، وغرب آسيا، وأوروبا، والاتحاد الأوروبي، وأمريكا والولايات المتحدة، وكندا، وآسيا، واليابان، والهند، وأفريقيا وإفريقيا، ويوضح الملحق رقم ٨/ التوزيع الجغرافي للواردات السورية منذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠٠٢، الذي يوضح أن التوزيع الجغرافي للواردات السورية، يتناول التوزيع نفسه للصادرات السورية التي وضحتها الملحق رقم ٧/.

ث- الاقتصاد السوري اقتصاد متنوع، فمن غير الممكن وصفه بأنه اقتصاد زراعي، أو اقتصاد صناعي، أو خدمي الخ.... ويوضح الملحق رقم (٩) مساهمات القطاعات الصناعية الرئيسية في سورية بالناتج المحلي الإجمالي، حيث يتضح انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة في العام ١٩٩٨ عنه في العام ٢٠٠٢ بنسبة ٤,٠٢ ٪، لصالح قطاع الصناعة، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في العام ٢٠٠٢، عما كان عليه في العام ١٩٩٨ بنسبة ٣,٧٢ ٪، وذلك في ظل السياسة السورية الهادفة للتحويل من الاقتصاد الزراعي، إلى الاقتصاد الصناعي، كما يوضح الملحق رقم (٩) الارتفاع النسبي، والمحدود لمساهمة قطاع

الخدمات في العام ٢٠٠٢، عنه في العام ١٩٩٨، وذلك بنسبة ٠,٣%، إلا أن العام ٢٠٠٤ سجل احتلال القطاع الزراعي المرتبة الأولى، في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت ٢٤,١% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، ويليه قطاع الصناعات الاستخراجية ٢١,٣%، ثم قطاع التجارة بنسبة ١٧,٢%، ومن ثم الخدمات بنسبة ١٤,٤%، بينما أسهمت بقية القطاعات بنسبة ٢٣%،^{١٢} وبهذه المؤشرات تتأكد مقولة أن الاقتصاد السوري اقتصاد متعدد الموارد، ومن غير الممكن وصفه بأنه اقتصاد زراعي، أو غير ذلك.

ج- الاقتصاد السوري، اقتصاد هادف، فهو يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حددت جميع الخطط الخمسية، والسنوية من بين أهم أهدافها هدف التنمية، والسعي لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمختلف مناطق سورية.

ح- القطاع العام كان الحامل الرئيسي لعملية التنمية، وكان إلى جانبه قطاع خاص، وآخر تعاوني رديف للقطاع العام يحظى بدعم ومساندة الدولة، وقد أخذ القطاع العام على عاتقه قيادة عملية التنمية، خاصة في السبعينات، والنصف الأول من الثمانينات، وكان قد طرح شعار التعددية الاقتصادية مع بداية السبعينات، واتبعت سياسات اقتصادية كان من شأنها توسيع دور القطاع الخاص، والقطاع المشترك، إلا أن دور القطاع الخاص ازداد وبدأ بالتوسع ابتداءً من منتصف الثمانينات تحت تأثير عدة عوامل، دفعت فئة من القطاع الخاص إلى مصاف المشاركين في اتخاذ القرار الاقتصادي، من خلال غرف التجارة، والصناعة، ولجنة الترشيح، المشكلة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ومن هذه العوامل:

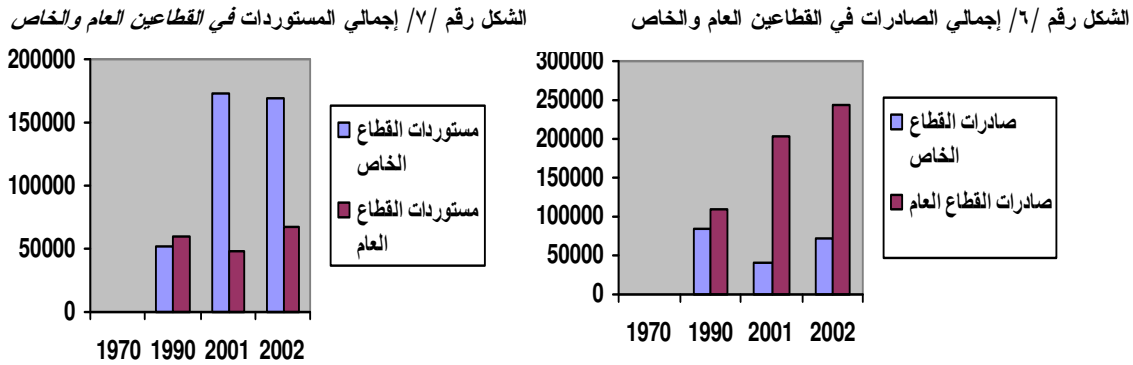
A. تراجع المساعدات المالية العربية، ثم توقفها مع انخفاض أسعار النفط.
B. الحاجة إلى القطع الأجنبي، لتأمين احتياجات الاستهلاك من المواد الأساسية، واحتياجات معامل القطاع العام من مستلزمات الإنتاج المستوردة.

C. ازدياد دور المؤسسات الدولية، واتجاهات الانفتاح، وتحرير التجارة في العالم، ونصائح الدول الغربية بانتهاج سياسات اقتصادية تؤدي إلى حرية الأسواق، والتي أثمرت عن انضمام سورية إلى اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، وتقديمها طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

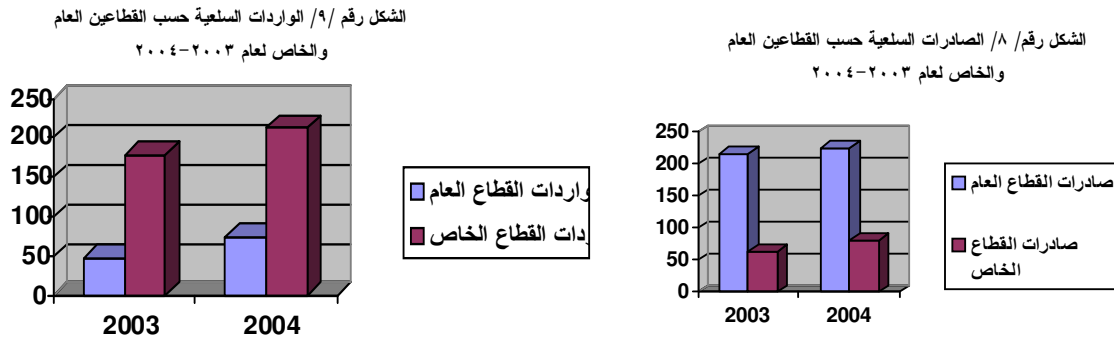
ويوضح الملحق رقم (١٠): إجمالي الصادرات والمستوردات في القطاعين العام والخاص، منذ العام ١٩٧٠-٢٠٠٢، حيث يتضح منه: ارتفاع نسبة واردات القطاع الخاص في العام ٢٠٠١ عنه في العام ١٩٩٠ بنسبة ٣٢,٥% إلى إجمالي المستوردات، والذي ترافق مع انخفاض نسبة واردات القطاع العام بنفس النسبة أي بنسبة ٣٢,٥%، إلا أن هذه النسبة انخفضت في العام ٢٠٠٢ عن العام ٢٠٠١ بنسبة ٦,٩٦% لصالح القطاع العام، أما نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات السورية، فيوضح الملحق رقم ١٠/ انخفاض نسبة صادرات القطاع الخاص في العام ٢٠٠١ عنها في العام ١٩٩٠ بنسبة ٢٧,١%، لصالح القطاع العام الذي ارتفعت نسبة صادراته في العام ٢٠٠١ عن العام ١٩٩٠ بنفس النسبة، أي بنسبة ٢٧,١%، بينما ارتفعت نسبة صادرات القطاع الخاص في العام ٢٠٠٢ بنسبة ٥,٦% وترافق هذا الارتفاع مع انخفاض نسبة صادرات القطاع العام في العام ٢٠٠٢ عنه في العام ٢٠٠١ بنفس النسبة أي بنسبة ٥,٦%، وبذلك يؤكد

^{١٣} الاقتصادية، ٢٠٠٥-٢٠٠٤ إجراءات الحكومة لعام ٢٠٠٤ ستعكس مستقبلاً على تحسين الصادرات غير النفطية، عدد، ١٧٧، دمشق، ص ١٢.

الملحق رقم /١٠/ على الأساس النظري للسياسة الاقتصادية السورية، والتي رفعت شعار التعددية الاقتصادية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي اعتبرت القطاع الخاص شريكاً أساسياً في عملية التنمية، وسعت وتوسعت، إلى توسيع دوره، وأدائه للمشاركة الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية، ويوضح الشكلين ٦-٧/ إجمالي الصادرات والمستوردات في القطاعين العام والخاص.



ويوضح الملحق رقم /١١/ تركيب الصادرات السلعية في القطاعين العام والخاص لعام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ والذي يتوضح منه: ارتفاع نسبة صادرات القطاع العام السلعية عنها في القطاع الخاص في العام ٢٠٠٣، إذ سجل القطاع العام نسبة ٧٧,٣٤ من الصادرات السلعية السورية بسبب صادرات النفط، بينما بلغت نسبة صادرات القطاع الخاص ٢٢,٦٦%، في حين ارتفعت نسبة الواردات السلعية للقطاع الخاص، والتي بلغت ٧٨,٩%، في حين بلغت نسبة واردات القطاع العام من الواردات الإجمالية ٢١,١٥% في العام ٢٠٠٣، أما في العام ٢٠٠٤ فقد قدرت نسبة صادرات القطاع العام إلى إجمالي الصادرات ٧٣,٨%، بينما قدرت نسبة صادرات القطاع الخاص إلى إجمالي الصادرات السلعية بـ ٢٦,٢٣%، في حين ارتفعت نسبة الواردات السلعية التقديرية العائدة للقطاع الخاص والتي قدرت بـ ٧٤,١٣%، في حين كانت قدرت نسبة واردات القطاع العام إلى إجمالي الواردات السلعية السورية ٢٥,٨%، كما هو واضح من الشكلين ٨-٩/ التاليين:



خ- ومنذ بداية التسعينات، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، وفشل تجربته الاشتراكية، بدأ التيار الليبرالي الاقتصادي الجديد، يأخذ مكاناً بارزاً في التأثير على السياسة الاقتصادية السورية، وقد ظهر ذلك بوجه خاص في السياسة المالية الانكماشية، وفي تخفيض الإنفاق الحكومي الفعلي في مجال الاستثمار، وتجميد الرواتب، والأجور، والتراجع النسبي للإنفاق الجاري بوجه عام، وقد أثر ذلك بوجه خاص على حالة السوق، وعلى

وضع العمالة، إذ طغى على السوق حالة من التراجع في النشاط التجاري،^{١٤} الأمر الذي جعل سوريه تتخذ العديد من الإجراءات في عام ٢٠٠٤، بهدف تنويع الإيرادات، وتحسين العدالة الاجتماعية، وذلك بإصدارها قانون تعديل ضريبة الدخل، ومكافحة التهرب الضريبي، وإلغاء مجموعة الضرائب غير المباشرة، كضريبة رسم الآلات الصناعية، وقانون التراكات، إضافة لزيادة الرواتب والأجور بهدف تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بعد تجميدها لفترة طويلة.^{١٥}

د- إن التزامات سوريه الوطنية والقومية، تفرض عليها، تخصيص اعتمادات هامة من أجل الدفاع الوطني، وخاصة لمواجهة نفقات التسلح والإعداد، وقد انعكس ذلك على هيكل النفقات، كما انعكس على قدرة خزينة الدولة على توجيه الاعتمادات نحو فروع الاقتصاد المختلفة.

ذ- يعد معدل النمو السكاني في سوريه مرتفعاً، فقد بلغ هذا المعدل في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٩ (١، ٣%) حسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، وتوقع التقرير أن يكون معدل النمو السكاني في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥) ٢، ٤%، هذا المعدل المرتفع سيدفع إلى اتخاذ سياسات من شأنها إلقاء أعباء ومسؤوليات جسيمة على سوريه، من أجل المحافظة على وتيرة مرتفعة من الخدمات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية.^{١٦}

ر- تمتلك سوريه إمكانات اقتصادية هامة من مواردها الطبيعية، ومن أهمها: الأرض إذ تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة (٥٨٦٣) ألف هكتار، وبلغت مساحة الأراضي المستثمرة في العام ٢٠٠٣ (٥٤٧٨) ألف هكتار في حين بلغت مساحة الأراضي الغير مستثمرة ٣٨٥ ألف هكتار، كما تمتلك سوريه النفط، الذي يأتي في طليعة الموارد الطبيعية، إضافة للغاز الطبيعي، والفوسفات، وهناك موارد أخرى مختلفة، كما أن الأرض السورية غنية بثروات باطنية لم تكتشف على نحو دقيق، إلا أنه ورغم توفير استثمار النفط أعباء الاستيراد عن سوريه، وتوفيره عائدات هامة من القطع الأجنبي (١،٥ - ٢ مليار دولار سنوياً)، فإن هذه الثروة إنما هي آيلة إلى النفاذ، ومن الضروري أخذ ذلك بعين الاعتبار، لدى رسم السياسة المالية، والاقتصادية المستقبلية.^{١٧}

و يوضح الملحق رقم (١٢) أشكال الطاقة في سوريه خلال العامين ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٢، موضحاً تنوع أشكالها في سوريه، إذ تمتلك سوريه النفط والغاز والفوسفات وغيرها من الثروات الطبيعية، كالملاح الصخري، والجير الإسفلتي، والرغام، التي تنتشر في مناطق عديدة من البلاد، كما يوضح الملحق رقم ١٣/ حجم احتياطات النفط الخام في سوريه، وإنتاجه، وصادراته، ووارداته خلال الأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٢ إذ يتضح منه ثبات احتياطات النفط الخام في سوريه من عام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠٠٢، بينما يلاحظ انخفاض إنتاجه في العام ١٩٩٦ عن العام ١٩٩٥ بمقدار ٢٠٠٠ برميل في اليوم، كما انخفض إنتاج النفط في عام ١٩٩٧ عن الإنتاج في عام ١٩٩٦ بمقدار ٢٣٠٠٠ برميل يومياً، وتابع إنتاج النفط الخام انخفاضه في العام

^{١٤} د. الحمش، منير، ٢٠٠٣ - الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية والاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، الطبعة الأولى، سلسلة الرضا

للمعلومات، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

^{١٥} الاقتصادية، ٢٢ يناير ٢٠٠٥ - مرجع سابق، ص ١٣.

^{١٦} المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٤، ص ١١٣.

^{١٧} الحمش، منير، ٢٠٠٣ - مرجع سابق، ص ٢٤٦.

١٩٩٨ عن العام ١٩٩٧ بمقدار ٢٧٠٠٠ برميل يومياً، وانخفض إنتاجه في عام ١٩٩٩ كذلك، عن العام ١٩٩٨ بمقدار ١١٠٠٠ برميل يومياً، وانخفض إنتاجه عام ٢٠٠٠ بمقدار ١٩٠٠٠ برميل يومياً، عن العام ١٩٩٩، إلا أن الانخفاض في عام ٢٠٠١ لم يكن بالحجم الكبير قياساً إلى الانخفاض في السنوات السابقة له، والذي انخفض بمقدار ٥٠٠٠ برميل يومياً، عن العام ٢٠٠١، على النقيض من العام ٢٠٠٢ الذي حقق انخفاضاً كبيراً عن العام السابق له، أي عام ٢٠٠١ بمقدار ٢٨٠٠٠ برميل يومياً، أما الصادرات من النفط الخام فيلاحظ من الملحق رقم ١٣/ ثبات صادرات النفط الخام في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وانخفاضها في العام ١٩٩٨ عن العام ١٩٩٧ بمقدار ١٣٠٠٠ برميل يومياً، إلا أن العام ١٩٩٩ سجل ارتفاعاً بالصادرات عن العام ١٩٩٨ بمقدار ٧٠٠٠ برميل يومياً، وقد تراجعت الصادرات منه مجدداً في العام ٢٠٠٠ عن العام ١٩٩٩ بمقدار ٩٠٠٠ برميل يومياً، في حين ارتفع إنتاج النفط الخام في العام ٢٠٠١ بمقدار ٨٠٠٠ برميل يومياً، عن العام ٢٠٠٠، ثم عاود وانخفض الإنتاج من النفط الخام في العام ٢٠٠٢ بمقدار ٩٠٠٠ برميل يومياً، ويلاحظ من الجدول أن سوريه تعتمد اعتماداً كلياً على إنتاجها من النفط الخام، وتحقق اكتفاءً ذاتياً منه يجنبها الاستيراد من الخارج، وربما يعزى هذه التغير في حجم الإنتاج، والتصدير لانخفاض الطلب على النفط، لصالح ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي، لاسيما خلال العامين ٢٠٠١-٢٠٠٢.

كما ويوضح الملحق رقم ١٤/ مجمل الإنتاج من الغاز الطبيعي والمسوق منه، واحتياطياته في سوريه خلال الفترة من عام ١٩٩٥- وحتى العام ٢٠٠٢ إذ يتضح من الملحق رقم ١٤/ ارتفاع الاحتياطيات من الغاز الطبيعي في سوريه في العام ١٩٩٦ عن العام ١٩٩٥ بمقدار (٣٧ مليار متر مكعب)، وثبات حجم الاحتياطيات في العام ١٩٩٧ والعام ١٩٩٦، بينما ارتفعت الاحتياطيات في العام ١٩٩٨ عنها في العام ١٩٩٧ بمقدار (٦ مليار متر مكعب) بينما استمر ثبات الاحتياطيات من الغاز الطبيعي من العام ١٩٩٨ وحتى العام ٢٠٠٢ عند القيمة (٢٤١ مليار متر مكعب)، ويلاحظ من الملحق رقم ١٤/ ازدياد الإنتاج من الغاز الطبيعي في سوريه في العام ١٩٩٦ عنه في العام ١٩٩٥ بمقدار (١،٤ مليون متر مكعب)، وتابع إنتاج الغاز ارتفاعه في العام ١٩٩٧ محققاً زيادة عن العام ١٩٩٦ بمقدار (٠،٩ مليون متر مكعب)، وحقق الزيادة في الإنتاج في العام ١٩٩٨ بمقدار (٠،٣ مليون متر مكعب) عن العام ١٩٩٧، إلا أن إنتاج الغاز الطبيعي بقي ثابتاً منذ عام ١٩٩٨، وحتى العام ٢٠٠٢ عند (٧،٠٠٠ مليون متر مكعب)، وأما الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي فيوضح الملحق رقم ١٤/ ارتفاع الإنتاج منه في عام ١٩٩٦ عنه في عام ١٩٩٥ بمقدار (٠،١٤١ مليون متر مكعب)، وتابع ارتفاعه في العام ١٩٩٧ بمقدار (٠،٢٧٧ مليون متر مكعب) عن العام ١٩٩٦، وارتفع الإنتاج من الغاز الطبيعي في العام ١٩٩٨ عن العام ١٩٩٧ بمقدار (١،١٥ مليون متر مكعب)، وارتفع بمقدار (٠،٢٩ مليون متر مكعب) في العام ١٩٩٩ عن العام ١٩٩٨، إلا أن إنتاجه انخفض في العام ٢٠٠٠ عنه في العام ١٩٩٩ بمقدار (٠،٣٤ مليون متر مكعب)، وازداد إنتاجه في العام ٢٠٠١ ارتفاعاً طفيفاً بمقدار (٠،١٤ مليون متر مكعب)، عن العام ٢٠٠٠، إلا أن انخفاض إنتاجه في العام ٢٠٠٢، كان (٠،٣٤ مليون متر مكعب) عن العام ٢٠٠١.

ثالثاً: معوقات تطبيق آلية اقتصاد السوق والدخول في منظمة التجارة العالمية:

يعاني الاقتصاد السوري كغيره من الاقتصاديات النامية الأخرى من العديد من المشكلات، والمعوقات، والتحديات الجوهرية المعيقة لتطوره، والتي تقف عائقاً أمام انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، والتحول إلى اقتصاد السوق في آن واحد، ومن أهم هذه المعوقات:

١- إن الاقتصاد السوري بحاجة ماسة إلى فكر اقتصادي، وفلسفة، ومنهج للإصلاح، يتناسب والتوجهات العالمية نحو اقتصاد السوق، ويرتكز على قوانين وآليات هذه السوق في ظل مناخ الشفافية والمنافسة، هذا الفكر الذي مازالت سوریه بمفكریها بحاجة ماسة إلى تحديد ملامحه، والأخذ به ببرامج الإصلاح الاقتصادي المطروحة، حيث يعد غياب الفكر الاقتصادي الواضح، وغياب البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي المنشود، بالإضافة إلى ضعف المعرفة بأدوات نظام السوق، وثقافته إحدى المعوقات الأساسية لتطور الاقتصاد السوري، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٢- غياب الشفافية الاقتصادية: إن لغياب الشفافية الاقتصادية في سوریه أسباب عديدة، ومنها: عدم ربط المعلومة بالزمان والمكان، أي غياب التعريف الصحيح للمعلومات، وغياب آلية السوق في صناعة المعلومات، والإفادة من دورها التنموي، و غياب القوانين والأنظمة، التي تترجم مخالقات سوق المعلومات، والعناصر التي تعيق آلية المنافسة، وآليات السوق، **والحاجة لطلب المعلومات.**

٣- يعاني الجهاز الإداري السوري من قدم التشريعات، والأنظمة، والإجراءات، وتدني الكفاءة، والعتالة المقنعة، ولعل وضع يومي عطلة في الأسبوع أتت في سياسة الإصلاح لمحاربة العطالة المقنعة، وتضخم نفقاته مع ضعف مردوده تجاه نفقاته.

٤- إن البطء في اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب في الوقت المناسب، يشكل مشكلة أساسية في سوریه، فنظام السوق، والمنافسة، والانفتاح على التجارة الدولية، والاستثمار الخارجي، يتطلب المرونة، والسرعة في الحركة، وهذا ما يجب أن تتحلى به الإدارة الاقتصادية، ومتخذ القرار في سوریه، ولعل السبب الجوهری لهذه المشكلة يكمن بضعف المعرفة بنظام السوق، وآلياته، وضعف الإطلاع على المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، وإدراك حقيقتها ومغزاها وكيفية التعامل معها، لاسيما ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية.

٥- رغم الاهتمام البالغ بإصلاح القطاعات المصرفية السورية، وتحريرها إلا أن النظام المصرفي السوري، يفتقد إلى القدرة على تعبئة المدخرات المحلية، وتحويلها إلى استثمارات وطنية فاعلة، ويفتقد القدرة على نقل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد العولمة، كما يفتقد القدرة على الإسهام في إعادة هيكلة المؤسسات الإنتاجية، والخدمات، في القطاعين العام، والخاص، وتوفير التمويل اللازم، والمشورة اللازمة لهما لدعم انطلاقتهما،^{١٨} والجدول رقم ١/ يوضح أهم مؤشرات القطاع المصرفي في سوریه للعامين ٢٠٠١-٢٠٠٢:

جدول رقم ١/ أهم مؤشرات القطاع المصرفي في سوریه كإحدى مناطق الاسكوا، ٢٠٠١-٢٠٠٢ (بملايين الدولارات)

البلد	الأصول		الائتمان		الودائع		حصة المساهمين	
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٢
سوريه	١٧٤٧٢	٢٠٦٣٢	٧٢٠٨	٥١٣٠	٧٨٣٩	١٠٨٥٣	١٠٣٣	١٢٥٩

^{١٨} - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤ - مرجع سابق. ص ٣١.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك، ص ٣١.

يتوضح من الجدول رقم ١/ ارتفاع الأصول في العام ٢٠٠٢ عنه في العام ٢٠٠١ بمقدار ٣١٦٠ /، وانخفاض الائتمان في العام ٢٠٠٢ عنه في العام ٢٠٠١ بمقدار ٢٠٧٨ /، وكذلك ارتفاع الودائع في العام ٢٠٠٢ عنه في العام ٢٠٠١ بمقدار ٣٠١٤ /، وارتفاع حصص المساهمين في العام ٢٠٠٢ عنه في العام ٢٠٠١ بمقدار ٢٢٦ /، وهي بمجموعها ارتفاعات ضئيلة، مما يؤكد حاجة المصارف السورية بعد للكثير من الخطوات الإصلاحية، والتطوير والتركيز بصورة خاصة على زيادة الاعتماد على قوى السوق، وعلى تعزيز الأطر التنظيمية، وأطر الإشراف مع رفع مستوى المنافسة المحلية، وتعبئة المدخرات الوطنية، وفي الوقت نفسه ينبغي تركيز الإصلاحات المصرفية على تجهيز المصارف لمواجهة تحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومواجهة المصارف المتطورة، والمنافسة لها بشكل كبير، كما ينبغي الحد من المصارف المتعددة بلا ضرورة، ولابد من تعزيز زيادة حالات الدمج والشراء، مما يزيد بدوره مما تتمتع به نظم المصارف المحلية من قدرة تنافسية، وذلك بإنشاء وحدات أكبر وأقوى.

٦- مازالت الزراعة السورية، رغم ما أحرزته من تقدم ضعيفة الإنتاجية، ومحدودة المردودية، لاعتمادها أساليب عمل تقليدية، وقصورها في استخدام الموارد الكامنة الطبيعية والبشرية، وهذا ما خفض من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وأضعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية حيث انخفضت هذه النسبة من ٢٨،٩٨ في العام ١٩٩٨ إلى ٢٤،٩٦ في عام ١٩٩٢، ويوضح الملحق رقم ١٥/ إجمالي الإنتاج الزراعي في سورية، ومتوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي من العام ١٩٩١ وحتى العام ٢٠٠٢، كما يوضح ارتفاع حجم الإنتاج الزراعي في العام ١٩٩٢ عنه في العام ١٩٩١، مما أدى لارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الإجمالي، بينما تراجع الإنتاج الزراعي في العام ١٩٩٣ عن العام ١٩٩٢، وهذا ما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي، ثم عاد الإنتاج الزراعي إلى الارتفاع في عام ١٩٩٤ عن العام السابق له، مما أدى لارتفاع نصيب الفرد منه، وقد حقق عام ١٩٩٥ ارتفاعاً في حجم الإنتاج الزراعي، مما أدى لارتفاع نصيب الفرد منه بـ ١٩٩٤، واستمر الارتفاع في حجم الإنتاج الإجمالي الزراعي كذلك في العام ١٩٩٦، مما أدى لارتفاع نصيب الفرد، إلا أن العام ١٩٩٧ سجل انخفاضاً أدى بدوره إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والذي ارتفع في عام ١٩٩٨ مترافقاً وارتفاع نصيب الفرد منه، ثم انخفض حجم الإنتاج الإجمالي الزراعي في عام ١٩٩٩، مما أدى لانخفاض في متوسط نصيب الفرد من هذا الإنتاج، واستمر الارتفاع في إجمالي الإنتاج الزراعي في الأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠١، و٢٠٠٢، وقد أدى الانخفاض، أو الارتفاع في الإنتاج الزراعي إلى الانخفاض، أو الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج الزراعي، كما يوضح الملحق رقم ١٥/، وقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٤ عنها في السنوات الماضية، حيث سجلت هذه النسبة ٢٤،١% في العام ٢٠٠٤، بذلك تغدو الصادرات الزراعية السورية، عاجزة عن منافسة الأسواق العالمية، في ظل الانفتاح الاقتصادي المنشود.

¹⁹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك، مرجع سابق.

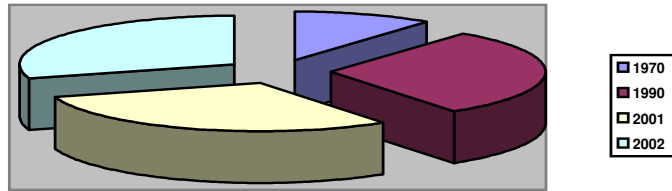
²⁰ الاقتصادية، ٢٠٠٥ ٢ - مصدر سابق، ص ١٢.

٧- تعاني الصناعة السورية من ضعف قدرتها التنافسية، فمازالت سورية بعيدة عن التنمية الصناعية بمفهومها الحديث، وهناك نقاط خلل وعثرات عديدة تعاني منها منشآت الصناعة، (وصل عددها وحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء للعام ٢٠٠٢ إلى ٨٧٤٧٧ منشأة) وسياساتها الداخلية، وخططها وأهدافها، والأيدي العاملة المؤهلة.. الخ والجدول رقم/٢/ يوضح عدد المنشآت الاقتصادية في سورية كما يوضح تطورها الشكل رقم ١٠:

الجدول رقم/٢/		عدد المنشآت الصناعية		الوحدة: منشأة
السنة /الوحدة المنشأة/	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
عدد المنشآت الصناعية	٣١٣٠٠	٨٧٢٣٨	٨٨٩٠١	٨٧٤٧٧

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٣- وصف سورية بالمعلومات، الإصدار الخامس، دمشق، ص ٨.

الشكل رقم ١٠/ تطور عدد المنشآت الصناعية في سورية للأعوام ١٩٧٠-٢٠٠٢



يتضح من الجدول رقم/٢/، كما الشكل رقم/١٠/ أن المنشآت الصناعية في ازدياد، فقد ارتفع عددها من ٣١٣٠٠ عام ١٩٧٠ إلى ٨٧٢٣٨ عام ١٩٩٠ إلى ٨٨٩٠١ عام ٢٠٠١، ومن ثم انخفض عددها بشكل طفيف في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٧٤٧٧.

٨- لقد شهدت سورية خلال حقبة السبعينات، والثمانينات، معدلات نمو مرتفعة للسكان، ما لبثت أن تباطأت بعض الشيء في التسعينات، على الرغم من كونها مازالت مرتفعة "رغم انخفاضها إذا ما قيسست بمعدلات النمو العالمية"، ويوضح الجدول رقم ٣/ معدل النمو السنوي للسكان في سورية:

جدول رقم ٣/ معدل النمو السنوي للسكان في سورية

العام	٢٠١٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٤	١٩٨١-١٩٩٤	١٩٧٠-١٩٨١
معدل النمو السنوي للسكان	٢,٢	٢,٥	٢,٧	٣,٣	٤,٣

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٣- وصف سورية بالمعلومات، الإصدار الخامس، دمشق، مرجع سابق.

يتضح من الجدول رقم ٣/ انخفاض معدل النمو السكاني من ٤,٣% ما بين الأعوام ١٩٨١-١٩٧٠ إلى ٣,٣% ما بين الأعوام ١٩٩٤-١٩٨١، ثم انخفاضه إلى ٢,٧% ما بين الأعوام ١٩٩٩-١٩٩٤ إلى أن وصل معدل النمو السكاني إلى ٢,٥% ما بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ويتوقع أن يستمر معدل النمو السكاني بالانخفاض إلى أن يحقق ٢,٢% خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠، كما يوضح الملحق رقم ١٦/ "تقديرات معدلات الولادات، والوفيات، ومعدلات النمو والخصوبة في سورية للفترتين (٢٠٠٥-٢٠١٠، ٢٠٠٥-٢٠١٠)، حيث توقع الملحق رقم ١٦/ انخفاض معدل الولادات في الفترة الزمنية ٢٠١٠-٢٠٠٥ عن الفترة السابقة لها، أي عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ بنسبة ١,٨%، ويتوقع أيضاً انخفاض معدل الوفيات في الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٥ بنسبة ٠,٢% عن

الفترة السابقة لها، كما يتوقع وفق ما يوضحه الملحق رقم/١٦/ انخفاض معدل النمو السنوي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بنسبة ٠,٢%، ويتوقع أيضاً انخفاضاً في معدل الخصوبة الكلية بمعدل ٠,٤% خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ عنها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

٩- تعاني سورية من نسبة بطالة عالية ازدادت، وبمعدلات مرتفعة لم تشهدها سورية من قبل، حيث قدرت هذه النسبة بحوالي ١٢ % عام ٢٠٠٣، كما قدر عدد المتعطلين، وحسب تقديرات هيئة مكافحة البطالة ٥٦٠ ألف عاطل عن العمل، تبلغ نسبة الشباب بينهم حوالي ٨٠% لمن هم تحت ٣٠ سنة من العمر، ومن المتوقع أن يبلغ عدد فرص العمل الموفرة لعام ٢٠٠٤ في الاقتصاد الوطني، للقطاعين العام، والخاص ١٦٦ ألف فرصة عمل، ٢١ وهذا التشغيل يثبت معدل البطالة عند ١١%، على الرغم من ضعف إنتاجية العامل، والتي سجلت معدل نمو ضعيف جداً وقدره ٠,٧%، ٢٢، وذلك نتيجة ضعف الاستثمار في رأس المال البشري، وتدني المستوى التقني، ومستوى التعليم، ونظام الأجور والحوافز، وبهذه المعدلات تظهر كوابح حقيقية للنمو الاقتصادي، وعوامل تعيق التطور الإنتاجي، والخدمي، رغم ما اتخذت سورية من إجراءات في هذا المجال كإصلاح تدريجي لنظام الأجور، ونظام الحوافز، وذلك بتعديلها قانون العاملين الأساسي، وتطويرها بنى التعليم في مجالات التقنية والتأهيل، إضافة لتشجيع المشاريع الصغيرة، والمتوسطة كثيفة العمالة ٢٣.

١١- تعاني سورية من ارتفاع حجم الديون لاسيما الديون الخارجية، الأمر الذي يزيد من إخطار الديون المتصلة بتقلبات العملات ويوضح الجدول رقم /٥/ مجموع الديون في سورية في الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٢.

جدول رقم /٤/ الديون وخدمة الديون في سورية كإحدى بلدان الاسكوا ٢٠٠١-٢٠٠٢ (بملايين الدولارات)

البلد	مجموع الديون		الديون الداخلية		الديون الخارجية	
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٢
سورية	٢٢٠٦٣	٢٠٨٥٠	٨١٦	٨٥٠	٢١٢٤٧	٢٠٠٠٠

المصدر: المصرف المركزي في سورية، مأخوذ من مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٤- نيويورك ص ٣٤.

يتضح من الجدول رقم /٤/ ارتفاع الديون الداخلية في العام ٢٠٠٢ عنها في العام ٢٠٠١ بقيمة ٣٤ مليون \$، فيما انخفضت الديون الخارجية في العام ٢٠٠٢ عنها في العام ٢٠٠١ بقيمة ١٢٤٧ مليون \$.

١٢- رغم تشجيع سورية للاستثمار، سواء من خلال تخفيض شرائح الضريبة على الدخل، أو من خلال السياسات الاقتصادية المحفزة للقطاع الخاص لأداء دوره المهم في عملية التنمية، أو بإنشاء المدن الصناعية في كل من محافظات ريف دمشق، حمص، حلب، والتي تقوم بتقديم كافة التسهيلات اللازمة للمستثمرين، وبأسعار تشجيعية، والتي هدفت من خلالها إلى تحسين المناخ الاستثماري في سورية، وعكس نتائجها الإيجابية على مناخ الاستثمار، إلا أنه وكما هو واضح من الجدول رقم/٥/:

²¹الاقتصادية، ٢٠٠٥-٢٠٠٢ مصدر سابق، ص ١٣.

²²عما ش مر هج، حسين، ١٩-١١-٢٠٠٣ مشروع البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، محاضرة عن الشراكة الاقتصادية بين هيئة مكافحة البطالة ومجتمع الأعمال، ص ١.

²³اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤- مرجع سابق، ص ٢٣.

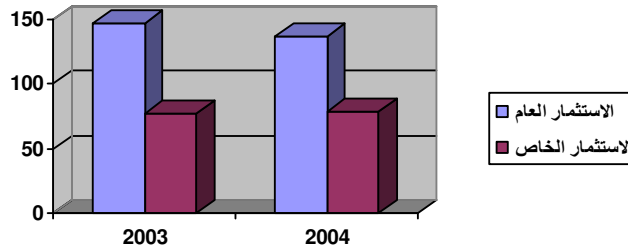
جدول رقم ٥/ الاستثمار حسب القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة الوحدة: مليار ل.س

البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	معدل النمو
الاستثمار العام	١٤٧	١٣٧	-٦,٨
نسبته إلى الناتج	%١٥	%١٣	
الاستثمار الخاص	٧٧	٧٩	٢,٦
نسبته إلى الناتج	%٧	%٨	
الاستثمار الإجمالي	٢٢٤	٢١٦	-٣,٦
نسبته إلى الناتج	%٢٢	%٢١	

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

والذي يتوضح منه عدم تحسن نوعي في مناخ الاستثمار في المدى القصير في العام ٢٠٠٤ مقارنةً مع العام ٢٠٠٣، كما يوضح أن معدل نمو الاستثمار في القطاع العام في العام ٢٠٠٤ سلبي وحقق نسبة -٦,٨% عنه في العام ٢٠٠٣، بينما حقق القطاع الخاص نمواً موجباً، إلا أنه أيضاً منخفض وقدره ٢,٦% في العام ٢٠٠٤ عنه في العام ٢٠٠٣، وإذا أخذنا الاستثمار الإجمالي فيوضح الجدول رقم ٥/ معدل النمو السلبي، والذي حقق نسبة -٣,٦% في العام ٢٠٠٤ عن العام ٢٠٠٣، كما يشير الجدول رقم ٥/ إلى انخفاض نسبة مساهمة استثمارات القطاع العام في العام ٢٠٠٤، عن نسبتها في العام ٢٠٠٣ بنسبة ٢%، وارتفاع نسبة مساهمة استثمارات القطاع الخاص في العام ٢٠٠٤، عن نسبتها في العام ٢٠٠٣ بنسبة ١%، وهي نسبة ضئيلة أيضاً، إذا ما قيسست بمحفزات الاستثمار التي تقدمها سورية للقطاع الخاص، كما يوضح الجدول رقم ٥/ انخفاض الاستثمار الإجمالي في العام ٢٠٠٤، عنه في العام ٢٠٠٣ بنسبة ١%، وبالتالي سورية بحاجة إلى مضاعفة الاستثمار في كلا القطاعين العام والخاص، وليس الاعتماد فقط على الاستثمار في القطاع الخاص، لأن ذلك لن يساهم المساهمة الكافية في رفع معدلات النمو، والخروج من حالة الركود الاقتصادي التي تعيشها سورية، والذي يكفل الصمود في وجه المنافسة التي سيولدها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويوضح الشكل رقم ١١/ الاستثمار حسب القطاعين العام والخاص للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤:

الشكل رقم ١١/ الاستثمار حسب القطاعين العام والخاص



١٢- ضعف وقدم البنى التقنية القائمة، والحاجة إلى تنمية القدرات الوطنية للموارد البشرية على التقانات الجديدة في ضوء الثورة التقنية العلمية ذات الدلالة في الاقتصاد السوري، وتطبيق تقانات المعلومات،^{٢٤} والجدول ٦/ يوضح تقديرات عدد مستخدمي الإنترنت في سورية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٠-٢٠٠١.

جدول رقم ٦/ تقديرات عدد مستخدمي الإنترنت في سورية		
١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك، ص ١٠٩.

يتضح من الجدول رقم ٦/ الارتفاع المتواضع في عدد مستخدمي الإنترنت في سورية، والذي ازداد في العام ٢٠٠٠ بفارق ١٠٠٠٠ مستخدم عن العام ١٩٩٩، وازداد في العام ٢٠٠١ /٣٠٠٠٠/ مستخدم عن العام ٢٠٠٠، وهو رغم ارتفاعه، إلا أنه ارتفاع متواضع، إذا ما قيس بعدد سكان سورية، والتي شكلت الفئة الشابة النسبة الأكبر منه، ويوضح الجدول رقم ٧/ عدد براءات الاختراع في سورية على النحو التالي:

الجدول رقم ٧/ عدد براءات الاختراع في سورية		
١٩٩٧	٢٠٠١	
٠	١	

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك، ص ١٠٩.

ويتضح منه غياب براءات الاختراع في سورية عام ١٩٩٧، في حين سجل العام ٢٠٠١ براءة اختراع واحدة، وهذا ما يحمل سورية تكاليف باهظة نتيجة اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، التي نصت عليها منظمة التجارة العالمية.

١٣- باعتبار أن السوق المالية، والبورصة أصبحت في معظم اقتصاديات العالم، الميزان الأساسي لقياس درجة حرارة الاقتصاد، والتي تبين مدى مستويات القطاعات الإنتاجية، وبالتالي التطور الاقتصادي في اقتصاد ذلك البلد، لذلك بات من الضروري على الاقتصاد السوري التفكير بإعادة قيام هذه السوق الفعلي. إن هذه التحديات، تفرض على الاقتصاد السوري العمل المكثف والسريع لتفعيل عملية التنمية بأبعادها العريضة، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، حتى يتمكن الاقتصاد السوري من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بأقل التكاليف.

من خلال ما تقدم تری الباحثة: أن جميع الميزات التي يتمتع بها الاقتصاد السوري، وعلى الرغم من أهميتها وفعاليتها، إلا أنها عاجزة عن حمل الاقتصاد السوري على تجاوز كافة مشكلاته ومعوقاته وتحدياته " إذا لم تقترن مع الميزة الأكثر أهمية والتي تكمن في بناء اقتصاد السوق، وتحقيق آليات وقوانين هذه السوق بكفاءة معقولة تمكنا من العمل بآليات الشفافية والمنافسة! لذلك لابد للاقتصاد السوري، من أن يقدم على عملية إصلاح عميقة وشاملة وسريعة، وعلى تنمية اقتصادية وتكنولوجية شاملة، تحقق نمواً اقتصادياً مستداماً بحدود ٧-٨% بالسنة على الأقل، إصلاح ذا قاعدة عريضة، متضمناً بالإضافة إلى الأخذ بآلية اقتصاد السوق،

^{٢٤} نبيل، علي، ٢٠٠١- التقانة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٥، ص ١٥.

عملية إعادة هيكلة تنظيمية وتشريعية ومؤسسية، وإعادة هيكلة للوحدات الإنتاجية العاملة في القطاعين الخاص والعام، ورفع القدرات البشرية والتكنولوجية المحلية، وتعزيز خطوات الاندماج الاقتصادي العربي، والتي تعتبر حزمة متكاملة ومتراصة الحلقات، ولا يمكن الاستغناء عن أي من مكوناتها، وسيتم التعرض لكافة المتطلبات الهيكلية، التي من الممكن أن تجعل سورية قادرة على تجاوز كافة العقبات التي تواجهها، وتمكنها بالتالي من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي تعتبر بمثابة خطوات إصلاحية تتقاطع والخطوات الإصلاحية التي تمت وستتم في سورية في المراحل السابقة، والمستقبلية والتي تجيب على تساؤل هام جداً وهو ما العمل؟ وما الحلول لمشاكل الاقتصاد السوري؟ وهل سورية مستعدة للمنافسة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروطها والتزاماتها الصارمة، وواقعها الآن ولاسيما في ظل واقع الاقتصاد السوري؟ وهل الكادر البشري لديها مؤهل لمواكبة عالم منافسة حر تكون الجودة، وفعالية التطوير محركاته الأساسية لاسيما مع تآكل قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة، واللاحق بالركب العالمي، هذه الأسئلة وغيرها سوف تتعرض لها الأطروحة، وستحاول الإجابة عليها، وستكون بداية الحديث في الفصل القادم عن منظمة التجارة العالمية ومراحل تطورها، ومهامها، وشروط الانضمام إليها، ومبادئها، محاولة الإجابة على التساؤل المطروح حول استعداد سورية للمنافسة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروطها والتزاماتها الصارمة وواقعها الآن.

الفصل الثاني

بحث في طبيعة و تطور منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية البدايات والتطورات حتى جولة الأورغواي ومراكش

أولاً: اتفاقية الغات

ثانياً: جولات الغات وتأسيس منظمة التجارة العالمية

- المبحث الثاني: مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية وشروط الانضمام إليها

أولاً: مهام منظمة التجارة العالمية

ثانياً: أهداف منظمة التجارة العالمية

ثالثاً: شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية بين المبادئ والمصالح

أولاً: مبادئ الغات الأساسية

ثانياً: القضايا الخلافية في النظام الرئيس لـ (الغات)

ثالثاً: القضايا الخلافية في مفاوضات سورية مع منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية البدايات والتطورات حتى جولة الأورغواي ومراكش أولاً: اتفاقية الغات:

الغات هي الأحرف الأولى من (The General agreement On Tariffs And Trade) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات، وهي عبارة عن: معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول المنضمة إليها، اكتسبت بقوة الممارسة عبر نصف قرن وضع المنظمة العالمية غير الدائمة،^{٢٥} وتمارس المنظمة مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف، وقد قامت سكرتاريا الغات بالإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية، والقواعد، والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنضمة للاتفاقية،^{٢٦} والهدف الرئيسي للغات هو تحرير التجارة الدولية، أي إزالة الحواجز التجارية الجمركية، وغير الجمركية على السلع والخدمات، كما تهدف إلى تشجيع حركة الإنتاج العالمية، وحركة الرأسمال، والاستثمارات، وإلى حل النزاعات التجارية التي قد تحصل بين الدول،^{٢٧} وقد دخلت الغات في التطبيق العملي عام ١٩٤٨، وكانت تضم آنذاك ١٣ دولة، وتزايد الأعضاء الداخلون فيها حيث ضمت ١٢٧ دولة عام ١٩٩٤ منها دول عربية هي: البحرين، مصر، الكويت، موريتانيا، المغرب، قطر، تونس، الإمارات العربية المتحدة، التي انضمت إلى العالم الثالث في المطالبة بتبديل بعض البنود، وإلغاء بعضها الآخر تمشياً مع مصالحها كدول نامية^{٢٨}، وانتهت بعدد كبير من الدول وصل بعد انضمام السعودية إليها في ٢٠٠٥ إلى ١٤٩ دولة.

ثانياً: جولات الغات وتأسيس منظمة التجارة العالمية:

مرت الغات بثمان جولات بما فيها جولة مراكش، وتتميز الخمس جولات الأولى والتي قامت ما بين الأعوام ١٩٤٧-١٩٦٢، بتركيز المفاوضات التجارية على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية، وفيما يلي بيان الجولات الخمسة الأولى:^{٢٩}

- ١- جولة جنيف ١٩٤٧ وشاركت فيها ٢٣ دولة.
 - ٢- جولة أيني (فرنسا) عام ١٩٤٩ وشاركت فيها ١٣ دولة.
 - ٣- جولة تورتي (إنكلترا) عام ١٩٥١ وشاركت فيها ٣٨ دولة.
 - ٤- جولة جنيف ١٩٥٦ وشاركت فيها ٢٦ دولة.
 - ٥- جولة ديلون (جنيف) عام ١٩٦٠-١٩٦١ وشاركت فيها ٢٦ دولة
- وبعد الجولات الخمس الأولى، قامت ثلاثة جولات هامة خلال الأعوام ١٩٦٢-١٩٨٦/ في مجال قضايا التجارة الدولية، وهي على التوالي (كندي - طوكيو - الأورغواي)، وقد كان للتطورات الاقتصادية الدولية،

²⁵المدرس، عبد الكريم، كانون الأول ١٩٩٤-الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الغات، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٠.

²⁶جريدة البعث، ١٤-٢-٢٠٠٠- عدد ١١٢٩، ص ٨.

²⁷ العيسوي، إبراهيم، ١٩٩٥- الغات وأحوالها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص ١٤.

²⁸ جون هيرسون، مارك هر ندر، ترجمة طه عبد الله، مراجعة محمد إبراهيم منصور، ١٩٨٧- العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، ص ٤٨٢.

²⁹ العيسوي، إبراهيم، ١٩٩٥- مرجع سابق، ص ص ٤٥-٤٦.

والتغيرات العالمية دور بارز في الدعوة لعقد جولة كندي (١٩٦٤-١٩٦٧) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، و من أبرز هذه التطورات: ظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية بناءً على اتفاقية روما عام ١٩٥٧م، الأمر الذي أدى إلى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية منها، والتي خشيت أن تتفق دول أوروبا محققة التكامل الاقتصادي فيما بينها، فضلاً على أن نسبة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كانت مرتفعة جداً هذا مادفع الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع في عقد مفاوضات حول التجارة الدولية، فقد عملت إدارة كندي بتقديم اقتراح على الكونغرس يسمى (قانون توسيع التجارة)، وتمت الموافقة على هذا القانون عام ١٩٦٢م، والذي منح إدارة الرئيس كندي صلاحية الدخول في المفاوضات التجارية العالمية، وأصبحت تعرف بجولة كندي، لذلك تقرر أن تبدأ المفاوضات عام ١٩٦٤ على أساس تخفيض جمركي بنسبة ٥٠ % من المعدلات الجمركية حتى بداية هذه المفاوضات، وقد انتهت المفاوضات في أيار عام ١٩٦٧، وانتهت بنتائج جيدة فيما يتعلق بتخفيض الجمارك وبلغ متوسط تخفيض الجمارك فيما يتعلق بالسلع الصناعية ٣٥ % أما السلع الزراعية فقد بلغ أقل من النسبة السابقة، ومن أهم نتائج جولة كندي:

- أ- استطاعت الدول المشاركة في جولة كندي أن تتفق على تحديد الحد الأدنى لسعر القمح.
- ب- اتفقت الدول على منح معونات غذائية للدول النامية، وخاصة القمح.
- ت- تم إقرار قانون ضد سياسة الإغراق: بمعنى أن أي دولة تشعر بأنها تضررت من إتباع دولة أخرى سياسة الإغراق، وأثبتت الضرر لها الحق في فرض جمارك كما تشاء والخروج عن جولة كندي بشرط الإثبات.

ث- اعترفت بالمشاكل التجارية بالدول النامية، والتنازلات التي تم التوصل إليها بين الدول الصناعية، والتي سرت أيضاً على صادرات الدول النامية دون أن يطلب من الأخيرة تخفيض جماركها على الواردات، علماً أن معظم الدول النامية تصدر سلعاً غير صناعية (إذ أن تخفيض الجمارك قد شمل السلع الصناعية) وبهذا كانت العوائد التي حققتها الدول النامية قليلة جداً.

وجاءت جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) حيث بدأ ممثلون من مائة دولة مباحثات في أيلول عام ١٩٧٣ في طوكيو، من أجل إيجاد نظام تجاري دولي وذلك في ظروف اقتصادية وسياسية تختلف تماماً عن الجولات السابقة، إلا أن جولة طوكيو لم تتبنى مسألة تجارة الخدمات، والتي كانت تمثل جزءاً متنامياً من التجارة الدولية، والذي بقي خارج الغات، وبالنسبة للسلع الزراعية، ركزت المفاوضات على تخفيض الجمارك، والعوائق غير الجمركية، وشمل تخفيض ٢٥ % من تجارة السلع الزراعية، وأدت المفاوضات إلى تقليل الحصص بمقدار أربعة مليارات دولار مع تخفيض الجمارك، ومن منطلق حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي، جاءت الدعوة إلى جولة الأوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٣)، والظروف التي رافقت ودعت إلى عقد مثل هذه الجولة كثيرة نختصرها بالنقاط التالية:

- A. الصراع، والتنافس على الأسواق التجارية بين الدول الصناعية.
- B. ازدياد الفوضى والتحايل في النظام التجاري الدولي عن طريق الاتفاقات الثنائية.
- C. شعور الولايات المتحدة بتآكل نفوذها الاقتصادي، وخاصة سياسات الدعم الزراعي في أوروبا.
- D. ارتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينات وما نتج عنه من كساد عالمي.

E. تنامي القوى الاقتصادية الآسيوية خصوصاً في اليابان والدول الآسيوية الأخرى.

F. انهيار الكتلة الاشتراكية وانهيار مكانتها.

وفي مقتضى الاتفاقات، التي أسفرت عن جولة الأورغواي، والتي أعلنت في الاجتماع الوزاري في مراكش في نيسان ١٩٩٤م، لم تعد الغات هي الأداة القانونية الوحيدة لتنظيم التجارة العالمية، فالغات التي أصبح يطلق عليها اسم الغات ١٩٩٤ م، لتمييزها عن الغات الأصلية عام ١٩٤٧، وما دخل عليها من تعديلات في الجولات الثماني للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، قد أصبحت عضواً في عائلة جديدة تضم طائفة أخرى من الاتفاقات المنظمة للتجارة العالمية، هي ما أطلق عليها أخوات الغات وبمقتضى نتائج جولة الأورغواي، يتولى أمور هذه العائلة من الاتفاقات الدولية كيان دولي جديد، يتمتع بكل مقومات الشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية، وهذا الكيان أصبح يعرف (بمنظمة التجارة العالمية World Trade Organization)، و هي: إطار مؤسساتي واحد يجمع كافة الاتفاقيات، والوثائق القانونية، التي تم التفاوض بشأنها في جولة أورجواي، وتغطي التجارة في السلع والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى إجراءات تسوية النزاعات، وأحكاماً لرصد السياسات التي يتبناها أعضاء المنظمة، ومنذ بدء سريان مفعول الاتفاقية في منظمة التجارة العالمية، فإن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الغات لعام ١٩٤٧، والتجمعات الأوروبية، التي تقبل اتفاقية جولة أورجواي أصبحت أعضاء أصلية في منظمة التجارة العالمية، وقد أنيط بها مهمة الإشراف على تنفيذ الغات، وأخواتها من جانب الدول الأعضاء، ومن أهم أخوات الغات مايلي:^{٣٠}

- a. الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في المنتجات الزراعية، والمنسوجات والملابس.
- b. الاتفاقات الخاصة بالقيود الفنية على التجارة، والدعم والإجراءات التعويضية والوقائية.
- c. الاتفاقات الخاصة بالإجراءات الصحية المؤثرة في التجارة العالمية، وقواعد المنشأ للمنتجات الداخلة في التجارة.
- d. الاتفاقات حول تنفيذ بعض مواد الغات، كالاتفاق حول تنفيذ المادة المتعلقة بسياسة الإغراق ومواجهتها.
- e. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- f. الاتفاق حول قضايا التجارة، المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- g. الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفردية.
- h. مذكرات التفاهم حول قاعدة فض المنازعات، وإجراءاتها وحول متابعة منظمة التجارة العالمية للسياسات التجارية للدول الأعضاء.

i. الاتفاقيات الجماعية حول التجارة في الطائرات المدنية، والمشتريات الحكومية/الألبان، اللحوم/.

إن الاتفاقات السابقة تعتبر ملزمة للدول التي قبلها، ومن أهم نتائج جولة الأورغواي:^{٣١}

- محاربة الفساد التجاري وكشف الانحرافات والأخطاء.
- توسيع قاعدة الأسواق وتوسيع قاعدة الإنتاج.
- توقع زيادة الطلب العالمي على السلع، والخدمات نظراً لزيادة التجارة العالمية.

³⁰ العيسوي، إبراهيم، ١٩٩٥- مرجع سابق، ص ص ٥١-٥٢.

³¹ هلال، محسن، ١٠-١٢-١٩٩٤- اتفاقات جولة الأورغواي، محاضرة في ندوة الغات، دمشق، ص ٧.

- تكثيف المنافسة، وتوفير انطلاقة السوق بسبب إعانات الإنتاج، ومن ثم إلغاؤها.
 - خلق الثقة في منظمة التجارة العالمية، بسبب محاربة الإغراق.
 - المساواة التجارية، والعدالة في المعاملات، دون تفرقة.
 - تشجيع المنافسة بالجودة، والأسعار، وزيادة الكفاءة الاقتصادية للصناعة بدلاً من دعم الصادرات، فمن المتوقع أن يطبق أسلوب إدارة الجودة الشاملة، في المدى البعيد وأسلوب التفتيش والمواصفات العالمية، (IS5900 - IS59004 - IS59001 - IS59003).
 - زيادة التبادل التجاري بسبب الحسم المتكامل للمنازعات التجارية.
 - ارتفاع تكلفة شراء التكنولوجيا، بسبب حماية الحقوق الفكرية.
- يتضح من خلال تلك النتائج، أنها تحقق مصالح الدول الصناعية المتقدمة، وتساعد بها بالقضاء على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، بالوقت نفسه سيكون لها نتائج إيجابية على الدول النامية، إذا ما عرفت كيفية التأقلم معها، وإذا امتلكت قوة التفاوض.

المبحث الثاني: مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية وشروط الانضمام إليها

أولاً: مهام منظمة التجارة العالمية:

١- تسوية النزاعات: تعتبر هذه المسألة أساسية، في كل مفاوضات المنظمة، على أساس تعزيز فاعلية القواعد متعددة الأطراف، من خلال تحسين قابليتها للتنفيذ، وبالمقارنة مع نظام الغات السابق...، طرأ تغيير أساسي في التفاهم بشأن تسوية النزاعات، حيث أدمجت جميع الجوانب المتعلقة بتدابير تسوية المنازعات المقررة في إطار الاتفاقيات المنفردة (اتفاقيات السلع والخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات الجماعية) في نظام واحد يعمل تحت ما يسمى (جهاز تسوية المنازعات)، وبالمقارنة أيضاً مع نظام الغات، فإن نظام تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية، يعطي للأعضاء صاحبة الدعوى الحق التلقائي في تشكيل لجنة تحكيم، وفي اعتماد قرار اللجنة، والترخيص بالإجراءات الضارة في حالة عدم تنفيذ قرار صادر عن لجنة التحكيم، وقد أمكن تحقيق قدر أكبر من التلقائية هذه، بإتباع نهج إجماع الآراء (السلبى)، بالنسبة للقرارات التي يتخذها جهاز تسوية النزاعات، ذلك أن الأمر يستدعي الحصول على إجماع الآراء لوقف سير المداولات في أي مرحلة من مراحل عملية تسوية النزاعات.³²

٢ - آلية استعراض السياسات التجارية:

أنشئت آلية استعراض السياسة التجارية على أساس مؤقت عام ١٩٨٩ للقيام على نحو منتظم برصد، ومراقبة السياسات، والممارسات التجارية بين الدول الأعضاء، وأثرها على النظام التجاري العالمي، وكل عضو من أعضاء المنظمة، مكلف بإرسال تقارير دورية إلى جهاز استعراض السياسة التجارية، والأمانة العامة للمنظمة مكلفة أيضاً بإعداد تقارير عامة بخصوص هذا الموضوع، وكجزء من أنشطة الرصد يواصل أعضاء المنظمة سنوياً، تقييم التطورات التي تؤثر في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف على ضوء تقرير سنوي يعده المدير العام، ويحدد فيه الأنشطة الرئيسية للمنظمة، ويبرز المسائل المهمة للسياسات العامة التي تؤثر في النظام التجاري.

٣ - تجارة السلع:

إن حجر الزاوية في القواعد المتعددة الأطراف الخاصة بتجارة السلع هي: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية للغات عام ١٩٩٤، ولتسهيل إدماج جميع أنواع تجارة السلع في الإطار متعدد الأطراف، وضعت اتفاقيات إضافية تغطي الزراعة، والمنسوجات، والملابس، والجوانب الاقتصادية لإجراءات الاستثمار، وإجراءات تقوم بها الدول باتخاذ مجموعة كبيرة من تدابير السياسات التجارية، وفقاً لقواعد محددة من أجل إبقاء الأسواق مفتوحة، ومهيئة للتجارة العالمية.

32 د. العبد الله، مصطفى، ربيع ١٩٩٨ - الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، السنة الأولى عدد ٢، ص ١٢٥.

ثانياً: أهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف منظمة التجارة العالمية: إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء، حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها، وفيما يلي بعض التفصيلات عن أهداف منظمة التجارة العالمية:

١. إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية

تهدف المنظمة إلى جمع الدول في شبه منتدى يتباحث فيه الأعضاء بشتى الأمور التجارية، ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، مؤمنةً بذلك فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء، متيحةً المجال أمامهم لمناقشة المشاكل الهامة، ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة، والعلاقات التجارية المستقبلية، كما تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير، ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.^{٣٣}

٢. تحقيق التنمية:

تسعى منظمة التجارة العالمية: إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وبخاصة الدول النامية، التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن ٧٥% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشدداً من غيرها، وتعفى الدول الأقل نمواً من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٣. تنفيذ اتفاقية أورغواي:

أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها، إلى إطار مؤسساتي سليم، وفعال من الناحية القانونية على خلاف الغات.

٤. حل المنازعات بين الدول الأعضاء:

لم تكن آلية الغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء، التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي، نظراً لكثرتها، وتشعبها، وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاماً الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة، وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

٥. إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء

تلعب الشفافية دوراً مهماً في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات، وتنوع القطاعات التجارية، والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء، إخطار غيرها بالتشريعات التجارية، وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية، كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دوراً مهماً في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للإطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه، وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة، كما أن وجود

³³ د. علي مكي، فادي، ٢٠٠٠- ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات.

تشريعات قانونية ثابتة وعادلة، ضروري لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود، فالاستثمار العالمي يعول بشكل كبير على الثبات والاستقرار، وهو ما يعبر عنه بـ "توقع المسار"، وتحاول المنظمة تأمين ذلك، فعلى سبيل المثال تحاول إيجاد سقف للتعريف الجمركية، من خلال إلزام الدول الأعضاء بقواعد معينة في التجارة تكون معروفة للجميع.³⁴

ثالثاً: شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

تحكم المادة ١٢ من اتفاق مراكش الذي تم في ١٥-٤-١٩٩٤، والمتعلق بتأسيس منظمة التجارة العالمية، قواعد الانضمام إلى هذه المنظمة، والتي تجيز حق أي دولة، أو منطقة جمركية، تتمتع بإدارة ذاتية كاملة لشؤون سياستها التجارية، للتقدم لعضويتها، ويمكن إيجاز شروط الانضمام إليها، في ثلاث نقاط رئيسية:³⁵

١. قبول الاتفاقيات الموقعة في إطار المنظمة كحزمة واحدة، ويبلغ عدد هذه الاتفاقيات ٢٤ اتفاقاً، تحكم التجارة في السلع، والخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، والجوانب التجارية للاستثمار.

٢. تقديم التزامات محددة، يجري التفاوض حولها مع الدول الأعضاء في المنظمة، في مجال التجارة في السلع (التثبيت الجمركي).

٣. الاتفاق على التزامات محددة في مجال الخدمات، والتي تقضي بفتح قطاعات الخدمات، وإخضاعها لشروط النفاذ إلى الأسواق، والمعاملة الوطنية، وذلك بالاتفاق مع الدول الأعضاء في المنظمة.³⁶ ويمكننا عرض خطوات العضوية إلى منظمة التجارة العالمية بالنقاط التالية:

- أ- تقديم طلب رسمي كتابي إلى أمانة المنظمة، وقد تقدمت سورية بهذا الطلب عام ٢٠٠١.
- ب- يقوم المجلس العام للمنظمة بعرض الطلب، فإذا لم تعترض عليه أي دولة، يقوم المجلس بتشكيل مجموعة عمل مفتوحة، لمن يرغب من أعضاء المنظمة، لفحص طلب العضوية، ومتابعة إجراءاتها.
- ت- تتقدم الدولة الراغبة بالعضوية، بذاكرة عن نظام التجارة الخارجية المطبق لديها، وتصبح هذه المذاكرة أساس عمل مجموعة العمل المشتركة لبحث العضوية.

ث- تتم مناقشة محتويات مذاكرة التجارة الخارجية، في اجتماعات متتالية لمجموعة العمل، متضمنة تقديم الدولة طالبة العضوية، لنظام السياسة التجارية لها، وعرضاً لاقتصادها، وسياساتها، ونظم اتخاذ وتطبيق سياساتها، ذات الأثر على التجارة الخارجية، وسياسات التجارة الخارجية، ولوائح الاستيراد والتصدير، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، ونظام الخدمات التجارية، وشروط النفاذ للأسواق، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى النظم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والقواعد المؤسسية للتجارة، والعلاقات الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية، والمتعددة الأطراف،

³⁴ منظمة التجارة العالمية و عولمة الاقتصاد - انظر (www.aljazeera.net) .

³⁵ د شومان شوكت، عدنان، ١٩٩٦- اتفاقية الغات الدولية الراجون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل دمشق، ص ١٦٧.

³⁶ د شومان شوكت، عدنان، ١٩٩٦- مصدر سابق، ص ١٦٧.

والتكامل الاقتصادي، مع الدول الأخرى، والهيئات والمؤسسات المعنية، بتطبيق سياسة التجارة الخارجية،* وتتقدم الدول الأعضاء باستفساراتها لشؤونها، وترد عليها الدولة المتقدمة للعضوية. ج- بعد انتهاء فحص كافة جوانب مذكرة التجارة الخارجية، تبدأ مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف، داخل مجموعة العمل، لتحديد شروط العضوية للدولة المتقدمة، وتتضمن هذه الشروط الالتزام بقواعد، وأنظمة المنظمة بعد الانضمام، وما يسمح به لها من فترات انتقالية، لإدخال أي تعديلات مطلوبة على تشريعاتها، أو أنظمتها، وتكون مطلوبة لتنفيذ التزاماتها.

ح- في توقيت مواز، تبدأ الدولة طالبة العضوية، الدخول في سلسلة من المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء، أصحاب المصلحة، فيما يتعلق بتنازلاتها، والتزاماتها، بخصوص فتح أسواقها للسلع، والخدمات، وتدرج حصيلة هذه المفاوضات الثنائية، في أحد مستندات العضوية، والتي تشمل ثلاث مستندات،* (تقرير مجموعة العمل، وجدول التزامات الدولة، للسماح بنفاذ منتجات الدول الأخرى لسوقها، وجدول التزامات الدولة، للسماح بنفاذ خدمات الدول الأخرى لسوقها)، وتتضمن هذه المستندات، نتائج مفاوضات العضوية، والتي تعرض متكاملة بعد إقرارها، في اجتماع رسمي، ثم تقدم إلى المجلس العام للمنظمة، أو للمؤتمر الوزاري للمنظمة، ثم يصدر مستندين عن المنظمة (قرار المجلس العام، أو المؤتمر الوزاري بقبول عضوية المنظمة، وبروتوكول العضوية، مضمناً الخطوط العريضة، لإتمام عضوية الدولة في المنظمة، حيث تقوم الدولة طالبة العضوية، بتوقيع بروتوكول العضوية، متضمناً التزامها بنتائج مفاوضات العضوية، مع التحفظ بتصديق مجلسها التشريعي على البروتوكول، ويسمح عادة بثلاث أشهر، بعد توقيع البروتوكول، للحصول على موافقة مجلسها التشريعي عليه.

* ملاحق مذكرة نظام التجارة الخارجية: الإحصاءات والمطبوعات، قوائم التشريعات والقوانين، إجراءات تراخيص الاستيراد، تطبيق قواعد اتفاق التثمين الجمركي، العوائق الفنية على التجارة، ومعلومات نشاط الاتجار الحكومي، قائمة تصنيف قطاع الخدمات (خدمات مهنية- طبية- مالية- تعليمات نقل بحري - جوي - بري... بيانات باتفاقيات التجارة الخارجية.

* تقرير مجموعة العمل، ويضم ملخصاً للإجراءات التي اتبعت، والشروط التي تحدت لعضوية الدولة. جدول التزامات الدولة للسماح بنفاذ منتجات الدول الأخرى لسوقها (حيث يتم تخفيض التعريفات على السلع المستوردة بشكل تدريجي خلال مدة محددة)، ويحق للدولة المنظمة للمنظمة رفع التعرفة الجمركية في حالات الضرورة إلى حد معين (ربط التعرفة) كحد أقصى لا يمكن تجاوزه. جدول التزامات الدولة للسماح بنفاذ خدمات الدول الأخرى لسوقها، بحيث سمح للدول بتقديم جداول تبين فيها السماح والالتزامات، وذلك يتحدد بالمفاوضات، وخاصة المفاوضات الثنائية، وأهمها مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية).

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية بين المبادئ والمصالح

أولاً: مبادئ الغات الأساسية:

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) على ثلاثة مبادئ أساسية:³⁷

١- تحرير التجارة الدولية بما يرد عليها من قيود جمركية وغير جمركية: والمقصود بالقيود الجمركية: الضرائب والرسوم، التي تفرضها الدول على السلع المستوردة، أي (التعرفة الجمركية)، أما القيود غير الجمركية فهي: تشمل كل ما يعوق التجارة العالمية، كحصص الاستيراد، وتحديد كمية العملات الأجنبية، التي توظف للاستخدام الاستيرادي، وما يهيم الدول العربية، ومنها سوريه من هذا المبدأ، هو: الشرط الذي جاء في تفاصيل هذا المبدأ، والذي ينص: على أن أطراف أي اتحاد جمركي، يجب أن يعتمدوا على الرسوم نفسها وغيرها، من تنظيمات التجارة الفعلية، ويحدد هذا الشرط الفارق بين الاتحادات الجمركية - وبين مناطق التجارة العالمية، ففي المناطق تكون الأقاليم ملزمة بإزالة الرسوم، وغيرها من القيود المفروضة على التجارة فيما بينها فقط، وبعبارة أخرى، فإن كل عضو في أي منطقة حرة، له حق في الاحتفاظ برسومه الخارجية المفروضة على التجارة وعلى الدول غير الأعضاء في الاتفاقية.

٢- عدم التمييز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية:

وهذا المبدأ معروف بشروط أولوية الدولة بالرعاية ومفاده: أن أي ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى، لا بد أن تنسحب تلقائياً على كل البلدان المتاجرة، دون المطالبة بذلك.

وإن شرط أولوية الدولة بالرعاية يعني: المساواة في المعاملة بين تجارة الدول الأعضاء، وقد أثار هذا المبدأ الكثير من الإشكالات بين دول الغات، نظراً لأن اتفاقيات التجارة الإقليمية، تعد تحدياً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فإن هذه المسألة تفرض عدداً من الشروط، التي يجب استيفاؤها من جانب الأعضاء الحكوميين لترتيبات تجارية إقليمية، والمبدأ الأساسي بهذا الخصوص مذكور في المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الغات لعام ١٩٩٤، التي توضح: أن الاتحادات الجمركية يجب أن تكون تيسيراً للتجارة بين الأقاليم المشاركة لإقامة الحواجز أمام تجارة الأطراف المتعاقدة، وهكذا، ومن وجهة نظر الدول النامية فإن الترتيبات التجارية المعدلة، مقبولة مادام هدفها زيادة التجارة فيما بينها، وليس التضيق من قبل العالم المتقدم على الدول الفقيرة، بإتباع سياسات تجارية تمييزية.

٣- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية لتحريم كل أنواع السلوك الجائر: مثل سياسة الإغراق، وتحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تصديرها بسعر منخفض، إضافة إلى وضع قواعد للرد على ما يسمى السلوك الجائر، فإذا اعتقدت دولة أن هناك إغراقاً لسوقها، فإن لها الحق طبقاً للاتفاقية أن ترد على ذلك بفرض رسوم إضافية ضد الإغراق، أو ترفع شكوى إلى الغات، وباختصار فإن هذا المبدأ، إضافة إلى وضعه قواعد للسلوك التجاري، فإن بنوده المختلفة تهدف إلى تقييد قدرة الأعضاء في فتح تجارتها الإقليمية إلى آخر الطريق، كذلك تمنعها من انتهاك التزاماتها بخصوص الدول الأولى بالرعاية، وبوجه عام فهو مبدأ يفرغ الحماية، ويلزم بها الأعضاء كافة سواء أكانت حماية جمركية، أم ترتيبات تجارية تفضيلية وغيرها.

³⁷ العيسوي إبراهيم، ١٩٩٥ - مرجع سابق، ص ص ١٦-١٧.

ثانياً: القضايا الخلافية في النظام الرئيس لـ (الغات):

إن القضايا الخلافية في النظام الرئيسي للغات هي كمايلي:³⁸

١- **القضية الأولى:** منذ بداية نشوء (الغات) كان الوضع في ظل القواعد المتعددة الأطراف للإجراءات التي تؤثر في تجارة المنتجات الزراعية - على صعيد الوضع القانوني والعملي - مختلفاً عن الوضع بالنسبة للمنتجات غير الزراعية - ففي جولة طوكيو، لم يحرز أي تقدم نحو تثبيت، وتخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات الزراعية، أو وضع ضوابط فعالة بشأن دعم الصادرات، وفي الثمانينات لجأ الشركاء التجاريون بشكل متزايد، من خلال إجراءات تسوية النزاعات، إلى تحدي التدابير غير الجمركية، التي فرضها العديد من الأطراف لتقييد المنتجات الزراعية، باعتبار أنها لا تتماشى مع اتفاقيات الغات.

٢- **القضية الثانية:** تتمثل في القيود على صادرات المنسوجات، والملابس من البلدان النامية (بما فيها الدول العربية) ففي عام ١٩٩٤، بلغت القيود التي فرضت بموجب اتفاقية الألياف ١٤٥ قيداً، معظمها قيود أوروبية، واتخذت شكل قيود غير متفق عليها ثنائياً، أو مفروضة من جانب واحد على مصدري المنسوجات، وكان مصدرو المنتجات الزراعية بخلاف المنسوجات، والملابس، يخضعون في بعض الأحيان لإجراءات قسرية، وشرطية، ليست من صلب اتفاقيات الغات.

٣- **القضية الثالثة:** عدم استكمال عضوية الاتفاقيات، التي تم التوصل إليها في جولة طوكيو بصدد مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية، والتقييم الجمركي، وتراخيص الاستيراد، والحوجز الفنية، أمام التجارة العالمية، فقد اختارت الدول المتقدمة، أن تقبل الاتفاقيات الجديدة، وبالتالي طبقت إطاراً تنظيمياً واضحاً، يمكن التنبؤ به بالنسبة للإجراءات غير الجمركية، مع وضع ضمانات إجرائية للمصدرين، غير أن كثيراً من الدول النامية، فضلت عدم قبول أي من الاتفاقيات الجديدة، أو قبلت بعضها، فيما جرى تطبيق المعاملة التفضيلية المنصوص عليها.

٤- **القضية الرابعة (الرئيسية):** التطبيق العام لعملية تسوية النزاعات في نظام الغات، فقد كثر خلال فترة جولة أوروغواي اللجوء إلى هذه الإجراءات، بشكل غير مقبول، ومع ذلك لم تتحقق الفعالية الشاملة لعملية تسوية النزاعات بموجب الاتفاقية العامة، لعدم الأخذ بقرارات التحكيم، في بعض الحالات ذات الطابع السياسي الحاد، والمشكلات الناشئة عن تنفيذ التقارير المعتمدة، كما تأخرت تسوية النزاعات بصدد مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية نتيجة لانخفاض تقارير فرق التحكيم، التي اعتمدتها لجان تسوية النزاعات بين أعضاء الغات.

³⁸ العيسوي إبراهيم، ١٩٩٥ - مرجع سابق، ص ص ٢٣-٢٤.

ثالثاً: القضايا الخلافية في مفاوضات سورية مع منظمة التجارة العالمية:

- بعد التعرض للقضايا الخلافية الرئيسية للغات، لا بد أن نتعرض باختصار للقضايا الخلافية في مفاوضات سورية، مع منظمة التجارة العالمية، والتي توضحها النقاط التالية:³⁹
- أ- نظام التعرفة الجمركية المطبقة (وتطبيق قواعد الاتفاقية المنظمة للتقييم الجمركي).
 - ب- نفاذ السلع للأسواق.
 - ت- العوائق الفنية على التجارة، وقواعد الصحة النباتية (الزراعة).
 - ث- نظم الرقابة على الأسعار.
 - ج- شركات التجارة الحكومية، ونظام المشتريات الحكومية.
 - ح- الجوانب التجارية للإجراءات الاستثمارية.
 - خ- قواعد التجارة في الخدمات، والقطاعات التي سيتم منحها للأجانب، وإلى أي مدى - ٢٠% - ٣٠%.
 - د- قوانين، وتشريعات حقوق الملكية الفكرية.
 - ذ- الفترات الانتقالية التي تحتاجها الدولة للتنفيذ الكامل للاتفاقية.

³⁹ م. جمال نصار، سها، ٢٦-١-٢٠٠٤- متطلبات انضمام الجمهورية العربية السورية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، الاقتصادية، السنة الرابعة، عدد ١٧٦، دمشق.

الفصل الثالث

ضرورة انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: حجج الداعين والمعارضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

أولاً: حجج الداعين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
ثانياً: حجج المعارضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الثاني: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خيار أم حتمية

المبحث الأول: حجج الداعين والمعارضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية: إنما هو سعي لإدماج الاقتصاد السوري، من خلال آليات تأسيس منطقة تجارة حرة، وإجراء التصحيح الهيكلي في الاقتصاد العالمي، ليتلاءم مع متطلبات، وشروط الانضمام من ناحية، ومع اقتصاد السوق والعلامة الاقتصادية من ناحية ثانية، أي تهيئة اقتصاديات البلدان النامية، ومنها الاقتصاد السوري للالتحاق بالاقتصاد العالمي، من هنا نتساءل: ماهي مصلحة سورية من الانضمام إلى WTO ؟ وما أبعاد هذا الانضمام ؟ وهل تسمح خصائص الاقتصاد السوري بالانضمام بما يضمن تحقيق المصالح الوطنية لسورية، والاستفادة من ميزات الانضمام، ويجنبها الانعكاسات السلبية ؟

لقد وقف خبراء الاقتصاد في سورية، من الانضمام إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية، موقفين متباينين أحدهما يدعو للانضمام، والآخر لعدمه، وكل فريق يضع في اعتباره الاعتبارات المؤيدة لرأيه، ولهذا سنعرض حجج كل من الفريقين على النحو التالي:

أولاً: حجج الداعين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

يستند الرأي المؤيد لانضمام سورية " للغات ٩٤ " على أساس أن لا مجال لتجاهل انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية ويوضحون رأيهم بالنقاط التالية:

١. لقد برهن التاريخ الاقتصادي، على أن اقتصاد السوق مقارن بغيره من النظم الاقتصادية والاجتماعية، يحقق معدلات نمو اقتصادي حقيقية، تساهم بشكل أفضل في حل المشكلة الاقتصادية.^{٤٠}
٢. بأن آثار تطبيق الاتفاقية سيُطال الدول كافة، بغض النظر عن عضويتهم، وستشمل مجالات التطبيق العملي للاتفاقيات نواح تضم الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (التكنولوجيا)، وتجارة مختلف الخدمات من سياحة، ونقل، ومصارف، وفعاليات تجارية ذات صلة بالاستثمار والتنمية...^{٤١}
٣. يقيد نفاذ الاتفاقيات فترات زمنية أتي تحديدها بما يتيح للدول المتعاقدة تسوية أوضاعها، بحيث تتسجم وجملة الإجراءات، والسياسات المطلوبة عملاً بمضامين "الغات ٩٤"، لذا يتطلب انضمام دولة معينة الالتزام بالتطبيق الكامل، وفي المواعيد التي فرضتها تلك الاتفاقيات.
٤. إن التأخر في الانضمام عموماً، وتأخر سورية خصوصاً ليس في صالحها، لما سيؤدي إليه ذلك من اختصار في المدة اللازمة والمتاحة، لمواءمة كل من الهياكل الاقتصادية، والأنظمة التجارية السورية من جهة، وواقع التطبيق العملي، ووسائل تطويره، وأساليبها، من جهة أخرى.
٥. لن يؤدي انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية، لخرق مبادئ مقاطعة إسرائيل سنداً للمادة ٣٥، وقد كان لانضمام تونس وفق ما سبق أبرز برهان على ما تقدم.
٦. فضلاً عما سلف، تجيز المادة ٩٤ من الاتفاقية للدول النامية، اتخاذ جملة إجراءات وقائية تحول وإدخال سلعة معينة، يمكن لاستيرادها الإضرار بمصالح المنتج المحلي، وهذا ما يرسخ من الحماية الموضوعية أصلاً لصالح الصناعة الوطنية.

⁴⁰العريبي، عدنان، ١٩٩٥-١٩٩٦ - مرجع سابق.
⁴¹العيسوي، إبراهيم، ١٩٩٥ -، مرجع سابق، ص ١٣١.

٧. سيؤدي تحرير المستوردات إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتطويرها، وتحديثها، وخفض كلفة الإنتاج، ورفع مستواه نوعياً، لمواجهة تحديات المنافسة للمنتج - أو المنتجات - الأخرى غير الوطنية.^{٤٢}

٨. سيخلق وجود سوريه في الغات، الدافع الأمثل للمنتجين السوريين في الإسراع بتطوير منتجاتهم، بما ينعكس على المستوى الاقتصادي العام والتنمية، والارتفاع بالصادرات كماً وكيفاً، وبالتالي زيادة الدخل الوطني.

٩. سيمثل مبدأ الدولة الأكثر رعاية كمعاملة لن تتوفر لسوريه خارج أطر " الغات ٩٤ "، المعبر للأسواق الدولية، بعيداً عن قيود المعاهدات، والاتفاقيات، التي تحول وتحقيق ذلك الآن، أو لاحقاً بالنسبة للدول غير الأعضاء - فرضاً - وهذا بحد ذاته أحد الجوانب المتميزة للمنتج، والمنتج.

١٠. إن النصوص التي ستؤدي لخفض الدعم الحكومي للمنتج، والمصدر المحلي، سيرفع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، مما سيحفز المصدر السوري على زيادة الإنتاج من حيث الكم، والكيف، ولا سيما وأن سوريه دولة مصدرة للمنتجات الزراعية كالقطن، والقمح، والخضار والفاكهة.

١١. إن تحرير التجارة، سيستتبعه زيادة في المتحصلات الضريبية، إضافة لقيم الضريبة المضافة TVA، أي ضريبة القيمة المضافة، والتي تشكل القسم الأكبر من حصيلة الواردات، ومعظم وارداتها باتت أساس التحصيلات الضريبية، وذلك في دول عدة منها المغرب، والأردن مصر.. الخ.

١٢. بالنسبة للصناعة الوطنية، تجيز " الغات ٩٤ " الدولة المتعاقدة اتخاذ إجراءات في سبيل حماية منتجاتها، وبمواجهة أية سلعة تشكل، أو حتى تهدد الصناعة الوطنية.

١٣. سيتم وبمقتضى الاتفاقيات، تقليص حجم استيراد السلع المصنعة، التي تمثل تحدياً للمنافس الوطني الناشئ، حماية له لحين تمكنه من المنافسة، ومن جانب ثانٍ ستستفيد سوريه من المساعدات الفنية في مجالات التقييم الجمركي، والتعرفة، والسياسات التجارية، والإعفاءات، والتدريب، والاتصالات مع الخبراء، بما يرفع من كفاءة الموظف المحلي المختص، عدا عن الدورات المتخصصة في مجالات " الغات ٩٤ " تحديداً من جوانب التفصيل، والتطبيق، والفاعلية، والدراسات المقارنة.^{٤٣}

ثانياً: حجج المعارضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

١. إن منظمة التجارة العالمية ستفرض شكلاً من أشكال التبعية الاقتصادية، والتي ستكون محكومة بقيود أشد على الدول النامية ومنها سوريه، والتي ستتحول إلى سوق كبيرة، تستغلها الدول الصناعية لتصرف إنتاجها الفائض عن حاجاتها، وهذا ما سيؤدي إلى خمول اقتصادي في الدول المستوردة لهذا الفائض.^{٤٤}

٢. ففي مجال الصناعة السورية، يرى مؤيدو الانضمام: يتوجب الأخذ بمبدأ السوق المفتوحة، تنفيذاً لأحكام " الغات ٩٤ "، مما سيلحق أضراراً بالصناعة السورية، ويفقدها قدرتها التنافسية رغم النصوص التي تجيز لسوريه بفرض إجراءات وقائية مؤقتة، وذلك لارتفاع تكلفة الإنتاج كنتائج لاتفاقية حماية الملكية الفكرية، وقيم التقنية المصنعة في الدول المتقدمة، وعدم قدرة الصناعة السورية على المنافسة لما تتطلبه

^{٤٢} العيسوي، إبراهيم، ١٩٩٥ - مرجع سابق، ص ١٢٩.

^{٤٣} العيسوي، إبراهيم، ١٩٩٥ - مرجع سابق، ص ١٢٨.

^{٤٤} شعبان، إسماعيل، ١٩٩٧ - العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة حلب، ص ٥.

الأخيرة من مواصفات الجودة في الإنتاج، وعمليات التعبئة، والتعليم، والدعاية، والنقل، وسوى ذلك من أساليب حديثة لا قبل لصناعتنا بتحقيقها، إلا على حساب التكلفة، و ضعف القدرة على المنافسة تقنياً، لاعتماد الصناعة السوريه على معدات بدائية، أو مستعملة، أو منسقة في دول المنشأ، واعتماد الصناعة السوريه على الحماية، والدعم كضمان لاستمرارها.

٣. أما في مجال التجارة الخارجية: فيرى معارضو الانضمام: سينجم عن تحرير التجارة الخارجية توسيع للقاعدة الإنتاجية، وتطويرها، وتحديثها، إلا أن ذلك يستلزم شروطاً لا بد من توافرها، فانضمام سوريه من شأنه وضع المنتجين السوريين أمام تحديات تدفعهم لبذل مجهودات ضخمة بغية تطوير الإنتاج.^{٤٥}

٤- في مجال الخدمات المالية والمصرفية: يتطلب انضمام سوريه لاتفاقيات " الغات ٩٤ " موافقتها على جميع ما تشتمل عليه، ومن أهمها " اتفاقية تحرير الخدمات " الشاملة للخدمات المالية، والمصرفية، والسياحية، والاستشارية، مما يعرض المؤسسات القائمة بالخدمات لمنافسة فاشلة، نظراً لكونها غير مؤهلة، ولا تمتلك أبسط مؤهلات الخوض في معترك تنافس كهذا، ولا تستطيع الصمود في مواجهة سواها من هيئات متطورة شكلاً، ومضموناً.

٥- بما يتصل بقطاع الخدمات: سيقضي الشرط الاجتماعي، باحتساب الأجور لليد العاملة، وما يلحق من مكافآت، وحوافز وعوائد تقاعدية، على أساس التماثل بين الدول الأعضاء، وبذلك يفقد سوريه ميزة انخفاض أجور اليد العاملة.

٦- أما فيما يتعلق بالتحصيلات الجمركية: سينجم عن الانضمام إلى (WTO): خفض للإيرادات الجمركية، وبصورة رئيسية تحديد سقف للتعرفة الجمركية، الذي سيحرم الخزينة من موارد تجاوز سقف " الغات ٩٤ "، كالسيارات وبعض السلع الكمالية (٢٥٠ %)، وهذا ما لا تقره حدود سقف الاتفاقية المذكورة.^{٤٦}

⁴⁵ نتائج جولة الأوروغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.

⁴⁶ نتائج جولة الأوروغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: الإلزام إلى منظمة التجارة العالمية خيار أم حتمية:

بناءً على ما تقدم تری الباحثة: أنه، ونتيجة للتطورات الاقتصادية العالمية، لا يمكن لأي دولة ومنها سورية، أن تبقى معزولة عن الاقتصاد العالمي، ومستجداته، وإلا بقيت خارج إطار التعامل التجاري الدولي، ووضع أمام صادراتها الكثير من العقبات والقيود، نظراً لعدم استفادتها من شرط الدولة الأولى بالرعاية، الذي يسمح بتبادل المزايا، والمنافع لأعضاء منظمة التجارة العالمية دون غيرها، وما إلى ذلك من المزايا والاستثناءات، والإعفاءات الممنوحة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي تستكمل مسيرة تحريرها للسلع والخدمات مع حلول عام ٢٠٠٥، إذ تبقى دائماً تكاليف عدم الانضمام أكبر من تكاليف الانضمام، لذلك ترجح الباحثة الرأي الأول، والذي يرى: ضرورة وحتمية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، استناداً لما تنتهجه السياسات الاقتصادية في سورية منذ بداية الثمانينات، والتي تتصف بالمرونة، وترمي في مضمونها إلى تطبيق اقتصاد السوق عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية بإيجاد الأسواق للمنتجات المحلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، ويرأي الباحثة فإن انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية، على اعتبار أنها عضوة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، سيمكنها من المشاركة في صياغة، وبناء النظام التجاري العالمي الجديد، ويجعلها قادرة بالفعل على الدفاع عن مشكلات الدول العربية، والنامية على الساحة الدولية، وهذا ما أكدته سورية في ١٣ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠١،^{٤٧} بتقديمها طلباً رسمياً للانضمام كعضو كامل العضوية إلى منظمة التجارة العالمية، حيث يندرج هذا الطلب في إطار تفعيل مسيرة الإصلاح الاقتصادي، التي تنتهجها سورية منذ أكثر من أربعة أعوام، تحت قيادة سيادة الرئيس بشار الأسد، وحسناً فعلت الحكومة السورية بتقديم هذا الطلب، الذي يأتي ليسد ثغرة كبيرة خلقها غياب سورية لأكثر من نصف قرن عن المشاركة في النظام التجاري الدولي والمساهمة في إرساء قواعده هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ومما لا يدعو للشك أن بقاء سورية خارج منظمة التجارة العالمية أصبح غير واقعياً، في إطار السياسة الحالية المتجهة نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي، سواء بتوقيع سورية لاتفاق الشراكة السورية-الأوروبية، والمفاوضات التي أجرتها وتجريها سورية مع الاتحاد الأوروبي، لإقامة منطقة تجارة حرة عربية بين سورية، وبلدان الاتحاد الأوروبي، أو بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لاسيما وأن أحكام منظمة التجارة العالمية لا تتعارض مع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي اعتمدت في قواعدها وأحكامها، القواعد والأحكام النازمة لمنظمة التجارة العالمية، فضلاً على أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ينص صراحة على الالتزام بقواعد وأحكام هذه المنظمة، وإن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، بموجب أحكامها، لن يحول دون إمكانية استمرار سورية، في تطبيق أحكام اتفاقية المقاطعة العربية ضد إسرائيل، لذلك وانطلاقاً من التحديات التي أفرزتها المتغيرات الاقتصادية، والمالية، والتكتلات الاقتصادية، ليس لسورية من خيار، إلا بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، عبر القضاء على صعوبات التفاوض، أو القضايا الخلافية، بين سورية، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال تأمين العديد من متطلبات الانضمام، وفي مقدمتها: إقامة البنية المؤسسية، والقانونية، والتشريعية، القادرة على التكامل، مع إجراءات العضوية، ثم تنفيذ اتفاقيات المنظمة، وإعداد المستندات المطلوبة لمرحلة المفاوضات، ثم خوض

⁴⁷ الجمهورية العربية السورية ومنظمة التجارة العالمية- ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، انظر. <http://www.arabicnews.com>.

مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف، والمفاوضات الثنائية، وإعداد جداول الالتزامات المتضمنة نتائج المفاوضات متعددة الأطراف، والمفاوضات الثنائية، والتي تتلزم بالقيام بالعديد من الخطوات للتعامل مع متطلبات إجراءات العضوية، ومنها تحديد سوريه لأهدافها التفاوضية بوضوح، ووضع مستويات التدرج في التنازلات، وفقاً لسير المفاوضات، ودراسة مدى توافق التشريعات والأنظمة، والمؤسسات والممارسات التجارية العامة مع قواعد المنظمة، وتحديد دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني. ومن هم أهم الشركاء التجاريين، وأهمية حصيلة الرسوم الجمركية، لموارد الخزينة العامة، وتحديد القطاعات الاقتصادية الوطنية، التي يمكنها المنافسة خارجياً، ومدى الحاجة لتوفير حماية اجتماعية لقطاعات معينة، كفئة المزارعين مثلاً، كما لا بد من إنشاء جهاز حكومي تفاوضي قوي وشامل للقطاعات المعنية لخوض عملية العضوية وإجرائاتها، والمفاوضات المتعلقة بها، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتعبير عن آرائه واقتراحاته والسعي لخلق وعي شعبي بأهمية العضوية إلى المنظمة، وإبراز إيجابيات العضوية، والرد على المخاوف، بشأن سلبياتها، وأهمية الحصول على الدعم السياسي، اللازم لضمان إقرار ما يتم التوصل إليه من شروط العضوية، والاستفادة من وضع المراقب في المنظمة، الذي يتيح للدولة، حضور اجتماعات مجموعات العمل المشكلة لبحث عضوية الدول الأخرى، للاستفادة من المواقف المثالية، وكيفية التعامل معها، والاستفادة من المعونات الفنية المتاحة، من قبل أمانة منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة حقوق الملكية الفكرية، وغيرها والتي تكفل في حال تحققها، انضمام سوريه إلى منظمة التجارة العالمية أو سواها من الشراكات...بأقل التكاليف، وسيتم عرض أهم المتطلبات الهيكلية، لانضمام سوريه لمنظمة التجارة العالمية، بشيء من التفصيل في الفصل التالي.

الفصل الرابع

متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: المتطلبات على المدى القصير

- أولاً: تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية
- ثانياً: محاولات تطوير القوانين الاقتصادية
- ثالثاً: حماية الملكية الفكرية
- رابعاً: سيطرة قوانين وآليات السوق

- المبحث الثاني: المتطلبات على المدى الطويل

أولاً: توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعويمها

ثانياً: بناء مؤسسات اقتصاد السوق في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: المتطلبات على المدى القصير

ليس هناك من شك، أن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عديدة، ومتنوعة، وهي لا تختلف بجوهرها في النهاية عن متطلبات الإصلاح الاقتصادي، وعن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعن متطلبات الشراكة السورية - الأوروبية، التي تهدف جميعها إلى تسريع وتائر النمو الاقتصادي في سورية، عن طريق استثمار عوامل الإنتاج الوطنية، واستخدام ميزاتها النسبية الاستخدام الأمثل لما فيه رفاهية ومصلحة الشعب والوطن، خاصةً وأننا نعتقد بأن هناك علاقة طردية بين درجة تقدم الحياة الاقتصادية، ومستوى تطور السياسات التجارية، وبين إلغاء كافة أشكال الحماية الوطنية من المنافسة الأجنبية، أي بكلمات أخرى، هناك علاقة طردية بين التقدم، والمنافسة. ومن أهم هذه المتطلبات على المدى القصير:

أولاً: تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية:

يعتبر تحرير قطاع التجارة الخارجية من المتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي هي بمثابة شروط للانضمام. ويتم ذلك بإلغاء القيود الكمية، والفنية، والإدارية كالمنع، والحظر والتقييد، والحصص، وعدم التمييز في المعاملة بين المنتج الوطني، والمنتج المستورد، وكذلك إلغاء الرقابة على القطع الأجنبي، وتوحيد أسعار العملة السورية، وتعويمها، وتحويل القطع إلى الخارج. والتحرير المطلوب لا يقتصر على السلع لوحدها بل يمتد ليشمل قطاعات هامة من الخدمات كالمصارف، والتأمين، وغيرها من الخدمات، وغيرها من القطاعات، هذا يعني أن جميع النشاطات الاقتصادية، والخدمية المحلية، ستكون مفتوحة، ومعرضة لمنافسة الأنشطة المشابهة، القادمة من الخارج. وفي الحقيقة إن تحرير المبادلات التجارية والخدمات يستلزم تحرير كامل الاقتصاد الوطني من القيود المعيقة لمسيرته وتطوره. فلكي يستطيع المنتج السوري المنافسة في السوق الداخلية، والخارجية، لابد أن يعمل في بيئة عمل ملائمة، والبيئة المطلوبة تتضمن مزيداً من التحرير الاقتصادي، وأنظمة وتشريعات ملائمة. ولكن ولكي تستطيع المنتجات السورية المنافسة في السوق الداخلية، والخارجية، عليها أن تنفذ استثمارات ضخمة، في الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، كالصناعات الخفيفة، والتحويلية، وغيرها من الصناعات، والتي تتطلب يداً عاملة ماهرة، ورخيصة، وتحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في هذه المشاريع.⁴⁸

١- المناطق الحرة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني:

يعتبر التفكير في إنشاء المناطق الحرة خطوة متقدمة في سياق تحرير التجارة، تسعى الدول من خلالها إلى جذب الاستثمارات الخارجية، وخاصة المباشرة منها، نظراً للدور الذي تلعبه تلك المناطق في المساهمة بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الدخل القومي عبر جذب رؤوس الأموال، والخبرات، والطاقات للاستفادة منها في إقامة صناعات تصديرية، والاستفادة من مواردها في القطع الأجنبي، في إنعاش الاقتصاد الوطني، وتعديل ميزان المدفوعات، والميزان التجاري بشكل إيجابي عن طريق زيادة الصادرات إلى خارج البلد وقد تطورت المناطق الحرة في سورية وازداد عددها خلال السنوات القليلة الماضية، إذ توجد في سورية خمسة أسواق حرة في مطاري دمشق وحلب الدوليين، وفي مركز نصيب الحدودي بين سورية

⁴⁸ د. الحمش، منير، كانون الثاني ٢٠٠٣ - مرجع سابق، ص ٢٣٠.

والأردن، ومركز جديدة الحدود على الحدود السورية اللبنانية، إضافة لصالات بيع في فرع دمشق للمنطقة الحرة، ويجري الآن إنشاء سوق حرة في مرفأ طرطوس، وأخرى في مرفأ اللاذقية، كما توجد في سورية مناطق اقتصادية خاصة تديرها وتشرف عليها شركات خاصة بشكل كامل، أو بالمشاركة مع الدولة، وتمارس أنشطة محددة في عقد إنشائها، ولأهداف محددة (صناعية أو تكنولوجية) على الأغلب.⁴⁹

ولا يتوقف دور المناطق الحرة، عند جذب الاستثمارات، والتقنيات الحديثة، والمعلوماتية وزيادة التصدير، وإعادة التصدير، وإنما تستوعب تلك المناطق أنشطة مختلفة أخرى، ومنها النشاط المصرفي الذي يعد من النشاطات المهمة في المناطق الحرة، حيث تمارس المصارف المرخصة لها، نشاطها وفق أسس، وقواعد السرية المصرفية، المعمول بها في سورية، وتقوم تلك المصارف بتقديم الخدمات للمستثمرين، والمودعين في هذه المناطق، وخاصة الأعمال المصرفية التالية: قبول الودائع، فتح الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية للمستثمرين والمودعين، ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها لأجل قصيرة، أو طويلة، أو متوسطة، وبضمانات شخصية، أو عينية، موجودة حصراً في المناطق الحرة، بالإضافة إلى أعمال مصرفية أخرى، وقد تم التعاقد في هذا المجال مع عدد من المصارف العربية، والأجنبية للعمل في المناطق الحرة السورية، وبالتحديد في المنطقة الحرة بدمشق، ويبلغ الحد الأدنى لرأس مال كل مصرف ١٠ ملايين دولار. وللمناطق الحرة دور كبير في مجال فتح آفاق النشاط الاقتصادي، وتعزيز مناخات الاستثمار، مما يولد قيماً مضافة متعاضمة تساهم في دفع العملية التنموية، وكما يساهم اعتماد نظام المناطق الحرة تحقيق سياسات الانفتاح، والإصلاح الاقتصادي، والذي أثبت جدواه على الصعيد العملي في كل بلدان العالم مع مراعاة الظروف الخاصة لكل منها، إلا أنه وبالرغم من أن أهم أهداف إنشاء المناطق الحرة تتمثل بجذب الاستثمارات المباشرة، إلا أن هذه الاستثمارات لا يمكن استقطابها إلا من خلال قوانين، وأنظمة خاصة تحدد آلية عملها، وتقدم التسهيلات، والحوافز، والمزايا التي تؤمنها إدارة المناطق الحرة للمستثمرين. وفي هذا الجانب وضع نظام استثمار جديد في سورية، يتناول الترخيص بإقامة مناطق، ونقاط حرة خاصة تعمل وفقاً لهذا النظام، وتمارس فيها كافة الأنشطة التي تخدم العملية التنموية. وحالياً تتم دراسة مشروع إحداث مناطق اقتصادية خاصة ومدن تكنولوجية، حيث ينص نظام الاستثمار الخاص بالمناطق الحرة السورية، الصادر بالمرسوم رقم (٤٠) تاريخ ٢٧/١/٢٠٠٣ على أن تتولى المؤسسة العامة للمناطق الحرة استثمار إدارة وتطوير جميع المناطق، والأسواق الحرة، والنقاط، والمناطق الحرة الخاصة، ويحق أيضاً للمؤسسة العامة للمناطق الحرة، وفقاً لضرورات العمل لديها أن تمول مشاريع إحداث مناطق وأسواق حرة جديدة، وبعض المشاريع الاستثمارية، التي تقام فيها بأية طريقة يراها المجلس مناسبة، سواء أكان التمويل داخلياً، أم خارجياً، أم مشتركاً، ويسمح بإدخال البضائع الأجنبية من أي نوع كانت، وأياً كان منشؤها، أو مصدرها إلى المناطق

⁴⁹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١. ص ٢٠٠٩.

⁵⁰ الاقتصادية، عدد ١١٠، آب ٢٠٠٣، مرجع سابق. انظر www.iqtissadiya.com.

والأسواق الحرة، وإخراجها منها إلى غير المنطقة الجمركية دون أن تخضع لأحكام التجارة الخارجية، والرسوم الجمركية، والضرائب. كما نص على أن وضع المنطقة الحرة لا يستلزم مبدئياً ضمن الحدود المؤلفة لهذه المناطق أي عمل من قبل الجمارك غير الأعمال التي تتعلق بالتفتيش عن البضائع المحظور إدخالها بموجب أحكام المادة (٨) من هذا النظام وذلك بالاتفاق والاشتراك مع المؤسسة، كما يترتب على المؤسسة إشعار الجمارك بكل ما يطلع عليه موظفوها من مخالفات لأحكام تلك المادة، كما تضمن قانون الاستثمار الجديد، حظر إدخال البضائع ذات المصدر الإسرائيلي، والبضائع الممنوع استيرادها تنفيذاً للقرارات المتعلقة بمقاطعة إسرائيل، وبضائع الدول الأخرى التي يمنع التعامل معها اقتصادياً إضافة إلى المخدرات بأنواعها، والأسلحة، والذخائر، والمتفجرات، أيما كان نوعها باستثناء أسلحة الصيد، وذخائرها والمواد القابلة للاشتعال. ولا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية في المناطق الحرة للاستعمال الشخصي، قبل تأدية ما يترتب عليها من رسوم جمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الأخرى. وفي مقابلة يجوز استهلاك البضائع الأجنبية في المناطق الحرة لإقامة وتجهيز المنشآت الاستثمارية فيها، وكذلك استعمال المعدات والآلات والتجهيزات الأجنبية، وجميع متطلبات وحاجات النشاط الاستثماري فيها دون أن تترتب عليها الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب كما أنه لا تسري عليها أحكام التجارة الخارجية من حيث المنع والحصر والتقييد، فيما إذا استعملت ضمن المناطق الحرة للأغراض المشار إليها في هذه المادة، ويجوز للسفن الوطنية والأجنبية، التي تزيد حمولتها عن مئة وخمسين طناً بحرياً صافياً، أن تتمون منها بالمواد الغذائية والأدخنة والمشروبات والزيوت، وجميع المواد اللازمة لأجهزتها. ويحق للمؤسسة إيقاف عمليات الترميم، في حال ثبوت التلاعب، وإساءة الاستعمال. أما ما يتعلق بالمصارف والأسواق والمناطق الحرة الخاصة، يجوز للمؤسسة إقامة أسواق حرة ضمن المناطق الحرة، أو خارجها، وداخل المدن الرئيسية في سوريه، وفي المطارات المدنية، وفي المرافئ. وتتألف السوق الحرة من محلات تجارية تباع فيها بالجملة، أو بالمفرق البضائع الأجنبية والوطنية. وتحدد المؤسسة أنواع البضائع، وشروط البيع، كما تحدد وسائل المراقبة بالاتفاق مع إدارة الجمارك والإدارة المعنية حسب الحال على أن يتم البيع حتماً بالعملات الأجنبية المقبولة. وتنحصر العمليات المسموح بها في السوق الحرة بفرز البضائع، وتغليفها، وتقسيمها، وتصنيفها، والعمليات اللازمة لحفظها، كما أنه يجوز بقرار من المجلس الترخيص بإقامة منشآت مصرفية، ضمن أراضي المناطق الحرة لتمارس فعاليتها في تمويل مختلف النشاطات والفعاليات التجارية، والصناعية، وغيرها، وتقديم سائر الخدمات المصرفية، التي تتطلبها أعمال المستثمرين والمودعين في هذه المناطق، وغير المقيمين. وقد أوضح المرسوم رقم ٤٠/ الصادر بتاريخ ٢٧-١-٢٠٠٣ أهم بنود مزايا الاستثمار في المناطق الحرة، وهي:^{٥١}

١- يسمح بتصدير مواد البناء الأساسية، والآلات، والمعدات المصنوعة، محلياً، أو المكتسبة الصفة الوطنية، بدفع الرسوم الجمركية إلى المناطق الحرة السورية، معفاة من إجازة التصدير، والتعهد بإعادة القطع، ومستثناة من أحكام منع، أو تقييد التصدير في حال استعمالها في المناطق الحرة، لإقامة الأبنية، والمنشآت

⁵¹ الاقتصادية، عدد ١١٠، آب ٢٠٠٣، مرجع سابق. انظر www.iqtissadiya.com.

الاستثمارية، وتجهيزها، أما في حال إعادة تصديرها إلى الخارج فتخضع للأحكام العامة للتصدير سواء من حيث المنع، أم التقييد، أم التعهد بإعادة القطع.

٢- يسمح بتصدير المواد الأولية المحلية إلى المناطق الحرة، بموجب بيانات تصدير نظامية، ووفق ما تسمح به أحكام التجارة الخارجية، ووفق أنظمة القطع النافذة باستثناء بعض الكميات من هذه المواد أو من مواد التعبئة، والتغليف المشمولة بالمخصصات السنوية، التي يحددها السيد الوزير لكل مستثمر، والتي لا تخضع لأحكام التجارة الخارجية، وأنظمة القطع النافذة.

٣- تطبق أحكام الإدخال المؤقت بقصد التصنيع، وإعادة التصدير النافذة على عمليات الإدخال المؤقت بقصد التصنيع، أو إكمال الصنع، وإعادة التصدير الجارية من المناطق الحرة إلى سوريه، كما تطبق أحكام التصدير المؤقت من سوريه إلى الخارج، بقصد التصنيع، أو إكمال الصنع النافذة في سوريه على عمليات التصدير المؤقت المماثلة الجارية من سوريه إلى المناطق الحرة.

٤- تعفى جميع النشاطات القائمة داخل المناطق، والأسواق الحرة وفقاً لنظامها، وكذلك الوثائق المتعلقة بهذه النشاطات من كافة الضرائب، والرسوم، ولاسيما ضرائب الدخل على الأرباح، والرواتب، والأجور، وكافة الضرائب الأخرى النافذة في سوريه، وكذلك الرسوم كرسوم الطابع، والرسوم الجمركية، وغيرها إلا إذا أعدت الوثائق المتعلقة بالنشاط ضمن المناطق الحرة، لتبرز أمام السلطات المحلية الرسمية داخل سوريه، فعندئذ تخضع لرسم الطابع الواجب على مثيلاتها من الوثائق المحلية.

٥- لا تسري قرارات الحجز الاحتياطية، أو التنفيذية على المنشآت المقامة ضمن المناطق الحرة، وحقوق استثمارها، والبضائع، والأشياء الموجودة ضمنها، إلا إذا كان الحجز ناجماً عن نزاع يتعلق بنشاط في المناطق الحرة، لأحد المتخاصمين، أو نص قرار الحجز صراحة على حيز موجودات المستثمر في المنطقة الحرة، دون المنشأة وحق استثمارها.^{٥٢}

و تقوم المؤسسة العامة للمناطق الحرة من خلال ملفات التطوير الاستراتيجي بمجموعة أعمال غايتها النهائية نقل، ورفع مستوى المؤسسة إلى مصاف المناطق الحرة المتقدمة، من خلال تذليل الصعوبات ورفع مراسيم إحداث مناطق حرة في مرفأ اللاذقية، وفي محافظتي الحسكة ودير الزور، كما تسعى إدارة المؤسسة، لإعادة هيكلة جملة من الأنظمة، والتشريعات التي تسير وتحكم كافة النشاطات، وآليات العمل في المؤسسة، وعلاقتها مع الجهات الوصائية، وقد تم تشكيل لجنة عليا لدراسة قضايا التطوير الاستراتيجية المتعلقة بالمناطق الحرة، مما يساهم في تطويرها وإعطائها استقلالية عظمى أسوة بكل التجارب العالمية الناجحة، كما رفعت المؤسسة مشروع مرسوم نظام الاستثمار الجديد، الذي يتواءم مع طموحات وتطلعات المؤسسة لتنمية النشاط الاستثماري بشكل أوسع وخدمة الاقتصاد بشكل أفضل بإضافة أنشطة خدمية جديدة، والسماح بإقامة نقاط ومناطق حرة خاصة، إضافة لأمر أخرى نجد أنها ضرورية لتطوير المناطق الحرة في سوريه، لدورها الفعال في المساهمة بالاقتصاد الوطني.^{٥٣}

⁵² الاقتصادية، عدد ١١٠، آب ٢٠٠٣، مرجع سابق. انظر www.iqtissadiya.com.

⁵³ الاقتصادية، عدد ١١٠، آب ٢٠٠٣، مرجع سابق. انظر www.iqtissadiya.com.

٢ - اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ونتائجها على الاقتصاد السوري:

أ- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تحاول سورية وفي إطار الظروف الدولية، والداخلية، أن تفعل كل ما بوسعها، لتطويع مسيرة الاقتصاد السوري مستفيدة من تجاربها السابقة على المستويين القطري والعربي وقد عقدت سورية العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كل من البلدان العربية، وقامت بتحديث هذه الاتفاقيات في ظل المستجدات الدولية، وبفس الوقت القيام بكل ما هو مستطاع لتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمقدمة لإقامة السوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية العربية. بل أن من بين مهام هذه الاتفاقيات هو: تسهيل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الحرة، وإنجاح مهامها، والانتقال بها إلى مرحلة من التكامل الاقتصادي العربي أكثر تقدماً وتطوراً. وحقيقة الأمر أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة لا تمثل المحاولة الأولى للتعاون الاقتصادي العربي، بل سبقها أشكال متعددة أخرى للتعاون ومحاولات عديدة منذ نشأة الجامعة العربية، حتى أن بعضها يتقدم في مستوى على منطقة التجارة الحرة، رغم أنه لم يحقق النجاح المطلوب⁵⁴، وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مرحلة التنفيذ منذ مطلع عام ١٩٩٨⁵⁵ بتطبيق البرنامج التنفيذي لها من خلال تفعيل اتفاقية تيسير، وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وقد صادق على هذه الاتفاقية تسع عشر دولة عربية، حيث تتيح المادة السادسة، والمادة السابعة من الاتفاقية إقامة مثل هذه المنطقة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنسجم إقامة هذه الاتفاقية مع التوجهات العالمية، المتمثلة بإقامة تكتلات اقتصادية كبيرة، بحيث تستطيع التعامل مع المستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية المترافقة مع انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض بعد إقرار إنشاء منظمة التجارة الدولية وابتداع غالبية الدول العربية إجراءات تزيد من تبنيها لاقتصاد السوق، وتقاربها في أسلوب إدارة اقتصاداتها الوطنية. وقد نص البرنامج التنفيذي لها على أن يتم خفض الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠% في السنة، من تلك التي كانت سائدة في ١٢/٣١/١٩٩٧، بحيث تصل هذه الرسوم والضرائب إلى مستوى الصفر في عام ٢٠٠٧، ليتحقق معها التحرير الشامل للسلع ذات المنشأ العربي من أية رسوم وضرائب عند دخولها الأسواق العربية، ولكي تعامل هذه السلع معاملة السلع الوطنية المماثلة، كما نص البرنامج التنفيذي على الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية كالقيود الإدارية، والكمية، والنقدية. كما أتاح البرنامج التنفيذي للدول الراغبة بالحصول على استثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم، والضرائب ذات الأثر المماثل، أو فرض قيود غير جمركية عليها، وذلك في حدود ضيقة، ولفترة زمنية لا تتعدى الأربع سنوات، على أن تتقدم تلك الدول بطلب يثبت إمكانية وقوع ضرر اقتصادي عليها كاحتمال حدوث خلل واضح في ميزان المدفوعات، أو ضرر بالنسبة لتشغيل الأيدي العاملة، أو احتمال تعريض الصناعة الناشئة إلى أخطار فعلية. وتتم متابعة حالات الاستثناء

⁵⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١، ص ٢١٠، ٢١٢.

⁵⁵ Arab states embrace free trade bacts, The Middle East Economic Survey, 1 April 2002, p.2, available at: www.mees.com/news/a45n13bo1.htm.

من قبل لجان مختصة، تشارك فيها وهناك إقرار لتعجيل فترة التخفيض بحيث تلغى كافة هذه القيود عام ٢٠٠٥، بدلاً من عام ٢٠٠٧، والنظر بصورة جدية لتطوير منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى اتحاد جمركي، وسوق عربية مشتركة، ومن أجل تسهيل تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، تبادر الدول العربية ومنها سورية إلى إقامة اتفاقيات ثنائية فيما بينها، تؤكد على رفع نسب التخفيض الجمركي. وهذا ما تحقق فعلاً في الاتفاقات الثنائية، التي عقدتها سورية مع كل من العراق، والأردن، والسعودية، ولبنان، وسواها وفي إطار اتفاقية التعاون والتنسيق مع لبنان، تم إلغاء جميع الضرائب، والرسوم بين البلدين، وأصبحت البضائع اللبنانية تعامل بمثل ما تعامل به المنتجات السورية، كما يجري الإسراع أيضاً بتعجيل خفض الرسوم الجمركية بين سورية، والبلدان العربية الأخرى في إطار الاتفاقيات الثنائية المعقودة، وبصورة تسهل إنجاح تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.

ب- نتائج اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصاد السوري:

يوضح الملحق رقم ١٧/ أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على التبادل التجاري، بين الدول العربية، وسورية: أن الاتفاقية المذكورة، قد ساعدت على زيادة الواردات العربية على سورية قيمة ونسبة، بينما انخفضت الصادرات السورية قيمة، ونسبة وبشكل ملحوظ،^{٥٦} حيث يتوضح من الملحق رقم ١٧/ تنامي الاستيراد قيمة من الدول العربية بشكل واضح من عام ٢٠٠٠ وبشكل مضطرب عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ مما يدل بشكل جلي على أن للاتفاقية أثراً إيجابياً على زيادة الاستيراد من الدول العربية، ويلاحظ زيادة نسبة الاستيراد من الدول العربية بدءاً من عام ٢٠٠٠ بنسب عالية ففي عام ٢٠٠٠ كانت نسبة الاستيراد منها ٨،٨٦% ارتفعت عام ٢٠٠١ لتصبح ٩،٤%، ثم في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ إلى ١٢،٥%، ويلاحظ انخفاض قيمة الصادرات السورية إلى الدول العربية قيمة بدءاً من عام ١٩٩٩ من ٨٠٤ ملايين دولار عام ١٩٩٨ إلى ٧٩٢، وإلى ٧٧٠ عام ٢٠٠٠، ثم ارتفع إلى ٨١٢ عام ٢٠٠١، غير أن النصف الأول من عام ٢٠٠٢ شهد قفزة مقبولة، ويلاحظ انخفاض في الصادرات السورية إلى الدول العربية نسبة بدءاً من عام ١٩٩٩، من ٢٩،٩٩% عام ١٩٩٨ إلى ٢٢،٤٥% عام ١٩٩٩، ثم ١٦،٣٨% عام ٢٠٠٠ ثم ١٥،٣٧% عام ٢٠٠١، غير أن النصف الأول من عام ٢٠٠٢ شهد أيضاً قفزة في النسبة فبلغت ١٩،٨٧%، إلا أنها بقيت دون نسبة عام ١٩٩٩، وما قبل أما عن التبادل، فلم يلاحظ تطور ملموس في التبادل التجاري السوري العربي، إذ تراوح إجمالي التبادل بين ١،١ مليار و ١،٢٦٤ مليار دولار، ونسب التبادل إلى الإجمالي العام بين ١٢،٥٣ و ١٧،٥٢، ويوضح الملحق رقم ١٨/ أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية على التبادل التجاري للسلع الصناعية بين الدول العربية، وسورية،^{٥٧} إذ يلاحظ من الإحصائيات الواردة في الملحق رقم ١٨/: أن هناك تزايداً مستمراً في التبادل التجاري الصناعي. غير أن النسب متذبذبة، ويعتبر عام ٢٠٠١ استثنائياً بسبب انخفاض الاستيراد العام من سورية. ويلاحظ أن الاتفاقية قد شجعت على استيراد السلع

⁵⁶ ESCWA, free Trade Areas in the Arab Region ; Where Do We Go from Here (E/ ESCWA/ED/2001)(New York,2001),p9.

⁵⁷ ESCWA, free Trade Areas in the Arab Region ; Where Do We Go from Here (E/ ESCWA/ED/2001)(New York,2001),p9.

العربية، أكثر مما شجعت على تصدير السلع السورية، حيث اقترب حجم التصدير من حجم الاستيراد بعد أن كان حجم الصادرات السورية أكبر من حجم المستوردات العربية، إذ يوضح الملحق رقم /١٨/ تنامي استيراد للسلع الصناعية قيمة من الدول العربية بشكل واضح بدءاً من عام ٢٠٠٠، وبشكل مضطرب عام ٢٠٠١، وعام ٢٠٠٢، وارتفاع نسبة الاستيراد للسلع الصناعية من الدول العربية من ٧،٤١ % عام ١٩٩٩ إلى ١٠،٣٨ % عام ٢٠٠٠ ثم حدثت قفزة نوعية عام ٢٠٠١، وبلغت ٢١،١٠ %، ثم عادت وانخفضت عام ٢٠٠٢ في نصفه الأول إلى ١١،٣٢ %، ومرد ذلك إلى انخفاض مستوردات سورية عام ٢٠٠١ بشكل واضح من ٣،٢١٢ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ على ١،٩٠٣ مليار عام ٢٠٠١، لذلك فإن النسبة العالية في عام ٢٠٠١ نقطة شاذة إحصائياً، كما يوضح الملحق نمو الصادرات الصناعية السورية إلى الدول العربية قيمة، وبشكل واضح بدءاً من ١٩٩٩ بشكل مضطرب ومتواتر، كما نمت الصادرات الصناعية السورية إلى الدول العربية نسبة بدءاً من عام ١٩٩٩، إذ بلغت ٥٠،١٤ % من إجمالي الصادرات الصناعية السورية بعد أن كانت ٣٨ % عام ١٩٩٨، ثم أصبحت ٤٢،٢٣ % عام ٢٠٠٠ ثم ٥٠،٢٩ % عام ٢٠٠١ ثم أصبحت ٤٢،٢٣ % عام ٢٠٠٠، ثم ٥٠،٢٩ % عام ٢٠٠١، ثم انخفضت في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤،٠٥ %.

ويوضح الملحق رقم /١٩/ التبادل التجاري السوري مع الدول العربية ذات الاتفاقيات الثنائية SP-AR فقد عقدة سورية اتفاقيات ثنائية ذات ميزة تفضيلية مع بعض الدول العربية وهي: البحرين، السعودية، لبنان، الإمارات، كما يوضح الملحق رقم /١٩/ بيانات التبادل التجاري السوري مع هذه الدول، إذ يلاحظ تنامي الاستيراد من هذه الدول بشكل ملحوظ بدءاً من عام ٢٠٠٠ قيمةً ونسبةً، ولا يلاحظ نمو واضح للصادرات السورية إلى هذه الدول، إضافة لبقاء حجم الصادرات دون المحقق عام ١٩٩٧، إضافة لارتفاع حصة التبادل التجاري مع هذه الدول بدءاً من عام ٢٠٠٠، غير أنه ومع ذلك بقيت دون حجم التبادل المحقق عام ١٩٩٧، إذاً بالنتيجة يلاحظ عدم وجود قفزات نوعية، تعبر عن مدى أثر هذه الاتفاقيات على التبادلات التجارية، ويوضح الملحق رقم /٢٠/ جدول تحليل التبادل الصناعي مع الدول العربية ذات الاتفاقيات الثنائية SP-AR (باستثناء العراق).

ثانياً: محاولات تطوير القوانين الاقتصادية:

إن الخطوات الإصلاحية، التي اتخذت في سورية، ولاسيما إصدار، وإعادة النظر في العديد من القوانين، والتشريعات، كتعديل قانون الاستثمار رقم ١٠ الصادر عام ١٩٩١، متضمناً عدة إعفاءات، وتسهيلات إضافية للمستثمرين أهمها: السماح للمستثمرين، العرب والأجانب بتجاوز سقف الملكية المحدد بقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨، ومنح حرية أكبر في مجال القطع الأجنبي، والتحويل إلى الخارج، وإضافة الشركات القابضة إلى أنواع الشركات التي تستفيد من قانون الاستثمار رقم ١٠، وإعادة النظر بالمرسوم التشريعي رقم ٦ والمرسوم رقم ٢٤ الخاص بتداول العملات والذي سمح بحيازة العملات الأجنبية في سورية من خلال إصدار المرسوم رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٤، والذي سمح بتداول، وتحويل العملات الأجنبية، ولاسيما أن المصارف السورية سمحت للمواطنين السوريين المقيمين بفتح حسابات جارية بالعملة الصعبة لأول مرة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد النشاط المصرفي والاقتصادي، خاصة بعد إنشاء مجلس النقد والتسليف، وإعادة

النظر في قانون مصرف سورية المركزي،^{٥٨} إضافة إلى إصدار القانون رقم ٢٨ في ٢٠٠١/٣/٢٩ الخاص بتأسيس مصارف خاصة في سورية، والذي شكل بإصداره أحد التغييرات الرئيسية في النظام المالي والمصرفي، مما يؤشر بدخول سورية مرحلة جديدة تنسم بمزيد من التحرير الداخلي، والانفتاح على الخارج، والقانون رقم ٢٩ الخاص بسر المهنة، والصادر في ١٨ آذار ٢٠٠١، والذي يجيز للمصارف فتح حسابات وودائع مرقمة، وتأجير صناديق حديدية خاصة، كما يلزم العاملين في المصارف، بكتمان السر لهوية العملاء، وكل ما يتعلق بمعاملاتهم المصرفية،^{٥٩} فقد أتى هذا القانون في الوقت التي تتجه فيه دول عديدة نحو إلغاء قوانين السرية المصرفية (الذي أصدرته سورية برقم ٢٦ وبتاريخ ٢٦-٤-٢٠٠١) لديها كلياً، أو جزئياً، تماشياً مع متطلبات العولمة، والشفافية، ومكافحة تبييض الأموال، علماً أن مرسوم مكافحة غسل الأموال قد صدر في سورية برقم ٥٩ بتاريخ ٩-٩-٢٠٠٣، والذي ألزم المصارف بعدم إعطاء إفادات ناقصة، أو مغايرة للحقيقة بشكل يضلل السلطات الإدارية والقضائية كما أعد مشروع قانون مصرف سورية المركزي، ونظام النقد الأساسي ليكون بديلاً عن "نظام النقد الأساسي"، وإحداث مصرف سورية المركزي الصادر في ١٩٥٣، وقد جاءت هذه التعديلات المقترحة لتعزيز دور المصرف المركزي، ومجلس النقد، حيث خففت جزئياً من التشابكات بين مهام مجلس النقد، والمصرف المركزي، والحكومة، والتي أدت في السابق إلى تعليق أعمال مجلس النقد والتسليف منذ عام ١٩٨٢، وتضاؤل دوره في رسم السياسة النقدية، وتقليص قدرته على أداء مهامه، كمقرض بالدرجة الأخيرة، وكمشرف ومراقب على أداء المصارف العاملة،^{٦٠} كما تم إصدار قانون هيئة الأوراق المالية في سورية في العام ٢٠٠٥، وهو يسعى لتوفير أفضية مالية إضافية بهدف استقطاب المدخرات والاستثمارات، وتأمينها للشركات المساهمة والمشاريع الجديدة لتحقيق أهدافها بالنمو والتوسع والتحديث. ويشكل إنشاء سوق الأوراق المالية في سورية أحد العناصر الرئيسية لتحديث وتطوير البنية التشريعية للنظام المالي والاقتصادي السوري، إلى جانب إجراءات إعادة تأهيل القطاع الصناعي، وتعديل قانون التجارة، والقوانين المصرفية والمالية.

كما اتخذت سورية سلسلة من المبادرات لدعم صادراتها، ورفعت الكثير من القيود والحظر الذي كان مفروضاً على المستوردات، كما جرت خطوات مهمة لإصلاح نظام الرواتب والأجور، حيث أدخلت عدة زيادات على كتلة الرواتب والأجور، الأمر الذي أحدث تغييراً بارزاً في مستوى دخل الفرد السوري، ويعد ذلك جزءاً من برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي طرحتة الحكومة السورية، والذي ارتكز إلى عدد من الأسس والمعايير الاقتصادية والاجتماعية المحددة،^{٦١} ومن ذلك تحقيق نسبة نمو عالية من المقرر أن تصل إلى ٤% عام ٢٠٠٤، كما جرى تشجيع الاستثمار المحلي، والعربي، والدولي، في سورية، باتخاذ حزمة من القرارات، والإجراءات المهمة، التي قدمت الكثير من التسهيلات إلى رجال الأعمال الأمر الذي ضاعف من حجم الكتلة الاستثمارية في البلاد.

⁵⁸ الاقتصادية، عدد ١١٠، آب ٢٠٠٣، مرجع سابق. انظر www.iqtissadiya.com.

⁵⁹ د: البساط، هشام، دمشق ٤-٧ حزيران (يونيو)، ٢٠٠١- تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون

مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، ص ٥٦، ٥٧.

⁶⁰ مجلة العالم الاقتصادي، أيار مايو ٢٠٠٤- العدد الثاني، ص ٣٥.

⁶¹ بورصات وأسواق، الأحد ٣١-تشرين الأول "أكتوبر" ٢٠٠٤- السنة الأولى - العدد ٤/، ص ١٢.

كما تم دمج العديد من المؤسسات، والشركات مع بعضها بعضاً، الأمر الذي قلص من الإنفاق الحكومي، وزاد من فعالية الشركات، والمؤسسات الجديدة، وهناك توجه الآن بإحداث مجالس عليا، ولجان اقتصادية بديلة، من أجل تسريع وتائر النمو، ورفع معدلات الانتعاش الاقتصادي، كما أن العديد من الخطوات، والإجراءات الاقتصادية، والتجارية المهمة سيتم اتخاذها لاحقاً، ومنها عدة قوانين ستصدر كالقانون الجديد للتجارة الخارجية، وقانون الجمارك العامة، وهي كلها ستؤدي إلى تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات، وجعل سوريه أقرب إلى الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، كما أن هناك محاولات تجري لإصلاح القطاع العام، وإعادة النظر في العوامل، والأسباب التي أدت إلى تهميش دوره خلال المرحلة الماضية.⁶²

هذه القوانين والتشريعات والمراسيم ومشروعات القوانين، كلها تعتبر من الشروط، والمتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والذي يتطلب إضافة لذلك مراجعة العديد من القوانين والتشريعات، والتي منها مشروع قانون السوق المالية، والذي تركز بصورة أساسية على إنشاء سوق أوراق مالية قبل استكمال الإصلاح في القوانين والتشريعات الرئيسية الأخرى. كما تركز حول الجدوى من إلزام الشركات المساهمة الكبرى التي يفوق رأسمالها ١٠ مليار ل.س بإدراج أسهمها في هذه السوق، ولاشك أن طرح هذا القانون قبل البدء في قانون النقد وقانون التجارة والضرائب يعتبر تسرعاً بالنسبة لقيام سوق نظامية للأوراق المالية يجب أن تتوافر لنجاحه أمور عدة ومن أهمها: القوانين والمؤسسات والأدوات والمناخ الاستثماري المطلوب، وذلك بهدف حماية المدخرين وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية إضافة لقوانين تشجيع الاستثمار، بما يؤدي إلى إلغاء التمييز بين المنتج المحلي، والمنتج الخارجي، كأن يتم الاشتراط بأن تكون المواد الأولية المستخدمة في مشروع المستثمر مواداً محلية، رغم أن المراجعة المقصودة هنا تفوق ما هو مطلوب في إطار منظمة التجارة العالمية فعندما تقوم سوريه في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مثلاً بتحرير مستورداتها من القيود الكمية والتعريفية، فإنها تدفع ثمناً لا يمكن تعويضه، إلا عن طريق استثمارات أجنبية كثيفة، يتم جذبها إلى سوريه، ولكي تستطيع المنتجات السوريه المنافسة في السوق الداخلية، والخارجية عليها أن تنفذ استثمارات ضخمة في الصناعات، التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، كالصناعات الخفيفة، والتحويلية، والمكونات، وغيرها من الصناعات، التي تتطلب يداً عاملة ماهرة، ورخيصة، كصناعة الملابس القطنية، إن مثل هذه الاستثمارات لا يمكن تنفيذها برؤوس أموال سوريه، لعدم كفايتها، وتحتاج سوريه بالتالي إلى جذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في هذه المشاريع، والقانون التجاري، وإجراءات العقود، والتعاقد المتعلقة بالمشتريات الحكومية.⁶³

برأي الباحثة أن سوريه وحتى الآن اتبعت الطريق التدريجي في الإصلاح، وخاصة في مجال الإصلاح المصرفي والمالي، وهو خيار سليم نظراً لما آلت إليه التغييرات المتسارعة من الفوضى، والانهيئات الكبرى، كما حصل في روسيا مثلاً، ولكن لازال هنالك حاجة لإصدار، وتعديل العديد من القوانين، والتشريعات، لذلك فالمطلوب من سوريه الآن، وضع برنامج متكامل يلبي حاجات سوريه للتغيير، عن طريق تعديل بعض القوانين،

⁶² راتب، شلاح، ٢٠-٣-٢٠٠١ - حول إصلاح النظام المصرفي، جمعية العلوم الاقتصادية السوريه، محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية.

⁶³ راتب، شلاح، ٢٠-٣-٢٠٠١ - مرجع سابق.

وإقرار قوانين جديدة، والتي تتلاءم والتحول الفعال للاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق المنفتح على التجارة العالمية، في ضوء الخطة الخمسية العاشرة "٢٠٠٦-٢٠١٠"،^{٦٤} إلى جانب القيام بالتغييرات الموائمة لها في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى، في الصناعة، والزراعة والتجارة، والأهم برأي الباحثة هو تطبيق القوانين وفق غايتها، لتصل عملية التحديث والتطوير، والانفتاح إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

ثالثاً: **حماية الملكية الفكرية:***

إن انضمام سورية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى خضوعها لأحكام أربع معاهدات دولية متعلقة بالملكية الفكرية وهي: اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المبرمة سنة ١٨٨٦، وذلك حسبما عدلت في باريس سنة ١٩٧١، واتفاقية باريس المبرمة سنة ١٨٨٣ حسبما عدلت في استكهولم سنة ١٩٦٧، واتفاقية روما لحماية فنون الأداء المبرمة سنة ١٩٨١، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة المبرمة سنة ١٩٨١، وقد خطت سورية خطوة هامة، إلا أنها ليست كافية في هذا المجال، بإصدار قانون حماية المؤلف وانضمامها إلى اتفاقية دولية واحدة هي اتفاقية باريس لعام ١٨٦٣، لحماية الملكية الصناعية، لذلك كان لابد لسورية من أن ترتب أوضاع حماية الملكية الفكرية، وذلك بالانضمام إلى المعاهدات، والاتفاقات الدولية الكثيرة، والنافذة في هذا المجال، عبر دراسة المعاهدات والاتفاقات الدولية بعناية وتقرير ما يتوجب فعله تجاهها، بضوء حقيقة أنه وبمعزل عن منظمة التجارة العالمية، فإن الشركات الأجنبية ستحجم عن الاستثمار في سورية طالما أن مبادراتها وحقوقها الصناعية والفكرية غير محمية في إطار القانون السوري.^{٦٥}

رابعاً: سيطرة قوانين وآليات السوق:

لقد أقامت سورية خلال العقود الأربعة الماضية، منذ الستينات وحتى التسعينات، بنية اقتصادية لعبت فيها الدولة دوراً واسعاً، سواء من خلال دورها التدخلية المباشر، أو من خلال قطاعها العام الاقتصادي، الذي بقي يسيطر على عدة قطاعات اقتصادية، أو يساهم بدور كبير في بقية القطاعات خارج الزراعة، كما اتسم دور الدولة ببروز الجانب الاجتماعي، والسياسي في إدارة الاقتصاد. ومع التغييرات التي شهدتها العالم، وخاصة مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وتراجع دور الدولة التدخلية على نطاق العالم، وتقدم سياسات انفتاح الأسواق، وحرية حركة السلع ورؤوس الأموال، وازدياد تأثير السياسات الاقتصادية الدولية، ودور المؤسسات الدولية على الحياة الاقتصادية الداخلية لجميع بلدان العالم، أصبح من الصعب على سورية الاستمرار بنفس تلك السياسات، التي سادت اقتصادها للعقود الأربعة الماضية، وأصبح استمرار هذه السياسات يخلق من الآثار السلبية أكثر مما يخلق من النتائج الإيجابية، خاصة بعد أن تقادمت هذه السياسات، وأصبحت تؤدي إلى ضعف الكفاءة والفاعلية، وتنتج آثاراً داخلية سلبية كثيرة، وترفع التكاليف، وتضعف القدرة التنافسية، يضاف

⁶⁴البساط، هشام، ٤-٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠١ - مرجع سابق.

* وفقاً لاتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايو) تعرف حقوق الملكية الفكرية بأنها تشمل كافة أنواع الحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية من حقوق العمل الأدبي والعلمي والاختراعات والإبداعات البشرية والتصميمات الصناعية، وتشمل أنواع الملكية الفكرية في المناحي التالية: المصنفات الأدبية والعلمية وتحميها قوانين حقوق المؤلف، وأداء الفنانين والتسجيلات الصوتية والبريد الإذاعي وتحميها قوانين الحقوق المجاورة، الاختراعات والاكتشافات العلمية وتحميها قوانين براءات الاختراع، التصميمات الصناعية وتحميها قوانين الملكية الصناعية، العلامات التجارية وعلامات الخدمات والأسماء التجارية والمؤشرات الجغرافية وتحميها قوانين العلامات التجارية وحماية مصادر الأصول.

⁶⁵نتائج جولة الأورغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.

إلى ذلك أن المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد السوري، والمتمثلة بتوجهه نحو اقتصاد السوق، تبدو غير واضحة المعالم، كون الاقتصاد السوري مازال اقتصاداً مختلطاً، بين الاقتصاد المركزي، واقتصاد السوق غير الناضج، وهذا ما يتعارض مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومع التوجهات السائدة عالمياً، مما يجعل العلاقات الاقتصادية معقدة، والتي تنعكس بدورها على الاستثمار، وعلى القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وعلى قدرته التنافسية، وبالتالي ويرأي الباحثة فإن اختيار سورية التوجه نحو اقتصاد السوق، يتطلب منها القيام بالعديد من الإصلاحات أولاً، وتلبية العديد من المتطلبات سواء بتحقيق آليات اقتصاد السوق، أو بإصدار التشريعات، والقوانين المرافقة له ثانياً، لكون المسألة لم تعد مسألة خيارات مثالية، بل خيارات واقعية ضمن المتاح والممكن. فماذا يعني اقتصاد السوق؟ وما هي أنواعه ونماذجها؟ وما النموذج المناسب لتطبيقه في سورية؟

أ- مفهوم اقتصاد السوق:

الحقيقة المعروفة لدى الكثيرين: أن السوق وجدت منذ وجد التجمع البشري وقام التبادل بنوعين فالنوع الأول هي: السوق التقليدية العمومية: وقد وجدت تاريخياً مع ظهور التبادل البسيط، والنوع الثاني هي السوق الحديثة الحرة: وهي سوق مختلفة بشكل جوهري عن السوق التقليدية، وممكن الاختلاف بين هذين النوعين يأتي من طبيعة اجتماعية بالمعنى الواضح، لا من طبيعة اقتصادية، فالسوق التقليدية ملك لكل الأنظمة الاقتصادية والسياسية، على عكس السوق الحرة، ويعد التاريخ الاقتصادي الحديث تاريخ اقتصاد السوق متتالياً من أصوله، وحتى نهاياته المحتملة، حيث أخذ هذا الاقتصاد شكل أسطورة لم تمح بعد من أذهان الأفراد والمجتمعات والدول ولن تمحى،^{٦٦} والأساس الفلسفي لاقتصاد السوق: هو الحق الطبيعي في حرية التملك، بينما أساسه التاريخي هو: جملة متضادة، أو بنية اجتماعية معقدة، وذات مدى زمني طويل، تبدأ بكل أشكال الحرية الفكرية، أو الاجتماعية، أو السياسية، أو الدينية، فضلاً عن ذلك، فالاقتصاد السوق لا يشترط قط، استبعاد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وذلك ما أثبتته تاريخياً تجربة النهوض الاقتصادي، لأوروبا، وأمريكا واليابان إضافة إلى الكينزية، والحمائية، والليبرالية الجديدة، وبالتالي فالدولة تمارس دورها الاقتصادي من خلال آليات السوق ذاتها، وعبر سياسات معينة ومحددة، ولكن القضية تطرح على الشكل التالي: كيف يتحقق هذا التدخل؟ ما هي ضروراته أو موجباته؟ وهل هو لاستكمال آليات السوق أم للحلول محلها، من جهة أخرى، ليس اقتصاد السوق بريئاً من الخيبات أو الإخفاقات، إذ كما تفشل الدولة في إدارة الاقتصاد، يفشل السوق أيضاً،* وهذه حقائق لا يمكن تجنبها.

ب- نماذج اقتصاد السوق:

إن لاقتصاد السوق نماذج مختلفة، ومتعددة، وسيتم عرضها باختصار على النحو التالي فهناك:

^{٦٦} د. صقر علي، محمد، د. العربي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التحليل الاقتصادي الجزئي، مديرية الكتب والمطبوعات، ص ٩٩.
* تتمثل خيبات السوق بخيبيات التنافس (الاحتكار)، وخيبيات تأمين السلع والخدمات (طرق، كهرباء، دفاع)، وخيبيات المسائل الخارجية (أثر الثقافة العالية على المهارات)، وكيفية استغلال موارد الملكية المشتركة، الأسواق الناقصة (التي هي أقل من الكلفة)، وفشل المعلومات حول الأسعار والنقائات، والمشاكل الاقتصادية الكبرى (تضخم، ركود، قروض)، والفقر واللامساواة.

A- نموذج اقتصاد السوق الليبرالي: حيث كان الاقتصادي الفرنسي فرانسواكيه ناي ١٦٩٤-١٧٧٤ أول من أطلق عبارة (دعه يعمل دعه يمر) Laisser Faire Laisser Passer الشهيرة، وكان آدم سميث قد نظر لمبدأ اليد الخفية، التي تنظم السوق على أفضل نحو دون تدخل ضار من الدولة، لاعتقاده أن حرية السوق كفيلة بتحقيق المصلحتين الفردية والعامة على أكمل وجه، فسواء بالنسبة للاستثمار، أو النشاطات الاقتصادية، فإن سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية، سيؤدي إلى إعلاء المصلحة العامة للمجتمع، وعلى صعيد التجارة الخارجية، دعا سميث إلى حرية التجارة الخارجية، التي تؤدي إلى تخصص كل بلد بعمل أفضل ما يستطيع عمله، كما حدد سميث ثلاث وظائف للحكومة تتطلب الإنفاق، والتنظيم، وهي الدفاع، وإدارة العدل، وإنشاء المؤسسات العامة، والمحافظة عليها، والرأسمالية بحسب سميث، وغيره من منظريها: هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وبحرية الأسواق، إنه نظام اقتصادي، وليس نظاماً سياسياً ديمقراطياً بطبيعته، إنه نظام تقوده المنافسة، والابتكار، وتراكم الثروة، وقد ساد النموذج الليبرالي حتى الحرب العالمية الأولى، مع الحربين العالميتين الأولى، والثانية، وأزمة ١٩٢٩-١٩٣٣، وقد عادت اليوم عبارة "دعه يعمل دعه يمر" بحلة جديدة، لتكون هي المبدأ الجديد المسيطر على السياسة الاقتصادية في العالم، وأصبحت عبارات التحرير، الليبرالية، الخصخصة هي السائدة.

B- نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الأوروبي:^{٦٧}

فبعد الحربين العالميتين الأولى، والثانية، والدمار الذي لحق بأوروبا، برزت شروط جديدة أدت لتحول في النظام الاقتصادي، والسياسي، حيث تصاعد معه دور الدولة، ودور الجوانب الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، وتم إنشاء شبكة واسعة للضمان الاجتماعي، وقد تم ذلك بفعل عوامل متعددة من أهمها:

- a. الدور الواسع للدولة، وقطاعها الاقتصادي الذي تطلبت إعادة الاعمار الاقتصادي، والاجتماعي لما دمرته الحرب العالمية الثانية، بينما لم تكن جراح الحرب العالمية الأولى قد التأمّت بعد.
- b. السخط الكبير على قوى رأس المال، التي أشعلت الحربين بأطماعها، وقيام الدولة بتأميمات واسعة.
- c. بروز المعسكر الاشتراكي، الذي حقق تقدماً ملموساً خلال سنوات العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٧٥، والذي استمد توجهاته خلال هذه العقود، بالدرجة الأولى من مبادئ الاقتصادي "جون مينارد كينز"، الذي جعل من الحكومات بمثابة مستثمر مالي رئيسي في الاقتصاد الوطني، وأنط بها التدخل عبر الموازنة العامة، في النشاطات الاقتصادية، من أجل تصحيح انحرافات الوضع الاقتصادي ولا تزال مبادئ كينز ذات قيمة كبيرة بالنسبة للكثير من البلدان النامية ومنها سورية، إلا أن نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي هذا، والذي تكون أساساً في بلدان أوروبا الغربية، تراجع اليوم عن الكثير من مبادئه أمام ضغط النموذج الليبرالي الانكلوساكسوني، ولكنه بقي يحمل فروقات، وميزات كبيرة ذات قيمة.

C- نموذج اقتصاد السوق الياباني:

⁶⁷ د.سعيفان، سمير، حزيران ٢٠٠٣- قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا، ص ٣٢٨.

وقد تأثر بالروح الأبوية الشرقية، وتميز برأسمالية عائلية، وقاعدة التشغيل مدى الحياة، ودور تدخل الدولة، وقيود على حرية السوق في العديد من جوانبها، مثل حرية الاستثمارات الأجنبية، وتقييد سوق العمل، وهذا النموذج بدأ يتخلى أيضاً عن العديد من أسسه، ليتبنى اقتصاد السوق الليبرالي الانكلوساكسوني.

D- نموذج نمور شرق جنوب آسيا:

نما وترعرع تحت دور تدخل كبير للدولة، وسياسة حمائية شديدة تتعارض مع مبادئ الليبرالية الجديدة لاقتصاد السوق.

E- نموذج الصين:

إذ يقوم حزب شيوعي، ببناء اقتصاد السوق الرأسمالي على جزء واسع من الأراضي الصينية، بينما مازالت الصين الداخلية تعيش نظاماً آخر من اقتصاد السوق الاشتراكي، يضاف لهذا جزيرة هونغ كونغ بعد عودتها للصين ١٩٩٩ مع حفاظها على نظامها الاقتصادي، والسياسي المختلف ضمن الصين الواحدة.

بالمحصلة سنجد إذا ماتم شمل الكرة الأرضية، أنماطاً مختلفة من اقتصاد السوق، تنتوع إلى حد كبير، يصعب معه مطابقة اقتصاد أي دولة مع اقتصاد دولة أخرى، كما سنرى أدواراً مختلفة للدولة، وللقطاع الخاص وقواعد ونظم وأسس مختلفة باختلاف البلدان، كما سنرى أن ما يجمع، أو يفرق هذه النماذج، هو أشكال التنظيمات المطبقة فيها، والمؤسسات المتوافرة، وأنماط أدوارها، إضافة إلى دور الدولة من حيث تقدمه، وتراجعها، اتساعه وتقلصه، كفاءته، وضعفه، والذي يلعب دوراً مهماً في القياس والتمييز والتصنيف والأهم من هذا في الكفاءة، وفي النتائج الإيجابية، أو السلبية التي ينتجها فضلاً عن ذلك سنصطدم بحقيقتين أساسيتين لايمكن لاقتصاد أي دولة في العالم لاسيما في الوقت الحاضر أن يتجنبهما وهما:^{٦٨}

a- الحقيقة الأولى: أنه لايمكن لأي نموذج اقتصادي اليوم، أن يبتعد عن المفاهيم العامة لاقتصاد السوق، الذي يقوم على تعزيز حرية السوق، والذي تقوده المنافسة والشفافية، فاقتصاد السوق ليس نموذجاً جامداً استاتيكيًا^{٦٩}، والمسألة التي يجب أن تراعيها سوريه في بناء اقتصاد السوق، ليس تقليد مدى التقيد الحرفي بالنموذج الليبرالي، بمقدار ماهي مساهمة كل قرار، وكل خيار في تحقيق الهدف الرئيسي، والهدف هو: تحقق آلية اقتصادية سوريه عصرية جيدة، تعمل بكفاءة عالية تستغل الطاقات الكامنة على نحو جيد، وتنتج قيمة مضافة وتسوق إنتاجها بكفاءة، وتوفر قدرًا من العدالة في توزيع دخلها على شريحة واسعة من المواطنين.

b- الحقيقة الثانية: أن للدولة دوراً حاسماً في نجاح، أو إخفاق مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغض النظر عن توجهاته، وأغراضه، إذ لايمكن لاقتصاد أن يقوم دون دور مرسوم للدولة على نحو مناسب، وكفؤ، كي تلعب أدوارها بإقامة البنية التشريعية، والتنظيمية، والبنية التحتية المادية الاقتصادية، والاجتماعية، وحتى مساهمتها المباشرة كمستثمر عام، إضافة لأدوارها التقليدية في حفظ النظام، وحماية الفئات، والطبقات المسيطرة. ودولة الولايات المتحدة هي خير مثال، لذلك فالمطلوب من سوريه أن تقوم بتحديد الإطار النظري للاقتصاد الذي تريده لنفسها الآن وفي المستقبل، وتحديد دور كل من القطاع الخاص، والعام ودور التخطيط،

⁶⁸ د.سعيفان، سمير - حزيران ٢٠٠٣ - مرجع سابق، ص ٣٢٨-٣٢٩.

⁶⁹ العريبي، عدنان، ١٩٩٥-١٩٩٦ مرجع سابق.

ونظام السوق في توزيع الموارد فيه، وخاصة بعد التحولات الهيكلية الجذرية، التي تمت في الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة، والتي رفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص فيه إلى حوالي ٦٠% من الدخل القومي، ورفعت حصة القطاع الخاص في التجارة الخارجية خارج النفط إلى حوالي ٧٠%، وحصلته في الاستثمار إلى التساوي مع حصة القطاع العام، وبدون هذا التحديد سيستمر التخبط النظري، وستأتي خطوات الإصلاح ناقصة، أو متناقضة، ولا بد من الاعتراف بأن مبادئ البرنامج المرحلي لعام ١٩٦٣، ومقررات المؤتمر القطري الثامن لم تعد صالحة، كإطار نظري للقرار الاقتصادي في ظل هذه التغيرات، فضلاً عن التوجهات العالمية من حولنا نحو نظام السوق، ومحورية القطاع الخاص في العملية الإنتاجية، وأصبح هناك ضرورة لبلوغ الإطار النظري الجديد في وثيقة جديدة تطرح في مؤتمر قطري، وتشكل بدء مرحلة جديدة بفكر جديد تتناسب مع المتغيرات على أرض الواقع، ومع متطلبات العالم الاقتصادي، والسياسي الجديد، ويتوجب أن يسعى الإطار النظري الجديد إلى التوفيق بين مفاهيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والثوابت الاقتصادية التي تريد سوريه الحفاظ عليها، وكذلك تحديد دور جديد للدولة، هذا الدور الذي لا بد وأن يكون مختلفاً في نوعيته عن الدور السابق لها، المتمثل بـ "تدخل الدولة الواسع في تنظيم، وتوجيه الاقتصاد بمافيه نشاط القطاع الخاص، وسيطرة الدولة على غالبية النشاط الاقتصادي، وممارستها دوراً اجتماعياً فاعلاً، عبر تحصيل موارد كبيرة نسبياً، وإنفاق حكومي واسع نسبياً"،^{٧٠} وقد يكون دوراً أكبر منه، يركز على التخطيط التأسيري وعلى القضايا الاجتماعية والتنمية البشرية والتكنولوجية، وعلى تعزيز المنافسة في السوق وعلى الحماية من مخاطر الاحتكار، وفي اعتقاد الباحثة أن الفكر الاقتصادي الجديد يجب أن يعتبر السوق والدولة مكملين لبعضهما البعض وليس بديلين، وأن يعتبر الملكية الخاصة حقاً وليس منحة، والخاص والعام شريكين في عملية التنمية. والسؤال الأساسي ماهي الآليات، والدعائم الأساسية لاقتصاد السوق، التي تحتاجها سوريه في تحولها المنشود إلى اقتصاد السوق ؟

٢- آليات اقتصاد السوق:

إن إنتقال سوريه إلى اقتصاد السوق، يتطلب اعتمادها على آليات السوق، والمتمثلة بالشفافية، والمنافسة، وعلى قوانين السوق المتمثلة بقوانين العرض والطلب بصورة أساسية، والتي سيتم عرضها كمايلي:

أ- الشفافية:

A- مفهوم الشفافية:

تعني الشفافية^{٧١}: الإفصاح عن السياسات ذات العلاقة، بما فيها الحواجز أمام السوق، والقيود التمييزية^{٧٢}، وهي: ظاهرة تشير إلى توفر المعلومات الكافية عن الوضع الاقتصادي لأي بلد بوضوح (كالقوانين والأنظمة والخدمات والمنتجات وتوزيع الاستثمارات..الخ)، وبذلك تضمن الشفافية إتاحة البيانات، والمعلومات عن كل

⁷⁰ سعيفان، سمير، ٢٠٠٣- مرجع سابق، ص ٢٥٨.

^{٧١} لقد تأسست منظمة الشفافية الدولية عام ١٩٩٣ على يد بيتر إيجن (أحد الكوادر السابقين في البنك الدولي، و تضم فروعاً في أكثر من سبعين بلداً، أما نشاطها فيقوم على الإصدار السنوي لمؤشر إدراك الفساد ، والذي بدأت بنشره للمرة الأولى عام ١٩٩٥ والذي يصنف الدول حسب درجة الفساد في إداراتها وفي أوساط رجال السياسة .

⁷¹ سعيفان، سمير، ٢٠٠٣- مرجع سابق، ص ٢٥٨.

72 مواقف اقتصادية ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨- الفساد والتنمية ،من سلسلة المجالات الإلكترونية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية.

مكونات الاقتصاد القومي، كما تضمن استمرارية توفيرها في أي زمان أو مكان،^{٧٣} فتمتع أي اقتصاد بدرجة عالية من الشفافية، والإفصاح المنضبط يرفع من درجة المصداقية، مما يساهم في تحديد مخاطر الاستثمار، وهذا ما يسهم في خفض تكلفة الاستثمار، ويرفع من قدرة الاقتصاد المحلي على اقتناص الاستثمارات من الاقتصاديات الأقل شفافية^{٧٤}.

B- مشكلة الشفافية في سورية وأسباب غيابها:

a- مشكلة الشفافية في سورية :

تمارس الشفافية بدرجات متفاوتة في جميع البلدان العربية دونما استثناء ومنها سورية، فنشر القوانين، والنظم، واللوائح، هو ضرب من الشفافية، وتوزيع التقارير الدورية حول أنشطة المؤسسات الحكومية، والخاصة هو ضرب من الشفافية، وبث البيانات الصحفية^{٧٥}، وتكمن مشكلة الشفافية في سورية بمايلي:^{٧٦}

١- عدم ربط المعلومة بالزمان والمكان، أي غياب التعريف الصحيح للمعلومات.

٢- غياب آلية السوق في صناعة المعلومات، والإفادة من دورها التنموي.

٣- غياب القوانين والأنظمة التي تترجم مخالقات سوق المعلومات والعناصر التي تعيق آليات السوق.

٤- غياب المعلومات: فقد تحولت المعلومات إلى عنصر أساسي في الدورة الصناعية، والإنتاجية والحياتية، فالمعلومات هي المحفز لاتخاذ القرار، وهي الموجهة له، والمتتبعة لعواقبه من حيث المبدأ. أما من حيث الآلية، فحرص بلد ما على الشفافية الاقتصادية، وتعزيزها سيؤدي حتماً إلى تحسين مناخ الاستثمار المحلي، ويرتقي بمستوى الأداء، ويحد من فرص الفساد. فالقرار الاستثماري يغدو مطمئناً مع تدفق المعلومات،^{٧٧} إلا أنه وعلى الرغم من الإمكانات المتوفرة في سورية من كوادرات بشرية، وتدفق في المعلومات والوفرة فيها، إلا أن ذلك لا يعطيها سمة الدخول إلى مجتمع المعلومات، رغم اكتظاظها بالقنوات، ومصادر الاتصالات، والمعلومات لافتقارها للإحصائيات، والأرقام الدقيقة، عند استخدام شبكة الإنترنت، إضافة للحاجة الملحة لامتلاك تكنولوجيا المعلومات، وصناعتها، وصياغتها، لاستثمارها على النحو الأفضل. لذلك يجب توفير وسائل الاتصال الحديثة، وتكوين أدوات دعم صحيحة، وخلق الطلب الفعال على المعلومة، باكتساب المقدرة على الاستقبال، والبت الحر للمعلومات، وتحقيق انتقال المجتمع من آليات تدفق الأوامر إلى آليات تدفق المعلومات، آلية الانتظام الذاتي للمجتمع، معتمدين على التنظيم الشبكي للانتقال إلى عصر اللامركزية.

٥- إن تحقيق البنية الاقتصادية الحقيقية، التي تمكن الاقتصاد السوري من اللحاق بركب اتفاقيات التجارة الدولية، التي تنظمها منظمة التجارة العالمية، لن يتحقق إلا مع تبني أكثر المتطلبات أهمية، وأهم آليات اقتصاد السوق وهي الشفافية،^{٧٨} وتكمن أهمية الشفافية من كونها الأداة الرئيسية لمعرفة الحقائق

⁷³ منظمة الشفافية العالمية، الصفحة الإلكترونية

⁷⁴ د. إسماعيل علي، سعد- ١٩٩٩- المجتمع والسياسة (دراسات في النظريات والمذاهب والنظم). دار المعرفة الجامعية.

⁷⁵ ممتاز، نحاس- ١١ نوفمبر دمشق ٢٠٠٢- مباحث اقتصادية، عن جريدة بيان الكتب الاثنين، دار التكوين، عدد ٢٣٦، ص ٣١٤.

⁷⁶ سويلم، حسام- ٢٣ فبراير ٢٠٠١- الملف السياسي قديم قدم المجتمعات البشرية، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جريدة البيان،

الإمارات العربية. دبي.

⁷⁷ سليمان، رأفت- ٣٠-١-٢٠٠١- أسلوب حماية سلطة الإدارة، جريدة الأهرام، عدد ٤٨٨.

⁷⁸ إحسان، بوحليقة- ٧ مايو ٢٠٠٢- استثمار الشفافية، الوطن، عدد ٥٨٥.

فالمعلوماتية، أو "الشفافية"، ليست إلا دليل قاطع على وجود العلم، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين كم، ونوع المعلومات "الشفافية" في اقتصاد أي بلد، وبين درجة تطبيقها لدرجة يمكننا معها القول: أنه وعلى الرغم من تواجد كل المؤسسات التعليمية الضخمة، كالمدارس، والجامعات، والوزارات، (وحتى مراكز الأبحاث)، فإن خطورة غياب المعلومات، والبيانات الدقيقة، ووضع العقبات أمام الشفافية الشاملة في المجتمع (وبالتالي أمام علنية هذه البيانات والمعلومات) تجسد السبب الرئيسي وراء تغيب السلوك العملي للأفراد، وبالتالي وراء إجهاض إنتاجيتهم، وشل إبداعهم في كل مؤسساتهم التعليمية، وبالتالي الإنتاجية، وتعتبر هذه المشكلة من العقبات الأساسية، التي تقف عائقاً أمام تطبيق الشفافية.

b- أسباب غياب الشفافية في سورية :

إن لغياب الشفافية في سورية العديد من الأسباب الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والإدارية، والثقافية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأسباب الاقتصادية، والإدارية:⁷⁹ إذ يعتبر غياب الطلب على المعلومة، وبالتالي غياب الطلب على الحقائق في المجتمع، السبب الاقتصادي الرئيسي وراء غياب، أو تغيب البيانات، والمعلومات، وصعوبة قياسها. وغياب الطلب هذا ناتج عن غياب الإدارة بالمعلومة أو عن الإدارة غير العلمية الذي يجسد بدوره السبب الإداري الرئيسي لغياب الشفافية. وانطلاقاً من جوهر العملية الإدارية، والذي يتمثل في اتخاذ القرارات، إذ أن غياب الإدارة بالمعلومة فقط، أي غياب القرارات المستندة للمعلومات فقط، وبالتالي سيادة القرارات الارتجالية، أو المزاجية، والمحقة للمصلحة الشخصية لمتخذ القرار فقط ستبقي الطلب على المعلومات، (وبالتالي مستوى الشفافية)، ضعيفاً لدرجة يفتش معها الباحث في البلدان الغير متوفرة فيها، لاسيما البلدان العربية عن المعلومات التي تقيس حقائق بلده في دول، ومجتمعات أخرى متقدمة، احتاجت لمعلومات بلده، وأنفقت في سبيل الحصول عليها مبالغ معينة (كبيرة أحياناً)، كذلك من أجل أن تبقى القرارات الإدارية في هذه الدول المتقدمة دوماً مستندة للمعلومات، وللمعلومات فقط، لهذا نجد في آليات ترسيخ سلطة القانون، الذي يحتم الإدارة بالمعلومة فقط المفتاح (أو البذرة) لإدخال العلم إلى البلاد العربية، ومنها سورية. ويمكن إلقاء الضوء على هذه الفكرة من خلال المثال البسيط التالي: إن قرارات مدير عام مؤسسة ما فرضاً مؤسسة تقوم بتعليب الحليب، تؤخذ حصراً من طبيعة مصلحته الشخصية، وأنصاره لدرجة نجد معها كم، ونوع، وإنتاج، وأسعار هذا الإنتاج في هذه المؤسسة غير معلن، وإن أعلن فيكون لمرة واحدة، وغير معلن، وإن أعلن فسيكون بأرقام وهمية تغطي عملية السطو التي يقوم بها هذا المدير على مقومات مؤسسته، والتي لا تتبع أسلوب الإدارة بالمعلومة، بل تتبع أسلوب التعطيم على هذه المعلومة. إلا أنه في حالة ترسيخ سلطة القانون الوضعي الذي يحتم الإدارة بالمعلومة فقط سيصبح على هذا المدير أن تقوم إدارته بنفسها بقياس حقائق إنتاجه، بما فيها أسعار هذا الإنتاج في كل فترة زمنية، وذلك من أجل أن تؤدي عملية القياس الذاتي هذه إلى المعلومات المجسدة للحقائق التي تتكون منها عملية الإنتاج هذه، أي حتى تصبح قرارات الاستمرار في العملية الإنتاجية هذه مستندة إلى المعلومات والمعلومات فقط كما أن القياس الذاتي، أو الوحيد الجانب للحقائق من قبل جهة واحدة، وبالتالي الاستناد على مصلحة واحدة (مصلحة هذه الجهة التي تقوم بعملية القياس لحقائقها) لن ينجم عنه معلومات صحيحة، وذلك مهما علا شأن وأهمية تشريع عملية

⁷⁹ د.صقر علي، محمد، د. العربي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ - مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.

القياس هذه، لدرجة نجد معها أنه في الدول المتخلفة يرقى تشريع عمليات الإفصاح هذه لدرجة أن تنص عليها الدساتير، والمراسيم الرئاسية، ولكن دون التوصل إلى معلومات صحيحة. وهذا يعني أن البعد الذاتي (الشفافية) غير كاف للتعرف على الحقائق، وبالتالي للتعامل معها كممارسة عملية،⁸⁰ فنظراً لأهمية الشفافية الناتجة من كونها آلية قياس الحقائق، كان لابد من آلية تقيس الشفافية، وهذه الآلية تكمن بتوفر المنافسة فماذا تعني المنافسة وماهي أنواعها ؟

ب- المنافسة:

A- مفاهيم المنافسة وأنواعها:

من الصعب إعطاء تعريف مبسط، وشامل للمنافسة، لكونها مفهوماً متعدد الأبعاد، إلا أن هذا لا يغني عن التعرف على مفاهيم المنافسة المتعددة، وعلى أبعادها، ومحدداتها، ومراحل تطورها، وعلى أقسامها المتعددة، من منافسة كاملة، أو غير كاملة، أو منافسة قلة، أو احتكار كامل.

والمنافسة بالتعريف تعني: أن يعرض في السوق كميات من السلعة المطلوبة، من قبل أكثر من مصدر، في الوقت الذي يكون طلب السوق من هذه السلعة محدداً بشكل عام، وعندما يتم الشراء نتيجة للطلب، فإن الكميات المعروضة للبيع من مختلف المصادر، هي التي تحدد سعر السلعة، فلا يمكن للاقتصاد أن يكون اقتصاد سوق حر، إذا لم يكن في السوق منافسة يتقرر معها السعر حسب العرض والطلب، وقد قدمت الحكومة السورية، نصاً أولياً لمشروع قانون المنافسة ومكافحة الإغراق، وذلك لتوفير القاعدة التشريعية الملزمة لتدخل الدولة، في ظل قيام سورية بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية، أو العربية، كاتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك التوقيع على الحروف الأولى من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وما ينتج عنها من إلغاء الرسوم الجمركية، والقيود غير الجمركية، إضافة لحماية الزراعة من المزامنة غير المشروعة في مستويات أسواقنا، نتيجة وجود بعض السياسات من الدول لدعم صادراتها وللمنافسة أنواع عديدة منها: سوق المنافسة التامة (الكاملة)، وسوق الاحتكار، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق احتكار القلة، والتي سنتعرف عليها بشيء من التفصيل:⁸¹

a- سوق المنافسة التامة (الكاملة) وطبيعتها:

إن سوق المنافسة التامة، أو (الكاملة): سوق تكتمل فيها المنافسة، وتشتط نظرياً، أن يكون عدد البائعين، والمشتريين كبير، بحيث ينتجون سلعاً متماثلة، ولا يملك أي منهم تأثيراً على سعر السوق، وبذلك يتحدد السعر عند توازن العرض، والطلب لكل المنتجين، والحرية أو (المرونة) التامة لانتقال عناصر الإنتاج، بين المنتجين من السوق للمنتج، إضافة إلى تحقق الحرية الكاملة في الحصول على أقصى الأرباح الممكنة، كهدف وحيد للمشروعات، وشرط العلنية الكاملة لجميع مؤشرات السوق، وعدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار، أو في تقييد الإنتاج، والذي يجسد جوهر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، الذي يفترض أن السوق تنظم نفسها بنفسها دون الحاجة لتدخل الدولة.

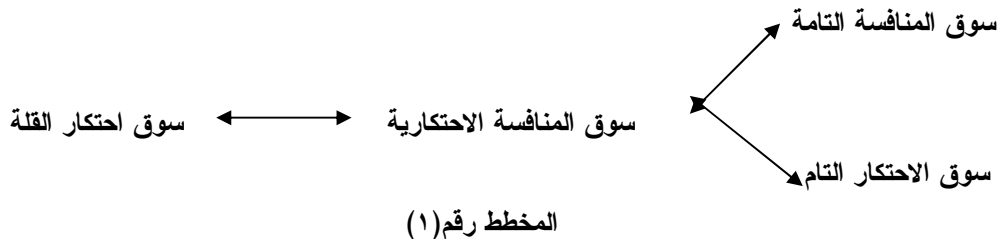
⁸⁰ د. صقر علي، محمد، د. العريبي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥- مرجع سابق، ص ٢٠.

⁸¹ د. العريبي، عدنان، ١٩٩٦-١٩٩٥ مرجع سابق، ص ٤٣٤.

b- طبيعة سوق الاحتكار: يعد الاحتكار شكلاً من أشكال السوق، يتميز بسيطرة مشروع وحيد، وانفراده بإنتاج سلعة ليس لها بدائل، وبالتالي اختفاء المشروعات المنخفضة جداً، عند وجود الاحتكار في السوق. بشكل عام يصعب تحقق مثل هذه الظروف في السوق، كما أن ظاهرة الاحتكار البحث، أو المطلق تعتبر أمراً نادر الحدوث موضوعياً، باستثناء الظروف التي تتدخل بها الحكومة إدارياً، أو قانونياً، لقفل باب الدخول إلى الصناعة، ففي سوريه تحتكر الدولة عدداً من السلع والخدمات، لأسباب تتعلق بحساسية هذه السلع الاقتصادية، والاجتماعية، أو حتى السياسية، أو لأسباب تتعلق بالإيرادات العالية، التي تحققها هذه القطاعات، وبالتالي مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة، ومن القطاعات المحتكرة في سوريه، الجزء الأكبر من قطاع الاتصالات، وقطاع النقل الجوي، وقطاع التأمين، ومع ذلك يصعب أن نجد اليوم، وخاصة مع انفتاح الأسواق، وتطور الاتصالات، احتكاراً كاملاً ليس عرضة للمنافسة، فالمؤسسة العامة للاتصالات تحتكر الهاتف الثابت، ولكنها لو رفعت أسعارها بصورة كبيرة، سينتقل المستهلكون إلى الهاتف المحمول.

c- سوق المنافسة الاحتكارية:

يطلق تعبير المنافسة الاحتكارية على ذلك الشكل من أشكال السوق، الذي يتميز بوجود مشروعات كثيرة تنتج سلعاً متشابهة (وليس متماثلة، كما في سوق الاحتكار)، بذلك يعتبر سوق المنافسة الاحتكارية، مزيجاً من المنافسة الكاملة، والاحتكار، فهناك سلع، وخدمات كثيرة يخضع إنتاجها لظروف المنافسة الاحتكارية، وخاصة تلك السلع، والخدمات التي تنافس المشروعات على تسويقها، ليس من خلال أسعارها فقط، بمقدار التنافس حسب القدرات، والإمكانيات التسويقية لكل بائع، وبالتالي لكل حسب صفات، وخصائص هذه السلع، كالشكل، والنوع، والمتانة، وطريقة العرض، بالإضافة إلى التأثيرات الشخصية على الزبائن، وفي سوريه نجد قطاع الألبسة، حيث يوجد عدد كبير من منتجي وبائعي الألبسة، يعرضون نماذج مختلفة، بأساليب تسويق متعددة، ولكن لا يمتلك بائع واحد سيطرة كبيرة على هذه السوق، تجعله قادراً على التحكم في كميات وأسعار الألبسة، وإن كان قادراً على تمييز منتجه بأساليب مختلفة،^{٨٢} وبذلك تعتبر سوق المنافسة الاحتكارية أكثر واقعية، من أشكال، وهياكل الأسواق السابقة، إلا أن هذه السوق ليست في الحقيقة، إلا جسر للعبور، أو التحول من أسواق المنافسة الكاملة، وأسواق الاحتكار إلى أسواق احتكار الأقلية، والتي باتت تسيطر على هيكل، وبنية أسواق التصنيع في الاقتصاديات المتطورة، وحتى المتخلفة، ويعني هذا العبور بعث الحياة (المنافسة) في الاقتصاد، وتطبيع هذه الحياة الاقتصادية كما يتضح من المخطط رقم ١/٨٣:



^{٨٢} العظمة شامل، ٢٠٠٥-٢٠٠٥-الاقتصاد السوري بين المنافسة والاحتكار، الاقتصادية، عدد ١٨٣، ص ١٤.

^{٨٣} د: العريبي، عدنان، ١٩٩٥-١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

d- سوق احتكار القلة:

وتعرف سوق احتكار الأقلية: بأنها السوق، التي يخضع فيها إنتاج السلع، لسيطرة عدد قليل من المشروعات الكبيرة، بهذا تختلف هذه السوق اختلافاً جوهرياً عن سوق الاحتكار (حيث ينفرد بالإنتاج مشروع واحد)، كما تختلف عن سوق المنافسة الكاملة، التي تتكون فيها الصناعة من عدة آلاف من صغار المنتجين، ويتميز سوق احتكار الأقلية بخاصية أساسية، مؤداها، وجود ارتباط متبادل وثيق بين المشروعات المكونة للصناعة، والذي يعني أن القرارات التي يتخذها مشروع ما، تؤثر بصورة فعالة على الآخرين، كما تثير القرارات التي يتخذها المشروع، ردود فعل ملموسة من قبل المشروعات الأخرى، تنعكس بدورها على المشروع المقرر، ولذلك غالباً ما تتوخى المنشأة العاملة في سوق احتكار الأقلية الحذر الشديد، عند اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ومحاولة التنبؤ عن نتائج تصرفاتها من فعل، وتأثيرها على المنشآت، ولعل هذا يشكل أهم دوافع انتشار سوق العلنية الاقتصادية، وبالتالي مؤسسات الدراسات الاقتصادية في الدول الصناعية، ففي مناخ العلنية، والإفصاح الاقتصادي والمالي هذا، قد تفلح المنشأة المقررة في تقدير ردود الفعل المتوقعة من قبل المنشآت الأخرى، مما يسهل عليها تحديد منحنى الطلب الخاص بها، وكذلك تحديد قيمة، وكمية أقصى ربح بدرجة عالية من التأكد، والثقة، إلا أنه يتعذر على المنشأة، القيام بهذه التقديرات في غياب هذه المعلومات، نتيجة لمظاهر الاحتكار (السرية) في سوق هذه المعلومات، كما تتميز هذه السوق، بأن المنشآت العاملة في ظل الهيكل السوقي لاحتكار القلة، قد لا تستجيب لقوى السوق الموضوعية، ولكنها تستجيب لتصرفات المنشآت الأخرى المنافسة، ولردود أفعالها الذاتية (المباشرة)، ولهذا يتعذر على المنشأة تقدير الطلب على إنتاجها استناداً إلى معلومات السوق، عن تفاصيل المستهلكين فقط، إذ أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار، اعتبارات المنافسة السلوكية، أو الذاتية، وبالتالي التواطؤ بين المنتجين، لما لذلك من دور هام في معرفة الطلب المنتظر على منتج المشروع، ونظراً لصعوبة التنبؤ بتأثير علاقات الارتباط المتبادل بين المشروعات، وبالتالي التوصل إلى معرفة منحنى الطلب الخاص، بكل مشروع على حدة، فإن تحليل احتكار الأقلية، يفتقر في غالب الأحيان للدقة، أو الوضوح، مما يثير من المشاكل التي قلما نواجهها في حالتها المنافسة التامة، والاحتكار، بناء عليه هناك صعوبة ملموسة في وضع نظرية عامة، تغطي حالات احتكار القلة، ويمكن تقسيم حالات احتكار القلة، أو (الاحتكار الثنائي) حسب درجة التنظيم، والتواطؤ القائمة إلى الأقسام والأنواع التالية:

- سوق احتكار القلة القائم على التواطؤ المنظم (التام): إن حالات التواطؤ تتجلى بصورة واضحة في تنظيمات الكارتل، التي تكونها المشروعات المنتمية إلى الصناعة، بهدف زيادة أرباحها المشتركة (كارتل تركيزي، مشاركة السوق).

- سوق احتكار الأقلية القائم على التواطؤ غير المنظم: يتضمن هذا النوع الحالات التي تقوم على اتفاقات ضمنية، أو ودية بشأن الأسعار، والنتاج، واقتسام السوق، وذلك تقادياً لما قد يفرضه القانون من عقوبات، وإجراءات على الكارتل الصريح، ومن أمثلة هذا النوع من احتكار الأقلية الزعامة السعرية الموجودة في بعض الصناعات، كصناعة الصلب، أو البترول في الدول المتطورة، أو حتى في مشروعات القطاع الخاص في الدول المتخلفة.

- سوق احتكار الأقلية الخالي من أي تواطؤ، أو تنظيم: حيث تستقل المشروعات بتصرفاتها، وقد تسفر هذه الحرية في بعض الأحوال عن قيام حرب أسعار، أي تتنافس المشروعات على تخفيض السعر، وذلك إذا كان سلوك، أو قرارات المشروعات على نحو يضمن استقرار الصناعة بصفة دائمة، وهذا ما يحدث في حالة إدراك المشروعات لردود فعل منافسيها لتصرفاتها، وبالتالي رغبتها في تفادي الاضطرابات الناشئة عن ردود الفعل هذه، وبذلك تبقى أسواق احتكار الأقلية الخالية من أي تواطؤ، أو تنظيم، من أهم وأفضل أنواع أسواق احتكار الأقلية للاقتصاديات الوطنية.^{٨٤}

بالمحصلة نجد: أن قوة السوق هي مؤشر يستخدم لتحديد وضع السوق، ودرجة التنافس فيه، وهي درجة سيطرة مؤسسة واحدة، أو عدد قليل من المؤسسات على السعر، وقرارات الإنتاج في صناعة معينة، ويعتبر من أهم مقاييسها نسب التركز الصناعي،* وعند دراسة السوق السوري، تواجهنا مشكلة أساسية وهي عدم وجود بيانات دقيقة يمكن الرجوع إليها عن طريق توزيع الحصص السوقية بين الشركات المختلفة، ولذلك ووفقاً لدراسة أعدتها المركز الاقتصادي السوري، عن حالة الأسواق السورية "رغم عدم شموليتها كافة المناطق الجغرافية"، شاملة ١٣/ سلعة في معظمها سلع غذائية أساسية، توصل المركز إلى نتيجة مفادها: تسيطر شركة واحدة على ٦ سلع من أصل ١٣، أي على أكثر من ٥٠% من السوق، بنسب تتراوح ما بين ٥١% إلى ٧٣%، وهي نسب شديدة الارتفاع، تكسب هذه الشركات قوة كبيرة في السوق، كما تسيطر شركتان على ٤ سلع أخرى، أي على أكثر من نصف السوق، وتصل هذه النسبة إلى ٨٤%، وتسيطر ٣ شركات على ٣ سلع، أي على أكثر من نصف السوق، أي أن جميع هذه السلع تسيطر فيها ٣ شركات على أكثر من نصف السوق، وهي نسب عالية، وبذلك يمكن الاستنتاج: أن السوق السوري هي في حالة احتكار القلة، حيث أن هذه الشركات قادرة على التحكم في العرض في هذه الأسواق، والتحكم بالأسعار بما يحقق غايتها.

B- المنافسة والشفافية:

تعتبر المنافسة آلية قياس مستوى تحقق الشفافية في أي بلد من البلدان، فقد أثبتت التجربة أن مجرد التأكيد على ترسيخ سلطة القانون الوضعي، الذي يحتم الإدارة بالمعلومة فقط غير كافٍ لتحقيق دقة، ومصادقية المعلومات، لدرجة يمكننا معها القول: إن تحقق دقة، ومصادقية المعلومات، وبالتالي قياس الحقائق، أو التحديد الموضوعي، أو الوجودي لها غير ممكن إلا في مناخ المنافسة.^{٨٥}

والمقصود بالمنافسة هنا هو: تحقق حرية، وبالتالي مصلحة قياس الحقيقة من قبل الجانب الآخر، أو من قبل النقيض (أي من قبل جانبيين) (أو مصلحتين متعارضتين) على الأقل) على اعتبار أنه لكل حقيقة جانبيين (أو مصلحتين) رئيسيين متناقضين على الأقل، ولهذا يمكن تعريف المنافسة هنا: بأنها التطبيق القضائي لقوانين محددة على الجميع، ومن خلال المثال المذكور سابقاً نجد، أن الطلب على إنتاج هذه المؤسسة هو الجانب الرئيس الآخر (إلى جانب العرض)، الذي يحتم قياسه من أجل تحقق منافسة، وبالتالي التوصل إلى معلومات صحيحة عن حقائق سوق هذه السلعة التي تقوم هذه المؤسسة بإنتاجها مع ملاحظة أن تغيير الطلب، أو

^{٨٤} العظمة شامل، ٢٠-٢٠٠٥- مرجع سابق، ص ١٥.

* يقصد بها نسبة إنتاج الشركة إلى حجم السوق، أو نسب المبيعات بغرض عدم إغفال السلع المستوردة.

^{٨٥} د. صقر علي، محمد، د. العريبي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥- مرجع سابق، ص ٢٠.

العرض، دون تغيير السعر قد يكون دلالة على عمل قوى الطلب الأخرى، وبالتالي وبناءً على هذه المعلومات المشار إليها أخيراً عن الطلب على إنتاج هذه المؤسسة، ستختلف طبيعة القرارات كلياً، التي من الممكن أن تتخذها إدارة هذه المؤسسة، لدرجة نجد معها، أنه من الممكن لهذه الإدارة أن تقرر التوقف عن الاستمرار في العملية الإنتاجية، بسبب الهبوط الحاد في الطلب على إنتاج هذه المؤسسة، خاصةً وأن هذا الطلب في الفترات التاسعة، والعاشر، قد انخفض بشدة، بينما إنتاج، وبالتالي العرض (أو فائض السوق)، يتزايد بشكل كبير، وكأن هذه المؤسسة لا تتجح بالسوق (أي للطلب)، بل للتخزين الذي ينجم عن تكاليف كبيرة غير مبررة، سببها تبعية هذه المؤسسة للموازنة العامة للدولة (القطاع العام)، وهنا نلاحظ حتمية وجود المنافسة من أجل قياس الحقائق بشكل كلي وشامل، وبالتالي صحيح، لأنه في غياب هذه المنافسة، ستلعب إدارة هذه المؤسسة الدور الأخطر، وذلك ليس فقط نتيجة لتكبتها هذه الخسائر، بل أيضاً بسبب التغطية غير الشفافة، لهذه الخسائر الفادحة، حيث تغطي كل هذه الخسائر، (والتي من ضمنها طبعاً المبالغ الطائلة، التي تسطو عليها إدارة وأعوان هذه المؤسسة)، من قبل الموازنة العامة للدولة، وبالتالي من قبل دافعي الضرائب، لدرجة باتت معها الموازنة العامة تفصل وتبواب وفقاً لهذه المصالح الشخصية، وإلا كيف يبرر الاستمرار في العملية الإنتاجية في هذه المؤسسات الخاسرة، والتي أصبحت في الكثير من الأحيان عاجزة حتى عن الحفاظ على القيم الحقيقية لرأسمالها التأسيسي، وبالتالي لأصولها، وهذا ما يفسر بدوره عجزها عن تحديث هذه الأصول، ومجاعة التقدم التقني، ورفع مستوى معيشة عاملها... الخ.

من كل ذلك نجد أنه لا بد من أن تتم عملية قياس الحقائق، من قبل جميع الأطراف، التي لها مصلحة ما في التعامل مع هذه الحقوق، وذلك لأن عملية الاقتصار على جهة بعينها لتقيس الحقائق، ستقود إلى قياس مشوه لهذه الحقائق، وبالتالي لمعلومات غير صحيحة، وحدها حرية المشاركة في عملية القياس هذه، ومن قبل جميع الأطراف التي لها مصلحة في ذلك (وفي أي زمان ومكان معينين) والكفيلة بالوصول إلى قياس موضوعي، ومعلومات صحيحة، وبالتالي سيادة مناخ الشفافية، مما سيؤدي إلى ترسيخ أسس الإدارة العلمية، وبالتالي تحقق متطلبات اقتصاد السوق، وهنا نلاحظ أن أخذ العرض والطلب سوياً، يمثل المشاركة في أوسع جوانبها، لأنه لا يوجد فرد في المجتمع، إلا وله مصلحة سواء في عرض هذا الإنتاج (جميع الأفراد الذين يشتركون في هذه العملية الإنتاجية بشكل مباشر، أو غير مباشر)، أو في الطلب على هذه السلعة كمستهلك (ومن الطبيعي أن كل فرد يعيش في مجتمع ما هو مستهلك)، ويمكن تشبيه عملية، أو آلية المشاركة هذه بعملية البيع والشراء، والتي تتكون من عناصر، أو أدوات قياس مجردة عن الزمان، والمكان وتشمل: أداة الوزن (الكيلوغرام الواحد وأجزاء ومضاعفاته) وبالتالي الميزان، كما تشمل السلعة بالإضافة إلى وسيلة الدفع (أو النقود)، كما هو الحال في كل الاقتصادات المعاصرة، علماً بأن استخدام هذه الأدوات المجردة فقط، لن تتحقق بعد المساواة بين البائع والمشتري، وذلك لغياب العنصر الثالث الأهم وهو: سيادة مناخ الشفافية، والمنافسة علماً بأن هذه السيادة لمناخ الشفافية والمنافسة، لا تأتي فقط من خلال قوانين وضعية، بل والأهم من ذلك من خلال القوانين الموضوعية للسوق، وذلك انطلاقاً من حقيقة كون مناخ الشفافية، والمنافسة هو المناخ الموضوعي لآلية اقتصاد السوق. وهذه العناصر الثلاثة تشكل معاً الشروط الموضوعية لإتمام عملية البيع، والشراء هذه، وبالتالي تصبح عملية الإخلال بأي شرط من هذه الشروط الثلاثة عملية إلغاء لعملية، أو

آلية مشاركة، وبالتالي لعملية بيع وشراء ككل، علماً بأنه أصبح من الواضح في اقتصاد السوق، وبالتالي في ظل سيادة مناخ الشفافية، والمنافسة أهمية المعلومة المثلّية بالنسبة لكل من البائع، والمشتري، لدرجة أصبحت معها هذه المعلومة المثلّية (أو الكفاءة) المقياس الحقيقي لدرجة كفاءة السوق، والتي قسمت بناء على درجة الكفاءة في المعلومات إلى الأسواق التالية:⁸⁶

❖ سوق كفاء،* وبالتالي معلومات مثله.

❖ سوق متوسطة الكفاءة، وبالتالي معلومات متوسطة الأمثلة.

❖ سوق ضعيفة الكفاءة، وبالتالي معلومات غير مثلى (وحتى غير صحيحة).

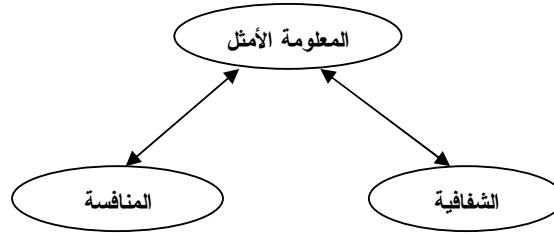
ويعود الاختلاف في درجة الكفاءة بين هذه الأسواق رغم أن أدوات القياس المجردة هي نفسها لاختلاف درجة سيادة مناخ الشفافية، والمنافسة ففي الدول المتقدمة مثلاً نجد السلع وخاصةً الغذائية منها (أو الأكثر أهمية للمستهلك) مغلفة بأغلفة خاصة من أجل أن يكتب عليها كل ما يخص هذه السلع (وليس فقط السعر والكمية)، وبالتالي كل ما من شأنه أن يحتاج مستهلك إلى معرفته بضمانة ليس فقط القانون الوضعي، وبالتالي أجهزة الدولة التشريعية، والقضائية، والتنفيذية بل بضمانة آلية مناخ السوق، بينما في الدول المتخلفة تقوم أجهزة الدولة نفسها ببيع السلع بدون معلومات، أو بمعلومات غير مثلى، ناهيك عن أن الدور **الاحتكاري** للقطاع الخاص (وخاصة من خلال مختلف نظم الحماية، الذي تتبعه الدولة لهذا المحتكر)، وخطورة هذا الدور الذي ينجم عنه انفراد هذا المحتكر لسوق، هي في الأصل خالية من الشفافية والمنافسة، مما يؤدي إلى تعمق الفجوة الهائلة، والخطيرة بين الدول المتقدمة، والدول المتخلفة (والتي أصبحت من الواضح أهمية قياسها باستخدام درجة سيادة مناخات الشفافية والمنافسة في الأسواق، وبالتالي أهمية اعتبار درجة سيادة هذه المناخات الوسيلة الرئيسية في عملية القياس هذه)، ففي عصر الثورة الهائلة في استخدام، وترسيخ آليات الشفافية، والمنافسة بهدف تحقق السوق الكفاء، وبالتالي من خلال الإفادة من تقنيات الاتصالات، ونظم المعلومات الحديثة يستطيع رجل الأعمال من السيارة، أو من الطائرة.. الخ القيام بالبيع، أو الشراء، في البورصة أو خارجها (وخاصة في الإنترنت)، وبالتالي يستطيع أن يحقق القيمة المضافة الأمثل، وذلك بسبب حصوله على المعلومات المثلّية، سواء بدقتها، أو سرعتها، أو صحتها، أو شموليتها.. الخ، بينما يحتاج رجل الأعمال في الدول المتخلفة وقتاً طويلاً لإتمام أوراق مشروع ما،⁸⁷ وبذلك يتضح دور، وأهمية كل من المنافسة، والشفافية معاً (لأنه لا يمكن الفصل بينهما في التوصل إلى إنتاج معلومة مثلى، علماً بأن لهذه المعلومات المثلّية خصائص بالغة الأهمية، لدرجة يمكن معها القول أن الاقتصاد المعرفي، أو اقتصاد المعلومات، أصبح يحتل مكانة ليس فقط المتفوقة بل المركزية في مجمل عملية الإنتاج، وبالتالي عملية إعادة الإنتاج، هذا بالإضافة إلى أن التسويق على الإنترنت مثلاً أصبح يشكل النصيب الرئيس في مجمل التسويق العالمي. ومن خصائص ومزايا إنتاج، وبالتالي اقتصاد المعلومة، نذكر: السرعة، والدقة، وارتفاع القيمة المضافة للحد الأعظم، وانخفاض التكاليف إلى الحد الأدنى، والسهولة في الاستخدام، وإعادة الاستخدام،

⁸⁶ د. صقر علي، محمد، د. العريبيد فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥- مرجع سابق، ص ٢٣.

* **السوق الكفاء: هي السوق التي تتميز بعنصرية وإفصاح اقتصادي ومالي.**

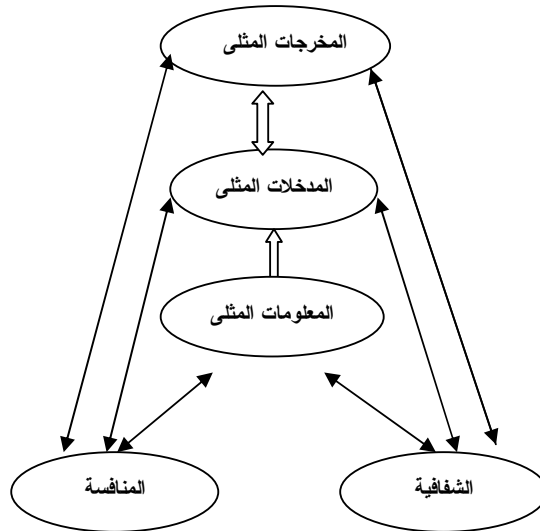
⁸⁷ د. صقر علي، محمد، د. العريبيد فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥- مرجع سابق، ص ٢٤.

والوضوح، وسهولة النسخ، وسهولة الحفظ والتخزين، وسهولة سرعة الانتقال، ومرونة، وتعدد طرق الاستخدام، والانخفاض الشديد في مستلزمات الإنتاج، والانخفاض الشديد في رأس المال، والأصول المتداولة والثابتة، والمساهمة في حماية البيئة، والشمول، وكلما زادت درجة أمثلية المعلومة، كلما زاد الطلب عليها، وبالتالي سعرها مما يعني سيادة القيمة، التي تضيفها هذه المعلومة ناهيك عن الدور المتقدم للمعلومة في عملية الإنتاج لدرجة يمكن معها لعملية الإنتاج ككل أن تتوقف في غياب المعلومة، رغم توافر عناصر الإنتاج التقليدية الأربعة (العمل، الموارد الطبيعية والاقتصادية، التنظيم، رأس المال)، وهذا ما يوضحه المخطط رقم ٢/٨٨:



المخطط رقم (٢)

من المخطط السابق يتبادر لنا التساؤل الأساسي، والجوهري التالي: ما العلاقة بين المعلومة المثلى والشفافية والمنافسة؟ فمن المهم جداً عند الحصول على البيانات، أو المعلومات الصحيحة أن نقوم بالتعامل معها أي بتحليلها، وفقاً لأسس علمية يحكمها المنطق، مما يجسد العلاقات الجدلية بين نوعية البيانات (المدخلات)، ونوعية الأهداف (المخرجات) طبيعة العلم، ونطاقه، كما يتضح في المخطط رقم ٣/٨٩:



المخطط رقم (٣)

بالمحصلة وبرأي الباحثة: أن التأهل للمنافسة، ومواصلتها بجدارة هو الطريق الوحيد لبقاء الاقتصاد السوري قادراً على الصمود أمام التحديات، ولكون الاقتصاد السوري، يواجه حتمية التحديث، والتطوير لالكي يعالج مواقع الخلل، والقصور وحسب، بل لكي يتأهل للصمود أمام رياح المنافسة القادمة، لذلك يعد التحول إلى

⁸⁸ د. صقر علي، محمد، د. العريبي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مرجع سابق، ص ٢٥.

⁸⁹ د. صقر علي، محمد، د. العريبي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مرجع سابق، ص ٢٦.

اقتصاد السوق، والمشاركة في معترك المنافسة، أمراً حتمياً فلم يعد بالمكان استمرار الاقتصاد السوري مطمئناً خلف جدران الحماية، لذلك لابد من تدعيم، وتطوير آلية المنافسة في سوريه، كأهم أسس، ومقومات اقتصاد السوق.

ت- آلية العرض والطلب والدورة الاقتصادية:^{٩٠}

ويقصد بها الدوران الطبيعي للنشاط الاقتصادي الكلي، وبالتالي الجزئي (أو بالعكس)، إذ تتضح العلاقة بين الاقتصاد الكلي، وبين الاقتصاد الجزئي على الغالب في سياق فلسفة هذه الدورة الاقتصادية، فتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي، لأربع أطوار أو مراحل تجسد البعد الطبيعي لتغير وتطور الحقائق الاقتصادية، على المستوى الكلي، أو المستوى الجزئي، وعليه تتميز الدورة الاقتصادية الطبيعية بالمرحل التالية:

A-الكساد: والذي يتميز بالخصائص التالية:

- a. هبوط الطلب الكلي بسرعة كبيرة تفوق بنسبة هيكلية سرعة تغيير العرض الكلي.
- b. مما ينجم عنه فائض عرض هيكلي (النهاية العظمى لفائض العرض).
- c. مما يؤدي إلى التراكم الهيكلي في المخزون.
- d. مما يؤدي إلى ضغط فائض العرض على الأسعار لجهة تخفيضها.
- e. مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات، وبالتالي الأرباح.
- f. مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التمويلية للعملية الإنتاجية، في مختلف الفعاليات الاقتصادية.
- g. مما يؤدي إلى تدني مستويات الإنتاج.
- h. وبالنتيجة ارتفاع نسبة البطالة (أو تسريح اليد العاملة).

وسيكون أي نشاط اقتصادي، سواء بطبيعته الاقتصادية، أو بطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد ككل في فترة الكساد، مرغماً على التأثير بخصائص مرحلة الكساد هذه، لدرجة يبدأ معها (مثلته مثل الفعاليات الاقتصادية الأخرى) محاربة هذا الكساد، وبكافة وسائله المتاحة، ومن أدوات مقاومة الانكماش، وبالتالي الكساد (وبهدف إنعاش الاقتصاد، ومقاومة البطالة) نذكر منها الأدوات التالية: خفض سعر الفائدة، خفض الضرائب، زيادة الإنفاق العام (أو حتى الدين العام)، العمل على زيادة النمو الاقتصادي، العمل على زيادة مستوى التشغيل، ما ينجم عن السياسات الاقتصادية، والمالية والنقدية للدولة، كالإعفاء من بعض الديون على النشاطات متوسطة، وصغيرة الحجم، واعتبارها ديون معدومة، أي زيادة سياسات مالية توسعية من شأنها زيادة حقن الاقتصاد (ضخ السيولة) إلى حدود التضخم الهيكلي (خط أحمر).

B-الانتعاش: (نقطة انعطاف تغير معدل سرعة نمو الناتج القومي، من التزايد بسرعة متزايدة، إلى التزايد

بسرعة متناقصة)، والذي يتميز بالخصائص التالية:

- a. تحقق الاكتشافات، والاختراعات العلمية.
- b. رفع سوية التشريعات والقوانين الوضعية.
- c. الكشف العلمي عن المزيد من القوانين الموضوعية، لاقتصاد السوق.

⁹⁰ د. صقر علي، محمد، د. العريبي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥- مرجع سابق، ص ٣٨.

d. تعميق الشفافية والمنافسة وبالتالي رفع درجة الامثلية في المعلومة الاقتصادية وبالتالي زيادة درجة ومستوى كفاءة السوق.

e. تدخل المصرف المركزي بكافة وسائله، وإمكانياته، وذلك من خلال:

- تطبيق وظائف البنك المركزي: كمصدر للنقد، أو كبنك للبنوك، أو كبنك للحكومة، أو كمستشار مالي ونقدي، أو حتى كصمام أمان، سواء في النظام المالي ككل، أو في النظام النقدي.

- تطبيق وسائل الرقابة غير المباشرة، أو المباشرة، والتي يمكن أن يتبعها البنك المركزي، سواء الكمية منها، والتي تشمل: عمليات السوق المفتوحة، أو عمليات تحديد سعر إعادة الخصم، أو عمليات تحديد الاحتياطي القانوني الخ من وسائل الرقابة الغير مباشرة، أو المباشرة، (كالتدخل في خصائص آليات الائتمان، إلى غير ذلك من وسائل الرقابة النوعية، وبالتالي إتباع كل إمكانيات الرقابة الإدارية، والقانونية، والاقتصادية.. الخ، كل ذلك بهدف تعزيز آليات الانتعاش، وبالتالي مساعدة الفعاليات الاقتصادية على تخطي فترة الكساد، والدخول في طور الانتعاش.

f. مما ينجم عن ذلك رفع معدلات تشغيل اليد العاملة، من خلال زيادة الميل الحدي للاستثمار

g. مما ينجم عنه انخفاض البطالة.

h. مما ينجم عنه زيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة الدخل القومي، أو الأجور، وبالتالي مجمل عوائد الإنتاج.

i. مما ينجم زيادة الإنتاج، وتحرر المخزون.

j. وفي فترة الانتعاش هذه سيكون أي نشاط اقتصادي مرغماً، سواء بطبيعته الاقتصادية، أو بطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد ككل على التأثير بخصائص مرحلة الانتعاش هذه، لدرجة يبدأ معها الاقتصاد ككل على التأثير بخصائص مرحلة الانتعاش هذه، لدرجة يبدأ معها (مثله مثل أي نشاط أو فعالية اقتصادية أخرى) بتعميق هذا الانتعاش، وبكافة وسائله المتاحة. إلا أن هذه المرحلة (والتي تبدو ملائمة للفعاليات الاقتصادية، لدرجة تغدو معها هدفاً حقيقياً تسعى لتعميقه)، ستتطوي حتماً على ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تحققه معدلات معينة من التضخم، مما ينجم عنه خطر حقيقي على الاقتصاد ككل.⁹¹

C-الرواج:

يبلغ الطلب الكلي مستويات الإنتاج القصوى، ويتجاوزها ليقترّب من مستوى العمالة الكاملة (النهاية العظمى للعجز الكلي)، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي إن استمر هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار لفترة ما لتحقيق بذلك معدل ما من التضخم، لدرجة يتحتم معها فرملة هذا التضخم، ومن أدوات فرملة مرحلة الرواج (مقاومة التضخم) نذكر:

a. ما ينجم عن السياسات الاقتصادية، والمالية، والنقدية للدولة: من تصفية النشاطات متوسطة، وصغيرة الحجم، والخاسرة، أو ذات التكنولوجيا المتخلفة (الاندماج).

b. زيادة معدلات الفائدة.

c. زيادة الضرائب.

d. تخفيض الإنفاق العام (أو حتى الدين العام).

⁹¹ د.صقر علي، محمد، د. العريبي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥- مرجع سابق ص ص ٤٠-٤١.

- e. مقاومة التضخم بالبطالة (زيادة معدلات الإحلال، وبالتالي تسريح اليد العاملة).
- f. أي إتباع سياسات مالية ضيقة من شأنها زيادة التسرب من الاقتصاد (سحب السيولة) إلى حدود البطالة الهيكلية (كخط أحمر).

g. محاولة تطبيق كافة خصائص مرحلة الانتعاش المذكورة سابقاً.⁹²

-D الركود أو الانكماش: (نقطة انعطاف تغير معدل سرعة نمو الناتج القومي، من التزايد بسرعة متزايدة، إلى التزايد بسرعة متناقصة)، تترافق بداية انخفاض الطلب الكلي مع بداية انخفاض الإنتاج والعمالة، ويتواصل بالتالي انكماش الطلب الكلي حتى الدخول في مرحلة الكساد وهكذا...

لقد أصبحت الدورة الاقتصادية، حقيقة واقعة لا يمكن من حيث المبدأ إزالتها، إنما الذي من الممكن عمله، هو فقط محاولة التأثير على مسار هذه الدورة، بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من آثارها السلبية، وخاصة من خلال إتباع نهج الاستقرار الديناميكي، ذلك الاستقرار الذي يتحقق من خلال السياسات الاقتصادية، وبالتالي المالية، والنقدية، والتي من شأنها توجيه، وبالتالي تحديد كل من التهربات، والإضافات للمحافظة على أقل فجوات الانحراف عن الناتج الاحتمالي، أو الممكن ومن الملاحظ أنه يجب على الدوام أخذ طبيعة، وخصائص، ومقومات، وبالتالي متطلبات، وأبعاد المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية بالحسبان عند دراسة، وتحليل الحقائق الاقتصادية على المستوى الجزئي، لأنه بات من المؤكد وفقاً لآليات عمل هذه الدورة الاقتصادية، وجود قوانين، وأدوات قد تتضح أكثر على الصعيد الكلي، إلا أنها في الحقيقة هي نتاج الحقائق الجزئية، بل أكثر من ذلك بكثير فهي تؤثر مباشرة، أو غير مباشرة على الحقائق الجزئية، وخاصة على سلوك المستهلك، والمنتج.. الخ، لذا لا يجوز تجاهل هذا الدور الرئيس للدورة الاقتصادية، وخاصة على صعيد تثبيت دعائم الاستقرار الاقتصادي، والذي لا بد يل عنه للتوسع في الاستثمارات، وبالتالي الصادرات، ولا يجب تجاهل تكامل هذه الدورة الاقتصادية، فمن طبيعة الأشياء أن تحقيق الانتعاش، وبالتالي الرواج، رهن بوجود الركود، والكساد، وبالنتيجة التأثير على معدل سرعة الدورة الطبيعية للاقتصاد، ولكننا لا نستطيع بل لا حاجة لنكران مرحلية، وبالتالي فلسفة وجود وعمل هذه الدورة، سواء على الصعيد الكلي، أو الجزئي، ولهذا نلاحظ وأنه نتيجة لغياب الشفافية لا يمكن تحديد المرحلة التي يمر بها الاقتصاد المتخلف.⁹³

⁹² د. صقر علي، محمد، د. العريبي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ - مرجع سابق ص ٤١-٤٢.

⁹³ د. صقر علي، محمد، د. العريبي فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ - مرجع سابق ص ٤٢-٤٣.

المبحث الثاني: المتطلبات على المدى الطويل:

أولاً: توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعويمها:

١- مفهوم سعر الصرف وأنواعه عالمياً:

يعرف سعر الصرف بأنه ثمن عملة دولة ما، مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين^{٩٤}، ويتحدد سعر الصرف بين عملة وأخرى، استناداً إلى مجموعة من العوامل و أهمها ٩٥: القوة الشرائية للعملة الوطنية، وما يمكن أن تقنيه وحدة النقد الوطنية من سلع وخدمات مقابل ما يمكن أن تقننيه وحدة النقد الأجنبي موضوع القياس، والتجارة الخارجية لكل دولة، ووضع ميزان المدفوعات، و حركة رؤوس الأموال،^{٩٦} وازدياد الطلب الحكومي على العملات الأجنبية، أو انخفاضه، وأسعار الفائدة، وقد عرفت الأنظمة الاقتصادية العالمية، مجموعة متعددة من أسعار الصرف، اختلفت باختلاف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور النظم النقدية العالمية ومنها:^{٩٧}

A- نظام ثبات سعر الصرف:

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب من عام ١٨١٦-١٩١٤، وكانت العملات تنسب إلى بعضها استناداً إلى ما تحويه كل عملة من الذهب، ولتحقيق سعر الصرف وفقاً لهذا النظام، يجب أن تتوفر حرية انتقال الذهب بين الدول، وأن يكون سعر البيع والشراء واحداً في العالم.

B- نظام حرية الصرف:

وقد ظهر هذا النظام في ظل قاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل، على أثر خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١، إذ تؤدي حرية نظام الصرف إلى ارتفاع قيمة النقد الوطني، أو انخفاضها، وذلك وفقاً لزيادة، أو انخفاض الطلب على العملة الوطنية.

C- نظام الرقابة على سعر الصرف:

ساد هذا النظام في ظل القاعدة الورقية من العام ١٩٣٩ وحتى العام ١٩٥٨ في أوروبا، في ظل هذا النظام تحتكر الدولة شراء العملات الأجنبية وبيعها، وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح، وإعادة توزيعه على وجوه الطلب المحددة، بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكميات المعروضة فيه، وتستخدم الدولة نظام الرقابة على الصرف بهدف الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، عند سعر محدد دون تقلبات، ومنع خروج الرساميل الوطنية إلى دول أجنبية، والحد من الواردات من دولة ما وزيادتها من دولة أخرى، أو العمل على تخفيضها بشكل عام، وعزل الاقتصاد القومي عن الخارج، بهدف تحقيق التشغيل الكامل، و الحصول على إيرادات جيدة للخرينة العامة، وتخفيف العبء المالي عن القطاعات الأخرى، وتحقيق الربحية عند تسوية الحسابات الخارجية مع دول أخرى (تسوية المدفوعات).

⁹⁴ زيني حسين، عوض الله، ١٩٩٨-الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ص ٨٠.

⁹⁵ د. كنعان، علي، أيار ٢٠٠٠- النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه"، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، ص ٩٧.

⁹⁶ زيني حسين، عوض الله، ١٩٩٨- مرجع سابق، ص ٨١.

⁹⁷ الشافعي محمد، زكي، ١٩٧٧- مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٧٧.

D- نظام استقرار أسعار الصرف:

بعد اتفاق بروتون- ودر عام ١٩٤٤ حددت إدارة الصندوق سعر التعادل، أو التكافؤ لل عملات للدول المؤسسة، وسعراً جديداً للدول التي تنسب بعد ذلك التاريخ إلى الصندوق، وقد نصت المادة ٣٥/ من نظام بروتون- ودر على أن سعر التكافؤ يتحدد، استناداً إلى الدولار الأمريكي، المستند إلى الذهب عند حد ٣٥ دولاراً للأونصة الواحدة، وقد حاول نظام بروتون - ودر التوفيق بين أمرين:

a- ثبات أسعار الصرف: بما تعنيه من ضرورة علاج الاختلال بميزان المدفوعات، عن طريق إحداث تغييرات في مستويات النشاط الاقتصادي، وخاصة للانكماش، وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

b- حرية الصرف: بما تعنيه من استقلال الدولة في إتباع السياسة الاقتصادية، والمالية، والنقدية الداخلية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار النشاطات الاقتصادية عند مستوى العملة الكاملة، ويتحدد سعر الصرف في هذا النظام عند أسعار تعادل العملات خلال فترة زمنية معينة مع إمكانية التعديل، إذا دعت الضرورة لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، ويمكن للدولة قبول الصعود، أو الهبوط في سعر الصرف بمقدار ١%، ثم جرى تعديل عليه في العام ١٩٥٩ فأصبح ٢% صعوداً أو هبوطاً استناداً إلى هذه النسبة يتوجب على كل دولة التدخل، والحفاظ على سعر أعلى هو (السعر القديم + ٢٥ أو السعر الأدنى، ويكون السعر القديم - ٢%)، لأن ترك العملة للعرض والطلب، سوف يؤدي إلى زيادة الهبوط، أو زيادة الارتفاع، وهذا ما يخالف قرارات الصندوق.

E- سعر الصرف العائم:

بعد عام ١٩٧١ أوقفت الولايات المتحدة صرف الدولار بالذهب، وعلى أثر ذلك بدأت العملات بالصعود والهبوط، استناداً إلى قوى العرض والطلب، دون الاعتماد على قاعدة محددة، ويعني التعويم: ترك العملة الوطنية في سوق الصرف لقوى العرض والطلب، دون تدخل مباشر، أو غير مباشر من قبل الدولة، لدعم قيمة العملة الوطنية أو تخفيضها، ولكي يستمر الصندوق في مراقبة أوسع للصرف، رفع الهامش السابق من ٢% إلى ٢،٢٥ %، وحدد خطة معينة فأصبح بإمكان أي دولة تخفيض قيمة عملتها ٢،٢٥ % هذا الشهر ثم تخفض الشهر القادم ٢،٢٥٥ %، وهكذا...، حتى تصل إلى السعر الذي تريده لعملتها الوطنية دون رقابة تذكر، وتعمل أكثر دول العالم بقاعدة الصرف العائم، مع التدخل في الظروف غير الطبيعية لدعم سعر الصرف، بهدف الحفاظ على معدلات ثابتة للصرف، مع حرية الشراء والبيع.

٢ - سعر الصرف لليرة السورية:^{٩٨}

يعرف سعر صرف اليرة السورية: بأنه عدد الوحدات النقدية التي تعادلها هذه اليرة بالدينار الأردني، أو بالدولار الأمريكي، وقد اعتمدت سورية سياسة الرقابة على الصرف منذ عام ١٩٦٣، وذلك بهدف تجميع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية الهامة، التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وقد حددت السلطات النقدية سعر الصرف بـ ٣،٩٥ منذ عام ١٩٦٨، وحتى العام ١٩٨١، وخلال

^{٩٨} كنعان، علي، أيار ٢٠٠٠- مرجع سابق. ص ص ٩٨-٩٩.

هذه الفترة كانت السلطات النقدية تتدخل بشكل مستمر للحفاظ على هذا السعر الإداري، وقد استندت سوريه في تحديد سعر الصرف الإداري إلى العوامل التالية:⁹⁹

أ- القوة الشرائية للعملة الوطنية: تحافظ سوريه على أسعار ثابتة، ومنخفضة نسبياً منذ فترة طويلة من الزمن، وفي سبيل الحفاظ على هذا المستوى، قامت بتحديد الرواتب والأجور، عند مستوى معين، ولم تعمل على زيادتها إلا بناءً على مرسوم تشريعي يصدر عن رئيس الجمهورية، كل سنتين أو ثلاث سنوات، أو حسب الظروف الداعية إلى ذلك، وهذا التثبيت ساعد على تخفيض الأسعار، والحفاظ على مستوى مستقر للعملة الوطنية، وارتفاع قوتها الشرائية، والحفاظ على سعر ٣,٩٥ ل.س. للدولار حتى عام ١٩٨١.

ب- ثبات سعر الفائدة: لقد تم تثبيت سعر الفائدة المنخفض نسبياً فترة طويلة من الزمن فقد ارتفع سعر الفائدة من ٤% إلى ٥% اعتباراً من ٢٢ آذار ١٩٦٦، ثم عدل هذا السعر إلى ٦,٥٥-٧%، اعتباراً من ٣٠ كانون الأول ١٩٧٧، ثم ارتفع إلى ٨-٩% اعتباراً من ١ شباط ١٩٨١، وقد صدرت قرارات مجلس النقد والتسليف رقم ٤ تاريخ ٢٨-٥-٢٠٠٣ والقاضي بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة بحدود ٤ نقاط والمدينة بحدود نقطتين والتي حددت فائدة الحساب الجاري بـ ٤%، وحساب التوفير بـ ٧%، وشهادات الاستثمار بـ ٨%، ودائع الآجل (٦ أشهر بـ ٦%، ودائع طويلة الأجل سنة فأكثر ٧%، ١٠٠%، والقرار رقم ٣٩ تاريخ ٣-١٢-٢٠٠٣ ورقم ٤٣ تاريخ ٥-١-٢٠٠٤ " إن هذه الزيادات المنخفضة نسبياً في أسعار الفائدة حافظت على مستوى منخفض من التكاليف الوطنية، فاستقرت القوة الشرائية للنقد الوطني حتى عام ١٩٨١، لكنه وفي عام ١٩٨٦، ارتفعت أسعار الصرف، وأصبح سعر الفائدة المنخفض عنصراً من عناصر إخراج الموجودات السورية الأجنبية إلى الدول المجاورة، نظراً إلى انخفاض أسعار الفائدة مما شكل عنصر ضغط جديد على تخفيض قيمة العملة الوطنية.

ت- الاستيراد والتصدير: تعد سوريه من الدول النامية التي تتمتع بزيادة الواردات على الصادرات، ويؤدي هذا العامل إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، لتسديد العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وقد أدى هذا العامل في الأعوام ١٩٨٦-١٩٨٨ إلى تخفيض قيمة الليرة السورية، نظراً إلى تمويل المستوردات بالعملة السورية.

ث- حركة الرساميل: كانت سوريه تتبع النظام الموجه، والاقتصاد الاشتراكي المخطط، وكانت تستقبل الرساميل الأجنبية في حدود ضيقة، لكنه بعد عام ١٩٩١ وصدر قرارات تشجيع الاستثمار، دخلت بعض الرساميل، أو عادت بعض الرساميل للتجار السوريين من الخارج، إلا أن هذه الرساميل لم تساعد على زيادة الطلب على الليرة السورية، بل بقي الطلب على حاله مع وجود مؤشر الهبوط بدلاً من الاستقرار.

ج- الطلب الحكومي: إن وجود النفط في سوريه إلى جانب القطن وبعض السلع الأخرى، ساعد على زيادة الصادرات الحكومية إلى الخارج، وعلى الحصول على كميات كبيرة من القطع الأجنبي، والتي ساعدت

⁹⁹ كنعان، علي، أيار ٢٠٠٠- مرجع سابق. ص ٩٩-١٠٠.

¹⁰⁰ د. أكرم محمود الحوراني، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، لمزيد من المعلومات

انظر: <http://www.mafhoum.com/syr/articles-04>

¹⁰¹ د. محمد توفيق سماق، ١٢/١/٢٠٠٤- تحريك أسعار الفائدة، تردد في القرار والاعتزاز في المصادقية، أبيض وأسود، عدد ٦٨.

الحكومة في تمويل مستورداتها، وتمويل البعثات الدبلوماسية، وأغراض الأمن، والدفاع وغيرها، مما أبقى طلب الحكومة على العملات الأجنبية، محصوراً بالمقدار الذي تصدره، والذي شكل عنصر الاستقرار لأسعار الصرف، وقد استطاعت سورية تحقيق الثبات النسبي في أسعار الصرف في الفترة من عام ١٩٦٣ إلى العام ١٩٨١، استناداً إلى العوامل الاقتصادية السابقة الذكر، إضافةً إلى الموقع الجغرافي والسياسي لسورية في الوطن العربي،^{١٠٢} واعتماد الدولة على التخطيط المركزي، وإقامة المصانع العامة في قطاع الصناعات التحويلية، والهندسية، والصناعات الإستخراجية، والمساعدات العربية بعد حرب تشرين التحريرية، وعودة الرساميل العاملة في الخارج إلى الوطن بعد الحركة التصحيحية، التي أقرت مبدأ التعددية الاقتصادية والسياسية، والسماح للقطاع الخاص باستيراد مستلزماته بتسهيلات ائتمانية، إلا أن فترة الاستقرار في السبعينات، لم تستمر في عقد الثمانينات، وذلك لزيادة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتي وقفت عاجزة عن الاستمرار في أسعار الصرف الثابتة عند سعر ٣،٩٥ ل.س. للدولار الواحد، الأمر الذي اضطرها إلى استخدام سياسة تعدد أسعار سعر الصرف، وجاء ذلك في ٢٢ نيسان ١٩٨١، عندما أصدرت السلطات النقدية قراراً بإنشاء السوق الموازية للصرف، وحددت السعر في هذه السوق بمقدار ٥،٤٥ ل.س. للدولار الواحد، وتبع هذه الإجراءات السماح للقطاع الخاص بتسديد ثمن مستورداته بالليرات السورية للمصارف المحلية، مقابل ٥،٤٥ ل.س. % للدولار الواحد، وقد تعددت أسعار الصرف التي حددتها الدولة، إلا أن الحكومة اقتضرت على الأسعار التالية:

- A- السعر الرسمي: وهو ١١،٢٠ ل.س، وقد تم تحديده للمؤسسات الحكومية الاقتصادية، والإدارية.
- B- دولار التصدير وبتراوح بين ٥٥-٦٠ ل.س، وقد أحدثت هذه السوق بهدف ربط الاستيراد بالتصدير، حيث يسمح للمنشآت الاقتصادية العامة والخاصة القيام بعمليات التصدير، والاحتفاظ بالقطع من أجل استيراد احتياجاتها من المواد الأولية والتجهيزات.
- C- السوق المجاور وبتراوح بين ٥٠-٥٢ ل.س، ويقصد به سعر الصرف في الدول المجاورة كالأردن ولبنان، وهي ما يطلق عليها السوق السوداء، أو الغير نظامية.
- D- الدولار الجمركي: وهناك أسعار عدة وهي: ٤٢ ل.س، و ٢٣ ل.س بحسب السلع، مع العلم أنه تم تحديد هذا السعر في الجمارك العامة بهدف استيفاء الرسوم الجمركية على هذا الأساس.
- E- القطاع العام والحسابات الحكومية وهو: ٤٥،٥ ل.س وقد تم تحديد هذا السعر للمؤسسات الحكومية الاقتصادية، والإدارية عند مزاوله الاستيراد والتصدير.
- وقد أدى اعتماد الدولة سياسة تعدد أسعار الصرف" والتي كانت بهدف الحفاظ على الاحتياطات الوطنية من النقد الأجنبي"، والمبالغة في زيادة الأسعار، إلى نتائج غير إيجابية على الاقتصاد الوطني، ومن أهمها:^{١٠٣}
- a- إحداث خلل هيكلي في الاقتصاد السوري، حيث توجه المستثمرون إلى قطاع الخدمات، الذي يدر أرباحاً سريعة، والذي يعامل معاملة خاصة في أسعار الصرف.

¹⁰² كنعان، علي، أيار ٢٠٠٠- مرجع سابق. ص ١٠١-١٠٢.

¹⁰³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥، ١٩٩٥ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ١٥٧.

b- ظهور خلل في نظام الأسعار الداخلية، ويعود السبب في اختلال الأسعار إلى تعدد أسعار الصرف، وتسعير كل سلعة حسب السعر الذي تعتمد عليه في الاستيراد، ولهذا السبب لم يعد المستورد السوري يقدم فواتير نظامية لتجار الجملة والمصانع، نظراً لحصوله على أرباح خيالية.

c- أسهم دولار التصدير، والذي كان في السنوات السابقة بمقدار ٦٠-٧٠ ل.س، والذي رفع تكاليف الصناعة الوطنية بمقدار ٢٥% مقارنة بدولار القطاع العام البالغ ٤٥،٥ ل.س، والذي أدى إلى انخفاض قدرة الصناعة السورية على المنافسة في السوق الدولية.

d- إن تعدد أسعار الصرف قد أدى إلى حرمان الخزينة من الرسوم الجمركية، والتي كانت تشكل حوالي ٣٠% من واردات الخزينة في السبعينات، بينما شكلت في التسعينات حوالي ٤،٥% نظراً إلى اعتماد سعر الدولار الجمركي، وسعر القطاع العام وغيره.

e- إن تعدد أسعار الصرف لم يشجع، أو يحفز الاستثمارات الأجنبية، رغم ما قدمته الدولة في قانون الاستثمار من مزايا وحوافز كثيرة للاستثمار الأجنبي.

٣- مزايا توحيد أسعار الصرف لليرة السورية:

في الظروف الراهنة ومع ظهور ثورة المعلوماتية، التي شكلت من العالم سوقاً واحداً متقاربة ومتجانسة، فيها المعلومات كافة عن البضائع وأحجامها، ومواصفاتها، وفيها المعلومات عن الاستثمار، وأسعار الفائدة والأسهم والسندات وغيرها، أصبح من غير الممكن استخدام نظام الرقابة على الصرف، ولا سيما أن الاتجاه الحديث في الاقتصاد، هو الليبرالية الاقتصادية، واقتصاد السوق، والتحرر من كل القيود، وخاصة الرسوم الجمركية، التي زالت فيما بين الكثير من البلدان بفضل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها من الشراكات، لذلك يتوجب على سورية، كغيرها من الدول، أن تسعى بكل إمكانياتها للقضاء على ظاهرة تعدد الأسعار، وتعدد أسعار الصرف، وتعدد الإجراءات للانتقال إلى توحيد أسعار الصرف، مع تدخل الدولة، والذي سيحقق العديد من المزايا للاقتصاد السوري ومنها:^{١٠٤}

أ- يعتبر توحيد سعر الصرف ضرورة موضوعية، تقتضيها ظروف التطور الاقتصادي، لأن الدول التي تسير على أسعار الصرف المتعددة، أصبحت قليلة في العالم، ولا تستطيع مجاراة التطور الاقتصادي، إذا استمرت في هذه السياسة التقليدية في الظروف الراهنة.

ب- إن الاستمرار في سياسة تعدد أسعار الصرف، لا يتناسب مع إجراءات تشجيع الاستثمار، فكيف تشجع الدولة الاستثمار الأجنبي، وتقدم له التسهيلات، وتعامله بنظام تعدد أسعار الصرف، فالانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، "ولاسيما الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية موضوع حديثنا" يتطلب تحرير أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، لكي يتناسب مع الدول المجاورة.

ت- إن توحيد أسعار الصرف، يوحد المعاملة الجمركية، ويوفر للخزينة إيرادات جمركية مرتفعة، تساعد على تمويل المشاريع الحكومية، والنشاطات الاجتماعية وغيرها.

ث- إن توحيد أسعار الصرف يساعد على جذب المدخرات السورية الموجودة في الخارج، والتي خرجت نتيجة تعدد أسعار الصرف، وانخفاض أسعار الفائدة.

¹⁰⁴ كنعان، علي، أيار ٢٠٠٠- مرجع سابق ص ص ١٠٨-١٠٩.

ج- قياس التكلفة بشكل دقيق، وتوحيد المعاملة بين القطاعات الاقتصادية (العام والخاص والمشارك)، والتي تساعد، على تطوير المنشآت الربحية، والتخلص من الشركات، والمنشآت الاقتصادية الخاسرة، سواء لدى الدولة، أو القطاعات الخاصة التي تدعمها الدولة.

ح- إن الانفتاح الاقتصادي، وآليات السوق يتطلبان من الدولة توحيد أسعار الصرف، بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

خ- تستطيع المصارف الوطنية استقبال الاستثمارات الأجنبية، إذا ما أخذت بنظام الصرف الموحد، وتوفير القطع اللازم للاستيراد، ورفع درجة الثقة في النظام المصرفي، بهدف زيادة التعامل المصرفي، وتحقيق صفقات الاستيراد، والتصدير عبر المصارف الوطنية، التي تحقق الاستقرار في التعامل الخارجي، وتجنب التجار مخاطر التعامل الخارجي، دون وثائق، أو بوثائق غير حكومية، أو دون ضمانات مصرفية حكومية.

د- الإسهام في توحيد الأسعار الداخلية، لإسهام نظام تعدد أسعار الصرف في خلق مستويات متعددة من الأسعار (أسعار للخدمات، وأسعار للتجارة الغذائية، وأسعار زراعية، وأسعار صناعية، وغيرها)، وإن توحيد دولار التصدير بالدولار الجمركي، سيساعد على توحيد تكلفة المواد الأولية، وإيجاد نظام جديد للأسعار يلغي التعددية، ويأخذ بتكلفة واحدة، تسهم في زيادة الاستقرار الداخلي، ومحاولة التكيف مع الاقتصاد العالمي.

ذ- توفير الثقة في العملة الوطنية، وطرحها للتداول في الأسواق الخارجية، والوصول إلى سعر حقيقي لها يوفر الثقة في الاستثمارات الداخلية والإنتاج، مما يساعد الأفراد على الادخار بالعملة الوطنية، والتعامل بها داخلياً وخارجياً.

بالمحصلة نجد: أن توحيد سعر صرف العملة السورية تمهيداً لتعويمها، و حرية تحويل القطع إلى الخارج، والتي تعني فك الربط القائم بين عمليتي الاستيراد والتصدير، هذا التحرير لا يقتصر على السلع وحسب، بل يشمل قطاعات هامة من الخدمات كالمصارف، والتأمين، وغيرها من الخدمات المالية، والسياحية، وغيرها من القطاعات. ويرتبط مدى التحرير في هذه القطاعات أساساً، بنتيجة المفاوضات، التي ستجريها سورية مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وإن هناك العديد من الدول تجاوزت بنفسها، ودون قيود مفروضة عليها من الخارج، ماتم الاتفاق عليه في إطار المنظمة، وذلك لإدراكها أن تحرير هذه القطاعات، سيكون لمصلحة اقتصادها ونموها، وإن تحرير المبادلات التجارية، والخدمات يستلزم في الحقيقة تحرير كامل الاقتصاد الوطني من القيود، التي تعيق مسيرته وتطوره. فلكي يستطيع المنتج السوري المنافسة سواء في السوق الداخلية، أم الخارجية، لابد من أن يعمل في بيئة ملائمة، فلا يمكن لبلد منفتح أن يفرض على منتجاته ضرائب وقيود أعلى، مما هو مفروض على منتجات شركائه ومنافسيه،¹⁰⁵ لذلك كان لابد أن تترافق المزايا الإيجابية لتوحيد أسعار الصرف مع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، كإعادة النظر في القانون الضريبي، وسعر الفائدة، وقانون الاستثمار، والقانون ٢٤، وإجراءات تشجيع الاستثمار، وتطوير النظام المصرفي، وفتح الاستيراد، والتصدير دون قيود سعرية وكمية، وغيرها من الإجراءات، التي تشكل أرضية خصبة لإنجاح توحيد أسعار الصرف. ومن هنا تأتني أهمية الإصلاح المالي، الذي يبدأ بإدخال

¹⁰⁵ د. قمر، جورج: دمشق من ٢٧-٢٠٠١، ولغاية ١٢-٦-٢٠٠١ - متطلبات الإصلاح الاقتصادي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة

الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة.

عنصر الشفافية إلى النظام المالي، لمعرفة العجز المالي الحقيقي، وإجراء إصلاح ضريبي شامل، يراجع الإعفاءات الضريبية الممنوحة، وينطلق من أسس اقتصادية، تأخذ بعين الاعتبار أثر الضريبة على حوافز الإنتاج، والعمل، والاستثمار، والادخار، وعلى توزيع الثروة، وإصلاح نقدي ومصرفي، وذلك بإجراء إصلاحات بالسياسات، والمؤسسات النقدية، وإصلاح يتعلق بالجهاز المصرفي نفسه،^{١٠٦} عبر القيام بالعديد من الإجراءات ومنها: إعادة تأهيل النظام المصرفي السوري، والذي يتطلب بدوره توحيد أسعار صرف الليرة السورية، وتحريك سعر الفائدة، استناداً إلى الظروف القائمة، ومكننة الحسابات المصرفية، وإصدار نشرات دورية وسنوية عن طبيعة أعمال المصارف السورية، وإجراء دورات تأهيل للعاملين على مختلف اختصاصاتهم. ومن الإجراءات أيضاً فصل الإدارة عن الملكية، والسماح بإقامة مصارف مشتركة بين الأفراد والدولة، وبين الدولة ومصارف عربية على شكل شركات مساهمة، وتطوير قانون المصارف، وتكوين مجلس للنقد والتسليف، يستطيع الإشراف على النظام المصرفي. ومن المهم جداً إنشاء بنك للمعلومات عن الأفراد الاقتصاديين، والشركات، الأمر الذي يساعد المصرف، على الإسراع في تنفيذ القروض، بدلاً من تأجيل القرض إلى حين جمع المعلومات عن الأفراد والشركات، وتسريع خطوات الإصلاح الاقتصادي، والبدء بتحرير الاستيراد، استناداً إلى مصلحة الاقتصاد الوطني، وإلغاء فكرة ربط الاستيراد بالتصدير، وتحرير القطاع العام من جميع القيود والعقبات، التي تقف عائقاً في وجه تطوره وبشكل خاص، خضوعه لرغبة المالك بشكل مطلق.^{١٠٧} ولابد من إجراء عمليات الدمج بين المصرف المركزي، والمصارف العربية الأخرى، والتي توفر الامكانيات اللازمة، للدخول في المنافسة الدولية، من خلال ما تؤمنه، من زيادة رأس المال، وزيادة مستوى الخبرات، وتحسين أسلوب العمل، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية، لاسيما الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: بناء مؤسسات اقتصاد السوق في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

١- تعريف وأنواع وأهداف مؤسسات اقتصاد السوق:

للمؤسسات تعاريف عديدة و منها تعريف د. نورث بأنها: قواعد اللعبة في أي مجتمع،^{١٠٨} حيث تمثل المؤسسات بنوعها الرسمية، وغير الرسمية في آن واحد، دليلاً على التفاعل البشري. أما المؤسسات الرسمية فهي: القواعد والأنظمة، التي تصوغها السلطات السياسية، والتشريعية، لتحديد التفاعل في المجتمع. وتقسم المؤسسات الرسمية إلى: مؤسسات قانونية، وسياسية، واقتصادية واجتماعية.^{١٠٩} أما المؤسسات غير الرسمية فتشمل القواعد، والتقاليد الثقافية، التي تنتقل من جيل إلى جيل. وترتبط المؤسسات الرسمية ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات غير الرسمية، ولا يمكن للمؤسسات الرسمية أن تعمل، إلا إذا توافقت مع المؤسسات غير الرسمية السائدة، مما يولد الحاجة إلى التكيف المؤسسي. وبشكل الإطار المؤسسي دوراً هاماً في الاقتصاد، لأنه يحدد استراتيجية الاقتصاد، وقواعده، كما يشكل الإصلاح المؤسسي، جزءاً من تطور المجتمع ونموه، لكونه عملية تراكمية، تجرى خلالها التغييرات المؤسسية، مع الوقت،

¹⁰⁶ د. قمر، جورج: دمشق من ٢٠٢٧-٢٠٠١، ولغاية ١٢-٦-٢٠٠١ - مرجع سابق.

¹⁰⁷ - كنعان، علي، ايار ٢٠٠١ - مرجع سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

¹⁰⁸ North, Institution. Institutional Changing Economic Performance. Cambridge University Press, 1990, p3

¹⁰⁹ North, Institution. Institutional Changing Economic Performance. Cambridge University Press, 1990, p4

استجابة لتغير احتياجات المجتمع، إلا أن هذا التغير قد يكون فجائياً، وخصوصاً في البلدان، التي تعاني من الحروب، والثورات، كتحول الاتحاد السوفياتي سابقاً، من اقتصادات موجهة، إلى اقتصادات سوقية، وتحول مصر إلى جانب بلدان كثيرة خلال عقد التسعينات، من استراتيجية اقتصادية موجهة نحو الاشتراكية، إلى استراتيجية أقوى توجهاً نحو اقتصاد السوق، والذي تطلب منها، إجراء تحويل في الإطار المؤسسي، بهدف تحسين خدمة الاقتصاد السوق، وتسعى مؤسسات اقتصاد السوق، إلى تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية وهي:¹¹⁰

أ- التشجيع على إنشاء اقتصاد السوق.

ب- تمثل المؤسسات الاقتصادية القواعد والأنظمة التي تحكم اقتصادات السوق الناجحة، وهي تخفض تكاليف المعاملات وتعزز الإنتاجية وتشجع المنافسة. وهذا هو المبدأ الأساسي لاقتصادات السوق، كما أنها تكافح الفساد بتعزيزها الشفافية، وتشجع دور القطاع الخاص من خلال حماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود وحفظ الأمن والنظام. وإن انعدام هذه المؤسسات سيؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي في سوريه لعدم المشاركة النشطة للقطاع الخاص، وتثبيط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة، لاسيما وأن المؤسسات وخاصةً القانونية التي تحمي حقوق الملكية، وتسعى إلى حفظ الأمن والنظام تستطيع أن تعطي ضماناً بقيام القطاع الخاص باستثمارات طويلة الأجل وهذا أمر ذو أهمية حيوية للنمو الاقتصادي الطويل الأجل.

ت- تعزيز الاستقرار في قضايا السياسة العامة، والذي يشكل نصراً في تعزيز استثمارات القطاع الخاص، فسياسات الاقتصاد الكلي المستقرة، تعزز الثقة بالسياسات الاقتصادية للحكومة، فتشجع مشاركة القطاع الخاص، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن استقرار سياسات الاقتصاد الكلي يقلل، بل يزيل الاضطراب، والفوضى، ويشجع الاستثمار الطويل الأجل، خصوصاً في الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا.¹¹¹

ث- تعزيز الشفافية:

فالشفافية عامل رئيسي من عوامل تقوية الثقة والاطمئنان لسياسات الدولة، وتعزيزها يرفع درجة ثقة الجمهور ببرامج الدولة الاقتصادية، ومن ضمنها برامج الخصخصة، مما يخفف مقاومة التغيير الاقتصادي، ويقوي تدفق رؤوس الأموال الخاصة، وضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر نشر معلومات وافية، فيما يتعلق بتغيرات السياسة العامة، وسياسات اتخاذ القرار، والأداء الاقتصادي.

ج- تخفيض تكاليف المعاملات:

من الأدوار الرئيسية للمؤسسات تخفيض تكاليف المعاملات، والذي يزيد قدرة المنافسة، إذ تؤمن المؤسسات هيكل تبادل يحدد كلفة إجراء المعاملات، وكلفة تحقيق التحويلات، كما تؤدي المؤسسات من خلال لجان التجارة، والغرف التجارية، وشبكات المصارف، دوراً رئيسياً في التزود بالمعلومات، بتقديم المساعدة اللازمة لتوفير الوقت، ولإجراء معاملات منخفضة الكلفة.¹¹²

¹¹⁰ North", Institution Economic Changing", lecture series no.12, Egyptian Center for Economic Studies (eces)

¹¹¹ North", Institution Economic Changing", lecture series no.12, Egyptian Center for Economic Studies (eces)

¹¹² منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٣-٥ أكتوبر، ١٩٩٨- أوراق ووقائع إدخال آليات القطاع الخاص وقوى السوق في إدارة الأجهزة الحكومية، القاهرة،

٢- آلية الخصخصة كأداة لبناء مؤسسات اقتصاد السوق

أ- مفهوم الخصخصة وأنماط التخصيص:

لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي في العالم، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وكشف أسرار النظام الاقتصادي الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية، والاعتقاد السائد في العديد من دول العالم، إلى وجوب الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن تترك الدولة فرصة أكبر للقطاع الخاص، إلى اتجاه العديد من الدول الاشتراكية، والعربية، كمصر وتونس والجزائر إلى إتباع أسلوب الخصخصة، والتي تعني بمفهومها المباشر: نقل الملكية أو إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، سواء اتخذ ذلك شكل البيع المباشر، أو التملك، أو المبادلة بالديون، أو من خلال عقود الإدارة، أو التأجير،^{١١٣} والتي تعني بحسب قرار الجمعية العامة رقم (١٨٠٣): بأنها عمل من أعمال سيادة الدولة الاقتصادية، والمراد منها تحويل المشروعات العامة المملوكة للدولة (كلًا)، أو (جزءًا)، إلى الملكية الخاصة (أشخاص طبيعيين)، أو أشخاص اعتباريين، بأحد العقود التالية: البيع (كلًا) أو (جزءًا)، الإيجار، الإمتيازات، الاستثمار، البناء والتشغيل، ونقل الملكية عن طريق البناء، أو التملك، أو التشغيل،^{١١٤} ويمكن تلخيص إجمالي التعاريف المتعددة للخصخصة بالتعريف التالي:

« مجموعة السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادئ القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية ».^{١١٥}

وبذلك نجد أن الخصخصة عملية لا تبدأ، ولا تنتهي بمجرد بيع المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، فهي عملية متواصلة وتمتد إلى القضايا العديدة المرتبطة بالخصخصة، التي من بينها خلق بيئة تنافسية، شفافة من خلال إزالة القيود التي تحول دونها أو تعيقها، هذا إلى جانب التشريعات الجديدة المطلوبة للحيلولة دون إساءة تصرف القطاع الخاص، واحتكاره للسوق، والانفراد به، واستغلال المستهلك بشكل غير مشروع.^{١١٦}

وتتم عمليات التخصيص وفق أنماط، أو نماذج متعددة يختار كل مجتمع منها ما يلائم أوضاعه، وما ينسجم مع الأهداف، التي يأمل في تحقيقها من هذه العملية، ومن هذه الأنماط:^{١١٧}

A. تعريض المؤسسات العامة للمنافسة وإلغاء الدعم: يعتقد البعض أن العمل الأساسي في رفع كفاءة المؤسسات العامة هو: تخلي الحكومة عن دعمها، أو التدخل في شؤونها، وتركها تخضع لعوامل، وظروف السوق، بشكل كامل لتتلاقى مصيرها! فإما أن تتجح في تحسين أدائها في ظل الأسعار الحقيقية، التي تفرضها عليها السوق، وإما أن تفشل فتصفي، إن مثل هذا الأسلوب قد يكون ملائمًا بالنسبة لبعض وحدات القطاع العام كالتى تعمل في مجال الصناعات الخفيفة غير الهامة، وفي الأنشطة السياحية، وفي مجال التجارة، في

¹¹³ قلعوي، غسان، ١٩٩٥- القطاع العام إلى أين، خواطر حول تخصيص القطاع العام، الطبعة الأولى، دار المكتبي، ص ٥٣.

¹¹⁴ منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٣-٥ أكتوبر، ١٩٩٨- مصدر سابق، ص ٦٨.

¹¹⁵ الخلفي، عبد الله، إبريل، نيسان، ١٩٩٦- دراسة بعنوان: سوق الأوراق المالية ودورها في تنشيط عملية الخصخصة، قدمت هذه الدراسة كورقة

عمل لندوة "اتجاهات وآفاق الخصخصة" المقامة في دولة قطر، ص ١١٩.

¹¹⁶ الناشف، انطوان، ٢٠٠٠- الخصخصة (التخصيص)، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص ٧٩.

¹¹⁷ د: قلعوي، غسان، ١٩٩٥- مرجع سابق، ص ص ١٢٥-١٣١.

حين لا يمكن تصور تطبيقه في المؤسسات المرفقية، أو مؤسسات الخدمات الضرورية، أو السلع الاستراتيجية لما يمكن أن يترتب عليه من إخلال بصفة المؤسسة العامة، كمنظمة تستهدف الصالح العام.

B. فصل الملكية عن الإدارة: يرى البعض أن فصل دور الحكومة باعتبارها المالكة، عن التدخل في إدارتها، يعتبر من الوسائل الكفيلة بتحسين أداء المؤسسات العامة، مما يغني عن التخصيص، أو يضيق من نطاقه، ويتم ذلك بإبقاء المؤسسة العامة مملوكة للدولة، وإعطاء إدارتها الحرية الكاملة في تصريف شؤونها ضمن السياسة العامة، أو القوانين النازمة لنشاط المؤسسة، دون تدخل في شؤونها من قبل السلطات الحكومية، وذلك مع بقاء بعض مظاهر الدعم أو التسعير على ماهي عليه حسب الحاجة، والعمل على تهذيبها بالتدريج، ولكن وبالرغم من فشل بعض التجارب التي تمت في هذا الاتجاه، فإنه من الممكن أن يكون للملكية، أثر أو دور محدود ومناسب على الإدارة، من التزام الملكية بالوقوف عند حدود التوجيه العام، والإشراف، والرقابة، وتقويم الأداء والمساءلة، دون التدخل المباشر في تسيير النشاط في المؤسسات العامة.

C. التخصيص التلقائي: إن تحقيق أهداف التخصيص على الأمد الطويل، يتحقق من خلال الإبقاء على القطاع العام، بحجمه المائل في المجتمع، مع تشجيع القطاع الخاص على النمو، والانتساع بحيث يكون النمو في الاقتصاد الوطني، من نصيب القطاع الخاص دون العام، بحيث يؤدي هذا الاتجاه مع الزمن، إلى تغيير تدريجي في هيكل الاقتصاد ككل، فيطغى نشاط القطاع الخاص مع الزمن، ويتضاءل نصيب القطاع العام من مجمل الاقتصاد الوطني، إلا أن التخصيص التلقائي، لم ينجح في نظر البعض، كما هو الحال في مصر، لأن هناك آلية كامنة في الموقف الاقتصادي، تضمن النمو المضطرد للقطاع العام بنسب متساوية، أعلى من نمو القطاع الخاص، وبذلك يبقى نصيب القطاع العام، دون تغيير كبير، رغم سياسة التخصيص التلقائي، بقدر ما يمكن أن يعزى عدم نجاحه، لاستمرار بعض مظاهر الخلل في النواحي السياسية والاقتصادية، التي لم يطلها الإصلاح على نحو يوفر الثقة التامة، التي يمكن من خلالها أن ينمو القطاع الخاص ويتطور.

D. التخصيص الشامل: وهو نقل ملكية، أو إدارة معظم مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ب- الهدف من تطبيق الخصخصة:

اعتبر العديد من الاقتصاديين، ورجال القانون الخصخصة من أكثر المستجدات ثورية في التاريخ الحديث للسياسة الاقتصادية، والتي تهدف فيما تهدف إلى:¹¹⁸

a. توسيع ملكية الأسهم لمشاريع القطاع بين صغار المدخرين، والمستثمرين، وتوسيع تلك الملكية لتحقيق عدالة اجتماعية أكبر، واستقرار اقتصادي أفضل.

b. إن الخصخصة هي الوسيلة الناجحة، للتخلص من مشاكل المجتمع الاجتماعية، والاقتصادية والصحية، الناتجة عن تدهور، وفشل القطاع العام.

c. والبعض حدد الأسس، التي يعمل بها القطاع الخاص في إدارة أعماله ومشاريعه على النحو التالي:

- استخدام الموارد بشكل جيد بعد اختيار المواد الأولية لمنتجاته، ليقدم أفضل السلع بأقل الأسعار.
- استخدام مديرين وفنيين بعيدين ذوي خبرة.
- استخدام القطاع الخاص لنظام تدقيق ومراقبة لخطة سير العمل والإنتاج.. بهدف تحقيق الربحية.

¹¹⁸ Leipziger Volkszeitung "German Journal" Date 28.7.1995.

- تجاوز البيروقراطية، واستخدام طرق، وأساليب، وتكنولوجيا جديدة.
- وقد توصل الباحثون إلى أن نتائج تطبيق تلك الأسس، سيكون في مصلحة الدولة والمجتمع من النواحي التالية:
- توفير عبء مالي عن الدولة، لحد مسؤولية الدولة في إيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات والمعاهد.
- تحقيق أداء وعائد مالي جيد للقطاع الخاص.
- حصول منافسة حقيقية، بين مرافق وشركات القطاع العام، والخاص.
- تحقيق ملكية المشاريع لعدد أكبر من الناس.
- d- ويرى العديد من الباحثين، أن للخصخصة أهدافاً اقتصادية وهي:^{١١٩}

- إعادة تشكيل سياسة فتح السوق.
- تشجيع تنمية القطاع الخاص، وتطويره بواسطة التدخل الحر.
- القضاء على قوى الاحتكار، ونشاطات المنافسة الاجتماعية، بدلاً من زيادة الأسعار.
- إعادة صياغة قوانين لحماية المستهلك.
- تحفيز الادخارات المحلية، وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة (محلياً)، و(عربياً)، و(دولياً) وذلك من خلال فتح الأسواق المالية، وإلغاء احتكار الدولة لبعض النشاطات الاقتصادية.
- وقف نزف المال العام الذي تمنحه الدولة للمشاريع العامة الخاسرة.
- العودة بالمنفعة العامة (للعامة)، و(للحكومة)، و(للمستثمرين).
- e- ورأى بعض الباحثين: أن الهدف الأساسي للتخصيص هو: رفع الكفاءة والإنتاجية في مؤسسات القطاع العام بعد تخصيصها، ولابد أن يقتزن هدف رفع الكفاءة الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، والإنتاج، بهدف تحسين آلية توزيع الموارد والسلع، وفق متطلبات سوق سليمة، والتي تتوقف بدرجة أكبر على هيكل السوق، الذي تعمل فيه المؤسسات المخصصة، لذلك فإن عملية التخصيص لابد أن تقتزن بتوفير العوامل والمنطلقات، التي تضمن استمرارها تحقيقاً لأهدافها الأساسية في رفع مستوى الأداء وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التوجه نحو إصلاح الاقتصاد الكلي وتحريره.^{١٢٠}
- ترى الباحثة أن الخصخصة ولدتها مجموعة من النتائج الاقتصادية، والاجتماعية السلبية، التي نشأت عن بعض مؤسسات وشركات القطاع العام في العديد من الدول، لاسيما بعد التأميم، حيث لا يوجد سبب واحد للخصخصة، ولا يوجد هدف واحد للخصخصة، بل هناك العديد من الأسباب والأهداف، التي تدفع إلى المناداة بالخصخصة، للمشاريع العامة (كلاً) أو (جزءاً) في أي دولة، سواء كانت رأسمالية، أو اشتراكية، فالخصخصة وبرأي الباحثة: إنما هي وسيلة ناجحة للقضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، الناشئة عن قسم من فعاليات القطاع العام، وذلك بموجب قوانين عادلة.

ج- التخصيص والمنافسة:

ترتبط عملية التخصيص بشرط قيام المنافسة، فالإي أي مدى يمكن تحقيق شرط المنافسة في سورية لاسيما في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية السائدة ؟ وإلى أي مدى يمكن تحقيق المنافسة (المحلية والخارجية) في واقع

¹¹⁹ قلعوي، غسان، ١٩٩٠- دور الرقابة المالية العليا في تنمية القطاع العام، الطبعة الأولى، أبو ظبي.

¹²⁰ "Wirtschaftswoche" Germmani Journal" Jahr 1994/51.

الأسواق المحلية الضيقة، في بعض البلدان العربية، وخاصةً في الأسواق السورية^{١٢١}، وإذا افترضنا أن حرية السوق، والمنافسة شرطاً لازماً، لتحقيق أهداف التخصيص، فهل المقصود هو السوق الداخلي أو المحلي؟ أي المطلوب هو التعرض أيضاً للمنافسة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية؟

إن الدعوة للتخصيص، كما تدعو لها بعض الهيئات الدولية والإقليمية تقتزن بالدعوة إلى المنافسة الكاملة، داخلية كانت أو خارجية، لاسيما وأن البيئة التنافسية بيئة صحية، تتحقق فيها كفاءة تخصيص الموارد، واستخدامها، وذلك سواء قامت تلك المنافسة بين المنتجين المحليين (المنافسة الداخلية)، أو بين المنتجين المحليين من جهة، وبين الموردين (منافسة الواردات)، أو بين المنتجين المصدرين المحليين، ومنافسيهم من المنتجين الأجانب (المنافسة من خلال الصادرات)،^{١٢٢} وهذا ما يتطلب بدوره أن نقف حيال الدعوة إلى التخصيص، وقفة متأنية بحيث نحدد مفهومها، وأهداف التخصيص الخاصة بسوريه، وفق ما تمليه المصلحة القطرية والقومية في ظل الظروف الدولية السائدة، فالأخذ بآليات السوق يتضمن الأخذ بآلية المنافسة، وقد أثبتت التجارب التنموية على مدى الخمسين السنة الماضية، أن آلية المنافسة هي إحدى آليات السوق الخاصة، وهي أهم آليات التنمية الناجعة، وأبرز عوامل تطور الاقتصاد الوطني بخطاً متوازنة ومتسارعة، وأن اعتماد آلية المنافسة، سيحقق تفعيل القطاع العام على مستويين رئيسيين: ١٢٢

a- المستوى الأول: مستوى العلاقة بين القطاع العام، والقطاع الخاص، بحيث ترسم العلاقة بين القطاعين على صورة الندية، وليس التبعية، وقد أكدت التجارب أن الربط بين هذين القطاعين على هذا النحو التبعية، كان السبب الرئيسي في قصور القطاع الخاص، وركود القطاع العام.

b- المستوى الثاني: ينبغي العمل بالمنافسة بين مجالات القطاع العام نفسه، الإنتاجية، والخدمية، وكذلك بين مؤسسات، أو فروع كل مجال منها، ثم بين الأفراد العاملين داخل كل مؤسسة، أو فرع من تلك المؤسسات، والفروع، ويفترض العمل بآلية المنافسة على هذا المستوى، العمل بمبدأ الربح، ومبدأ المحاسبة، أو تقدير ميزانية الإنفاق الاستثماري، ومصروفات الإنفاق الجاري المستحقة لكل قطاع، ومؤسسة من قطاعات، ومؤسسات القطاع العام، بحيث يرتبط نصيب هذا القطاع، وتلك المؤسسة أو ذاك الفرع من الميزانية العامة بدرجة الربح المحقق في كل منها مقدرة بكمية الإنتاج، أو نوعيته، أو بهاماً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المنافسة كآلية من آليات عمل القطاع العام، تفترض بالضرورة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، اعتماد مبدأ الفروق الفردية، لدى تقدير أجور العاملين في هذه المؤسسة أو تلك، وفي هذا الفرع الاقتصادي العام أو ذاك، والانتقال بالقطاع العام من حالة قطاع الحكومة إلى حالة القطاع العام المعافى، الذي يدار، ويستثمر لصالح الأفراد، وذلك باعتماد الشفافية "آلية قياس الحقائق"، لأن نهوض القطاع العام بآليات السوق (الشفافية، والمنافسة)، هو البديل عن الانتقال إلى اقتصاد السوق على أنقاض القطاع العام، وبالتالي يكفل شروط وحدة القطاعين العام والخاص، وحدة جدلية تقوم على تنافسها الاقتصادي في فضاء، وتحت سقف تكاملها الوطني.

¹²¹ د. قلعاري، غسان، ١٩٩٥ - مرجع سابق ص ص ١١١ - ١١٤.

¹²² فيصل، سعد، ١٧-٦-٢٠٠٤ - جريدة البعث، عدد ١، ص ٨.

بذلك يعتقد أنه إذا طبقت عملية التخصيص في سوريه بشكل واسع في بعض مؤسسات القطاع العام، فإنها عملية لن تتطلب تغييرات هيكلية واسعة، بل ستتم ضمن إطار الهيكل الاقتصادي السائد، عن طريق نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام، إلى القطاع الخاص على نحو أيسر، وفي ظل ظروف مستقرة، وعوامل حاكمة، وضوابط تسهل عملية التخصيص ومنها:^{١٢٣}

- وجود سوق مستقرة تضمن إخضاع المؤسسة بعد التخصيص، لجو معين من المنافسة، فإن كان نشاط المؤسسة، مما يتصف بالاحتكار الطبيعي، أو مما يقتزن بامتياز معين، أخضع نشاط المؤسسة بعد التخصيص، لضوابط تنظمه في ظل التزام قانوني يضمن سلامة الأداء.

- وجود سوق مالية تستطيع استيعاب أسهم الشركات العامة المزمع تخصيصها، وتسمح بتداول تلك الأسهم على نحو صحي، ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، كيفما كان أسلوب نقل الملكية المتبع، بالنسبة للمؤسسات التي ستقلب إلى شركات مساهمة، إلا أن سوريه تفتقر لسوق الأوراق المالية، وبالتالي تفتقر إلى مثل هذا المناخ الذي يسهل عملية التخصيص، مما يجعل عمليات التخصيص في سوريه، أكثر تعقيداً ولا يمكن التعويل منها على تقليد الأساليب والإجراءات التي اتبعت في الدول المتقدمة، بل يجب الانطلاق من واقعنا، والاستفادة من تجارب الدول الأقرب من طبيعة الاقتصاد السوري، كتجربة مصر وتلافي أخطائهم في هذا المجال، والتي لا بد أن تستبق، أو تتزامن مع إجراءات تصحيحية إدارية، واقتصادية معاً.

- تكوين البنى الأساسية: لقد أكدت تجارب التخصيص المتقدمة، على أن حفر القطاع الخاص، يحتاج من جملة ما يحتاج إليه في المراحل الأولى للتخصيص: إلى استمرار قيام الحكومة بإنشاء وتطوير البنى، والخدمات الأساسية، وقد يكون الأنسب إدارتها من قبل القطاع العام، أو بمساهمة القطاع الخاص، على شكل شركات مساهمة مختلطة، إذ أن إدارة القطاع الخاص لهذه الأنشطة، كان أكثر كفاءة وإنتاجية، وقل هدرًا، من إدارة هذا القطاع للأنشطة الإنتاجية والتوزيعية الأخرى، التي كان فيها فشل القطاع العام واضحاً، لذلك فمن الضروري أن تقتزن عمليات التخصيص بمجموعة من الإجراءات التي تقلب مفهوم ونظام الدعم، ليتحول الدعم، إلى دعم الإنتاج، لادعماً للاستهلاك. ففي دعم الإنتاج مكاسب اقتصادية وطنية واضحة، وخير مثال واقع الاقتصاد الحالي المعاش، حيث تتنافس الدول المتقدمة في تقديم الدعم الزراعي (يلاحظ الصراع حول ذلك في مباحثات الغات حيث تمكنت الدول المتقدمة من خلال الدعم الإنتاجي في مجال الزراعة، والصناعات الغذائية المرتبطة بها، ضمان الوفرة المحلية في المواد الغذائية، والتحكم في الأسواق الخارجية من خلال صادراتها الغذائية، التي غدت سلاحاً تتحكم فيها بمصائر الشعوب النامية، التي تلهث حكوماتها الداعمة للاستهلاك فيها وراء استيراد الغذاء، وإطعام شعوبها، بأسعار مدعومة تزيد من ديونها الخارجية، ومن معدلات تضخمها)، ولعل في دعم زراع القمح والحبوب في أمريكا، حتى مع ضخامة حجم العجز في موازاناتها (وهو عجز يمول بالاقتراض الرخيص في ظل

¹²³د: قلعوي، غسان، ١٩٩٥ - مرجع سابق ص ٧١.

تدني أسعار الفائدة على الدولار)، هو خير نموذج لما يجب أن يكون عليه الدعم الحكومي، الذي يستهدف تحقيق المصالح الوطنية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية.^{١٢٤}

3- الأسواق المالية كأداة لتطوير مؤسسات اقتصاد السوق

أ- مفهوم وطبيعة الأسواق المالية:

تعد الأسواق المالية من المقومات الرئيسة للنظام المالي في جميع المجتمعات المتقدمة، والنامية، كما تعد محطات التقاء عرض، وطلب، الأموال المتجمعة من الادخارات المحلية، من خلال شبكة الخدمات المالية الواسعة، والمتنوعة، التي تشرع بها الأسواق المالية، وتديرها.^{١٢٥} وفي ضوء هذه الأهمية قدمت الكثير من الدراسات مفهوم السوق المالية، إذ ترى دراسة (Arches 1983): أن السوق المالي تتعامل بها الوحدات التي ترغب بالحصول على الأموال (المقترضة مع الوحدات التي تزود الأموال (المقرضة)، إذ يقوم السوق المالي بتسهيل عملية التداول بين المشتريين والبائعين لحقوق الملكية والمديونية.^{١٢٦} وضمن هذا التوجيه، قدمت دراسة أخرى السوق المالي بكونها المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين الوحدات الاقتصادية، التي لديها موارد مالية فائضة ترغب في إقراضها (المدخزين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي (المقترضين)،^{١٢٧} أما (mcmenamin 1991): فقد رأى أن السوق المالي: هو المكان الذي يتم فيه تقويم أسعار الأوراق المالية وقياس عوائدها،^{١٢٨} في حين قدمت دراسة أخرى بعداً آخر للسوق يعكس استخدامها وأهدافها، مؤكداً أن السوق المالي: مكانه الطبيعي تلتقي فيه مصلحة المشروعات، التي تسعى وراء رأس المال لغرض توسعها وزيادة استثمارها، ومصلحة الأفراد الذين يرغبون في استثمار مدخراتهم لكسب المزيد من الأرباح من خلال الإسهام في مشروعات اقتصادية مختلفة.^{١٢٩}

وعموماً نجد التركيز واضحاً في عرض من مفاهيم توضح طبيعة السوق المالي: بكونه وسيلة مهمة لتنويع الاستثمارات، وخياراً واقعياً يكفل جمع المال اللازم لزيادة رأس المال، وتمويل خطط التوسع المستهدفة، وهو بهذا المعنى، لا يبتعد في مضامينه عن عده فرص حقيقية، لتعزيز مستوى ومعدل الادخار والاستثمار في الاقتصاد، إذ يسهم في زيادة السيولة والوساطة، وتنويع مصادر التمويل التي يحتاجها قطاع الأعمال عبر إصداره للأسهم والسندات.

ب - أنواع الأسواق المالية:

تقدم الدراسات، والبحوث أطراً تحليلية متعددة للأسواق المالية، تعتمد على التوجيهات، والأهداف، والأدوات، التي تنهض بها وعن طريق هذه الأطر التحليلية، يمكن تأشير المكونات والأنواع للسوق المالية من خلال مدخلين، واتجاهين تبعاً، لتباين الآليات المعتمدة على النحو التالي:^{١٣٠}

¹²⁴ د: قلعواوي، غسان، ١٩٩٥ - مرجع سابق ص ٧٢.

¹²⁵ عماد محمد، علي، ٢٠٠٢ - الترابط بين المصارف التجارية والسوق المالية في الاقتصاديات العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، عدد ٦، ص ٩٣.

¹²⁶ Archer, et, al. Financial Management, 2 ND, Ed N.Y 1983 P. 13

¹²⁷ نعمة الله نجيب، وآخرون، ٢٠٠١ - مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، ص ١١٩.

¹²⁸ Mcmenamin, J; Financial Management, London 1999, p. 72

¹²⁹ إبراهيم أحمد، جركس، ٢٠٠٢ - واقع سوق بغداد للأوراق المالية وآفاق التطور، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء مجلد (١) عدد (٣)، ص ١٢٥ - ١٣٤.

¹³⁰ إبراهيم أحمد، جركس، ٢٠٠٢ - مرجع سابق، ص ١٢٥ - ١٣٤.

A- الأسواق النقدية: وهي السوق التي يتم فيها التداول بالأدوات المالية شديدة السيولة وقصيرة الأجل، إذ يتركز عرض وطلب الأموال القابلة للإقراض لفترة تقل عن سنة، مثل أدونات الخزينة، والأوراق التجارية والقبولات، وشهادات الإيداع، ويمكن أن نميز في سوق النقد بين سوقين هما:

a. - السوق الأولية: وهي السوق التي تختص بتسويق الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)، وتوظيفها في استثمارات لآجال قصيرة، وبأسعار فائدة، تتحدد حسب مصدر الأموال، وسمعة المقترض، وتسمى أيضاً بسوق الإصدار، إذ غالباً ما تقوم بها مؤسسات مالية متخصصة كبنوك الاستثمار.

b. - السوق الثانوي: وتختص بتداول الأوراق المالية، التي تم إصدارها في السوق الأولية بأسعار تتحدد وحسب قانون العرض والطلب والسوق الثانوي قد يكون منظم ويسمى (البورصة)، أو سوق الأوراق المالية، وتخضع لقوانين وإجراءات، تديرها هيئات متخصصة ويتم التعامل فيها باسم الشركات المسجلة في السوق، أو قد يكون السوق غير منظم، يدار من خلال السماسرة أو مكاتب الصيرفة، أو الأفراد، ويسمى بأسواق المعاملات على المنضدة .

B- أسواق رأس المال: وهي المجال التي يتم فيها التداول بالأوراق المالية ذات الآجال الطويلة (أكثر من سنة)، كما هو الحال في سوق النقد فإن أسواق رأس المال تظهر بنوعين السوق الأولية المختصة بتداول الإصدارات الجديدة، وسوق ثانوية يجري فيها تداول الإصدارات القائمة.^{١٣١}

ت - شروط إحداث السوق المالية:

A- أولى الشروط اللازمة لإقامة السوق المالية هو توفر الاستقرار السياسي بشكل عام، إذ لا بد من توضيح معالم النظام الاقتصادي المستقبلي لسوريه بشكل رسمي، أي مؤسساته وأنظمتها وتشريعاته، وحدود اعتماده على آليات السوق الحرة، ودور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فيه، حيث لازالت القرارات حائرة بين منطلقات نظام السوق، ومنطلقات نظام التخطيط المركزي، وبالتالي فإن غياب الوضوح في هذا الشأن، قد يضطر المنتج والمستثمر والمصدر والمستورد سواء في القطاع العام، أو الخاص إلى الإحجام نتيجة عدم اليقين.

B- وضع قواعد واضحة للإفصاح من قبل الشركات المساهمة، وإقامة جهات رقابية فعالة، وقادرة على الالتزام بالقواعد المذكورة، وخلق وعي للخروج من الشركة العائلية التضامنية، السائدة في السوق السوريه، والتي لا تفصل بين الملكية والإدارة، إلى الشركات المساهمة،^{١٣٢} إذ أن وجود السوق المالية، سيمكن من تحريك أسهم تلك الشركات، كما أنه سيزيد من عدد المكتتبين في الإصدارات الجديدة.^{١٣٣}

C- التخلص من القيود والأنظمة والقوانين المقيدة، لظهور عمل اقتصادي يتصف بالشفافية، حتى يسهل قيام الشركات المساهمة، الملتزمة بالقوانين والأنظمة النافذة، لذلك لا بد من توفر إطار تشريعي وتنظيمي مؤسسي،

¹³¹ صلاح السيد، جودة، ٢٠٠٠ - بورصة الأوراق المالية علمياً وعملياً، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ص ٢٠.

¹³² الجمهورية العربية السورية، وزارة التموين والتجارة الداخلية، مديرية الشركات (غير منشور): أحدثت هذه الشركات بموجب قوانين مختلفة: ١٨ شركة بموجب قانون التجارة رقم ١٤٩ العام ١٩٤٩، ٨ شركات بموجب قانون تشجيع الصناعات ١٠٣ لعام ١٩٥٣، ٨ شركات بموجب قانون الشركات الزراعية رقم ١٠ لعام ١٩٨٦، ٩ شركات بموجب قوانين تشجيع السياحة، ٢٤ شركة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

د. هزاع، مفلح، ١٩٩٨/٥/١٤ - التعددية الاقتصادية وإمكانية قيام سوق مالية في سورية، كلية الاقتصاد جامعة حلب، ص ١٤.

¹³³ هزاع، مفلح، ١٩٩٨/٥/١٤ - مرجع سابق، ص ١٥.

قادر على توفير الحماية لحقوق المتعاملين، وتسهيل المعاملات، وأن يتسم بالمرونة الكافية للتكيف مع المتغيرات المستجدة.

D- العمل على اعتماد السياسات النقدية والمالية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

وفيما يلي أهم مقومات قيام السوق المالية الكفاء:^{١٣٤}

a. توفر عرض كاف من المدخرات المعروضة للإستثمار، وبالمقابل توفر طلب تجاري كاف على هذه المدخرات، وإذا كان حجم المدخرات الفردية، يرتبط بمستوى الدخل الفردي الحقيقي، ومن ثم بالميل للادخار، فإن حجم المدخرات المؤسسية، يرتبط بما تراكمه المؤسسات المالية الاستثمارية من احتياطات، كما أن الطلب على هذه المدخرات، يرتبط بمدى اتساع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وقدرتها على مشروعات استثمارية ذات جدوى اقتصادية وربحية مجزية.

b. توفر مؤسسات مالية ومصرفية كفوءة وقادرة على أداء دورها في اتجاهات عدة من أهمها تعبئة المدخرات، وتوليد الفرص الاستثمارية، وبلورتها في شكل مشروعات محددة والترويج الناجح لها في أوساط المستثمرين والممولين، وفي النهاية التوسط بين عرض السيولة النقدية، والطلب عليها لوصول أطراف العلاقة الاستثمارية.

E- تطوير البنية المالية التحتية: ويشمل هذا التطوير العناصر التالية:^{١٣٥}

a. إيجاد أنظمة متطورة، وقدرات محاسبية محلية كفوءة لخدمة المصارف والقطاعين العام والخاص.

b. إقامة أنظمة واضحة لحقوق الملكية ولحل المنازعات التجارية.

c. إيجاد أنظمة واضحة للإفصاح المالي تلتزم بها الشركات، وإقامة دوائر قوية في الدولة تجبر الشركات على الالتزام بها.

d. إيجاد رقابة فعالة على نشاط الشركات من قبل الدولة لحماية المساهم والمستهلك ولمنع الاحتكار.

e. توفير القاعدة المعلوماتية الواسعة للأداء الاقتصادي الكلي، والجزئي.

f. توفير الوسائط المالية غير المصرفية مثل صناديق الاستثمار في الأوراق المالية وصناديق تمويل المشاريع الجديدة.

وفيما يتعلق بحقوق الملكية (المذكورة في البند الثاني) فإن قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ سمح للشركات الأجنبية، إقامة مشروعات مستقلة، أو المشاركة مع شركاء سوريين، ولكن بيئة الأعمال والتجارة لازالت تتسم بالصعوبة، كما أنها غير جذابة، فعمليات الترخيص للاستثمارات، غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً، حيث يتم فحص كافة الطلبات، ويطلب الحصول على موافقات من جهات متعددة، وتتمثل السلبيات في اشتراط استخدام سعر الصرف الرسمي، وعدم وجود سوق مالية،^{١٣٦} أما بالنسبة للمؤسسات المالية،

¹³⁴ دراسة أقامتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى المؤتمر الرابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب والذي انعقد في تونس في الفترة ١٨-٥ تشرين الثاني نوفمبر، عام ١٩٨٨.

¹³⁵ د. مكر، نبيل، ١٩٩٨-٤-٥- النظام المصرفي والمالي السوري أمام الانفتاح على الأسواق الدولية، البعث الاقتصادي، العدد ٦.

¹³⁶ ندوة حول دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة (تحرير طاهر كنعان)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، ١٩٩٨- بيروت، ص ٢٢٠.

والمصرفية في سورية،* وهذه المؤسسات بمجملها، غير قادرة في صورتها الحالية على مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم، سواء ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية (قطاع الخدمات)، أو بشرط إقامة السوق المالية في سورية.

F- تنوع أدوات الاستثمار المالي ذات المزايا المختلفة، بما يؤمن للسوق المالي توسعاً وفاعلية، وبما يتيح الفرصة أمام المتعاملين للاختيار، وفق مصالحهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم،^{١٣٧} وتوفير الأطر التشريعية، والتنظيمية، وتأمين أدوات الاستثمار المالي.^{١٣٨}

G- من شروط إحداث السوق المالية في سورية، معالجة بعض القضايا، التي تتعلق بإدارة الطلب الكلي (السياسات النقدية والمالية والسعرية) ومن هذه القضايا:

a. يعتبر الانضباط المالي أساساً في عملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك لاحتواء التضخم، وتمكين الحكومة من توفير التمويل للقيام بمهامها الاقتصادية.

b. مراجعة عميقة، وشاملة للإنفاق الاستثماري، والإداري في الموازنة العامة للدولة، وترشيد هذا الإنفاق، إضافة إلى جهود التحصيل، وإصلاح التشريع الضريبي.

c. الحد من الإعفاءات الضريبية المطلقة، والعمل على تخفيضها تدريجياً، واستبدالها بحوافز ضريبية تشجع مباشرة على التأهيل المهني والتدريب، وعلى خلق فرص العمل، وتدعيم القدرات التكنولوجية المحلية، بما فيها الوحدات الإنتاجية بجهود البحث والتطوير.

d. تحريك أسعار الفائدة للتأثير على العرض والطلب، وإعادة هيكلة سلم الفوائد الدائنة، والمدينة للتيسيق بينهما.

ث- الضرورات الاستثمارية والتنموية لقيام السوق المالية في سورية:

تلعب المؤسسات والأسواق المالية دوراً هاماً وبارزاً في أي اقتصاد متطور، عن طريق إيجاد العلاقة والارتباط بين المدخرين (عرض الأموال)، والمستثمرين (طلب الأموال)، إذ أن كفاءة وإنتاجية الاقتصاد، عادةً ما تقاس بمقدار المتوفر من العرض مع طرفي العلاقة وتظهر مهمة تلك المؤسسات في قدرتها على إدارة وتوزيع الأموال، بالتمويل المباشر للمشاريع الاستثمارية القائمة والجديدة، كما هو الحال في أسواق المال، والتمويل غير المباشر عن طريق الوساطة المالية (المصارف والبنوك)، لنقل الأموال من المقرضين إلى المقترضين، كما تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً في عملية الاستثمار، وتشكل أحد مصادر توفير فرص الاستثمار، وخاصة في الاقتصاديات التي يوجد لديها سيولة غير مستغلة وتؤثر هذه الأسواق على النشاط الاقتصادي ككل، من خلال خلقها للسيولة النقدية، وقد بينت دراسة قامت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أن عدم وجود، وعدم إمكانية تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، يعد واحداً من العوامل

* المؤسسات المالية، والمصرفية السورية هي: المصرف المركزي السوري ويشكل السلطة النقدية العليا في سورية، والمؤسسات المصرفية الحكومية الأخرى، وهي المصرف التجاري السوري، والمصرف الزراعي التعاوني، والمصرف الصناعي، والمصرف العقاري، ومصرف التسليف الشعبي، أما المؤسسات المالية فتتألف من المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد (تحولت إلى مصرف التوفير بموجب المرسوم رقم ٤٨٥ لعام ٢٠٠٠)، والمؤسسة العامة السورية للتأمين.

¹³⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٨٨- أسواق الأوراق المالية العربية (واقعها وإمكانات تطويرها)، - الكويت، ص ٩.

¹³⁸ الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٥/٨/٢١ - عدد ١٣٨٩، ص ١٨. لمزيد من المعلومات انظر www.ahram.Org.eg/ik

المعوقة للاستثمار، في سوق مالية متطورة الدول العربية، ومنها سورية قطعاً، في حين تساهم سوق الأوراق المالية في تنمية العائدات الادخارية، من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات استثمارية، تؤمن لهم دخلاً إضافياً، فيستطيع الفرد استثمار أمواله حسب ما يمتلك، من خلال الأسهم التي يتم تداولها في البورصة، حيث يتوجه للبورصة، ويشتري ولو سهم واحد في أي مجال استثماري يريده، كما توفر للمستثمرين درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاءون، كما تساهم في توفير المعلومات والبيانات المالية والاقتصادية، عن الأوضاع الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، مما يمنح متخذي قرارات الاستثمار أفضلية عالية لاتخاذ قراراتهم بصورة أكثر عملية، وتساهم في تحقيق الأسعار العادلة للأوراق المالية من خلال آلية السوق، وقوانين العرض والطلب، وبشكل يعكس مدى نجاح وفاعلية الشركات المدرجة في السوق، وتساهم السوق في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة التنافسية، والتي تتلاءم مع طبيعة العادات الادخارية في سورية، وكان لسورية تجارب واضحة وناجحة في هذا المجال في الفترة التي تلت الاستقلال الوطني، إذ عرفت سورية نشوء أسواق رأس مال مستترة، غير خاضعة لأي تنظيم أو تشريع أو إشراف من الجهات الحكومية المسؤولة، وكانت تكاليف التمويل في تلك الأسواق مرتفعة، إذا ما قورنت مع فائدة المصارف الحكومية، ويعتبر قرار إقامة سوق الأوراق المالية، من أهم قرارات الإصلاح الاقتصادي في سورية في الوقت الراهن، والهدف منه تشجيع الاستثمار، وتوفير المناخ المناسب للمستثمرين، وإيجاد منافذ تتيح لهم توظيف أموالهم، وتداول هذه الأموال، من خلال التشجيع على إقامة الشركات المساهمة، التي تشكل السوق المالية أحد مصادر تمويلها.¹³⁹

برأي الباحثة أن الأسواق المالية تعد آلية أساسية، وضرورية للإسراع بعملية الخصخصة، كما أنه ومن شروط نجاح الخصخصة توفر السوق المالية، فالعلاقة تبعية، فسواء تم انتهاز أسلوب الاكتتاب (أو الطرح) العام أو الخاص، أو فتح رأس المال، وهو ما يندرج في إطار السوق الأولية، فإن انتعاش هذه العملية، التي تولت مهمتها البنوك، يقتضي أيضاً وجود سوق ثانوية (البورصة)، تتيح إمكانية تداول هذه الأوراق، لمن يرغبون في ذلك لاحقاً، وسورية لم تستبعد دور القطاع الخاص وأهميته، ولم تنكر دور الأسواق المالية، غير أن الملاحظ هو ضآلة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، فضلاً عن ذلك ما تزال مؤسسات القطاع العام (الإنتاجية والمصرفية)، تؤدي دوراً اقتصادياً متواضعاً.

وبرأي الباحثة أن الخصخصة في حد ذاتها ليست هدفاً، وإنما هي أسلوب ووسيلة لبلوغ النجاح في الأداء الاقتصادي، من خلال تطبيق آليات اقتصاد السوق، ومن هنا ينبغي أن يصاحب برامج الخصخصة برنامج

¹³⁹ زيني حسين، عوض الله، ١٩٩٨ - مرجع سابق، ص ٨٠.

آخر أكبر أهمية، تتمثل في تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة، فعمليات الخصخصة تظل مرحلة سوف تنتهي مهما طال أمدها، أما إنشاء المؤسسات فلا ينتهي، بل هو الدلالة على نمو الاقتصاد، وهو المعبر الحقيقي عن القدرة على جذب الاستثمارات، ومن الخطأ الاعتقاد بأن المؤسسات الكبيرة التي كانت تمتلكها الدولة، ينبغي أن تعوض بمؤسسات كبيرة أخرى، يمتلكها القطاع الخاص، من هنا تأتي ضرورة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في سوريه، كسياسة في جذب الاستثمارات. تتبع من اعتبارين: ضعف القدرة على الاستيعاب، سواء بالنسبة إلى حجم الفرص الاستثمارية المتاحة، أو بالنسبة إلى حجم السوق من جهة، ومحدودية رؤوس الأموال المحلية المتاحة للاستثمار من جهة أخرى. وإن جذب الاستثمارات يبدأ بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص، وتهيئة المناخ المناسب له، حتى يصبح الفاعل الرئيسي في الاقتصاد، فالشفافية والحرية والأمان والرواج هي المتغيرات، التي تتحكم في أي قرار استثماري، ومن بين أدوات تحقيق الرواج الاقتصادي السوق المالية.

الباب الثاني

المنافسة والشفافية ودورها في تجارب عربية مختارة للانتقال إلى اقتصاد السوق

الفصل الأول: طبيعة ودور المنافسة والشفافية في تطوير الاقتصاد المصري

- المبحث الأول: محاولات تطبيق الشفافية لتطوير الاقتصاد المصري
- المبحث الثاني: محاولات تطبيق المنافسة لتطوير الاقتصاد المصري
- المبحث الثالث: التنافسية كنهج تنموي لإدارة الشفافية والمنافسة في مصر

الفصل الثاني: الاقتصاد المصري وتجربته بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المبحث الأول: الخصخصة في مصر تجارب وانعكاسات
- المبحث الثاني: تعويم العملة وانعكاساتها على الاقتصاد المصري

الفصل الأول

طبيعة ودور كل من المنافسة والشفافية في تطوير الاقتصاد المصري

- المبحث الأول: محاولات تطبيق الشفافية لتطوير الاقتصاد المصري
- المبحث الثاني: محاولات تطبيق المنافسة لتطوير الاقتصاد المصري
- المبحث الثالث: التنافسية كنهج تنموي لإدارة الشفافية والمنافسة في مصر
أولاً: مفهوم التنافسية وأنواعها
ثانياً: المؤشرات المركبة لقياس التنافسية في مصر

المبحث الأول: محاولات تطبيق الشفافية لتطوير الاقتصاد المصري

لقد أدركت مصر باكراً أهمية كل من الشفافية والمنافسة في الوصول إلى إنتاج معلومة مثلى، وذلك انطلاقاً من قناعتها بحقيقة وواقع احتلال الاقتصاد المعرفي أو اقتصاد المعلومات المكانة المتفوقة، بل المركزية في مجمل عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، كما أدركت مصر أن المعلومة المثلى هي المحفز لاتخاذ القرار، وهي الموجهة له، والمتتبعه لعواقبه من حيث المبدأ، عدا عن دور هذه العناصر مجتمعة، والتي تشكل الشفافية العنصر الأساسي فيها بجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال ما تبعته الشفافية من ثقة وما توفره من معلومات دقيقة للمستثمرين العرب والأجانب والمحليين في البورصات والأسواق المالية، عدا عن أهميتها بتنمية الطلب الوطني على المعلومات وتنمية الصادرات المصرية، وبالتالي نمو الاقتصاد المصري، ورفع مستوى المعيشة لمواطنيه. وكان ذلك واضحاً من خلال ما اتبعته مصر من أساليب في هذه المجالات، فقد عملت مصر على زيادة الشفافية، وتشجيع سلامة الحكم والإدارة من خلال تقييم الشفافية المالية العامة، وشفافية السياسة النقدية والمالية¹⁴⁰، وإصدار التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال (قانون رقم ٨٠ في ٢٢ مايو لسنة ٢٠٠٢ الخاص بإصدار قانون لمكافحة غسل الأموال والمعدل بالقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٥١) لسنة ٢٠٠٣¹⁴¹ وتمويل الإرهاب، كما تسعى مصر على تطوير آليات عمل الجهاز المصرفي وأدائه لمواجهة المنافسة الدولية، وإضفاء مزيد من المرونة والشفافية على العمل المصرفي. ومن الخطوات الهامة التي قامت بها مصر لتعزيز الشفافية في هذا المجال، قيام البنوك بتدشين نظام جديد يسمى (آلية الإنترنت الدولي)، يشارك فيها ٣٤ بنكاً مصرية وتقوم على تبادل البنوك ما لديها من فوائض بالدولار، وإعلان موقفها المالي بشكل شفاف، مما أدى لخلق حالة من الشفافية بشأن الرصيد بالدولار المتوفر، وساعد على استقرار السوق بعد أن كان يعتمد على الشائعات والمضاربات، كما طبقت مصر الشفافية بالعديد من الممارسات ومنها: ارتكاز سياسة الإنفاق العام في مشروع الموازنة على الشفافية، ومراعاة البعد الاجتماعي في إعداد الموازنة على الشفافية في مقدمة البنود، كما تعمل في سبيل العمل على تطوير وتحديث سوق المال على تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وتوفير المعلومات عن سوق المال، وذلك بتزويد موقع البورصة على شبكة الانترنت بكافة المعلومات الفورية، وربطها بالقمر الصناعي المصري، وتعمل مصر كذلك على تطوير المؤسسات القائمة على خدمة المتعاملين في سوق المال مع تعزيز الرقابة على هذه السوق لصالح المستهلك وانضباط آلية العمل، كما اتبعت مصر مبدأ الشفافية في برنامج الخصخصة ببيع الممتلكات والأصول والأسهم التي تطرحها الشركات، وقد أصدرت الحكومة المصرية قانوناً جديداً لسوق المال يتضمن جزاءات رادعة لعدم الشفافية، كما قامت بإلغاء بعض المعاملات في سوق المال المشكوك فيها، وذلك في إطار تنشيط السوق ومواجهة الهبوط في بعض الأسهم. وتعتبر مصر الدولة ٥٩ من بين الدول التي تنشر بياناتها في صندوق النقد الدولي، حيث التزمت بالمعايير الدولية لنشر المعلومات التي حددها هذا الصندوق، وذلك من خلال توفر جميع المعلومات والبيانات حول الاقتصاد المصري، ومعدلات الأداء والمؤشرات الاقتصادية العامة عن حسابات الدخل

¹⁴⁰ دراسات اقتصادية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، أغسطس ٢٠٠٣ - صندوق النقد الدولي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

¹⁴¹ الترساوي إبراهيم، عصام، ٣٠ مارس، ٢٠٠٥، النص الكامل تطور تجريم غسل الأموال في مصر والعالم، الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد ٨٩، لمزيد من المعلومات انظر <http://www.ahram.org.eg/>

القومي والمشروعات الاستثمارية الواردة بخطط التنمية مع تحديد أهم فرص الاستثمار بالقطاعات المختلفة^{١٤٢}، وقد عملت مصر على تقليل الفجوة بينها وبين العالم المتقدم في مجال المعلوماتية،^{١٤٣} إذ أخذت على عاتقها نشر الوعي المعلوماتي، وأهمية المعلومات وتوظيفها في التنمية والتطور، وعملت على توفير بيئة رقمية افتراضية لكل شخص في أي وقت للتسوق والعمل والتعلم والاستثمار والترفيه، وترجع جهودها في خلق نموذج مجتمعي واعي بأهمية المعلومات إلى منتصف الثمانينات، من خلال إنشائها لمشروع المعلومات الوطني لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي دفع لتأسيس قاعدة معلوماتية، وذلك عن طريق تزويد مجلس الوزراء بالمعلومات اللازمة لصنع القرار، وخدمة الخطط التنموية، كما قامت بتشجيع ودعم المشاريع المعلوماتية، التي من شأنها الإسراع بالتطوير التقني والإداري في الوزارات والقطاعات والمحافظات، وكل ذلك من خلال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار Information and Decision Support Center التابع لمجلس الوزراء والذي عمل على دعم تأسيس البنى التحتية الوطنية للمعلومات، التي تطورات حالياً لربط المجتمع المصري بطريق المعلومات السريع (Highway Information) والدخول لمجتمع المعلومات الكوني، ومثل ذلك لم يحدث بين عشية وضحاها، وإنما واجهت مصر عدة مشاكل من أهمها ضعف البنية التحتية للاتصالات والإصلاح الاقتصادي... الخ، ولكنها عمدت ومنذ البداية على تبني وتطبيق برامج اقتصادية واجتماعية بنيت على المعلومات، التي تجسدت بتبني سياسة الانفتاح في العام (١٩٧٤) وبرامج الإصلاح الاقتصادي، والاهتمام بتوظيف المعلومات لدعم اتخاذ القرار في عام ١٩٨٥، وكذلك مبادرة الإصلاح الإداري (المأسسة) في العام ١٩٨٩، إضافة إلى الاهتمام بالبنية التحتية الوطنية للمعلومات في عام ١٩٩٤، والتي هي عبارة عن عدد كبير من المشاريع المعلوماتية (IT) وقواعد البيانات وأنظمة المعلومات ذات العلاقة بقضايا أساسية في الاقتصاد ومرتبطة عمودياً بالقطاعات وأفقياً بالبلاد بشكل عام كما اشتملت معظم التطبيقات المصرية للإنترنت، والتقنيات المعلوماتية بصفة عامة على مجالات التعليم والصحة والبيئة والثقافة والسياحة والتوظيف والاستخدام والخدمات الحكومية والتجارة والأعمال، وقد أثرت هذه المشاريع أو التطبيقات بطبيعة الحال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، أما عن الجهود المصرية في مجال الاتصالات والارتباط بالإنترنت، فقد بدأت منذ ١٩٨٩ من خلال شبكة (Bitnet)، ففي أكتوبر ١٩٩٣ دخلت مصر في بوابة المعلوماتية من خلال ارتباطها ببوابة شبكة الجامعات المصرية، ومع إطلاق عام ١٩٩٤ أصبحت مصر مرتبطة رقمياً، ولديها بوابة رقمية من خلال القمر الصناعي والكوابل التي تعد العمود الفقري للاتصالات في مصر^{١٤٤}. وفي ذات الوقت سارعت وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية بتكثيف الجهود لتطوير استخدامات تقنيات المعلومات، والإسراع في بناء البنية المعلوماتية باعتبارها أهم الأدوات التي ترفع كفاءة العمل الوطني لسد الهوة أو الفجوة الرقمية التي تعاني منها وذلك عن طريق زيادة حجم الاستثمارات في مجال التقنية المعلوماتية والذي ارتفع من ٢٩٠

¹⁴² سلامة، محمد، جريدة الأخبار، الاثنين ٤ - إبريل - ٢٠٠٥ - akhbarelyom@akhbarelyom.org

¹⁴³ اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠١ - مصارف الغد، ص ١٣٣.

¹⁴⁴ Sherif Kamel . The Birth of Egypt's Information Society.- International Journal of Computer and Engineering Management .- Vol 5 , No. 3 (September - December 1997) .- Available at : <http://www.journal.au.edu/ijcem/sep97/article2.html>

مليون جنيه مصري عام ١٩٩٩ إلى ٦٢٠ مليون جنيه مصري في ٢٠٠٠. كما ركزت اهتمامها بالصناعات المعتمدة على كثافة رأس المال البشري من أجل التوسع في استخدام تقنيات الشبكة الذكية، وكذلك التوسع في برامج التدريب لخلق الخبرات والكوادر، بعد أن أوضحت وزارة الاتصالات والمعلومات أن عدد مستخدمي الإنترنت قد تخطى ٧٠٠,٠٠٠ مستخدم في بداية ٢٠٠١ وقد توقعت وصول العدد إلى مليون مع بداية ٢٠٠١ و٢ مليون في نهاية ٢٠٠٢،^{١٤٥} وقد أعلنت عن المشروع القومي للنهضة التكنولوجية، والذي جسد الهدف الأول كجسر عبور للهدف الثاني والمتمثل بإقامة قاعدة تكنولوجية مصرية،^{١٤٦} وذلك بوضع مشروع الخطة القومية للاتصالات والمعلومات في ديسمبر عام ١٩٩٩^{١٤٧} هادفة إلى تحقيق العديد من الأهداف مترجمة بذلك المشروع القومي للنهضة التكنولوجية إلى واقع ملموس، من خلال تنفيذ العديد من المشروعات الموحدة، واتخاذ الإجراءات لتحقيق طفرة في الصناعة والتصدير، وخلق فرص عمل جديدة.^{١٤٨}

^{١٤٥} مصطفى عبد الله، أحمد. مارس ٢٠٠٣ - التخطيط لمجتمع المعلومات المصري : دراسة وصفية تحليلية للسياسات والتوجهات الوطنية - شبكة

أخصائي المكتبات والمعلومات - ٩٤، تاريخ الإطلاع يوليو ٢٠٠٣. - متاح في www.Librariannet.com.

^{١٤٦} د. بلال، عبد المنعم وآخرون، يناير ٢٠٠٣ - الاتصالات والمعلوماتية في مصر، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية.

^{١٤٧} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا، ٢٠٠٣ - 3-NOVEMBER - مجتمع المعلومات في جمهورية مصر العربية، الأمم المتحدة.

^{١٤٨} وزارة الاتصالات والمعلومات ديسمبر ١٩٩٩، "الخطة القومية للاتصالات والمعلومات".

المبحث الثاني: محاولات تطبيق المنافسة لتطوير الاقتصاد المصري

شهد الاقتصاد المصري منذ بداية التسعينات العديد من الجهود التنظيمية والإصلاحية في إطار التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، والتي هدفت إلى تحرير الأسواق، وتحسين البيئة الاستثمارية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، بغرض تعزيز قدراته التنافسية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وقد ترافقت عملية الإصلاح بإصدار العديد من القوانين والتشريعات الحامية للمنافسة والمشجعة لها، بهدف إنجاح عملية تحرير الأسواق، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، لاسيما وقد دلت التجارب الدولية على ضرورة سن القوانين والتشريعات التي تحمي المنافسة وتشجعها، وضرورة ترشيد سلوك قطاع الأعمال بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية، وهياكل قوى السوق، لذلك فقد عملت مصر على تبني كافة السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى إيجاد قطاع صناعي قوي قادر على التصدير، من خلال تطوير الموارد الزراعية، وتغيير هيكل الاقتصاد المصري، وإيجاد دعم مادي للصادرات والصناعة، وتنمية وتطوير مصادر إيرادات الصرف الأجنبي لمصر كقناة السويس/السياحة/وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.^{٤٩} كما عملت على تشجيع الصادرات وتنميتها بما يحقق رفع قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، من خلال إصدار الحكومة المصرية القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير: وقد تضمن القانون في مادته الأولى: وضع القواعد والإجراءات الكفيلة بتنمية الصادرات، بما يحقق زيادة حجمها، وتوسيع مجالاتها، وفتح أسواق جديدة لها، ورفع قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وإزالة ما يعترض ذلك من عقبات، كما جاء في مادته الثانية: إنشاء صندوق لتنمية الصادرات يكون الهدف منه زيادة حجم التصدير، وتوسيع مجالاته، ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية السلعية والخدمية، والعمل على خفض أعباء عمليات التصدير في قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي، وله في سبيل ذلك تشجيع تسويق المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، ومعاونة المنتجين على زيادة قدراتهم على التصدير، وتطوير شبكة الاتصال الإلكتروني بالأسواق المستوردة ومؤسسات التطوير الوطنية والمنظمات التي تعمل على تنشيط الصادرات، والتخفيف من الأعباء التموينية على المصدرين للتساوي مع المنافسين في الأسواق العالمية، وتقوية قدرة المصدرين على التسويق والترويج في مجالات الصادرات السلعية والخدمية، وتمويل دراسات أسواق التصدير، وتحديد احتياجاتها النوعية والكمية، وتعريف المصدرين بمطالب الأسواق الخارجية والضوابط التي تضعها على تداول السلع المستوردة، إضافة لسعي مصر المستمر والمتواصل للانفتاح على شركائها التجاريين جميعاً في العالم العربي، والاتحاد الأوروبي، وأفريقيا، والولايات المتحدة، حيث لا يغني أحدهم عن الآخر أو يتعارض معها، انطلاقاً من مبدأ التمسك بمبادئ المنافسة الحرة، وفتح الأسواق وتحرير التجارة في الصادرات والواردات، وخفض مستوى الحماية الجمركية إلى مستويات مقبولة بالمعايير الدولية. ويشير التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية إلى أن أوروبا تستقبل ٣١% من إجمالي الصادرات المصرية، و٣٩% تتجه للولايات المتحدة، و١٤% للدول العربية، و١٣% للدول الآسيوية، بينما تشير خريطة التوزيع الجغرافي للواردات المصرية إلى ورود نسبة ٤٥% منها من أوروبا، و٢٥% فقط من الولايات المتحدة، و١٤% من الدول الآسيوية، و٦% من الدول

١٤٩ . السعيد، مصطفى، ٢٠ مايو ٢٠٠٢- توصيات مؤتمر "دور التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي في تنمية الصادرات".

العربية"،^{١٥٠} وقد قطعت مصر شوطاً طويلاً في تحرير سياستها الاقتصادية وأصبحت ملتزمة بصورة تعاقدية أو بإرادتها الذاتية بتحقيق تلك الأهداف في ثلاث مسارات:^{١٥١}

١. الانضمام إلى الغات (١٩٧٠) وبعدها لوريثتها منظمة التجارة العالمية ١٩٩٤، حيث قامت مصر في سبيل الامتثال إلى قواعد المنظمة بإجراء العديد من الإصلاحات في السياسات التجارية، ومنها تعديل جدول التعريفات الجمركية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عملاً بالمرسوم الجمهوري رقم ٤٦٩ المؤرخ في ١ ديسمبر ٢٠٠١، بغية فرض رسوم جمركية جديدة على الملابس كخطوة في سبيل إلغاء القيود الكمية على استيراد هذه المنتجات.^{١٥٢}

٢. اتفاق تحرير التجارة مع أهم الشركاء التجاريين (العرب وأوروبا وأفريقيا وأميركا).

٣. سياسات الإصلاح الاقتصادي الوطني اللازمة لنجاح سياسات تحرير التجارة.

أما السمات الأساسية للنظام القانوني والقضائي المرتبط بالمنافسة في مصر فقد تبلورت بالعديد من التشريعات الهامة التي تتبع من ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتستجيب إلى شروط العضوية لدى بعض المنظمات الإقليمية والدولية كما في حالات منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومنها على وجه الخصوص:

أ- تشريع المنافسة:^{١٥٣}

وتعد تشريعات المنافسة من بين التشريعات المستجدة التي جاءت وليدة سياسات واتفاقيات تحرير الأسواق والتجارة الدولية، لذلك وفي سبيل امتثال مصر إلى قواعد منظمة التجارة العالمية، وسياسة اقتصاد السوق التي تبنتها في عملية الإصلاح الاقتصادي، قامت الحكومة المصرية بإصدار تشريعات مختلفة تتضمن أحكاماً خاصة تعالج السلوك الأساسي المناهض للمنافسة، ولكن رغم ذلك لم تخضع المنافسة في مصر قط لتشريع كامل،^{*} واعترافاً بالحاجة الملحة إلى هذا الإطار القانوني، أعدت الحكومة المصرية مشروع قانون بشأن المنافسة في أوائل عام ٢٠٠٣، وينطبق القانون المقترح على جميع الهيئات والأشخاص والذين يزاولون الأنشطة المالية والاقتصادية بما في ذلك الأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية. ولا تخضع لهذا القانون الهيئات الإستراتيجية التي تملكها الدولة أو تشغلها لتأمين الماء والغاز والكهرباء والنفط، ولا الهيئات الأخرى التي تنشأ بقرار رئاسي. ويحظر مشروع قانون المنافسة في مصر أشكال الممارسات التي تعتبر مناهضة للمنافسة، ومنها مايلي:^{١٥٤}

A. تخفيض أو زيادة أسعار شراء أو بيع البضائع والخدمات، أو التحكم بها بأي طريقة أخرى.

B. فرض القيود على إنتاج أو توزيع أو تسويق البضائع والخدمات.

^{١٥٠} بقلم شفيق حمدي، حوار مع **الأستاذ ممدوح الولي: رئيس منابو قسم أسواق المال والاستثمار بصحيفة الأهرام المصرية** الاقتصاد المصري

2003/3/9 الأحد - **تفاقم أزمة الدولار**، إسلام أون لاين، لمزيد من المعلومات انظر

<http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=RT77ts&hCounter=15>

^{١٥١} بيومي، جمال، يناير ٢٠٠٥ - "رغم ترحيب المستفيدين QIZ المخاطر واردة" مجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، مصر العدد ٧٢، السنة السادسة.

^{١٥٢} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤ - مرجع سابق، ص ٤١.

^{١٥٣} B.A EL-Dean and M.Mohieldin. On the Formulation and Enforcement of Competition LAW in emerging Economies: The Case of Egypt, Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No.60.September 2001, and p.22

^{*} تدرج ضمن التشريعات التي تحظر المنافسة غير العادلة: المادة ٣٤٥ من القانون الجزائي، لعام ١٩٣٧، والقانون رقم ٢٤١ لعام ١٩٥٩، والقانون التجاري.

^{١٥٤} المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣ - تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، ص ص ٦٥-٦٦.

C. الامتناع عن تقسيم الأسواق.

D. فرض قيود على الترتيبات المتصلة بإجراءات المناقصات، وتطبيق القواعد على عمليات الدمج والشراء التي تجريها هيئات ذات رأس مال أو رقم أعمال يبلغ أو يتجاوز ٥٠ مليون جنيه مصري.

E. ويحظر مشروع قانون المنافسة عمليات الدمج إذا كانت تتيح للهيئة المدمجة منفردة، أن تحدد أسعار البضائع والخدمات، وأن تؤثر في النفاذ إلى السوق أو الخروج منها، و /أو تشجع الاضطلاع بأنشطة يمنحها قانون المنافسة.

F. ويقترح مشروع قانون المنافسة إنشاء لجنة مستقلة معنية بالمنافسة.

G. كما يوجز مشروع قانون المنافسة حقوق وآليات نفاذ هذا القانون، ومن ضمنها العقوبات والجزاءات.

ب- تشريع الاستثمار: ١٥٥

يمثل قانون الاستثمار التشريع الأساسي الذي يسري في مصر، وقد اعتمد استجابة لجهود واسع النطاق اشتركت الدولة في بذله مع القطاع الخاص بغية إصلاح الكثير من القوانين المعقدة التي كانت تحكم التجارة والاستثمار، ومما يندرج في ضمانات الاستثمار المشمولة بهذا القانون، كالتأميم، والحجز الإداري والمصادرة، والتدخل في التسعير وتحديد الأرباح، وإبطال التراخيص، وحقوق ملكية الأراضي، والحق في استيراد المواد الأولية والمعدات مباشرة أو من خلال الوسطاء، ويخفف القانون رسوم الاستيراد، ويقدم إعفاءات من بعض الشروط التي يفرضها قانون الشركات وقانون العمل، إضافة إلى إعفاءات أخرى من عدة ضرائب بينها ضريبة الدخل، ورسوم الطوابع، وضريبة الأرباح الرأسمالية وقد نتج من هذا الإصلاح التشريعي في مجال الاستثمار عدد من المنافع ومنها:

A. زيادة الاستثمار الخاص في المجالات المستهدفة.

B. تحسين تنافسية وإنتاجية الشركات الجديدة.

C. حفز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحويل الأموال إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.

D. تخفيض التكاليف التي تقع على عاتق الدولة، و المستثمرين المحتملين من خلال الموافقة التلقائية

E. وأهم ما أدى إليه قانون الاستثمار، إضافة إلى تخفيض التكاليف وتوفير الوقت وجعل اكتساب الأهلية والموافقة عملية تلقائية، هو إبطال الطابع الاستثنائي والقرارات التعسفية التي كان ينص عليها التشريع السابق، ثم إن قضية الشفافية بما لها من تركيز واضح على ١٦ معياراً للأهلية، قياساً بمعايير الأهلية المبهمة التي كان منصوصاً عليها في التشريع السابق، تشكل حافزاً هاماً للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء.

المبحث الثالث: التنافسية كنهج تنموي لإدارة الشفافية والمنافسة في مصر

أولاً: مفهوم التنافسية وأنواعها:

١- مفهوم التنافسية:

إن تحديد مفهوم التنافسية مسألة في غاية الأهمية، إلا أن هذا التحديد ليس بالأمر اليسير، بسبب تعقيد مفهوم التنافسية وحدائته^{١٥٦}، ومن أبرز التعاريف المتداولة:

- تعريف التنافسية المستند على أوضاع التجارة الخارجية للدول، إذ يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة ووجود العجز عن تدهور في تنافسية الدولة^{١٥٧}.

- تعريف التنافسية وفقاً لمستويات المعيشة: "قدرة الدولة على تحسين مستويات المعيشة بصورة مطردة عبر تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة".^{١٥٨}

- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عرف التنافسية: على أنها مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي، محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد.^{١٥٩}

- في حين ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التنافسية الدولية هي: المقدرة على توليد مداخل مرتفعة نسبياً من عوامل إنتاج، ومستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج.^{١٦٠}

- وتعرف التنافسية على أنها المنهج التنموي لإدارة الشفافية والمنافسة.^{١٦١}

- أما تقرير التنافسية العربية فقد عرف التنافسية: على أنها الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة، التي تتعرض لمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية، معتبراً قطاع التجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزام الدول فيما بينها، مميّزاً بين التنافسية الجارية، والكامنة، وبين مفهومي المنافسة، والتنافسية فرغم التداخل والتشابك بينهما إلا أن هناك فرقاً بينهما،^{١٦٢} فإذا كانت التنافسية تعرف على أنها الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للبلد في المجالات التي يتنافس فيها مع الأمم الأخرى فإن المنافسة، أو المزاومة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني.

٢- أنواع التنافسية:^{١٦٣} يميز الكثير من الأدبيات بين عدة أنواع من التنافسية ومن أهمها:

¹⁵⁶ Aghion, P. and P. Howitt (1992). A Model of Growth Through Creative Destruction, *Econometrica*, 60(2), 323-351.

¹⁵⁷ وديع، محمد عدنان، ٢٠٠١- محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

¹⁵⁸ نويسر، طارق، ٢٠٠٣، دور الحكومة الداعم للتنافسية/ حالة مصر/، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، بريد إلكتروني، www.idsc.gov.eg

¹⁵⁹ World Economic Forum, 1996- *The Global Competitiveness Report*, WEF, Geneva.

¹⁶⁰ OECD, 1996- *Industrial Competitiveness*, OECD, France

¹⁶¹ د. العريبي، فهد، عدنان، ١٩٩٥-١٩٩٦- مصدر سابق.

"لقد ركز تقرير التنافسية العربية في تعريفه للتنافسية على: التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كمادين أساسية لتطوير التنافسية العربية بما يكفل تقييم قدرة البلدان العربية على التنافس في الأسواق الدولية وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستديم والرفاه المتمثل بدخل فردي مطرد الارتفاع في إطار البيئة العالمية المعاصرة، ومن ثم يكفل التوصل إلى استخلاصات محددة ومفيدة لصناع السياسات.

¹⁶² المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣- تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٢١-٢٢.

¹⁶³ Atrash, H. and T. Youssef (2000). *intra-Arab Trade; Is it too Little?*, IMF Working Paper 00/01, Washington, D.C.

G. تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأقل بالنسبة لنوع محدد من السلع والخدمات يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.

H. التنافسية غير السعرية: وتشمل على نوعين من التنافسية وهما:

A- التنافسية النوعية: وتشمل إضافة إلى النوعية والملاءمة وتسهيلات التقديم، عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية، والأكثر ملاءمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق ، يتمكن من تصدير سلعه حتى وإن كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه.

B- التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

ثانياً: المؤشرات المركبة لقياس التنافسية في مصر:

ينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين وهما: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية، أو عوامل أساسية مكونة بدورها من مؤشرات أولية، كما يوضح الشكل رقم/١٢/ ١٦٤.

الشكل رقم (١٢) الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية



١ - مؤشر التنافسية الجارية:

يعتبر مؤشر التنافسية الجارية معبراً عن أبرز الملامح المنتقاة في تشكيله، والتي تبرز مناطق الضعف، والقوة الظرفية للاقتصادات العربية "ومنها الاقتصاد المصري"، والمؤثرة في وضعها التنافسي سواء في اكتساب الأسواق الخارجية، أو الحفاظ على أسواقها المحلية، أو اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتكون المؤشر من مؤشرات فرعية تتناولها الفقرات التالية كما هو واضح من الشكل رقم ١٢/:

أ- الأداء الاقتصادي الكلي: ويمكن التمييز بين عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، ومن أهمها: مؤشرات النمو والاستثمار، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مؤشرات القطاع المصرفي وأسواق المال، ومؤشرات العولمة والاندماج. ولأهمية هذه المؤشرات في تقييم صحة المناخ الاستثماري، وعكس جودة السياسات الاقتصادية، فإنها أصبحت تشكل أحد المكونات الأساسية في حساب مؤشرات التنافسية الدولية للاقتصادات، ويعكس الملحق رقم (٢١) مؤشر الأداء الاقتصادي في مصر ومكوناته، والذي يوضح انخفاض معدلات النمو في مصر لنفس مستويات الاستثمار، مما يعكس تدني الكفاءة والعائد على الاستثمار في مصر، كما يوضح إدراج دور سعر الصرف في مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، وفق معيارين: المعيار الأول: متعلق بمدى استقرار أسعار الصرف، والمعيار الثاني: يركز على معدل تخفيض العملة السنوي، أما في حساب الاستقرار فقد أخذ الانحراف المعياري للتغيرات الشهرية حول المستوى السنوي لسعر الصرف.

ب- بيئة الأعمال والجاذبية:

تشكل بيئة الأعمال والجاذبية مع قطاع التجارة الخارجية، المجال الذي تنعكس فيه بصفة أساسية التنافسية العربية، وفي هذا الإطار طور مؤشر بيئة الأعمال بشكل مفصل، ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية تقيس أداء الدول العربية في مجال الحاكمية* وفاعلية المؤسسات، البنية التحتية* لتوزيع السلع والخدمات، وجاذبية الاستثمار، وأخيراً تدخل الحكومة في الاقتصاد، ويبين الملحق رقم (٢٢) جملة المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر بيئة الأعمال والجاذبية في مصر.^{١٦٥}

ت- الإنتاجية والتكلفة:

تعتبر الإنتاجية*، والتكلفة* بالإضافة إلى اعتبارات النوعية، أحد المحددات الرئيسية للتنافسية الجزئية (القطاع والمشروعات) للبلد، ويوضح الجدول رقم ٨/ مؤشر الإنتاجية والتكلفة ومكوناته في مصر

* لقد قيسَت الحاكمية، وفعالية المؤسسات في المؤشر بثلاث مؤشرات أولية وهي: البيروقراطية، الفساد الإداري، احترام النظام العام، وقد جمعت هذه البيانات بالاستناد إلى بيانات مجموعة خدمات المخاطر السياسية، بحساب متوسط البيانات الشهرية لحساب متوسط سنوي، ومنه حسب متوسط إجمالي بعد ترميزها وفق المنهجية المستخدمة في بناء المؤشر.

* بني مؤشر البنية التحتية بواسطة عشرة مؤشرات أولية، بغرض قياس مستويات كل المرافق المرتبطة بتوزيع السلع والخدمات^{١٦٥} العباس، يلقاس، ٢٠٠٣- هل الاقتصادات العربية معولمة؟، بحث في مؤشرات عولمة الاقتصادات العربية، صبري حسنين (محرر)، التخطيط الاقتصادي في عصر العولمة، ديوان ولي العهد، أبو ظبي ٢٠٠٣.

* يقصد بالإنتاجية مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، ويمكن التمييز بين نوعين من مؤشرات الإنتاجية: المؤشرات الجزئية كإنتاجية العامل، وإنتاجية رأس المال، وقد اعتمدنا في حساب هذا المؤشر قاعدة اليونيدو للإحصاءات الصناعية لقطاع الصناعات التحويلية، بعد استكمال حساب رأس المال فيها بدلالة القيمة المضافة، متوسط معدل الأرباح ومتوسط أسعار الفائدة

** يقصد بالكفاءة: من جهة أخرى: تكاليف الإنتاج كالأجور، أسعار الأراضي والطاقة وتكاليف رأس المال وغيره من المدخلات الأخرى إضافة إلى رسوم الإنتاج ضرائب أرباح الأعمال، والرسوم الجمركية على الواردات من مدخلات الإنتاج.

جدول رقم ٨/ مؤشر الإنتاجية والتكلفة ومكوناته في مصر

البلد	معدل الضريبة	حصة الصناعات التحويلية	معدل النمو (الصناعات التحويلية)	إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	معدل الأجور	نسبة الأجور في القيمة المضافة	سعر الصرف الحقيقي	الإنتاجية الكلية للعوامل	أسعار الفائدة (الإقراض)	مؤشر الإنتاجية والتكلفة
مصر	٠,٠٣	٠,٤٨	٠,٥٧	٠,٠٢	٠,٩٢	٠,٢٣	٠,٥١	٠,٦١	٠,٨٣	٠,٤٧

المصدر: الإحصاءات الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية واليونيود.

بناءً على هذا المؤشر يلاحظ وكما هو واضح من الجدول رقم ٨/ الأداء الجيد لمصر في مجال حجم قطاع الصناعات التحويلية. أما عن ديناميكية هذا القطاع والتي قيست بمعدل نمو هذا القطاع فتسجل مصر انخفاضاً في الأداء إلى حد ما. فقطاع الصناعات التحويلية لن يكون تنافسياً، إلا إذا تطورت إنتاجيته وتحسنت تكاليفه، ويمكن تلخيص هذا الأداء ما بين الإنتاجية والأجور بحساب تكلفة وحدة العمل، التي تعكس التكلفة النسبية في الأسواق الدولية، حيث أن ارتفاع تكلفة وحدة العمل واضحة في حالة مصر، لذلك فهي تحتاج إلى إعادة هيكلة صناعية عميقة، وكذلك إجراء الإصلاحات الضرورية في سوق العمل، وتقليل درجة تركيز القطاع العام الصناعي عبر الخصخصة، وذلك لإضفاء المرونة المطلوبة في الأجور والإنتاجية. ويحتوي المؤشر عوامل تكلفة أخرى وهي معدل الضريبة وأسعار الفائدة على الإقراض، التي تؤثر في أسعار المنتج، وكذلك تكاليف التمويل، والاستثمار، إذ تعد مصر من الدول التي لها معدلات ضريبية مرتفعة، وأما أسعار الفائدة فهي أيضاً لا تظهر وجود نمط سلوكي يدل على تفاوت في تحديد أسعار الفائدة، ونتيجة كل هذه العوامل المتضافرة، فإن مؤشر التكلفة، والإنتاجية، الذي يعكس متوسطها يدل على أن مصر لها أداء أقل من دول المقارنة لكن بمستويات غير متباعدة.

ث - ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:

يشكل أداء الصادرات في أي قطر عربي المحور الأساسي للتنافسية العربية في الأسواق الدولية،^{١٦٦} ولعكس هذه الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، فقد حسب مؤشر فرعي موسع حول هذا الأداء يحتوي على ١٠ مؤشرات أولية، بحيث يشكل متوسطها المؤشر الجزئي المعروف بديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص ويوضح الجدول رقم ٩/ مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص في مصر.

جدول ٩/ مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص ومكوناته في مصر

البلد	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	حصة الصادرات من التجارة العالمية	معدل نمو حصة الصادرات	معدل نمو الصادرات التحويلية	معدل نمو الصادرات للفرد	سرعة التكامل التجاري	معدل نمو الصادرات الناجم عن الطلب العالمي	معدل نمو الصادرات الناجم عن حصة السوق	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنويع	متوسط التعرفة الجمركية	نسبة السلع المصنعة المصدرة	مؤشر ديناميكية الأسواق والتخصص
مصر	٠,٦٨	٠,١٠	٠,٤٦	٠,٣٥	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٥١	٠,٤٩	٠,٣٥	٠,٥١	٠,٤٠	٠,٣٦

صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢ - التجارة الخارجية للدول العربي، ١٩٩٠ - ٢٠٠٠. ١٦٦

٦- مؤشر التنافسية الكامنة:

لقد قسم مؤشر التنافسية الكامنة، إلى ثلاثة مؤشرات جزئية وهي: الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية، ورأس المال البشري، والبنية التحتية التقنية وهذه المجالات اختبرت لأنها تعكس الطاقات الكامنة للنهوض بالتنافسية بالإضافة إلى كونها نظاماً تحتاج إلى استثمار طويل الأمد لتغيير تركيبها وأدائها.

أ- الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية:

يساهم البحث والتطوير في تطوير التشغيل ورفع نوعيته، ويشير الملحق رقم /٢٣/ إلى أداء مصر في هذا المجال إذ بلغ عدد العلميين والمهندسين في البحث والتطوير /٤٩٣/ لكل مليون ساكن، وبلغ عدد التقنيين العاملين في البحث والتطوير /٣٦٦/ لكل مليون وبلغ متوسط الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠/٠,١٩/ وبلغ عدد المقالات العلمية /١١٩٨/.

كما يبين الملحق رقم /٢٤/ مؤشر حصة الصادرات السلعية المصرية ذات الكثافة التقنية العالية في إجمالي صادراتها، كمؤشر إضافي للتنافسية، حيث يوضح الملحق رقم /٢٤/ أن مصر تعتبر من أكثر الدول العربية كثافة في تصدير السلع ذات الكثافة التقنية العالية مسجلة تطوراً ملحوظاً في قدرتها على تطوير هذا النوع من السلع، نتيجة لارتفاع نسبة صادرات هذه السلع من إجمالي صادراتها، وترجع المكانة المرموقة نسبياً التي احتلتها مصر في مجال تصدير السلع ذات التقنية العالية، إلى تطوير الأدوية والسلع الطبية الأخرى، نتيجة لتشجيع وتطور صناعة الأدوية فيها. وان توجه مصر نحو السلع ذات المهارات العلمية العالية مثل الأدوية، والسلع الطبية يعتبر مؤشراً لمواكبتها تطور الطلب العالمي، ومن ثم تنافسيتها مقارنة بالأقطار العربية الأخرى. وفيما يتعلق بقياس الابتكارية وتوطين التقنية، فإنه اعتمد على أربعة مؤشرات جزئية من خلال نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الكلي ونسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات، أما الطاقة الابتكارية فقربت بنسبة المتخرجين في العلوم والتقانة من إجمالي الطلبة المتخرجين، وكذلك نسبة الصادرات ذات التقنية العالية، ويبين الملحق رقم /٢٤/ حسابات هذا المؤشر.

ب- رأس المال البشري:

أثبتت نماذج النمو الحديثة، ونظرياته أن رأس المال البشري، يؤدي دوراً يضاها في أهميته رأس المال المادي في توليد ثروات الأمم وتقدمها التنموي، فتطور رأس المال البشري يعكس مستوى تنمية البلاد، وكذلك بناء القدرات في إدارة المنظومة المركبة الاقتصادية والاجتماعية، و يوضح الجدول /١٠/ مؤشر رأس المال البشري في مصر.

جدول رقم /١٠/ مؤشر رأس المال البشري ومكوناته

البلد	معدل التمدد (جامعي)	معدل التمدد (ثانوي)	معدل توقع الحياة	معدل انخفاض الأمية	معدل الإنفاق على التعليم	مؤشر رأس المال البشري
مصر	٠,٤١	٠,٧٣	٠,٥٩	٠,٢٣	٠,٣٦	٠,٤٦

المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣- تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، ص ١٠٠.

يوضح الجدول رقم/١٠/ ووفق النتائج المحسوبة من هذا المؤشر أن مصر لها مستوى رأس مال بشري متوسط وتحتاج بذلك إلى جهود أكبر للنهوض بالتنمية البشرية من أجل إنتاج المهارات المطلوبة لدعم القدرات التنافسية.

ت- البنية التحتية التكنولوجية

أصبح جلياً أن ثورة تقانة المعلومات والحاسوب المتسارعة سترفع حدود المعرفة البشرية في عالم يسوده الانفتاح المتزايد، والدول التي لا تواكب تيار العولمة هذا ستجد نفسها مهمشة عاجزة عن المنافسة في الأسواق الدولية، لأنها لا تسيطر على هذه التقانة، ولا تستطيع أن تتفاعل مع المؤسسات والمنظومات الحديثة، ولأن الهوية التقانية تزداد بنسق متسارع، ويعتبر الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للتقانة إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق هذه العملية، وتقليص الهوة مع الدول المعولمة، وللوقوف على مستوى تطور مصر في هذا المجال اعتمد مؤشر جزئي لتحديد نوعية البنية التحتية التقانية في مجال الربط بين الشبكة الكوكبية واستخدام الحاسوب وكثافة استخدام الهاتف الثابت والنقال. ففي مجال استخدام الانترنت، كما يتبين من الجدول رقم/١١/ أن مصر لها مستوى متدني وهوة رقمية واضحة في مجال استخدام الحواسيب، وبذلك تحتاج مصر إلى القيام بالكثير من الجهود لتجسيروها. وفي مجال استخدام الهاتف النقال نجد أن هذه الوسيلة في مصر مازالت ضعيفة، بذلك فإن مؤشر البنية التحتية التقانية يعكس تدهوراً واضحاً في هذا المجال كما يوضح الجدول رقم /١١/

ويوضح الجدول رقم /١١/ مؤشر البنية التحتية التقانية ومكوناته

البلد	الربط للشبكة الكوكبية	عدد الحواسيب المستخدمة	كثافة خطوط الهاتف النقال	عدد التلفونات (لكل ١٠٠٠ شخص)	مؤشر البنية التقانية
مصر	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠١	٠,١٢	٠,٠٥

المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣- تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، ص ١٠٦.

الفصل الثاني

الاقتصاد المصري وتجربته بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

• المبحث الأول: الخصخصة في مصر تجارب وانعكاسات

أولاً: برنامج الخصخصة المصري

ثانياً: إنجازات برنامج الخصخصة المصري اعتباراً من بداية البرنامج وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١.

ثالثاً: تقييم سياسات برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام المصري

• المبحث الثاني: تعويم العملة وانعكاساتها على الاقتصاد المصري

أولاً: تعويم العملة ومزاياه

ثانياً: نتائج تعويم الجنيه على الاقتصاد المصري

المبحث الأول: الخصخصة في مصر تجارب وانعكاسات

أولاً: برنامج الخصخصة المصري:

تعتبر الخصخصة إحدى مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر اعتباراً من عام ١٩٨٧، و الذي دخل حيز التنفيذ والإنجاز اعتباراً من عام ١٩٩١، من خلال إنجاز مرحلة الإصلاح المالي والنقدي، ثم مرحلة الإصلاح الهيكلي، اعتباراً من عام ١٩٩٥، بهدف تحقيق اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دوراً رائداً بتحويل الشركات المنتجة للسلع والخدمات، من ملكية وإدارة الدولة إلى ملكية وإدارة القطاع الخاص، والذي اصطدم بعقبتين رئيسيتين وهما عدم قبول الرأي العام المصري فكرة بيع شركات القطاع العام، وعدم وجود إطار قانوني للخصخصة. وقد استطاعت مصر تحويل الرأي العام من المعارضة شبه المطلقة إلى قبول المبدأ ومساندة الحكومة بتنفيذ البرنامج عبر دعوة أصحاب التجربة والخبرة في تجارب الدول الناجحة في الخصخصة لمناقشتهم في هذا البرنامج، بالإضافة إلى المفاوضات التي جرت بين مصر وصندوق النقد الدولي (البنك الدولي)*، والتي انتهت إلى قبول مصر مبدأ الخصخصة،^{١٦٧} وقد تحددت الأهداف السياسية العليا لبرنامج الخصخصة المصري من خلال إصدار القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، حيث تم تحديد الشركات، التي ستخضع للخصخصة، وهي الشركات التي تخضع لهذا القانون وعددها ٣١٤ شركة في يونيو ١٩٩١ موزعة على ٢٧ شركة قابضة مصنفة على أساس قريب من الأساس النوعي (نوع النشاط)^{١٦٨}، وعليه فقد تحددت أهم السياسات المتبعة في تطبيق برنامج الخصخصة المصري في الآتي:^{١٦٩}

١. البدء بتنفيذ الشركات الراحبة بغرض إحداث دفعة للبرنامج عند البدء فيه وتشجيع المستثمرين واستخدام جزء من الحصيلة في تمويل برنامج الإصلاح.
٢. استمرار ملكية الدولة لأغلبية أسهم الشركات التابعة العاملة في مجالات إنتاج الدواء والمطاحن ونقل الركاب بين الأقاليم والدخان لاعتبارات اجتماعية تتعلق بمساندة الفئات المحدودة الدخل.
٣. إصلاح الهياكل العمالية للشركات، التي تعاني من فائض العمالة من خلال تطبيق نظام المعاش المبكر وزيادة الرعاية الموجهة للعاملين، وذلك مراعاة للبعد الاجتماعي، والذي يحظى بأولوية عند النظر في خصخصة الشركات.
٤. إصلاح الهياكل المالية للشركات، التي تعاني من إختلالات مالية شديدة من خلال خطط متكاملة تضمن نجاح واستمرار الشركة، بغرض إعادة التوازن للهيكل المالي، وتحسين موقف السيولة وخفض المديونية، إلى مستوى يسمح للشركة، بمواجهة أعباء خدمة الديون.

* اقترح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مصر في مجال الخصخصة تصنيق دور مؤسسات القطاع العام، نقل ملكية بعضها إلى القطاع الخاص، تقرير الخصخصة لمعظم مؤسسات وشركات القطاع العام..

^{١٦٧} الاقتصادية، صحيفة سورية، عدد ١٣٨، ٢١-٣-٢٠٠٤.

^{١٦٨} خطاب، مختار، إبريل ١٩٩٨- التجربة المصرية في تحويل شركات قطاع الأعمال العام إلى شركات خاصة (تجربة الخصخصة).

^{١٦٩} خطاب، مختار، إبريل ١٩٩٨- مرجع سابق.

٥. إنشاء الكيانات الخاصة، بإصلاح الشركات، وتطوير إدارتها، وتوفير المعرفة الفنية لتحويلها إلى شركات رابحة وذات كفاءة عالية، تضمن لها الاستمرار والمنافسة في ظل العمل وفقاً لاقتراسات السوق المفتوح.

٦. استمرار التشاور والتنسيق مع القيادات العمالية والتنفيذية والنقابية.

٧. استمرار تدريب المديرين، وإتاحة الفرصة للشباب منهم لتولي القيادة.

٨. توجيه استخدام حصيلة الخصخصة إلى الأوجه المجددة ومراقبة هذا الاستخدام.

وقد اتبعت مصر العديد من الأساليب في تطبيق برنامج الخصخصة ومن أهم هذه الأساليب:

أ- طرح الأسهم في اكتتاب عام من خلال بورصة الأوراق المالية:

وفي هذه الطريقة، تقوم الحكومة ببيع جميع أو أغلبية الأسهم التي تمتلكها في الشركة أو بيع جزء كبير منها إلى الجمهور، من خلال طرح هذه الأسهم في اكتتاب عام^{١٧٠}.

ب- البيع لمستثمر رئيسي:

ويفضل هذا الأسلوب في حالة الشركات ذات الأداء الضعيف، أو الشركات التي تحتاج إلى ملاك أقوىاء تتوافر لديهم الخبرات الصناعية والتكنولوجية والمالية والتجارية اللازمة لنجاح الشركات، وكذلك الدعم المالي القوي.

ت- التصفية القانونية للشركات العامة، وبيع مكوناتها كوحدات مفصلة، أو كأصول منتجة:

قد تضطر الحكومة إلى حل الشركات العامة وتصفيتها، وبيع أصولها "مع ديونها، أو بدون هذه الديون" إلى المستثمرين من القطاع الخاص^{١٧١}.

ج - تأجير الوحدات الإنتاجية والأصول للقطاع الخاص^{١٧٢}:

تعتبر عقود التأجير، أحد أساليب خصخصة الإدارة، باعتبار أن ملكية الشركات، أو الأصول تبقى للدولة، ويتم اللجوء إليها في الشركات العامة الخاسرة، التي يصعب إيجاد مشتر لها بسبب خسائرها، أو لضخامة القيمة المحددة لبيعها بالنسبة للعائد المتوقع منها، أو بسبب تناثر وحداتها الإنتاجية جغرافياً، مما يجعل سيطرة الإدارة عليها عسيرة ومكلفة، في ظل هذه الظروف فإن التأجير يصبح أحد أساليب الخصخصة العملية، ويمكن أن تتضمن عقود التأجير شرطاً يسمح للمستأجر بالشراء بعد فترة معينة، أو في نهاية عقد التأجير.

ثانياً: إنجازات برنامج الخصخصة المصري اعتباراً من بداية البرنامج وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١:

لقد مر برنامج الخصخصة المصري بثلاث مراحل رئيسية هي:

١- المرحلة الأولى: بدءاً من عام ١٩٩٣ وحتى نهاية عام ١٩٩٥، وقد بدأت مباشرة بعد الانتهاء من تهيئة الرأي العام، وتحضير الإطار القانوني، وخلال هذه الفترة بلغ عدد الشركات التي تم التعامل فيها ٣١ شركة.

^{١٧٠} المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، ١٩٩٦- دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة.

^{١٧١} المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، ١٩٩٦- مرجع سابق.

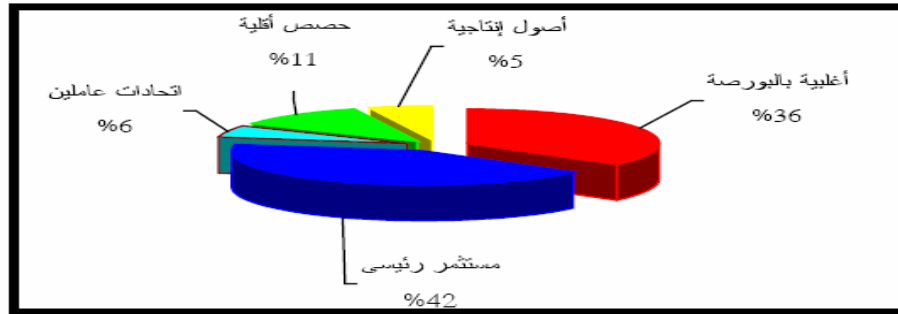
^{١٧٢} خطاب، مختار، مايو ١٩٩٩- الإصلاح الاقتصادي والخصخصة - التجربة المصرية، ندوة بيروت.

٢- المرحلة الثانية: اعتباراً من ١٩٩٦ وحتى نهاية عام ١٩٩٨، وشمل انطلاقة جديدة في مسيرة برنامج الخصخصة، تميزت بالقوة والاستمرارية وفي ظل قبول من الرأي العام، وتنامي في قدرة سوق الأوراق المالية على استيعاب المعروض من الأسهم، وخلال هذه الفترة بلغ عدد الشركات، التي تم التعامل فيها من خلال برنامج الخصخصة ٨٥ شركة ووحدة إنتاجية.

٣- المرحلة الثالثة: اعتباراً من يناير ١٩٩٩ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١، وخلال هذه الفترة بلغ عدد الشركات والوحدات الإنتاجية التي تم التعامل فيها من خلال برنامج الخصخصة ٦٤ شركة ووحدة إنتاجية.

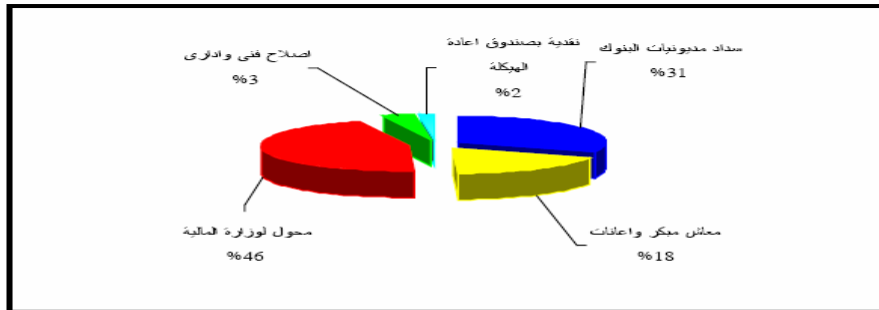
ويوضح الملحق رقم ٢٥/ إنجازات برنامج الخصخصة المصري من بداية البرنامج وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ والذي يتوضح منه أن إجمالي عدد الشركات والوحدات الإنتاجية المصرية، التي خصصت اعتباراً من بداية برنامج الخصخصة، وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ وصلت إلى ١٨٠ شركة، وذلك باستخدام أساليب متنوعة من الخصخصة، كما يوضح قيمة البيع لكل منها. كما ويوضح الشكل رقم ١٣/ نسب إنجاز برنامج الخصخصة وفقاً لأساليب الخصخصة المتبعة عن نفس الفترة، والذي يتوضح منه ارتفاع نسبة إنجاز الخصخصة بإتباع أسلوب البيع لمستثمر رئيسي والتي بلغت ٤٢%، وارتفاع أسلوب طرح الأسهم في الاكتتاب العام من خلال بورصة الأوراق المالية والتي بلغت ٣٦%، وانخفاض نسب إنجاز الخصخصة بإتباع الأساليب الأخرى.

الشكل رقم (١٣) نسب إنجاز برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام وفقاً لأسلوب الخصخصة حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١



أما بخصوص حصيلة البيع* واستخداماتها: فقد بلغت حصيلة البيع اعتباراً من بداية البرنامج وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ مبلغ ١٣،٩٧١ مليون جنيه، تم التصرف فيها وفق ما يوضح الملحق رقم ٢٦/، ويوضح الشكل رقم ١٤ التوزيع النسبي لأوجه استخدامات حصيلة البيع حتى ٣٠-٦-٢٠٠١

الشكل رقم (١٤) التوزيع النسبي لأوجه استخدامات حصيلة البيع حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١



المصدر: تقرير إنجازات برنامج الخصخصة في 30 يونيو 2001، المكتب الفني لوزارة قطاع الأعمال العام.

* قيمة الشركات المباعة خلال عام ٢٠٠١ تمثل الفترة من يناير ٢٠٠١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ (النصف الأول من عام ٢٠٠١).

ثالثاً: تقييم سياسات برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام المصري:

سنناول تقييم برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال في مصر من خلال زاويتين رئيسيتين:

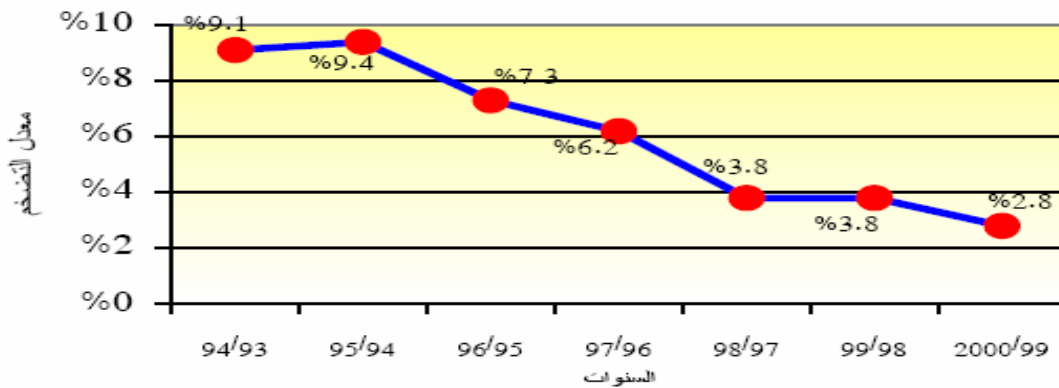
١. تقييم برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال في مصر على مستوى الاقتصاد الكلي.

٢. تقييم برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال في مصر على مستوى الاقتصاد الجزئي.

١ - تقييم برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال في مصر على مستوى الاقتصاد الكلي:

يمكن القول أن برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال المصري، قد ساهم في تحقيق نتائج هامة على المستوى الكلي، أدت إلى تغيير جذري في المتغيرات الكلية الرئيسية، وتحسين مناخ الاستثمار، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، والتي تعد من أهم أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي، والسياسة الاقتصادية في مصر بوجه عام ويوضح الملحق رقم/٢٧/ أهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية في مصر من العام ١٩٩٣-١٩٩٤ ولغاية ١٩٩٩-٢٠٠٠ والذي يتضح منه أن الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) قد زاد من ١٧٥ بليون جنيه في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٣٣٩ بليون جنيه في السنة المالية ٢٠٠٠/١٩٩٩ بنسبة زيادة قدرها ٩٤%، كما ازداد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي من ٣,٩% في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٦,٥% في السنة المالية ٢٠٠٠/١٩٩٩، كما يوضح الشكل رقم /١٥/ انخفاض معدل التضخم من ٩,١% بنهاية السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٢,٨% في السنة ١٩٩٩-٢٠٠٠، ويعتبر انخفاض معدل التضخم من أهم مظاهر التسعينيات، كما شهد معدل الادخار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) تحسناً ملحوظاً حيث زاد إلى ١٦,٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ١٥,١% عام ١٩٩٤، كما هو واضح في الملحق رقم/٢٧/، مما يوضح نجاح برنامج الإصلاح في جذب، وتعبئة الادخار من أجل النمو الاقتصادي .

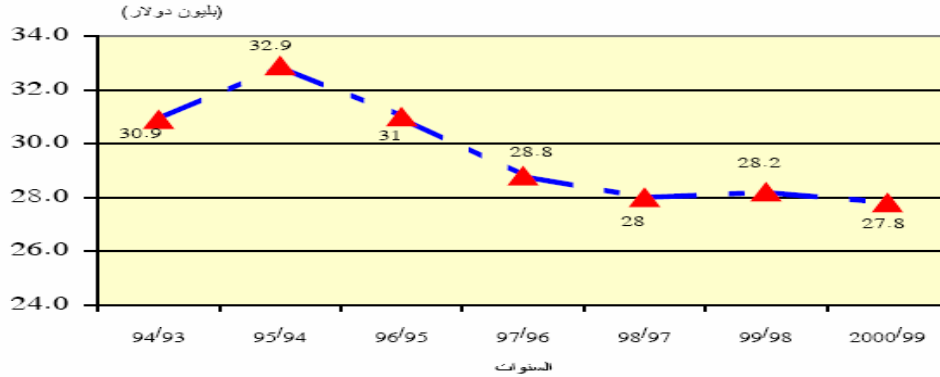
الشكل رقم(١٥) تطور معدل التضخم في مصر للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ / ٢٠٠٠-١٩٩٩



كما يوضح الملحق رقم/٢٧/ازدياد معدل الاستثمار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من ١٦,٦% في عام ١٩٩٤ إلى ١٩,٨% في عام ٢٠٠٠، بينما بلغ إجمالي الدين الخارجي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ٦٠% بقيمة قدرها ٣٠,٩ بليون دولار في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤، وانخفضت النسبة إلى ٢٨,٣% في السنة المالية ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبقيمة قدرها ٢٧,٨ بليون دولار، كما يبدو ذلك واضحاً من خلال الشكل رقم /١٦/، مما يؤكد أن تبني مصر لبرنامج إصلاح بهدف التحول لاقتصاد السوق، قد مهد الطريق أمام إدارة الدين بكفاءة أكبر ، وبذلك يكون برنامج الإصلاح الاقتصادي، وسياسة الخصخصة قد عاذا بالنفع

على كافة الأطراف من خلال زيادة القدرات التنافسية، وارتفاع مستوى الكفاءة ، لاسيما لدى الحكومة إذ خلقا فرصة أكبر، لإعادة تحديد الأولويات بالنسبة لتخصيص مواردها البشرية، والخدمات الاجتماعية.

الشكل رقم (١٦) تطور حجم الدين الخارجي في مصر للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ / ١٩٩٩-٢٠٠٠



٢ - تقييم برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال في مصر على مستوى الاقتصاد الجزئي.

يمكن تقييم نتائج تطبيق برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال في مصر، من خلال استعراض أهم المؤشرات المالية لعدد ١٨٩ شركة، وهي التي لا تزال بحوزة قطاع الأعمال العام حتى ٢٠٠١/٨/٣١، ويوضح الملحق رقم ٢٨/ انخفاض حجم مد يونية الشركات للبنوك من ٢٢,٣ بليون جنيه في السنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ١٣,٦ بليون جنيه في السنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ وبقيمة قدرها ٨,٧ بليون جنيه وبنسبة قدرها % ٣٩، كما انخفاض حجم المخزون من ٥,٦ بليون جنيه في السنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٤,١ بليون جنيه في السنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ وبقيمة قدرها ١,٥ بليون جنيه وبنسبة قدرها % ٢٧، وفي المقابل انخفضت إيرادات النشاط من ٣٨,٦ بليون جنيه في السنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٢٨,٥ بليون جنيه في السنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ وبقيمة قدرها ١٠,١ بليون جنيه وبنسبة قدرها % ٢٦ تقريباً، وفي إطار الجهود المتواصلة لتحسين كفاءة الأداء لشركات قطاع الأعمال العام، فقد انخفض عدد الشركات الخاسرة من ٨٢ شركة في السنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٥٤ شركة بنهاية السنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٠.

إلا أن برنامج الخصخصة في مصر وبرأي الباحثة، ورغم العديد من نتائجه الإيجابية، والتي برهنت عليها المؤشرات الواردة في الملحقين ٢٧-٢٨/، "والمتمثلة بزيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتج، وخفض سعره وكبح نمو الإنفاق العام، وخفض العجز في موازنة الدولة، وتخفيض عبء الضرائب والتضخم على الموازنة العامة، وزيادة الادخار والاستثمار القومي وتدعيم القدرة على منافسة الواردات، مما حسن من مركز ميزان المدفوعات، وزيادة فرص العمل والتوظيف، ورفع الأجور والدخول الحقيقية، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وانخفاض معدل التضخم الخ^{١٧٣}، لا يخلو هذا البرنامج من بعض النتائج السلبية التي وقعت بها مصر،^{١٧٤} والتي سنقوم بعرضها وفق ما جاء في تقرير التنمية الشاملة في مصر ٢٠٠٣-٢٠٠٤، الذي يصدره مركز بحوث الدول النامية، والذي توقف عند العديد من النتائج السلبية، أو الممارسات الخاطئة، التي وقعت بها مصر بتنفيذ برنامج الخصخصة ومنها:

¹⁷³ جريدة العربي- الاثنين، ٤ إبريل، ٢٠٠٤، عدد ٩٠٣.

¹⁷⁴ تقرير التنمية الشاملة في مصر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ - مركز بحوث الدول النامية، المصدر عن الإنترنت.

- أ- منهج الحكومة في بيع وحدات القطاع العام الربحية، والاحتفاظ بالمشروعات الخاسرة.
- ب- عدم اشتراك السلطة التشريعية ممثلة في المجالس البرلمانية في مناقشة الخطوات التنفيذية للبرنامج .
- ت- غياب الشفافية في عمليات التقييم أو اختيار الأساليب المختلفة للبيع، واستبعاد الجهاز المركزي للمحاسبات من المشاركة في مراجعة ما تم تقييمه من أصول الشركات المطروحة للبيع..
- ث- الاحتكار: ومن الأمثلة عليه: عمليات بيع شركات الإسمنت الرئيسية، والرابحة إلى شركات أجنبية، خاصة في ظل عدم ظهور قانون تنظيم المنافسة، ومنع الاحتكار حتى الآن..
- ج- عدم توافر العناصر المصرية المدربة على القيام بمختلف العمليات الفنية المرتبطة بعملية الخصخصة.
- ح- التراجع الواضح في أداء الشركات التي تم خصصتها من خلال بيع أغليبتها وفقا لكل من أسلوب البيع لمستثمر رئيسي، والبيع لاتحاد العاملين والبيع بالأغلبية في البورصة.
- خ- عدم نجاح الخصخصة، في خلق عمالة جديدة بالشركات بعد خصصتها.
- د- انخفاض متوسط نمو صافي الربح للشركات خلال الفترة بعد الخصخصة بمعدل تراجع بلغ ٢١,٧% مقابل معدل نمو إيجابي مثل الخصخصة وصل إلى ٣٩,٢% مما يشير إلى انخفاض أداء الشركات بعد الخصخصة، نتيجة انخفاض المبيعات بصفة أساسية كذلك انخفض متوسط العائد على الاستثمار لهذه الشركات بعد الخصخصة من ٨,٥% إلى ١,٩%.¹⁷⁵
- بالخلاصة ترى الباحثة: أن برنامج الخصخصة المصري ، قد شكل أحد أهم عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، والذي هدف ولا يزال إلى تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تقوده آليات السوق، ليتكيف مع الاقتصاد العالمي الجديد، والذي أدى حتى الآن لنتائج مرضية، لم تخلو من السلبيات، والممارسات الخاطئة، والتي إذا عالجتها مصر، وتداركتها، ستضمن تحقيق نتائج جيدة من برنامج الخصخصة، إلا أنه وعلى سوريّة عدم التطبيق الكامل لهذه التجربة بل عليها الانطلاق من تجربتها المستندة على واقع الاقتصاد السوري متجنباً السلبيات التي وقعت بها مصر في تنفيذ برنامجها.

¹⁷⁵ تقرير التنمية الشاملة في مصر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ - مرجع سابق.

المبحث الثاني: تعويم العملة وانعكاساتها على الاقتصاد المصري

أولاً- تعويم العملة ومزاياه:

يعني تعويم العملة بالتعريف: تحرير أسعار صرف العملة، حيث يتم تحديد سعر صرف العملة وفقاً لآليات العرض والطلب، من دون تدخل أي جهة، كما يعني: ترك العملة الوطنية في سوق الصرف لقوى العرض والطلب دون تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل الدولة لدعم قيمة العملة الوطنية أو تخفيضها.^{١٧٦} وفي تعريف آخر له: تعبير اقتصادي يقصد به ترك العملة لتتحدد قيمتها إزاء العملات الصعبة دون تدخل إداري، فإذا حدث أن انخفضت القيمة فإن ذلك يؤدي إلى إنعاش الصادرات والسياحة أو الإيرادات غير المنظورة.

١٧٧

لقد قررت مصر تعويم الجنيه والذي مرّ بعدة مراحل هامة كان آخرها إصدار قرار التعويم النظيف* في ٢٩ فبراير/شباط ٢٠٠٣ "مولداً العديد من الآراء المتباينة حوله مابين مؤيد ومعارض"، وقد هدفت مصر جاهدة من خلال إصدارها هذا القرار إلى تحقيق العديد من المزايا الإيجابية ومنها:^{١٧٨}

١. في سياق الدورة الاقتصادية: تحقيق الانتعاش للاقتصاد الوطني المصري، والقضاء على الركود والكساد الذي تعاني منه، وتحقيق الرفاهية للشعب المصري.. ..

٢. في سياق الميزان التجاري: سعت مصر لزيادة صادراتها، والتخفيف من مستورداتها، وتعزيز تنافسية صادراتها.

٣. في سياق ميزان المدفوعات، واستقدام الاستثمارات الخارجية: هدفت مصر من تعويم الجنيه.. التخفيف من عجز ميزان المدفوعات، وزيادة الاستثمار الأجنبي في مصر، والتنشيط التلقائي لعمليات التسليف، والتمويل، و لعمليات الإيداع، والاستثمارات الأجنبية.

٤. إعادة توازن مالية الدولة: من خلال تخفيض حجم الديون الخارجية على مصر.

٥. تفعيل السياسة النقدية، والقضاء على السوق السوداء للدولار واليورو.

ثانياً: نتائج تعويم الجنيه على الاقتصاد المصري:

١ - النتائج السلبية لتعويم الجنيه المصري:

لقد حققت عملات أغلب دول الاقتصادات الناشئة في العالم الثالث وشرق أوروبا التي تعتمد سياسة التعويم ، منذ بداية عام ٢٠٠٣ قفزات في مواجهة الدولار، كالأرجنتين والبرازيل وتركيا، رغم تعرضها لأزمات مالية طاحنة في السنتين الماضيتين، وبالرغم من ذلك ارتفعت عملاتها المحلية في مواجهة الدولار بأكثر من

¹⁷⁶ د. السعيد، مصطفى، ٢٠ مايو ٢٠٠٢- توصيات مؤتمر "دور التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي في تنمية الصادرات".

¹⁷⁷ مصطفى الدين، علاء، الأرياء ٥ نوفمبر- ٢٠٠٣- خبراء المال والاقتصاد يناقشون: ضبط سوق الصرف.. والمضاربة على الدولار، العدد ٣٦٠٢.

akhbarelvom@akhbarelvom.org

* التعويم نوعان، تعويم نظيف، وتعويم غير نظيف.. والتعويم النظيف هو الذي يترك فيه السعر يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب من الناحية الفعلية.. دون تدخل أو تأثير على هذا السعر من السلطات أو البنك المركزي..

أما التعويم غير النظيف، فهو الذي يترك فيه السعر حراً لقوى السوق.. ولكن تحاول الحكومة بطريق غير مباشر التأثير على السعر.. وقد اتبعت الحكومة المصرية سياسة تهدف إلى التعويم النظيف.

¹⁷⁸ د. العثيم، أحمد صالح، السبت ٢٠، محرم ١٤٢٢، Saturday 14th April، إدارة أسعار الصرف.. الطبعة الأولى، العدد: ١٠٤٢٥، صحيفة الجزيرة

السعودية، chief@al-jazirah.com، Fax4035314@hotmail.com، مرجع سابق.

١٥%، مقابل ٢٤% زيادة في الراند الجنوب أفريقي، و ١٢% بالنسبة لليورو^{١٧٩}، في حين عجزت الحكومة المصرية بعد مرور العام الأول من إصدار قرار تعويم الجنيه المصري، عن تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القرار، على المدى القصير المنظور على الأقل، فقد كانت نتائج القرار خلال العام ٢٠٠٣ في معظمها سلبية، ولم تتحقق النتائج المتوخاة منه، فقد **انخفضت** قيمة الجنيه بأكثر من ٤٠% من قيمته أمام الدولار، وباقي العملات، رغم بقاء سعر الصرف ثابتاً عند رقم ٤٥٠ قرشاً للدولار حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٢، وعند صدور قرار التعويم في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ أصبح الدولار بأربعة جنيهات، وبذلك أصبح يتحكم في تحديد سعر الجنيه حفنة من المضاربين، وتجار العملة حتى قفز السعر إلى أكثر من ٧ جنيهات في السوق السوداء في ظل عجز البنوك عن تلبية الطلب المتزايد على الدولار وغيره من العملات،^{١٨٠} وقد أدى تخفيض قيمة الجنيه إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، والمواد الغذائية الأساسية والمدخلات الصناعية.. بنسبة ٤٠% كالشاي، والسكر، وزيت الطعام، والنقل والخدمات.. الخ، وقد أرجع العديد من الباحثين الاقتصاديين المصريين النتائج الأولية لتعويم الجنيه المصري من انخفاض قيمة الجنيه، وارتفاع الأسعار إلى غير ذلك من النتائج للعديد من الأسباب ومنها:^{١٨١}

- a. تزايد الاعتماد على الخارج والتوسع في الاستيراد دون ضوابط والخضوع لتقلبات الأسعار العالمية والاحتكارات العالمية للدول والشركات الدولية النشاط كارتفاع الأسعار العالمية للقمح والسكر والأرز والزيت والحديد، والمبيدات وغيرها.^{١٨٢}
- b. السياسة الزراعية، وتزايد الفجوة الغذائية، والاعتماد على الخارج لتوفير الغذاء الأساسي.
- c. زيادة حجم المكون الأجنبي في الصناعة المصرية.
- d. تدنى مستويات الجودة، وضعف مقدرة الصادرات المصرية على اختراق الأسواق الدولية والمنافسة.
- e. تأخير صدور قانون المنافسة، ومنع الاحتكار.
- f. ضعف الاستثمار، وعدم ضخ استثمارات جديدة، وتراجع مساهمة الاستثمار الأجنبي .
- g. زيادة دولة الاقتصاد المصري من خلال التبعية الكاملة للرأسمالية الأمريكية، والاعتماد على الولايات المتحدة في توفير العديد من الاحتياجات الإستراتيجية وعلى رأسها القمح ، والزيادات المتوالية في أسعار الدواء التي أصبحت تفوق قدرات الغالبية العظمى من المصريين.^{١٨٣}
- h. ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم نجاح تعويم الجنيه في مصر، وظهور المنعكسات السلبية له هو التوقيت الغير مناسب لهذا القرار، والذي جاء في ظل أجواء الحرب التي تعيشها المنطقة العربية، التي تلقى بآثارها السلبية على الاقتصاد العربي، ومنه الاقتصاد المصري.^{١٨٤}

¹⁷⁹ محمد، العجي إبراهيم محمد، ٢-٣-٢٠٠٣-٧ مليارات دولار حجم الفجوة في السوق المصري، جريدة الجزيرة .

¹⁸⁰ نادية، أمين، الأحد ٢٨/١٢/٢٠٠٣- بداية سنوات عجاف للاقتصاد المصري، خبراء الاقتصاد، العدد ٨٩٠.

¹⁸¹ كامل، محمود، ٢٠٠٤ / ١ / ١٦ - ارتفاع الأسعار.. وإفلاس البرجوازية المصرية، الحوار المتمدن، من مجلة أوراق اشتراكية الصادرة من

مركز الدراسات الاشتراكية" العدد: ٧١٥، <http://www.rezqar.com/debat/show.art.asp?aid=13681>

¹⁸² خضر، ماجدة، مارس ٢٠٠٤- جريدة العربي ١٤.

¹⁸³ - سعيد، محمد، صندوق النقد تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في دول (التعاون) خلال العقود الثلاثة الماضية، (الوطن الاقتصادي).

¹⁸⁴ محمد، العجي إبراهيم محمد، ٢-٣-٢٠٠٣-٧ مليارات دولار حجم الفجوة في السوق المصري، جريدة الجزيرة.

٢- النتائج الإيجابية لتعويم الجنيه المصري:

رغم عدم نجاح تجربة تعويم الجنيه في مصر، ورغم النتائج السلبية التي نتجت عن هذا القرار بعد انقضاء العام الأول من اتخاذه، إلا أن الحكومة المصرية، لم ولن تعود عن إجراءات تحرير الاقتصاد والعملية، ومبررها في ذلك قوي كون اختبار النتائج الكلية لم يظهر بعد، فلم توتّي الإصلاحات الاقتصادية في مصر بعد أكلها، والنتائج الإيجابية ستظهر على المدى الطويل، لكن بعد إزالة كافة المعوقات التي تواجهها، والتي تسعى مصر لإزالتها،^{١٨٥} وهذا ما أكدّه العام الثاني بعد التعويم بتسجيله العديد من النتائج الإيجابية ومن هذه النتائج:

أ- لقد سجلت مصر أول فائض في ميزان المدفوعات في سنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من يوليو إلى يونيو بلغ مبدئياً ٥٤٦ مليون دولار مقارنة مع عجز قدره ٤٤٧ مليون دولار في السنة السابقة.^{١٨٦}

ب- لبي تعويم الجنيه مطالب المستثمرين والمؤسسات الدولية بهذه الخطوة كوسيلة لتخفيف الضغوط على الطلب على الدولار في ظل نظام صرف أجنبي كان يربط الجنيه بالدولار بسعر أعلى من المستوى الواقعي.

ت- مهد التعويم الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة استثماراته، مما من شأنه دعم الجنيه.

ث- ومن العوامل الإيجابية قوة الاحتياطيات بالعملة الأجنبية، التي استقرت على مدى العام الماضي عند نحو ١٤ مليار دولار، مما يتيح للسلطات المجال للدفاع عن العملة في مواجهة ضغوط البيع الحادة، ويعتبر ترحيب وكالتا التصنيف الائتماني الدوليتان FITSH و STANDARD DABOR بالقرار من النتائج الإيجابية للقرار لكون إدارة سياسة الصرف الأجنبي كانت في السابق من العقبات التي تواجه تصنيف الدين السيادي المصري، وأكد بعض الخبراء ذلك لكون التعويم قد لا يكون كافياً في حد ذاته لتعديل التصنيف الائتماني، لكنه ينظر إليه من جانب وكالات التصنيف عاملاً إيجابياً.

ج- يلبي التعويم شرطاً مسبقاً للمؤسسات المالية الدولية، التي تعهدت بتقديم أموال تحتاجها مصر لدعم ميزان مدفوعاتها، وباتخاذ هذه الخطوة قد تتاح مبالغ ضخمة لها، مما سيؤدي يخفف الضغوط على الجنيه.^{١٨٧}

ح- لقد تحسن أداء الصادرات وفق ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي السنوي عن الاقتصاد المصري، والتي ارتفعت من ٨,٢ في العام ٢٠٠٣ إلى ٨,٩ مليار دولار في العام ٢٠٠٤.^{١٨٨}

خ- ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى مصر إلى ١٤,٨٤ مليار دولار في يونيو من ١٤,٤٢ مليار في مايو، وقد بلغت الاحتياطيات الأجنبية ١٤,٨١ مليار في يونيو ٢٠٠٣.^{١٨٩}

د- أدى تعويم الجنيه المصري إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، حيث كان سعر الصرف السابق قبل التعويم يصل إلى ٣٥، ٤٠ أو ٤٠، ٤٠ مقابل كل دولار، وهو يبتعد عن سعر السوق السوداء، وهي سياسة يتبعها البنك المصري للقضاء على السوق السوداء ولم تتجج كلياً، وبعد التعويم وصل سعر الجنيه المصري إلى ٤٠، ٥٠ مقابل الدولار، وهو انخفاض للجنيه وصل إلى ١٧%، إلا أن سعر صرف الجنيه المصري ارتفع في العام ٢٠٠٤ إلى ٦,٤ عام ٢٠٠٤، وبالتالي فإن السلع القابلة للتصدير التي تنتج في مصر

١٨٥ - الجردى، عصام، الثلاثاء ١٩ أكتوبر ٢٠٠٤م - جريدة "الخليج" الإماراتية.

١٨٦ عوض، محمد، ١٠ سبتمبر - ٢٠٠٣ - مصر تحقق أول فائض في ميزان المدفوعات، الوطن.

١٨٧ البيان تحليل إخباري - رويترز، ترحيب بتعويم الجنيه المصري لكن الطريق أمامه وعرة، المصدر عن الإنترنت.

١٨٨ دراسات اقتصادية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، أغسطس ٢٠٠٣ - صندوق النقد الدولي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

١٨٩ جريدة الوطن، JULY-14-2004 - صندوق النقد الدولي «يحث مصر على إلغاء السوق السوداء في العملة، المصدر عن الإنترنت.

سوف تعود على مصر بعملة محلية أعلى من السابق، إذ أن الخفض في العملة بعد تحرير العملة سيدفع الأسعار إلى الانخفاض، وهو ما يعطي حافزاً للاقتصاد إلى تحقيق انخفاض في إنتاج السلع والخدمات التي تنتج محلياً في غالبها، ولكن سيحدث العكس في السلع المحلية التي تعتمد على الخامات أو المواد التي ستورد حيث سيرتفع سعر صرف الدولار وهو ما يعني حدوث العكس في هذه الحالة. ذ- لقد قضى تطبيق تعويم الجنيه المصري على مكاتب ومؤسسات الصرافة التي استنزفت السعر للجنيه المصري بما أثر على البنوك بعدم القدرة على تداول الجنيه بمعزل عن السوق السوداء التي يزيد لديها تقييم الدولار مقارنة بالجنيه.¹⁹⁰

ر- لقد انعكس قرار تعويم الجنيه بشكل إيجابي على تعاملات البورصة، حيث ساد نوع من المصادقية والشفافية في القرارات، كما ازدادت التعاملات وارتفعت الاستثمارات الأجنبية في البورصة.¹⁹¹ ترى الباحثة أن إتباع مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي، سواء بإتباع أسلوب الخصخصة، أو تعويم العملة بما تعنيه من ترك العملة الوطنية في سوق الصرف لتحدها قوى العرض والطلب أصبحت أساساً لا بد من الأخذ به، عندما يتطلع أي نظام إلى تحرير اقتصاده من قيود مركزية القرار، وعندما ينظر إلى خارج حدوده من أجل المنافسة والتسابق نحو الأسواق الخارجية، لكن هذا المنهج لا يحقق أقصى نتائج المرجوة بلا قواعد وحدود للتعامل تلزم المجتمع والنظام معاً التوافق في الحركة والتنسيق للصالح العام، وهذا ما يستلزم تحويل هذا النهج ليصبح جزءاً من نسيج المجتمع المدني بحيث يصبح وجوده أمراً لا يمكن الاستغناء عنه، والذي سيشكل في حال توفره السياج لحماية المجتمع والاقتصاد المصري.

¹⁹⁰ د. هبة نصار- مجلة المصور - ٢٣ يناير ٢٠٠٤ .

¹⁹¹ مصطفى الدين، علاء، الأربعاء، ٥ فبراير، ٢٠٠٣ صراع ساخن بين الجنيه والدولار!! خبراء المال والاقتصاد يناقشون قرار تحرير سعر الصرف

، العدد ٣٥٦٣٠، السنة الخامسة، akhbarelyom@akhbarelyom.org

الباب الثالث

المنعكسات الاقتصادية لانضمام سورية مستقبلاً لمنظمة التجارة العالمية

الفصل الأول: المنعكسات الاقتصادية على المدى قصير الأجل

- المبحث الأول: منعكسات تطبيق الشفافية والمنافسة والتنافسية على الاقتصاد الوطني
- المبحث الثاني: منعكسات تطبيق الخصخصة على الاقتصاد الوطني

الفصل الثاني: المنعكسات الاقتصادية على المدى طويل الأجل

- المبحث الأول: منعكسات تعويم العملة على الاقتصاد الوطني
 - أولاً: المنعكسات السلبية لتعويم العملة
 - ثانياً: المنعكسات الإيجابية لتعويم العملة
- المبحث الثاني: منعكسات الانضمام مستقبلاً إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني

الفصل الأول

المنعكسات الاقتصادية على المدى قصير الأجل

- المبحث الأول: منعكسات تطبيق الشفافية والمنافسة والتنافسية على الاقتصاد الوطني
- المبحث الثاني: منعكسات تطبيق الخصخصة على الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: منعكسات تطبيق الشفافية والمنافسة والتنافسية على الاقتصاد الوطني

أولاً: منعكسات تطبيق الشفافية على الاقتصاد الوطني:

١. إن حرص سورية على الشفافية الاقتصادية، وتعزيزها من حيث الآلية، سيؤدي حتماً إلى تحسين مناخ الاستثمار المحلي كون الشفافية تقوي تدفق رؤوس الأموال الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال نشر معلومات وافية عن الوضع الاقتصادي للبلد بوضوح كتوفر المعلومات عن القوانين والأنظمة والخدمات والمنتجات وتوزيع الاستثمارات... الخ، وإتاحة البيانات والمعلومات عن كل مكونات الاقتصاد القومي لكافة المتعاملين فيه (مؤسسات عامة، وخاصة، وأفراد، وجمعيات، وغيرها)، ومواءمة خططهم وإمكانياتهم للتغيرات المستجدة والمتوقعة، وضمان استمرارية توفير البيانات والمعلومات في أي زمان أو مكان مما يعتبر عامل جذب للاستثمارات يغدو من خلاله القرار الاستثماري مطمئناً.

٢. إن ارتفاع مستوى الشفافية في سورية كشرط لازم وضروري، والمنافسة كشرط كافٍ سيؤدي بالنتيجة إلى التوصل لمعلومة مثلى من خلال الإفادة من الاقتصاد المعرفي، أو اقتصاد المعلومات "الذي أصبح يحتل المكانة ليس فقط المتفوقة، بل المركزية في مجمل عملية الإنتاج، وبالتالي إعادة الإنتاج" عبر تقنيات الاتصال، ونظم المعلومات الحديثة، والتسويق عبر الإنترنت، والتي ستحقق القيمة المضافة الأمثل، وستلغي بدورها الفجوة التكنولوجية الهائلة بين الدول المتقدمة، وسورية¹⁹² مما سيزيد من قدرة الاقتصاد السوري على المنافسة في المستوى الدولي، والاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما في حال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتالي استدامة التنمية في المستقبل، والوصول إلى المستويات المرتفعة نسبياً لدخل الفرد.

٣. تعد الشفافية المسألة المحورية في عملية التنمية، لكونها تقوم على التدفق الحر للمعلومات، الأمر الذي يتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات، والمؤسسات، والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفير معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، وهذا ما يجعلها تحقق إدارة فعالة، وعادلة على صعيد المؤسسات العامة، والخاصة، كما أن توفر البيانات المتعلقة بالحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والعمالة، وتكلفة المعيشة، بشفافية مطلقة ستضمن وصول الحكومة إلى قرارات سليمة وستخفف من المخاطر، والتكاليف المترتبة عليها في حال عدم تزويد صناع القرار بالمعلومات الصحيحة¹⁹³، إذ تعتبر الحكومة مصدراً رئيسياً للمعلومات، ومستخدم رئيسي لها في آن واحد. فسياسات الحكومات عرضة للتأثر بمعلومات ذات نوعية رديئة بنفس القدر الذي تشكل فيه المعلومات المتعلقة بالاقتصاد وبأوضاع السوق عنصراً أساسياً لقدرة القطاع الخاص على إجراء حسابات صحيحة¹⁹⁴، مما سيساهم بدوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتي ستؤدي بدورها إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

¹⁹² مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع لمبني على المعرفة - الاسكوا لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ٧٦.

¹⁹³ العجمي جاسم - ٢٣ مارس ٢٠٠٣م - ما هو المطلوب لتعزيز الشفافية في الوزارات والمؤسسات الحكومية الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، المنبر الديمقراطي التقدمي.

¹⁹⁴ لرسات وأبحاث، اكتوبر ٢٠٠٣ - واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، الدائرة القانونية. E-mail: gcril@palnet.com

٤. يقلل التمسك بالشفافية من وقوع الأزمات الاقتصادية، كما سيساعد بدرجة كبيرة على معالجة القضايا عند وقوعها، وقبل استفحالها واتساع مداها.

٥. ستساعد الشفافية في تحديد المرحلة التي يمر بها الاقتصاد السوري في الدورة الاقتصادية.

٦. تشكل الشفافية عاملاً رئيسياً من عوامل تقوية الثقة والاطمئنان بسياسات الدولة، وبرامجها الاقتصادية، ومن ضمنها برامج الخصخصة، مما يخفف مقاومة التغيير الاقتصادي، وتكاليفه.

وفي المحصلة ترى الباحثة أن أفضل تعبير عن أهمية الشفافية وضرورتها ومنعكساتها في سوريه بمختلف المجالات لاسيما المجال الاقتصادي ما جاء في كلام السيد الرئيس بشار الأسد، والذي دعانا من خلاله لنكون شفافين مع أنفسنا ومع مجتمعنا، وأنا مع سيادته في هذا الطرح و ما أكده من أن حل المشاكل يأتي من الاعتراف بالواقع عبر الشفافية بوسائلها المختلفة، وخاصة الشفافية الاقتصادية التي تعتبر أداة هامة تساهم إلى حد بعيد بإيجاد مخرج لما يعانيه الاقتصاد السوري من مشاكل. وما علينا الآن سوى التعامل مع مشكلاتنا بواقعية وبكل شفافية لأن علاجها والقضاء على الأسباب الحقيقية لها لن يكون إلا بتناولها بشفافية وصدق ووضوح، وألا ندور في فلك هذه الكلمة، والتي تعتبر المفتاح لمشاكلنا، منعاً من تجريدها من ثمرتها المنتظرة وهي الإصلاح الاقتصادي، بل علينا البدء بالتطبيق، وقد دعانا السيد الرئيس بشار الأسد لذلك، فلنبداً...

ثانياً: منعكسات تطبيق المنافسة والتنافسية على الاقتصاد الوطني: ومن أهم هذه المنعكسات مايلي:

١- زيادة الإنتاجية: وتوضح النقاط التالية ذلك كمايلي :

أ- تعد المنافسة أساس الاقتصاد السوقي، لكونها تعزز دور القطاع الخاص، وتشجع تدفق الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يحدث بدوره أثراً مباشراً وإيجابياً على النمو الاقتصادي، لأنها تزيد الفعالية، عبر إمداد الإداريين بحوافز تدفعهم إلى تخفيض التكاليف، والابتكار، وتحسين الترتيبات المؤسسية للإنتاج.^{١٩٥}

ب- كما تحدث المنافسة " أثراً انتشارية وطويلة الأجل على الأداء الاقتصادي، لأنها تؤثر في هيكل حوافز الجهات الفاعلة في الاقتصاد، فتشجع أنشطتها الابتكارية، وتختار بين الأكثر والأقل فعالية من هذه الأنشطة،^{١٩٦} كما أنها تزيد حيوية سوق العمل بعدد من الوسائل وتشمل:

A. إلزام الشركات بتخفيض التكاليف من خلال تطبيق تكنولوجيات وأساليب إنتاج جديدة، بحيث تساهم في جعل المنتجات المحلية قادرة على التنافس في الأسواق الدولية.

B. زيادة الخبرة والمعرفة الإدارية، وبالتالي التقليل من تكاليف الشركات ومن إفلاسها.

C. تنمية الموارد البشرية من خلال زيادة الطلب على الموظفين المهرة، وهذا يعزز التعليم وخصوصاً التعليم التقني، مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

D. تشجيع الابتكار وتطبيق التكنولوجيات الجديدة، من خلال إنشاء قاعدة محلية للبحث والتطوير.

ت. تحقق المنافسة كفاءة أعلى في توزيع الموارد فكل منتج يحاول تخفيض كلف إنتاجه عبر الاستخدام الأمثل للموارد، فيقل الهدر في الاقتصاد بشكل عام.^{١٩٧}

¹⁹⁵ World Development Report 2002, the World Bank.2002.Electronic Edition, Chpter7, p.133.

¹⁹⁶ S.Ahn, Competition, Invoation and Productivity Growth: A review of Theory and Evidence, OECD, Working paper No.317, January 2002, p.5.

ث. تنعكس المنافسة بصورة إيجابية على المستهلك عبر توسع خياراته، وتخفيض الأسعار، وتحسن النوعية.
ج. تحفز المنافسة المنتجين على الاهتمام بالتطوير التقني والفني وتطوير منتجات جديدة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الاقتصاد ويشكل محرضاً على النمو.

ح. يشكل جعل بيئة السوق تنافسية أبرز الأهداف الرئيسية لعملية التحول الاقتصادي، والغاية من ذلك هي مكافحة الاحتكارات، وفرض شروط مناهضة لها، لكونها تعرقل المنافسة، وتقلل الفعالية الاقتصادية والإنتاجية، كما يشكل هذا الهدف في سياق تحرير القوانين والأنظمة عنصراً حيوياً ضمن الجهود التي تبذل للوصول إلى اقتصاد سوق يركز على المنافسة والتحرير الاقتصادي*.

خ. وهذا ما يقودنا إلى ما تحدثه المنافسة من أثر إيجابي في السوق، وذلك من خلال العديد من الوسائل ومنها إبقاء تكاليف وأسعار السلع والخدمات منخفضة، وتحسين النوعية وتعزيز البحث والتطوير الذي تضطلع بهما الشركات، وتشجيع عمليات الاندماج الملائمة مع الشركات غير الوطنية، والتي تشجع بمجموعها صادرات البلد، لاسيما في اقتصاد معولم تشتد فيه المنافسة. وبالمقابل يمكن أن يؤدي انعدام المنافسة إلى سوء تخصيص الموارد النادرة، وإلى تحديد الأسعار، وفرض الرقابة على النوعية والعرض مما يؤدي إلى تدني مستوى المنتجات التي تصارع لتدخل حلبة المنافسة في الأسواق الدولية.

د. يعتبر دعم المنافسة الوسيلة الرئيسية للاقتصاد السوري لرفع تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي لاسيما الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية موضوع حديثنا، فإذا كان الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمراً حتمياً أمام سورية، فإن الاستفادة من الفرص التي يوفرها الاندماج لتحقيق النمو الدائم والرفاه ليست نتيجة حتمية، بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والمؤسسات وحتى الأفراد، وتتمثل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل هذه البيئة الدولية، والتي أصبح شعارها البقاء للأفضل، مما يستدعي من بين أشياء أخرى، تحديث الهياكل الإنتاجية، وتحسين كفاءتها، وتطوير التقنية، والنهوض بالعنصر البشري، وتحسين بيئة الأعمال، واجتذاب رأس المال الأجنبي.

ذ. أصبحت التنافسية والمنافسة أمراً لا مئلاص منه في الاقتصاد المعاصر لتأثيرها في الشركات التي تحتاج إلى أن تنمو وتبقى، إضافة لتأثيرها في الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائف عملهم، وتأثيرها في الأمم التي ترغب في استدامة مستويات معيشة أفرادها وزيادتها.

ر. أصبحت القدرة التنافسية في الأسواق الدولية شرطاً أساسياً لتوظيف التجارة الخارجية لخدمة النمو في عالم تزداد فيه بشكل متواصل أهمية هذه الأخيرة.^{١٩٨}

¹⁹⁸ - الزكري، علي الدولة في عدد كبير من الدول العربية لا تزال تدير مشروعات صناعية، أبو ظبي.

* الأدوات الرئيسية لتعزيز المنافسة بين العوامل الاقتصادية الفاعلة في السوق هي قوانين وأنظمة مناهضة الاتحادات الاحتكارية، وقوانين مكافحة الاحتكارات وعمليات الدمج والشراء غير المسموح بها، و لاسيما تلك التي تؤثر في العرض أو في أسعار السلع والخدمات.

٢- زيادة الطلب على البحث العلمي: للأسباب التي توضحها النقاط التالية:

أ- لقد اتضح جلياً اليوم أن "الثورة العلمية والتكنولوجية" التي يعيشها العالم هي أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتطورة، وأن المستقبل ملك للدول التي تستعمل البحث العلمي المنهجي والمنظم، والبحث التطبيقي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها.

ب- تعتبر اليوم عملية تنمية وتطوير الخدمات الصناعية (البحث، التطوير، الصيانة، الاستشارة، المواصفات، الجودة، البرمجيات إلخ...) أمراً حتمياً إذا ما أردنا أن نجعل من ألتنا الصناعية أداة نمو وازدهار ناجعة، قادرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها.

ت- إن تنمية كل اقتصاد تتوقف إلى حد كبير على المكانة التي يحتلها البحث والتطوير في عملية الإنتاج كونهما يشكلان العنصر الأساسي الذي يحدد قدرة أي منتج على تحقيق النجاعة اللازمة لضمان البقاء في الأسواق المعاصرة التي تتميز بالمنافسة الشرسة.

ث- الشيء المسلم به هو أن المنتجين الحاذقين يعتمدون حالياً في خوضهم لمعركة المنافسة على البحث والتطوير كسلاح لكسب الحروب المتداولة على مستوى الأسواق المحلية والدولية والعالمية، آخذين بعين الاعتبار المقولة الشهيرة "من لا يبدع يموت"، إذ يشكل الاهتمام بأنشطة البحث والابتكار مصدراً ذوا أهمية كبرى يمكن من تحسين المنتجات والإنتاجية، وتقليل كلفة الإنتاج، وتخفيض استهلاك الطاقة والمواد الأولية، وإرساء ودعم تنافسية الآلة الصناعية، وخلق فرص عمل، والحفاظ على البيئة إلخ...، وبذلك يتضح جلياً أن تمويل الأنشطة القائمة على المعرفة والخبرة ذات القيمة المضافة العالية، يعتبر من العمليات المربحة.

ج- يمثل كل من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالنسبة لأي بلد استثماراً بالغ الأهمية كونهما يغطيان كل ميادين النشاط الأساسي بدءاً بالبحث الأساسي مروراً بالبحث التطبيقي للوصول إلى أفكار مبتكرة تثمن بدورها وتتحول إلى مؤسسات إنتاجية.

ح- يشكل العلم والتكنولوجيا اليوم رهاناً اقتصادياً واجتماعياً، فاكساب المعارف العلمية والتقنية وإدماجها في عمليات الإنتاج أصبح سلاحاً لخوض المنافسة الدولية، فالبحث "كمصدر للابتكار" يسمح بإدخال منتجات جديدة في السوق ذات أهمية للصالح العام إذا كانت المؤسسات الإنتاجية العنصر المحرك لعملية إدماج العلم والتكنولوجيا في الأنشطة الصناعية، فإن تنافسيتها تعتبر قضية الحكومات في كل الدول وجزءاً لا يتجزأ من سياستها التي وضعت بواسطتها الآليات المناسبة لتسهيل تحويل نتائج البحث إلى الصناعة، ولحث المؤسسات المنتجة على تخصيص أكبر نسبة ممكنة من رقم أعمالها للبحث والتطوير^{١٩٩}.

خ- كما يشكل العلم والتكنولوجيا رهاناً إستراتيجياً، حيث يعتبر التحكم في بعض المعارف العلمية والتقنية الأساسية أمراً حيوياً بالنسبة لبعض الأمم، لضمان أدوات استقلاليتها كقدرة الاتصال والتحكم

¹⁹⁹مراياتي، محمد (المستشار الإقليمي للعلم والتكنولوجيا - الاسكوا)، ورقة عمل خبير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حول: (الاستشراف

التكنولوجي والبحث الصناعي وأثرهما في النمو الاقتصادي العربي: قضايا وحلول)

في الطاقة والمواد الأولية أو وضع أساليب جديدة للإنتاج، وما تجنيد بعض الدول لتنفيذ برامج البحث في الميدان النووي، الفضاء، الاتصال وأنظمة الليزر إلخ... إلا دليلاً على ذلك.^{٢٠٠}

د- البحث والتطوير ضرورة ملحة وممر حتمي لسوريه إذا أرادت فعلاً تحقيق التنمية الاقتصادية، أو المحافظة على مستوى تطورها لذلك فمن واجب سوريه أن تعتمد وتشجع البحث والتطوير وأن تركز على العلم والتكنولوجيا لكونها وسيلة فعالة سمحت لكثير من الشعوب بتحقيق النمو والتقدم والرفاهية، ولكونها السبيل الوحيد الذي سيساعدها على تحقيق الأهداف الرامية من جهة إلى ترقيتها إلى مصاف الدول المصنعة عن طريق إيصال منتجاتها- ثمرة مخابرها للبحث والتطوير- إلى الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى التكفل بتلبية احتياجات مواطنيها من غذاء وماء وثقافة إلخ....

تري الباحثة: أن نظرة جميع البلدان لنشاطات البحث العلمي قد تطورت منذ فترة ليست بالقصيرة، بوصفه قاعدة مهمة لتطوير الإنتاج الوطني والقومي وتنميته، وقد تم في العديد منها إصدار تشريعات فعالة لدعم البحث العلمي وتطويره، وقد ساهمت سوريه مساهمة فعالة في هذا المجال، إلا أنها تحتاج لبذل الكثير من الجهود بعد، لأن الهوة التقنية والتكنولوجية كبيرة، وعلينا استغلال كل لحظة لردمها، وإسقاط نتائجها الإيجابية اقتصادياً واجتماعياً... من خلال العمل الجاد في كافة مجالات العلم والمعرفة في عالم يشهد تنافساً حاداً في هذا المجال.

²⁰⁰- نكاح ، عبد الحكيم، ورقة عمل حول:هيكلية البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر، أهمية البحث في تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات سياسات العلم والتكنولوجيا ورهاناتها، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

المبحث الثاني: منعكسات تطبيق الخصخصة على الاقتصاد الوطني:

تتبع الدول بصورة عامة أساليب مختلفة لخصخصة مؤسساتها استناداً إلى عوامل عديدة منها طبيعة الأطر القانونية المرعية التي تحدد قواعد وإجراءات الخصخصة، ومدى رغبة الحكومة في إبقاء سيطرتها على المؤسسات العامة، والسرعة المبتغاة في تنفيذ الخصخصة، بالإضافة إلى خبرة الحكومة في مجالات الترويج والتفاوض وإبرام العقود، كما تشمل هذه العوامل وجود وحجم أسواق الأوراق المالية المحلية وقدرتها على استيعاب المطروح من أسهم المؤسسات العامة، والوضع المالي والإداري لهذه المؤسسات وانعكاسه على جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وموقف الرأي العام ونقابات العاملين من الخصخصة، وفي الواقع، فإن الاختيار قد لا يقتصر على أسلوب واحد من أساليب الخصخصة، وإنما قد يمتد إلى مزيج منها حسب حالة كل مؤسسة وطبيعة نشاطها الاقتصادي، وحسب حاجة الدولة إلى فئة معينة من المستثمرين، وقد رأينا ذلك في التجربة المصرية، بذلك نستطيع القول أن التطبيق الجيد لسياسة التخصيص في سورية بأساليبها المتعددة، انطلاقاً من واقع الاقتصاد السوري وطبيعته، وتجاوز الممارسات السلبية، التي اتبعتها مصر في برنامجها، إضافة لتأمين العديد من المتطلبات المرافقة للخصخصة، سيؤدي إلى العديد من النتائج الإيجابية على الاقتصاد السوري ومن هذه النتائج:

١. ستشكل الخصخصة أداة هامة من أدوات السياسات الاقتصادية لمواجهة، وعلاج الأوضاع المالية المتردية للمشروعات العامة في سورية، وذلك في إطار تحول دور الحكومة من إنمائي إلى تصحيحي لتهيئة بيئة مناسبة، لاستدامة النمو في ظل الاستقرار الاقتصادي، والتحرير التجاري، والانفتاح الخارجي، وريادة القطاع الخاص،^{٢٠١} إلا أن تقلص دور الحكومة في الإنتاج، لا ينفي الحاجة الشديدة إلى دورها الأصعب المتجسد في التنظيم، وبناء، أو ترميم المؤسسات، التي يعتمد عليها اقتصاد السوق،^{٢٠٢} ويترتب على هذا الدور، وعلى وجه التحديد، وفي ضوء تجارب التخصيص المهام التالية: ^{٢٠٣}

أ- إصلاح أسواق العمل، وتطويرها، خصوصاً في مجالات إعادة تأهيل العمال المسرحين، وإنشاء شبكات رعاية وحماية اجتماعية، للحد من التأثير السلبي للتخصيص في البطالة، وتوزيع الدخل.

ب- دعم المستثمرين المؤسسين في الأسواق المالية بعد إقامتها، بغية تشجيع الاستثمار المركز، والطويل الأجل، وبالتالي الوصول إلى أداء أفضل في أسلوب إدارة حكم الشركات.*

ت- تعزيز النظم الرقابية، لكي تساعد على الوصول إلى مستويات أعلى من الإنتاجية، والربحية، في الشركات المخصصة العاملة في أسواق غير تنافسية، كالمرافق العامة، والبنى الأساسية.

٢. سيؤدي التطبيق الجيد لسياسة الخصخصة في سورية، إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية للشركات العامة التي يجري خصخصتها، والتي تشكل أهم أهداف عملية التخصيص ومبررات اللجوء إليها، وبالتالي تحسين كفاءة

²⁰¹ Vogel song, Tondon, Johes, and Galal, World Bank, 1994.

²⁰² Perotti, E. and P. Van Oijgn. 2001. 'Privatization, Political Risk, and Stock Market Development in Emerging Economies' Journal of International Money and Finance, ٢٠، pp٤٣-69.

²⁰³ Pagano, M. 1993 "The Floatation of Companies on the Stock Market: A Coordination Failure Model", European Economic Review, 37, pp-١١٠١ .

* إدارة حكم الشركات: وهي مجموعة القوانين والمؤسسات والممارسات والتنظيمات التي تحد كيفية إدارة الشركات، ولمصلحة من.

الأداء الإقتصادي، والتي بدونها يصعب الوصول إلى الوضع الأمثل للرفاه الاجتماعي، فمن المؤكد أن اعتماد المنشآت الخاصة على الأسعار الحقيقية التي تحددها قوى العرض والطلب، إلى جانب العمل على خفض التكلفة من ناحية، وتحسين جودة المنتج حسب أدواق المستهلكين من ناحية أخرى، يؤدي إلى استخدام الموارد الاقتصادية بشكل كفاء، وبالتالي سيكون للخصخصة نتيجتان متلاحقتان تستند عليهما عملية زيادة الكفاءة وهما: زيادة المنافسة، وتغيير نمط حقوق الملكية، وتوسيعها، إذ أن أحد صفات المنافسة حرية خروج، ودخول الشركات الخاصة، من وإلى السوق، والانتقال من نشاط لآخر سعياً وراء تعظيم الربح، وهذه الصفة تؤكد ضرورة تخفيض التكاليف، وتحسين جودة السلع المنتجة بسبب المنافسة، وينعكس بدوره على تحسين الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض الأسعار التي يبيع بها المنتج النهائي للمستهلك. وتقترب المنافسة بعوامل أخرى تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية للشركات، مثل تساؤل التدخل الإداري من قبل الحكومة في قرارات المنشأة، مما يجعلها تعمل على أسس اقتصادية فقط، فإذا كانت الدولة هي المالكة لمنشأة معينة، فإنه من غير المتصور ألا تتدخل في شؤونها، وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، ومن يتولى إدارتها، ما هو مقدار الإستثمار، وكمية الإنتاج المطلوب، والسعر الذي تباع بها السلع التي تنتجها، وكذلك من الخطأ الاعتقاد بأن الحكومة تتخذ هذه القرارات بناءً على مستوى الكفاءة الإنتاجية، دون الأخذ في الاعتبار السياسية والاجتماعية التي تملّي في النهاية نوعية القرار، ويعد إخضاع المنشأة لضوابط عمل سوق المال في تدبيرها للتمويل، وفي إيراداتها إلى جانب ربط الأجور بالزيادة في الإنتاجية عاملاً مهماً في زيادة الكفاءة الاقتصادية، أما حقوق الملكية فيترتب على تغييرها، خلق فئة تكون شديدة الحرص على نجاح المنشأة الاقتصادية، لأن هذا يحقق مصالحهم الشخصية في زيادة الأرباح، مما يترتب عليه مراقبة صارمة لعمل المنشأة، وتوفير نظام الحوافز للإدارة لتشجيعهم على زيادة تحقيق الأرباح، خاصة أن المنافسة تساعد على إنتقال الكفاءات الإدارية سعياً وراء الحوافز الأعلى.^{٢٠٤}

٣. سيشكل التطبيق الجيد للخصخصة في سوريه، وسيلة فعالة لامتصاص المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الوطنية، إذ يمكن للتخصيص أن يساعد بصورة كبيرة على عودة رأسمال الهارب، وتشجيع الاستثمار الأجنبي الجديد في الوقت الراهن، وفي المستقبل، إذ تعد برامج الخصخصة محركاً أساسياً لجذب الاستثمارات، وهذا ما تدل عليه تجربة الكويت حيث أن التخصيص الذي تلا حرب الخليج، أعاد كمية كبيرة من رأس المال إلى البلاد، وتشير أدلة كثيرة إلى أن الخصخصة تساهم برفع كفاءة الشركات المملوكة للدولة، وكذلك في ربحيتها، ومن المحتمل أن تزداد الإنتاجية على الأمد الطويل بنسبة تتراوح بين ١,٦% إلى ٢% سنوياً، بينما من المحتمل أن تنخفض التكلفة على الأمد الطويل بنسبة تتراوح بين ١,٧% إلى ١,٩%،^{٢٠٥} ومما يؤكد هذه المزايا تجربة عقد التسعينات من القرن العشرين، في بعض البلدان العربية، فقد نجحت المغرب بشكل جيد في مجال التنظيم، والابتكار في استخدام الأدوات، لاسيما سندات التخصيص، وقد نجحت اليمن باتخاذ خطوات قليلة مهمة كانت نتائجها جيدة، وذلك باستخدام نموذج التأجير، وقد حققت مصر الكثير من

²⁰⁴ Megginson, W. and et. al. 2000 "The Choice Between Private and Public Markets: Evidence from Privatizations ",

Working Paper, University of Georgia.

²⁰⁵ Adas,R.2000.Evaluating the process of Development in Egypt , 1980-97, International Journal of Middle East Studies,32,pp.255-75

الإنجازات في مجال الخصخصة، رغم ما واجهته من الانتقادات فيما يتعلق بسرعة، ومدى نجاح برامج التخصيص، إذ صاحب برنامج التخصيص تحسن في أداء الاقتصاد، كما تعكسه المؤشرات الاقتصادية الأساسية المتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والبطالة وسعر الفائدة، ونسبة الادخار ونسبة الاستثمار، ونسبة الدين الخارجي، وقد تحسنت ربحية العديد من شركات القطاع العام في الوقت الذي انخفض فيه عدد الشركات الخاسرة.^{٢٠٦}

٤. ستؤدي الخصخصة إلى إتاحة الفرصة للمنافسة، وإخضاع شركات القطاع العام لنظام السوق، وذلك عبر ما تحدثه تركيبة السوق من أثر على أداء الشركات العاملة فيه، وعلى مستوى الرفاه الاقتصادي عموماً، فمن المعلوم في النظرية الاقتصادية، أنه كلما كان السوق تنافسياً، تحسنت الكفاءة التشغيلية للشركات العاملة فيه، وارتفع مستوى الرفاه الاجتماعي. فوجود سوق تنافسية يعني أن سعر المنتج سيكون في حدود التكلفة الحدية، وهذا يؤدي إلى التوظيف الكفء للموارد المتاحة، والارتفاع في فائض المستهلك نتيجة لزيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار. ومن جهة أخرى، غالباً ما تسعر السلعة أو الخدمة المحتكرة بأعلى من التكلفة الحدية، وهي القيمة التي يرغب المستهلك دفعها مقابل تلك السلعة أو الخدمة، مما يعني انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي، وكذلك خفض مستوى الكفاءة التشغيلية، وقد أظهرت الدراسات التطبيقية ما ذهبت إليه النظرية الاقتصادية في هذا المجال في أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تركيبة السوق، والكفاءة التشغيلية للشركات العاملة فيه، حيث تبين تلك الدراسات، أنه كلما مال السوق إلى التركيبة التنافسية، ارتفعت كفاءة الشركات العاملة فيه وذلك بعكس السوق الاحتكارية، حيث تنخفض الكفاءة التشغيلية للشركة، أو الشركات العاملة ذلك هذه السوق، وتوصلت الكثير من الدراسات إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية على أثر التخصيص، إما بزيادة الناتج من نفس المدخلات، أو تخفيض المدخلات اللازمة لإنتاج نفس المستوى من الإنتاج، وتحسين نوعيتها، ولهذا فإن المكاسب تكون أعظم كلما ازدادت درجة المنافسة التي تفرضها عملية الخصخصة.

٥. سيساهم تخصيص مشاريع القطاع العام مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، فقد توصلت دراسة تطبيقية للبنك الدولي في عام ١٩٩٤م أعدت عن عينة من عدة دول أن عملية الخصخصة، رفعت الكفاءة التشغيلية في تلك الدول بنسبة ٢٦% في المتوسط، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل عملية التخصيص،^{٢٠٧} وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الشركات التي تم تخصيصها في تلك الدول حققت زيادة في أرباحها، وارتفاع إنتاجية العاملين فيها، وزيادة الإنفاق الرأسمالي علاوة على زيادة فرص التوظيف، كما هو الحال في تجربة مصر، وتوصلت دراسة أخرى إلى أن عملية التخصيص، تعمل على إعادة هيكلة الشركات الحكومية، بشكل يؤهلها للوصول إلى مستوى تشغيل أفضل لمواردها الاقتصادية، والتي ترى أن عملية خصخصة الشركات العامة ستؤدي في الغالب، إلى حدوث بطالة نتيجة تسريح عدد من الموظفين والعاملين الزائد عن حاجة المشروعات العامة (البطالة المقنعة)، وخلافاً لهذا الاعتقاد توصلت تلك الدراسات إلى أن التخصيص يعمل على زيادة فرص العمل، وخاصة على المدى الطويل، إذ أن مرور الوقت ونمو المشاريع المحولة للقطاع الخاص، نتيجة زيادة الكفاءة، وتحقيق أرباح أكثر يخلق فرص توظيف أكبر،

²⁰⁶ Arab Monetary Fund.2001.Money and Credit in Arab Countries Abu Dhabi, UAE; Amf.

²⁰⁷ Vogelsong, Tondon, Johes , and Galal , World Bank , 1994

لأن معدلات نمو الشركات الخاصة، يفوق معدلات مثيلاتها في القطاع العام، علاوة على أن تسريح العمالة الزائدة عن الحاجة الفعلية في الشركات العامة المصاحب لعملية التخصيص، ستعود إلى سوق العمل بعد إعدادها وتدريبها بما يتوافق، ومتطلبات حاجة السوق من العمالة، ويمكن الاستفادة من تجربة مصر بحل مشكلة البطالة في حال تم التعرض لها على المدى القصير، عبر إعداد برنامج مواز لبرنامج التخصيص لمساعدة العمالة الفائضة، على وجود وظائف بديلة، واقتصار المراحل الأولى من الخصخصة على المنشآت العامة المحدودة، أو تعويضهم عبر التقاعد المبكر بشروط تفضيلية.^{٢٠٨}

٦. كما سيساعد التخصيص على توسيع القطاع الخاص، وإعطائه دفعة قوية، وإتاحة الفرص لتطوير شركات تدار بحرفية عالية، لاسيما عندما تقترن الخصخصة مع إجراءات التحرير الاقتصادي.

٧. سيؤدي التخصيص إلى التسريع بإقامة أسواق رأس المال وتعميقها بعد تشكيلها في سوريه، وذلك بتوفير مقومات سوق الأوراق المالية، فهناك أدلة على أن التخصيص ارتبط بتطور سوق رأس المال، وخاصةً البورصات، إذ ساعد التخصيص بالأسهم على تطوير الأسواق المالية، أكثر مما ساعد وجود أسواق مالية على تشجيع عمليات التخصيص، وبالتالي ستحفز عمليات التخصيص المزيد من الإصدارات، والادراجات الجديدة، عن طريق إسهامها في تحديث الأطر التنظيمية لأسواق رأس المال، وإزاحة الغموض فيما يتعلق بحقوق الملكية، والتشكك في مصداقية الإصلاحات والسياسة الجديدة.^{٢٠٩}

²⁰⁸ حبتور صالح، عبد العزيز، ١٩٩٧- إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي دراسة مقارنة، ص ٦٤.

²⁰⁹ Demirguc- Kunt, A. and R. Levine. 1994. "The Financial System and Public Enterprise Reform," World Bank Policy Research Working Paper 1319. Washington, D. C.: World Bank.

الفصل الثاني

المنعكسات الاقتصادية على المدى طويل الأجل

- المبحث الأول: منعكسات تعويم العملة على الاقتصاد الوطني

أولاً: المنعكسات السلبية لتعويم العملة

ثانياً: المنعكسات الإيجابية لتعويم العملة

- المبحث الثاني: منعكسات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني

المبحث الأول: منعكسات تعويم العملة على الاقتصاد الوطني

لقد شكل إتباع سورية قانون النقد والتسليف بصيغته الجديدة رقم ٢٣ / ٢٠٠٢،^{٢١٠} والذي نص: "على أن غاية المجلس هي تنمية السوق النقدية والمالية والمحافظة على القوة الشرائية، وتحقيق استقرار سعر الصرف، وتأمين حرية تحويل الليرة السورية إلى العملات الأخرى، والعمل على إنماء الدخل القومي"، الأمر الذي يستلزم اندماج سوقي* عرض العملات الصعبة مقابل الدولار في سوق واحدة رسمية ببيضاء، وأن تضمحل السوق السوداء إلى الحدود الدنيا، نقلة كبيرة في النظام النقدي والمالي من المركزية والثبات إلى اللامركزية والديناميكية، إذ ستوحد أسعار الصرف بناءً على سعر السوق، كخطوة في طريق تعويم الليرة السورية، والتي تعتبر آخر مرحلة من مراحل اقتصاد السوق"، وستكون عرضة للارتفاع والانخفاض وستتغير أسعار الفائدة، وترتفع أو تنخفض حسب أوضاع الاقتصاد ومعدلات النمو والتضخم ودورة الاقتصاد والكتلة النقدية في التداول، وستصبح الليرة السورية قابلة للتحويل للعملات الأخرى، وإن كانت ستبقى بعض القيود في السنوات الأولى وستصبح نظم عمليات المصارف أكثر قرباً من نظم عمليات المصارف العالمية، لذلك ترى الباحثة وعلى الرغم من خطوات الإصلاح المالي والنقدي التي قامت بها سورية بقيادة الرئيس بشار الأسد وهي **اصلاحات** على درجة كبيرة من الأهمية، إلا أنها لن تعطي أكلها إلا بإتباع كافة متطلبات اقتصاد السوق، من منافسة وشفافية، وتعويم العملة، لاسيما وأن **سورية** قد أقرت إتباع نظام اقتصاد السوق، والسؤال وفي حال تطبيق سورية آليات اقتصاد السوق وتحقيق كافة متطلباته، ما الذي ستحققه المرحلة الأخيرة من هذا النظام، والتي لا تقل أهمية عن المراحل الأخرى من منعكسات سلبية وإيجابية على الاقتصاد السوري؟

أولاً: المنعكسات السلبية لتعويم العملة:

- تنشأ العديد من النتائج السلبية عن تحرير العملة في أي دولة من الدول، ولتكن سورية، والتي يتم تقديرها من قبل الدولة في سياساتها المالية التي تتخذ، ومن أهم المنعكسات السلبية التي تنتج عن تعويم العملة هي:
١. ارتفاع الأسعار لاسيما وأن معظم السلع الأساسية والتجهيزات الصناعية في سورية مستوردة من الخارج، لاسيما في ظل حقيقة انخفاض الرواتب والأجور في سورية.
 ٢. انخفاض قيمة الليرة السورية أمام الدولار وباقي العملات، وبالتالي تحكم بعض المضاربين وتجار العملة بها في ظل عجز البنوك السورية عن تلبية الطلب المتزايد على الدولار وغيره من العملات.
 ٣. ارتفاع معدل التضخم نظراً للارتفاع الكبير في أسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً بسبب ارتفاع أسعار مدخلات

²¹⁰ د. سعيان سمير، الأحد ٥ أيار ٢٠٠٢ - قانون النقد والتسليف يحتاج لكفاءات وخبرات ليحقق هدفه، صحيفة تشرين، دمشق،

<mailto:daily@teshreen.com>

* يوجد في سورية سوقين رئيسيين لعرض العملات الصعبة مقابل الدولار والطلب عليها، السوق الأولى: وهي السوق الرسمية التي تليها حاجة الدولة وقطاعها العام فقط للعملات الصعبة، بعد أن توقفت الدولة عن تلبية حاجة القطاع الخاص منذ النصف الثاني للثمانينات وموارد هذه السوق هي موارد الدولة المعروفة وهذه الموارد أكبر من التزامات الدولة وهي تفيض عنها، أما السوق الثانية فهي: هي سوق القطاع الخاص وتسمى الآن السوق السوداء، وفيها يتم عرض العملات الصعبة والطلب عليها من قبل القطاع الخاص، والعرض في هذه السوق أقل من الطلب أي يوجد عجز وتقوم الدولة بمبادلة (بيع) فائض العملات الصعبة لديها (أساساً بالدولار) بفائض الليرات السورية في السوق السوداء (شراء) لتحقيق هذا الاستقرار في سعر صرف الليرة السورية تجاه الدولار.

الإنتاج والآلات المستوردة، وأن معدل البطالة مرتفع جداً في سورية، وهذا ما سيقود إلى ارتفاع الدين المحلي إضافة للدين الخارجي لسوريه، وهذا ما سينعكس على معدل النمو الذي سيحافظ على نسبته إذا لم ينخفض كما حدث في مصر.

ثانياً: المنعكسات الإيجابية لتعويم العملة:

تلجأ كثير من الدول ذات النمو الاقتصادي الأقل من غيرها من الدول، والتي تطمح إلى تحقيق دفعة للنمو الاقتصادي إلى اتخاذ إجراء تعويم العملة وتحرير أسعار الصرف لديها، ويصنف ذلك كأحد الحلول والمتطلبات المقترحة من قبل الحكومات ذات الاقتصاديات الكبرى وأيضاً البنوك المركزية المحلية كقرار داخلي، أو ما يفرضه أو يطالب به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأحد أهم الشروط لمنح القروض لهذه الدول، وأيضاً في تحديد التصنيف الاقتصادي لهذه الدول مقارنة ببقية دول العالم اقتصادياً، وتلجأ الدول لهذه الخطوة في غالبها مضطرة، وحسب ما تمليه الظروف الاقتصادية الراهنة، لما في ذلك من تأثير على مستوى الأسعار للسلع الاستهلاكية بالزيادة نسبة إلى زيادة تكلفة الاستيراد بسبب انخفاض العملة الذي يتبع التعويم، وبالتالي التضخم للسلع المستوردة وزيادة تكلفة المعيشة للمواطنين، وتحرير العملة له العديد من الإيجابيات كما السلبات، والتي يتم تقديرها أيضاً من قبل الدولة في سياساتها المالية التي تتخذ، ولعل من أبرز الإيجابيات التي تتم في هذا الجانب على المدى المتوسط والطويل هي:

١- يساهم تعويم العملة بجذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية إلى الإقتصاد المحلي، وضخ المزيد من رؤوس الأموال لدفع العملية الإنتاجية وتنشيط الاقتصاد، وزيادة معدلات النمو.

٢- سيعطي رسالة للعالم وللمستثمرين أن هناك إصلاحاً اقتصادياً حقيقياً يتم تطبيقه يتواءم مع متطلبات المستثمرين وشروط البنك والصندوق الدولي والدول الكبرى اقتصادياً.

٣- يؤدي تعويم العملة غالباً إلى تخفيض قيمة العملة أو رفع سعر صرفها مقارنة بالقطع الأجنبي المعموم، وبالتالي رفع التكلفة المحلية للسلع المصنعة للدول الناشئة صناعياً «كمصر وما تم من خفض للجنيه المصري مقابل الدولار»، وسيحصل الأمر ذاته في سورية في حال اتبعنا نفس الأسلوب .

٤- إن تعويم العملة سيظهر القيمة الحقيقية والتقييم الموضوعي للعملة حيث ستخضع للعرض والطلب بدلاً من الرفع الحكومي للسعر غير المتوازن مع الحالة الاقتصادية، وهو ما يطالب به كل مستثمر أجنبي أو خارجي، حيث لن يتحقق أي حافز لجذب الاستثمارات الأجنبية بدون تحرير سعر الصرف للعملة.

٥- سيقضي تعويم العملة على أي سوق سوداء قد تظهر، حيث سيكون المحك الرئيسي هو العرض والطلب، وسيصل السعر للعملة بمرور الوقت إلى مرحلة التقييم الحقيقي والسعر الحقيقي للبائع والمشتري وهو ما تم بالفعل كتطبيق للحالة بالسوق المصرية مؤخراً بعد تعويم العملة، وهو ما قضى على مكاتب ومؤسسات الصرافة التي استنزفت السعر للجنيه المصري، بما أثر على البنوك بعدم القدرة على تداول الجنيه بمعزل عن السوق السوداء التي يزيد لديها تقييم الدولار مقارنة بالجنيه.

٦- سيؤدي تعويم العملة في سورية إلى القضاء على المضاربات في مجال وتنظيم سوق الصرف،^{٢١١} وسيشجع هذا النظام زيادة الصادرات السورية، وسيعطيها فرصة تنافسية كبيرة بالأسواق الدولية.. كذلك سيشجع على السياحة ويزيد التدفقات السياحية إلى سورية نظراً لأن المنتج السياحي السوري أصبح أكثر تنافسية... لكن في المقابل ستقل الواردات وسترفع تكلفة السفر للخارج، فمن السلبات المتوقعة زيادة أسعار الواردات، وزيادة الرسوم الجمركية. لكن على المدى الطويل يمكن للاقتصاد أن يستوعب ذلك وتستقر الأمور.. وهذا الاستقرار يساعد على جذب الاستثمارات الخارجية.^{٢١٢}

٧- ستكون الأسعار المعلنة بناءً على هذا القرار الأسعار الواقعية للعملة.. كما ستوفر مع الوقت النقد الأجنبي.. منهياً بذلك ما كان يقوم به البعض من عمليات التخزين، والمضاربة.. كما سيعيد للبنوك دورها في قيادة سوق الصرف بعد أن كان يتحكم فيها تجار العملة بهدف المضاربة، وتحقيق مكاسب سريعة على حساب الاقتصاد الوطني.. وهذا النظام يوفر دخلاً يومياً للبنوك لمواجهة طلبات العملاء وتلبية الاحتياجات، لاسيما للقطاع الخاص، كما أن نجاح هذا النظام سيحقق الاستقرار والتوازن ويشجع على التصدير ويزيد فرص الاستثمار.. ويفتح المجال أمام جذب المزيد من الاستثمار..^{٢١٣}

٨- ومن الجوانب الإيجابية، انخفاض أسعار السلع السورية في الخارج، وهذا ما سيزيد الطلب على الإنتاج الوطني، وهذا سيكون حافزاً لزيادة الإنتاج والتصدير.. وبالتالي يحدث تحسن في الميزان التجاري السوري، حيث أن السعر الواقعي للجنيه أمام الدولار هو الحل الأمثل لعلاج الاختناقات التي شهدناها طوال الفترة الماضية وظهور السوق السوداء... فالمستثمر الأجنبي يبحث عن السوق الذي تتوافر فيه عوامل الاستقرار ومن أهمها وضوح سياسة سعر الصرف.. وحرية دخول وخروج الأموال والأرباح.^{٢١٤}

ترى الباحثة أن اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف في سورية يستلزم العديد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية حتى يعطي هذا القرار النتائج المرجوة منه فعلاً وان يتجنب المعوقات والمشكلات التي وقعت بها في مصر في تجربتها بتعويم الجنيه في ٢٩ فبراير ٢٠٠٣ والتي مازالت قيد الدراسة.

^{٢١١} القرنشاوي، حاتم، الجمعة ٢٦ من صفر ١٤٢٥ هـ 16 أبريل 2004 السنة 128 - في ندوة بجمعية الاقتصاد والتشريع زيادة الصادرات المصرية لا

ترتبط بتخفيض قيمة الجنيه، الأهرام، العدد ٤٢٨٦٥.

^{٢١٢} مصطفى الدين، علاء الأربعا، ٥ فبراير ٢٠٠٣، صراع ساخن بين الجنيه والدولار!! خبراء المال والاقتصاد يناقشون قرار تحرير سعر الصرف،

العدد ٣٥٦٣٠، السنة الخامسة، akhbarelyom@akhbarelyom.org

^{٢١٣} مصطفى الدين، علاء الأربعا، ٥ فبراير ٢٠٠٣، مرجع سابق.

^{٢١٤} الفوزان، راشد محمد، الأحد ٨ ذي الحجة، ٩، ١٤٢٣-2003-february، بموضوعية هل تعويم العملة هو الحل الأفضل، صحيفة الجزيرة، العدد ١١٠٩١. لمزيد من المعلومات انظر: chief@al-jazirah.com . Fax4035314@hotmail.co.

المبحث الثاني: منعكسات الانضمام مستقبلاً إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني

لا بد من الإشارة بدايةً للحقائق الأساسية التالية:

أولاً: أن جوهر اتفاقيات الأورغواي، يستند إلى مبدأ المنافسة الحرة، القائمة على المزايا النسبية، والمقدرات الاقتصادية للبلدان المنضمة إليها، وباعتبار القدرات الاقتصادية السورية كدولة منفردة، تعتبر محدودة، لذلك يتعين عليها أن تحسم مقدار المكاسب، التي يمكن أن تحققها في حال انضمت إلى منظمة التجارة العالمية.^{٢١٥} ثانياً: غياب المبررات السياسية لوجود سورية خارج منظمة التجارة العالمية، رغم أنها كانت من بين الدول الـ ٢٣ المؤسسة لاتفاقية الغات في عام ١٩٤٨، وانسحبت منها، بسبب انضمام إسرائيل إليها.

ثالثاً: إن بقاء سورية خارج WTO يعني الانعزال عن الساحة الدولية، ولن يحول ذلك دون تأثرها بكافة الاتفاقات التي عقدت، أو ستعقد في إطار المجتمع الدولي.

رابعاً: أصبح بقاء سورية خارج منظمة التجارة العالمية غير واقعي في إطار السياسة الحالية نحو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والشراكة السورية الأوروبية، لاسيما وأن أحكام منظمة التجارة العالمية، لا تتعارض مع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي اعتمدت في قواعدها وأحكامها القواعد والأحكام النازمة لمنظمة التجارة العالمية، فضلاً على أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ينص صراحة على الالتزام بقواعد، وأحكام هذه المنظمة.

خامساً: إن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، لن يحول دون إمكانية استمرار سورية بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية في تطبيق أحكام اتفاقية المقاطعة العربية ضد إسرائيل.

أما منعكسات انضمام سورية مستقبلاً إلى WTO على الاقتصاد الوطني فتوضحها النقاط التالية:

١- على الصعيد الدولي :

أ- سيحدث انضمام سورية مستقبلاً إلى WTO، وتحرير التجارة الخارجية الذي سيتبعه أثراً إيجابياً على مجمل النشاط الاقتصادي في سورية، فتحرير المستوردات سيؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية مما يؤدي إلى خفض الأسعار، كما سيؤدي تحرير المستوردات إلى تحفيز الإنتاج الوطني بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم سواء في السوق المحلية، أو في الأسواق الخارجية.

ب- سيؤدي انضمام سورية إلى WTO إلى دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية، وتمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية، وبالتالي تحرير الصادرات السورية من العوائق التقييدية والجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء، ولاشك أن هذه الميزة هي هامة جداً للصادرات الصناعية السورية التي ستشكل عصب الصادرات السورية المستقبلية وأمل سورية الوحيد لتوفير العملات الأجنبية بعد نزوب ثرواتها النفطية.

ت- إن التزام سورية بحماية الملكية الصناعية نتيجة انضمامها إلى WTO، سيؤدي إلى تحسين نقل التكنولوجيا إليها نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعياً، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض تكلفة

^{٢١٥} د- رشيد، أمين- تطورات الغات، أسبابها وأثرها على الأقطار العربية - شؤون عربية - عدد ٨٦- حزيران- ١٩٩٦- ص ١٧٢.

المستوردات السوريه من الآلات والتجهيزات، وطرق الإنتاج المتقدمة، و تحسين المناخ الاستثماري فيها وذلك بإعطاء إشارة واضحة لقطاع الأعمال السوري والعربي والعالمي بأن سوريه ملتزمة بقواعد ثابتة، وشفافة مما يدفعه إلى الاستثمار فيها، وفي كلا الحالتين سيتأثر النشاط الاقتصادي بصورة إيجابية.

ث- من جهة أخرى سيتعين لدى انضمام سوريه إلى WTO توضيح سياسة التجارة الخارجية السوريه، والتي ستعلن من خلالها التزام سوريه بمبادئ هذه المنظمة، والاتفاقات التي انبثقت عنها وسعيها لتطبيقها وفق الشروط التي سيتم التفاوض عليها، وهذا يعني التزام سوريه بالسعي لتحرير تجارتها الخارجية مع العوائق والإجراءات التقييدية المختلفة واستبدالها بتعرفة جمركية مناسبة وفق برامج ستجري مراجعتها دورياً بين منظمة التجارة العالمية، والجهات المعنية في سوريه في إطار آلية مراجعة سياسة التجارة و التصحيح الاقتصادي الهادفة إلى تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والإجراءات غير الملائمة، وفي هذا السياق ستلتزم سوريه في حال الانضمام إلى المنظمة تحويل القيود و الإجراءات التقييدية إلى تعريفات جمركية ومرافقة ذلك بتحرير التجارة تدريجياً لمدة عشر سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥، وفتح الأسواق السوريه للمستوردات الأجنبية، وقد خطت سوريه خطوات هامة في طريق تحرير تجارتها الخارجية عندما شرعت بتفعيل النشاط الاقتصادي في سوريه، وتحريره من القيود والإجراءات التي تعيق مسيرته، وليس رغبة سوريه بالانضمام إلى المنظمة سوى التزام بمتابعة هذه المسيرة، وتعميقها وتسريع وتائرهما، هذا مع الفرض أن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، لا تختلف عن متطلبات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي ستقوم سوريه بالوفاء بها ومتطلبات الشراكة السورية الأوروبية التي وقّعت الحروف الأولى منها.

ج- لذلك يعتقد أن الأثر المباشر على التجارة الخارجية السورية في حال الانضمام إلى WTO هو الزيادة الكبيرة في المستوردات، وخاصة من السلع الكمالية وشبه الكمالية التي تخضع للقيود الكبيرة حالياً كالألبسة الجاهزة والسيارات. ومن أهم هذه المستوردات معدات ووسائل النقل التي بلغت حوالي ٧٤,١٥٠ مليون ليرة سوريه عام ٢٠٠٢، مما سيؤمن موارد إضافية إلى الخزينة نظراً لتعريفاتها العالية، أما الواردات من المواد الأولية و السلع الإنتاجية كالألات و العدد الصناعية التي تشكل أهم المستوردات السوريه، وبلغت عام ٢٠٠٢ حوالي ٤٧٨٨ مليون ليرة سوريه، ويضاف إليها الورق والأخشاب و العجائن الورقية وصناعاتها الذي لا تنتجه سوريه وتستورد كميات كبيرة منه سنوياً بحدود ٧٢٣٠٠ مليون ليرة سوريه عام ٢٠٠٢ فستلغى التعريفات على استيراد هذه المنتجات، لذلك ستخسر الدولة عائدات التعريفات بالنسبة للورق، أما بالنسبة للعدد و الآلات الصناعية فمحررة في غالبيتها حالياً و متمتعة بقيود تعريفية منخفضة نسبياً، ولذا فلن يكون لتخفيض التعريفات عليها أثر كبير في تجارة هذه السلع الخارجية، وفي الاقتصاد داخلياً ومن حيث تكاليف إنتاج السلع التي تدخل هذه المواد في صناعاتها، لن تترافق الزيادة المذكورة في المستوردات مع زيادة مماثلة في الصادرات تعادلها و توازيها لأسباب متعددة، فاستيراد المنتجات الأجنبية يخضع لقيود كثيرة تقلل من استيراد بعضها، و تمنع بعضها الآخر و مع رفع هذه القيود على الاستيراد و خصوصاً القيود الإدارية سترتفع المستوردات، أما الصادرات التي تعكس البنى الإنتاجية السوريه فلا يتوقع لها أن ترتفع ارتفاعاً

كبيراً، لانخفاض قدرتها التصديرية بسبب انخفاض جودتها وارتفاع تكلفتها مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية فيما لو كانت مفتوحة أمامها، وغير قادرة على تلبية حاجة الأسواق العالمية المستهدفة، ويستثنى من هذا الوضع المنتجات الزراعية، والفوسفات، والنفط التي لم تدخل في اتفاقات مراكش ١٩٩٤، وهي سلع استطاعت الدخول إلى أسواق كثيرة بوصفها مواد خام، وسترتفع التعريفات عليها مع ازدياد درجة التصنيع، بما يخالف المبادئ التي نادى بها المنظمة، أي أن سوريه تستطيع تصدير المواد الخام بينما تتزايد الحواجز أمام سلعها المصنعة غير المنافسة أصلاً، والتي ستعرض لصدمات الانفتاح الاقتصادي ومنافسة الاقتصاديات الأخرى، وفي حال الانضمام إلى المنظمة سينتكرس الوضع الاقتصادي الراهن، من حيث استيراد السلع المصنعة و نصف المصنعة، وتصدير السلع الخام وأهمها النفط مما سيزيد عجز الميزان التجاري السوري دون تأمين المواد اللازمة لسدده، وسيكون المصدر الأساسي للتمويل في هذه الحالة هو الديون الخارجية لعدم تعامل سوريه بالديون الداخلية، وهذا سيؤدي إلى تفاقم مشكلة المديونية.

ح- إلا أن القدرة التنافسية السورية ضمن إطار التجارة الحرة مقيدة بضرورة سداد خدمة الدين العام الخارجي، وبمعالجة المديونية، وبوضع القطع الأجنبي وأولويات التنمية، وبالخلل في ميزان المدفوعات، وبحاجات الدفاع الوطني. هذه العناصر تجعل العديد من المزايا التي ستستفيد منها سوريه محدودة الأثر، ويبقى الأثر الذي يتوقع استمراره هو تكريس وضعها كدولة مصدرة للمواد الأولية، ومستوردة للمواد المصنعة عالمياً"، وهو أمر مرتبط باتفاقات مراكش ١٩٩٤ بحد ذاتها، والتي تم إثبات تكريسها لهذا الوضع في الدول النامية بشكل عام، ولا بد من الإشارة، إلى أن الجزء الأكبر والأهم من صادرات سوريه هو النفط، إذ يتراوح ما بين ٤٠% و ٧٠% من مجموع الصادرات حسب السنوات، وإذا علم أن النفط لم يكن من السلع التي دخلت في اتفاقات مراكش ١٩٩٤، يتضح أن الآثار المتوقعة مخففة عن تلك التي من الممكن أن تحدث في حال عدم كون النفط سلعة تصدير أساسية في سوريه، لكن إلى حين، لأن الموارد النفطية مرتبطة بمقدار الاحتياطي المتاح، وأسلوب الاستفادة منه، علماً بأن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية توقعت نفاذ احتياطي النفط السوري بعد عشر سنوات.

خ- من جهة أخرى، فمن المتوقع أن الانضمام إلى المنظمة، سيفتح الأسواق الخارجية أمام السلع السورية لانخفاض الحواجز الجمركية في الدول الأخرى فترتفع الصادرات، ولكن السؤال هو: هل الصادرات السورية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية إلى درجة تجعلها تستفيد من فرص انخفاض التعريفات في الدول الأخرى؟ ولنأخذ مثلاً لفرص السلع السورية في النفاذ للأسواق الخارجية للاتحاد الأوروبي، الذي يشكل حالياً الشريك التجاري الأساسي لسوريه، فقد بلغت صادرات سوريه إلى دول الاتحاد ٣,٤٥٠ مليون \$ لعام ٢٠٠٢، والمستوردات من الاتحاد ١,٢٦٠ مليون \$ لنفس العام،^{٢١٧} (نصيب هذه البلدان من الصادرات السلعية السورية حوالي ٥٥% ووصلت إلى ٦٠% تقريباً خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٩) و ٦٥% عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٥٨% عام ٢٠٠٢ والنصف الأول من عام ٢٠٠٣ وبالتالي ارتفعت قيمة هذه الصادرات من ٥٣٣ مليون دولار سنوياً خلال فترة السبعينات إلى ١٩٧١ مليون دولار سنوياً خلال فترة التسعينات و ٣٤٥٠

²¹⁷ الرفاعي، رانيا -١٩٩٩- اتفاقيات الغات و منعكساتها الاقتصادية مع إشارة خاصة لسوريا، بحث علمي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد-بإشراف

الدكتور موسى الضير- دمشق، -ص ١٥٤.

مليون دولار خلال الفترة "٢٠٠٠-٢٠٠٢" ^{٢١٨}، كما أن أسواق دول الاتحاد الأوروبي مفتوحة أمام السلع السورية منذ عام ١٩٧٧ بحصص معينة وبعض هذه السلع عند دخولها الأسواق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية، كما في المواد الخام : النفط والقطن وجلود الأغنام و الصوف أو خاضعة لتعريفات متوسطة (لا تتجاوز ١٣%-١٤%)، ولكن بعد مرور ما يزيد على ٢٠ عاماً على تلك الإعفاءات لم تصل الصادرات السورية إلى دول الاتحاد إلا نحو ٩٠% من مجموعها أي أنها لم تستطع الاستفادة من فرص النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، الأمر الذي يبرز أهمية العوامل الأخرى المحددة للقدرة التنافسية للصادرات غير القيود التعريفية، إلا أنه رغم الأهمية الكبرى للتصدير في تحريك النمو الاقتصادي، و زيادة الناتج القومي، وتفعيل الأنشطة الإنتاجية و الخدمية إلا أنه مر وقت طويل كان التصدير في سورية عاجزاً عن تحقيق هذه المهام، ليس لكونه نشاطاً هامشياً بل لعدم المعرفة بالأسواق الخارجية، وبنيتها، وحاجتها من المنتجات، والمعايير الفنية الدولية، وصعوبة الحصول على النقد الأجنبي، ومحدودية النظام المصرفي والحماية العالية وكيفية التسويق وتطوير المنتجات بما يليق أذواق المستهلكين في الخارج ^{٢١٩}. لعل هذه الأفكار تلخص مشكلة التجارة الخارجية السورية ويضاف إليها مشكلة عجز الصادرات عن التحول إلى مدخرات ثم إلى النمو الاقتصادي حسب ما نصت عليه مقولة التجارة كمحرك للنمو، فالآلية التي تحول التجارة إلى نمو تتمثل في أن التجارة و التصدير لهما أثر كبير في زيادة الكفاءة الإنتاجية، وهي إحدى العوامل المؤثرة في الادخار فالاستثمار، فالنمو، أما في سورية فهذه السلسلة منقطعة عند نقطة تحول الصادرات إلى الادخار، فيذهب جزء هام من عائدات تصدير قطاعها الخاص إلى حسابات خارجية مما يبقي دورها منخفضاً في النمو الاقتصادي، ورغم أن سورية اتبعت بعض السياسات التي تشجع القطاع الخاص على إعادة عائدات التصدير إليها، إلا أن جزءاً هاماً منها ما زال يخرج دون عودة، و تعود هذه المشكلة و مشكلات التصدير الأخرى بالإضافة إلى أنظمة التجارة الخارجية للدول الأخرى، أو انخفاض تعريفاتها أو ارتفاعها، وحاجة الأسواق العالمية المستهدفة، إلى ظروف داخلية ترتبط بمواصفات المنتجات المعدة للتصدير وأساليب تطويرها والقيود الإدارية على التصدير ولعل هذه الحقيقة هي نقطة خلاف أساسية بين سورية و منظمة التجارة العالمية فالصادرات السورية تظهر أن جزءاً كبيراً من مشكلاتها داخلية، تتعلق بعوائق ذاتية مرتبطة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، التي تؤدي إلى انخفاض قدرتها على المنافسة خارجياً، وبالتالي فتأثير الانضمام على الميزان التجاري السوري سيؤدي بصورة إجمالية لازدياد المستوردات بصورة أكبر من زيادة الصادرات على المدى القصير، و تضاعف هذا العجز التجاري في مرحلة لاحقة مع ازدياد قابلية المنتجات السورية للمنافسة في الأسواق الخارجية، و لن يحول الانضمام دون إمكانية لجوء سورية إلى إجراءات الوقاية التي أقرتها المنظمة في حال حدوث حالات طوارئ تخل بميزان المدفوعات ^{٢٢٠}.

²¹⁸ الجوني، عز الدين، ملف الشراكة السورية الأوروبية السورية في اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي - دور الصادرات السلعية -

انظر www.almowaten.com)

²¹⁹ الرفاعي، رانيا -١٩٩٩- مصدر سابق، ص ١٥٤، ١٥٥.

²²⁰ شومان شوكت، عدنان، دمشق ١٩٩٦- اتفاقيات الجات: الرابعون دوماً؟ والخاسرون دوماً، دار المستقبل ص ١٧٣.

د- إن الانضمام إلى WTO لا يؤمن التنمية، إنما يدفع الدول الراغبة بالانضمام لتحقيق مستوى معقول من التنمية، أو على الأقل يدفعها إلى تنمية صادراتها، ونوعياتها و قدرتها التنافسية، حتى تستفيد هذه الدول من المنظمة واتفاقاتها، لأن اتفاقات مراكش وضعت الشروط التي تمكن من الاستفادة من قدراتها التنافسية على فتح أسواق جديدة، وزيادة حصتها من التجارة الدولية، ولم تضع نصوصاً لتحسين الصناعات أو المنتجات المحلية، فتلك مهمة داخلية لا تحلها الغات أو المنظمة، وإنما على العكس قد تزيد من تعقيدها إذا ما انضمت دولة ما إلى المنظمة، وهي ليست على دراية كاملة بإمكاناتها و الحدود التي ستتوقف عندها في تحرير التجارة الخارجية بشكل يحمي اقتصادها الوطني، و بنيتها الاجتماعية والثقافية.²²¹

٢- على صعيد الاقتصاد الوطني:

أ- الزراعة : إن منظمة التجارة العالمية تسعى إلى تخفيض الدعم الحكومي لقطاع الزراعة، ولاسيما في الدول المتقدمة، وقد تم الاتفاق في جولة الأوروغواي على تخفيض مبالغ دعم الإنتاج الزراعي الوطني بمقدار ٢٠% ودعم التصدير بمقدار ٣٦% من حيث القيمة و ٢١% من حيث الحجم، كما تم الاتفاق كذلك على تحويل كافة التقييدات الكمية وغيرها على المستوردات الزراعية إلى تعرفه جمركية، اتفق أيضاً على إنقاصها بمقدار ٣١ %، وستستفيد سورية من خفض الدعم الحكومي المقدم للإنتاج والتصدير الزراعي في الدول الغنية المصدرة للمنتجات الزراعية، ذلك أن مثل هذا الخفض سيدعم مقدرة المنتجات الزراعية السورية للتنافس في المرحلة الأولى في أسواق الدول المستوردة، وفي مرحلة لاحقة في أسواق الدول المصدرة ذاتها عندما يتمكن المنتجون والمصدرون السوريون من تلبية الشروط الإنتاجية والفنية والصحية المطلوبة في عمليات تصدير هذه المنتجات،²²² ويمكن التنبؤ بأثر تحرير التجارة على القطاع الزراعي السوري، رغم كل الضوابط التي تقدمها منظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص، فسورية بلد زراعي يعتمد على صادراته الزراعية لدول الجوار وبعض البلدان الأخرى، وهي ضوابط تركز على فرضية تقول إن سياسات البلدان الصناعية تميل إلى منح القطاع الزراعي حماية إيجابية تنشط الإنتاج وتخفيض الأسعار العالمية. فإذا لم تتم الحماية هبط العرض من قبل البلدان الصناعية وارتفعت الأسعار العالمية، وعلى العكس فإن الضرائب الجمركية العالية على الصادرات الزراعية، والدعم غير الموجه الممنوح للمستهلكين وأسعار الصرف العالمي في قيمتها هي كلها عوامل تميل إلى فرض عبء ثقيل على القطاع الزراعي السوري، مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج وارتفاع في الأسعار وإذ يؤدي التحرير التجاري إلى إلغاء هذه الحماية السلبية فهو ينشط الإنتاج ويضغط على الأسعار باتجاه الهبوط.

أما على صعيد الأغذية الزراعية: فستتأثر سورية إيجابياً بهذه المسألة لتتأثر وارداتها من الصناعات الغذائية على ضوء ارتفاع أسعارها وخاصة في الدول المجاورة، فسورية تصدر غزل القطن إلى أوروبا والبلدان العربية من خلال نظام حكومي احتكاري للشراء والتصدير، وهي تصدر أيضاً الأغنام والدواجن والفواكه والخضراوات والبقول لمصر ولبنان والأردن، أما أهم الواردات الزراعية فهي القمح والزيوت

²²¹ الرفاعي، رانيا -١٩٩٩- مرجع سابق، ص ١٦٢.

²²² د. حبيب، مطانيوس، سوريا ومنظمة التجارة العالمية - مجلة الاقتصادية - العدد ٦٣.

النباتية من الاتحاد الأوروبي وتركيا وتستورد الأرز والذرة وفول الصويا من الولايات المتحدة الأميركية، التي لم تستفد من صادراتها المدعمة ولكن صادراتها إلى الولايات المتحدة الأميركية لا تواجه أي حواجز جمركية، ويتوقع أن تعزز اتفاقية منظمة التجارة العالمية أسعار القطن، وإن حدث هذا فسوف يحسن أسواق الصادرات القطنية، ويوفر فرصة النمو المحتمل للأسواق في سورية، كما من المتوقع في حالة ارتفاع أسعار اللحوم العالمية، وفرص دخول الأسواق إلى تعزيز قطاع اللحوم في سورية.

ب- **المنسوجات والملابس:** من المتوقع أن تستفيد سورية بعد انضمامها إلى WTO من تعريفات الدول الأكثر رعاية المفروضة في جولة أوروغواي على المنسوجات والملابس في الأسواق التي كانت مقيدة بهذه التعريفات²²³، وفي الأسواق التي لم تكن هذه البلدان تتمتع فيها بفرصة الدول التفضيلية، ومن المتوقع وعلى سبيل المثال أن تكتسب سورية مكانة في السوق الأوروبي حيث تحظى صادراتها من المنسوجات والملابس بموجب نظام الأفضليات المعمم، حيث تواجه الآن تعريفات مرتفعة²²⁴.

ت- **الخدمات:** تتضمن المبادئ الأساسية في الاتفاقية العامة للخدمات ما يلي: ٢٢٥

A. المعاملة الوطنية، أي ينبغي أن تعامل الخدمات الأجنبية موردي الخدمات الأجانب معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يلقاها أبناء البلد.

B. معاملة الدولة الأولى بالرعاية أي أنه ينبغي ألا يكون هناك تمييز بين الأعضاء الآخرين في الاتفاقية شرط المعاملة الممنوحة لموردي الخدمات التابعين لهم.

C. الشفافية: وتعني الإفصاح عن السياسات ذات العلاقة بما فيها الحواجز أمام السوق والقيود التمييزية.

D. التحرير المتزايد: ويعني التزامات دخول السوق والمعاملة الوطنية، لا يمكن أن تعدل إلى الزيادة مدى النفاذ في السوق، وليس لتخفيضه من خلال المفاوضات في المستقبل، ومع ذلك يمكن سحب الالتزامات أو تعديلها شريطة التفاوض لتعويض الشركاء التجاريين المتضررين، والخدمات المعنية في هذه البنود هي: النقل البحري، النقل الجوي، والمصارف والبنوك، الاستثمارات، السياحة، الاتصالات.

أما آثار تحرير الخدمات في سورية وفي الدول العربية فهي:

a- الأثر الناجم عن تطبيق مبدأ النفاذ إلى الأسواق: سيؤدي إلى قيام موردي الخدمات الأجانب بإنشاء شركات دون مشاركة سورية، وسيؤدي السماح بالوجود التجاري لشركات الملاحة الأجنبية إلى قيام منافسة غير متكافئة مع الشركات الوطنية، مما قد يؤدي إلى خروجها من السوق، وسيطرة الشركات الأجنبية. b- الأثر المترتب عن تطبيق المعاملة الوطنية: يتضمن تطبيقه المساواة بين موردي الخدمات الوطنيين والأجانب بإلغاء القيود المفروضة لمصلحة الناقلين الوطنيين، ومنح الأجانب المزايا نفسها، وهذا يرفع التكلفة وخاصة في مجال النقل بالنسبة للشركات السورية ويخفضها للأجانب مما يجعلهم في وضع تنافسي أكبر.

c- الصناعة الوطنية الناشئة: إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لا تشترط إلغاء حماية المنتجات الوطنية، وإنما تنص على أن مثل هذه الحماية، يجب أن تتم عبر فرض تعرفه جمركية مناسبة دون غيرها من

²²³ الكواز، أحمد، مارس/ آذار ٢٠٠٢ - السياسات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث، السنة الأولى.

²²⁴ د. حبيب، مطانيوس، سوريا ومنظمة التجارة العالمية - مجلة الاقتصادية - العدد ٦٣، مرجع سابق.

²²⁵ د. حبيب، مطانيوس، العدد ٦٣، مرجع سابق.

الإجراءات الحمائية كالتقييدات الكمية على المستوردات وغيرها من الإجراءات التجارية ولكن وكما يدل عليها اسمها فإن الصناعة الناشئة لا تظل ناشئة إلى ما لانهاية واستمرار حمايتها إلى مالا نهاية سيؤدي إلى استمرار حاجتها إلى الحماية إلى مالا نهاية لاعتمادها عليها، ولابد لأي صناعة تبغي البقاء والاستمرارية من تعرضها وبشكل دائم بعد فترة معقولة من الحماية الضرورية إلى تحدي المنافسة الخارجية، وهذا ما جربته وخبرته كافة الدول المتقدمة صناعياً والسائدة في طريق التصنيع، لهذا لا يمكن اعتبار تعرض المنتجات الوطنية للمنافسة الخارجية من مؤشرات الخسائر الناجمة عن الانضمام إلى المنظمة، بل يتوجب اعتباره حافزاً ضرورياً لتطوير المنتجات الوطنية، وتحسين نوعيتها وتخفيض كلفها، ولا يخفى على أحد أن الذي يدفع تكاليف الحماية هو المستهلك الوطني، والذي يعتبر الشريحة الأكبر في أي بلد كونها تضم كل سكانه.

d- بالنسبة للمنازعات التجارية: إن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية سيمكنها بموجب نظام تسوية المنازعات التجارية في إطار هذه المنظمة، من مقاضاة وملاحقة الدول حتى الكبيرة منها التي تفرض قيوداً كمية وجمركية وإدارية على الصادرات السورية، أو تمنح صادراتها دعماً يضر بالصادرات السورية، أو تمارس سياسات اغراقية تجاه المنتجات السورية سواء في السوق السورية أو في أسواق الدول الأخرى.

e- وعلى صعيد تدريب الأطر الوطنية العاملة في المجالات التي تدخل في مهام منظمة التجارة العالمية: فإن منظمة التجارة العالمية أصبحت تعنى بمواضيع واسعة وهامة كالتجارة في السلع والخدمات والجوانب التجارية ذات الصلة بالاستثمار، وذات الصلة بالملكية الفكرية، وبالتالي سيجني العاملون في الوزارات والجهات السورية المختلفة المعنية بالمواضيع، التي تدخل في اختصاص هذه المنظمة من فوائد وخبرات خلال متابعتهم لهذه المواضيع مع أجهزة المنظمة وممثلي بعثات الدول الأخرى الأعضاء فيها، وهي خبرات هامة وقيمة لعملية مراجعة القوانين والأنظمة السورية لمواءمتها، وفق ما هو معول به في العالم من تشريعات وقواعد ذات الصلة بالمواضيع التي تعالجها منظمة التجارة العالمية .

ث - على الصعيد المالي:

على الرغم من صعوبة تحديد المنعكسات المالية لانضمام سورية مستقبلاً إلى منظمة التجارة العالمية فإنه من المعلوم بصورة عامة أن الالتزام المطلوب من الدول النامية يقتصر في المدى المنظور التعهد بعدم اللجوء إلى رفع المستوى الحالي لتعريفاتها الجمركية والمحافظة على مستوى التعرفة الجمركية الذي يتم الالتزام به نتيجة هذه المفاوضات، لذلك فإن انضمام سورية مستقبلاً إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى ارتفاع محصلاتها الجمركية نتيجة تحرير التجارة الخارجية واستبدال الإجراءات التقييدية المفروضة حالياً على المستوردات بتعرفة جمركية مناسبة توفر الحماية الصناعة الوطنية وتراعي وضع ميزان المدفوعات، كما سينجم عن ذلك زيادة ملموسة في المتحصلات الضريبية الأخرى نتيجة نمو النشاط الاقتصادي الناجم عن تحرير التجارة الخارجية، كما يمكن لسورية فرض أنواع أخرى من الضرائب غير الضرائب الجمركية محلها، بل ويمكن أن تفوقها مثل ضريبة القيمة المضافة (TVA) التي تفرض على المنتجات الوطنية والمستوردة دونما تمييز.

ج- حقوق الملكية الفكرية:

تعتبر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة إحدى الاتفاقيات التي تؤثر على المنتجات الصناعية للدول النامية ومنها سورية^{٢٢٦}، وفي ظل القناعة الدولية بأن الحصول على تراخيص ببراءات الاختراع لم يتم الالتزام به بشكل جاد خلال الفترات السابقة لاتفاقية المنظمة، فإن هذه الاتفاقية تحرص على توفير آلية تضمن احترام حقوق الملكية الفكرية للاختراعات أينما كانت وهو الأمر الذي من شأنه بطبيعة الحال أن يضيف أعباء مالية جديدة على المنتجين الصناعيين، لاسيما في البلدان النامية بدءاً من تاريخ العضوية،^{٢٢٧} وتقديراً من الاتفاقية لظروف البلدان النامية، فقد حددت ٥ سنوات أمام هذه البلدان لتنفيذ القواعد الخاصة بها من حيث الحصول على التراخيص ودفع الإتاوات اللازمة في حين تم تمديد هذه الفترة إلى ١١ سنة بالنسبة للدول الأقل نمواً أما بالنسبة للبلدان المتقدمة، فقد حددت هذه الفترة بسنة واحدة فقط،^{٢٢٨} لذلك فإن موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية، يعتبر من أكثر الموضوعات تأثيراً على البلدان العربية ومنها سورية، سواء على مستوى التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاقية مع منظمة التجارة بشأنها، أم صياغة التشريعات الوطنية الخاصة بها.

²²⁶ د. حبيب، مطانيوس، سوريا ومنظمة التجارة العالمية-مجلة الاقتصادية- العدد ٦٣، مصدر سابق.

²²⁷ الكواز، احمد، مارس/ آذار ٢٠٠٢- السياسات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث، السنة الأولى.

²²⁸ د: الحبش غسان، محمد الاقتصاد السوري ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،

النتائج

الاقتراحات

الخاتمة

المراجع

النتائج:

لقد توصلت الباحثة بناءً على الدراسة السابقة إلى النتائج الرئيسية التالية:

- ١- لا تكفي الخطوات الإصلاحية التي تحققت في سورية لإعادة هيكلة اقتصادها رغم أهميتها، لحرق مراحل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- ٢- يعاني الاقتصاد السوري رغم أهمية وفاعلية الميزات التي يتمتع بها، من العديد من المشكلات والتحديات الجوهرية المعيقة لتطوره، والتي تقف عائقاً أمام تحوله لاقتصاد السوق، وانضمامه إلى WTO.
- ٣- ليس هناك مجال أمام سورية في ظل تحول معظم الدول النامية نحو زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي، إلا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو سواها من الشراكات.
- ٤- لا تختلف متطلبات الإصلاح الاقتصادي في سورية، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من ضمن العديد من المتطلبات الهيكلية الضرورية لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري، عن متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- ٥- تطوّر واستمرار وتفوق اقتصاد السوق كمنهج علمي للإصلاح والتحديث على كل التنظيمات البديلة له.
- ٦- يوجد ارتباط وثيق بين كل من الشفافية والمعلومات والمنافسة، فتحقيق الشفافية (آلية قياس الحقائق أو المعلومات) رهن بتوفر المنافسة (آلية قياس مستوى تحقق الشفافية).
- ٧- تعد الشفافية المسألة المحورية في عملية التنمية، لكونها تقوم على التدفق الحر للمعلومات، ولن يكون لأي مجتمع دور حتى ولو هامشياً، إلا بالحصول على المعلومات وتوظيفها والتحكم بها.
- ٨- لا عاصم اليوم من الإغصار المعلوماتي، حيث أصبح الرهان إما "الإلحاق أو الانسحاق"، وتعتبر قضية التخطيط والاستعداد للتوجه الاستراتيجي لمجتمع المعلومات مدخلاً للمعلوماتية وأداة من أدواته، والتي تعتبر بدورها أسلوباً داعماً ومحققاً للشفافية.
- ٩- لن يؤدي إتباع الأنماط غير التنافسية* في سورية إلى نجاحها في رفع القدرة التنافسية لمنتجاتها في ظل سيادة العولمة وانفتاح الأسواق، في حين ستعزز التنافسية المكانة الاقتصادية لسورية بين دول العالم، لأهميتها في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي، والتقليل من سلبياته.
- ١٠- تعتبر المنافسة أساس التحول نحو اقتصاد السوق، وبالتالي نحو تكامل الاقتصادات المحلية مع الاقتصاد العالمي، وتكتسب المنافسة أهمية خاصة ومتزايدة لمطالبة الاتجاهات الدولية والإقليمية والداخلية بفتح أبوابها على مصراعيها.
- ١١- إن العمل على خصخصة جميع مؤسسات القطاع العام السوري، أو تجريده من دوره كقائد للاقتصاد مقولة خاطئة، لأن القطاع العام قد أثبت جدواه وفعاليته" رغم ضعف المؤشرات الاقتصادية" خلال العديد من المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري.
- ١٢- قد لا تقتصر الخصخصة على أسلوب واحد من أساليبها، وإنما قد يمتد إلى مزيج منها استناداً إلى عوامل عديدة،* والخصخصة غاية طالما تحقق الحل الأمثل.

* كالاتحاد على الموارد الطبيعية، وعدم إيلاء أهمية لاحتياجات الزبائن، وعدم القدرة على تحديد الموقع النسبي للصناعة بين المنافسين، وضعف التكامل الأممي، والدفاعية، والأبوية.

١٣- إن تعويم العملة، كآخر خطوة من خطوات اقتصاد السوق، تجربة مميزة عن تجربة الخصخصة، وتختلف عنها بالنقاط التالية:^{٢٢٩}

- a. تعتبر الخصخصة وسيلة ليست أكثر لدرجة يمكن لمجتمع ما أن لا يعتمد الخصخصة على الإطلاق ولو طبقتها جميع دول العالم فيما لو كانت النشاطات الاقتصادية تتبع الحل الأمثل (الهدف الحقيقي).
- b. أما تعويم العملة: فيكاد يقترب من الهدف أكثر منه كوسيلة، لأنه يجسد حقيقة الانتماء إلى الاقتصاد العالمي وبالتالي:

- انسجام واتساق آليات التطور بين الاقتصاد الداخلي والخارجي.
- تحضير وتوجيه كل عناصر النمو وآلياته في سياق التطور الأفقي والعمودي للتكنولوجيا في العالم، وبالتالي اختصار للفجوة الهائلة بين التخلف والتقدم في التكنولوجيا.
- وبالنتيجة تخفيض الفجوة الخطيرة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن مما يعني نمواً حقيقياً في الناتج وخلق فرص عمل ورفع مستوى المعيشة.. الخ.
- يمكننا القول أن تعويم العملة أقرب من الخصخصة في التمكن أكثر فأكثر من تطبيق آلية السوق، وتدعيم مناخات الشفافية والمنافسة وصولاً لتحقيق السوق الكفاء.
- وهذا لا يعني التقليل من أهمية الخصخصة بل على العكس نجد في كثير من الأحيان أن تحقق مقومات ومتطلبات تعويم العملة مرتبط لحد كبير بالقدرة على الخصخصة وتوجيه آلياتها بالاتجاه السليم.
- لدرجة يمكننا معها القول: أن الخصخصة آلية تكاد تقترب من الاقتصاد الجزئي أكثر من الاقتصاد الكلي، بينما تعويم العملة كان وما زال سيبقى رأس الاقتصاد الكلي، ودفة السفينة في سياق تطبيق الخصخصة بأقل تكلفة وأقل خطورة من آليات تطبيق وتجريب تحرير سعر صرف العملة، لأن الأخيرة ليست فقط قراراً كلياً رئيساً يخضع جميع ظواهر الحياة الاقتصادية للتأثر والتغير وفي كافة الاتجاهات من خلاله، بل لأن أنواع الخصخصة عديدة وتتيح مرونة كاملة (لا يمكن أن تتوفر في آليات تعويم العملة) أثناء تطبيقها في سياق تطور الاقتصاد الوطني.

١٤- لا يكفي تأمين القوانين والتشريعات الخاصة بإنشاء السوق المالية، وتشجيع القطاع الخاص، وإنشاء الشركات المساهمة وحده لقيام السوق المالية في سورية،^{٢٣٠} وقد أثبتت التجربة المصرية أن هناك علاقات متبادلة بين الخصخصة وتطور أسواق الأوراق المالية^{٢٣١}.

١٥- إن تحقيق متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، والانضمام إلى WTO على المدى القصير والطويل، كفيل بجعل الاقتصاد السوري على مستوى الشراكات الدولية، والقضاء على القضايا الخلافية بين سورية والمنظمة، وبالتالي تحقيق الانضمام الذي سيحقق للاقتصاد السوري الكثير من المنعكسات الإيجابية وطنياً ودولياً.

^{٢٢٩} طبيعة الأطر القانونية المرعية التي تحدد قواعد وإجراءات الخصخصة، ومدى رغبة الحكومة في إبقاء سيطرتها على المؤسسات العامة، والسرعة المبتغاة في تنفيذ الخصخصة، بالإضافة إلى خبرة الحكومة في مجالات الترويج والتفاوض وإبرام العقود، كما تشمل هذه العوامل وجود وحجم أسواق الأوراق المالية المحلية وقدرتها على استيعاب المطروح من أسهم المؤسسات العامة، والوضع المالي والإداري لهذه المؤسسات وانعكاسه على جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وموقف الرأي العام ونقابات العاملين من الخصخصة.

^{٢٣٠} مجلة الاقتصاد والنقل، ١ آذار ٢٠٠٥ - الآثار الإيجابية والسلبية لإقامة سوق للأوراق المالية في سورية، العدد ٣.

^{٢٣١} التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، «البيان» تنشر الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ (٩)، ١٧،٥ مليار دولار حصيلة الخصخصة بالدول

العربية حتى عام ٢٠٠١، جريدة البيان، انظر. <http://www.albyan.co.ae/albyan/2002/8/23/eqt>

الاقتراحات:

١- تعزيز تطبيق الشفافية من خلال تحقيق النقاط التالية:

أ- الاتجاه إلى تعميق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لزيادة قدرتها التنافسية^{٢٣٢} من خلال تحقيق مايلي:

A. تطوير الأداء الحكومي، وتنفيذ برنامج منطور **للحكومة الإلكترونية*** يحقق الحصول على كافة الخدمات الحكومية من خلال وسائل الاتصال المختلفة بحلول عام ٢٠١٠ كما فعلت مصر.^{٢٣٣}

B. استخدام التجارة الإلكترونية، وبالأخص في المشتريات الحكومية.

C. توظيف أنظمة تعليمية عالية الجودة لتلبية احتياجات سوق العمل بدمج منهجية التعليم والتدريب مع زيادة الاهتمام بمحو الأمية التقنية، وتطوير استخدام آليات التعليم والتدريب المفتوح عن بعد.

D. الاستفادة من تجارب ودروس الآخرين التي سبقتنا في هذا المجال، لاسيما تجارب البلدان النامية.

E. إتاحة إمكانية العمل عن بعد في كافة المؤسسات العامة، والخاصة بحلول عام ٢٠٢٠.^{٢٣٤}

ب- باعتبار أن المعلوماتية أسلوب داعم ومحقق للشفافية، فعلى السياسة المعلوماتية في سوريه ألا يكون دافعها الخشية من اضمحلالها وانهايار نفوذها الاقتصادي المؤدي إلى تقليل حجمها وتأثيرها عالمياً، بل التسريع بالنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار والتوظيف الأمثل للمعلومات، الذي يؤدي لرفع مستوى قطاعات المجتمع الخدمية والإنتاجية، والدخول بثبات في عصر المعلومات والتواصل أخذاً وعطاءاً لذلك نقترح إيجاد قطاع معلوماتي، وتأمين مقوماته الأساسية، كما يوضح الشكل رقم ١٧/٢٣٥:



الشكل رقم ١٧/المقومات الأساسية لقطاع المعلومات

ت- بناء مجتمع قائم على وفرة المعلومات، والثراء المعرفي، كتجسيد للشفافية ويبين الشكل رقم (١٨) اقتراحاً لبناء مجتمع المعرفة والمبني أساساً على القيمة.^{٢٣٦}

²³² غنيم سالم، محمد. (يناير ٢٠٠٢) السياسة الوطنية للمعلومات في مصر: وقائع المائدة المستديرة التي عقدها المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٩ - ٣٠ ديسمبر ٢٠٠١ - دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج ٧ ع ١ ص ١٦٠ - ١٦٤.

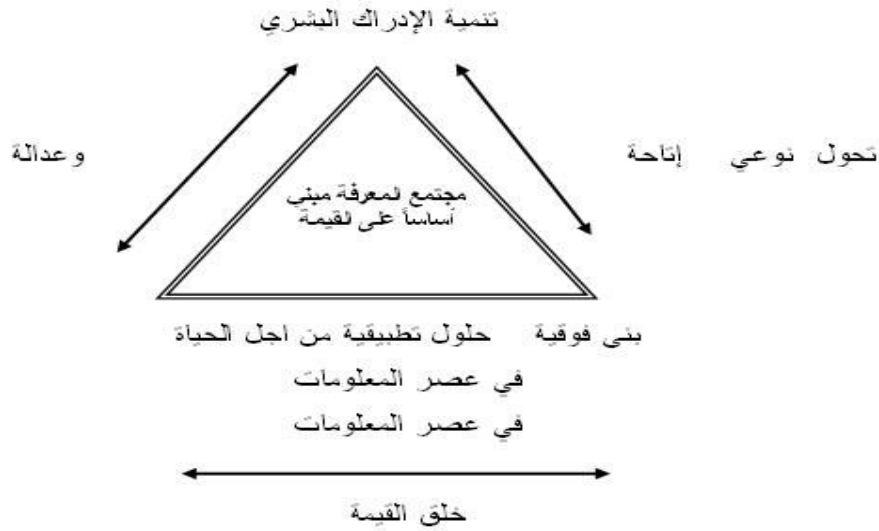
²³³ إن من أهم التعريفات المتعلقة بمفهوم الحكومة الإلكترونية تعريف البنك الدولي الذي يكاد يقدم مفهوماً شاملاً للحكومة الإلكترونية: الحكومة الإلكترونية E. Government هي عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الإنترنت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية.

²³⁴ بدر، أحمد، غندور، جلال، متولي، ناريمان. ٢٠٠١ - السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية: دراسات شاملة لمصر والوطن العربي وبعض البلاد الأوروبية والأمريكية والآسيوية والأفريقية، القاهرة، دار غريب ص ٢٣.

²³⁵ بيزان الصادق، خان. ٢٠٠١ - مرجع سابق، ص ٢٧٤ - ٢٧٥، لمزيد من المعلومات

انظر: infosociety.htm/www.cybrarians.info/journal/no

²³⁶ NITC Malaysia : National IT Agenda -. Accessed February 2003 .- Available at : www.nitc.org.my/nita/index.shtml



الشكل رقم (١٨) أسس بناء مجتمع المعرفة

٢- تشجيع الاستثمار كمحرك أساسي للتنمية وذلك من خلال تحقيق النقاط التالية:

- أ- زيادة كفاءة توظيف الموارد، ونسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنة كمدخل رئيسي لتطوير البيئة الاستثمارية.
- ب- تعزيز مصادر التمويل بالعملة الوطنية وبالقطع الأجنبي.
- ت- تنمية أفنية الادخار بكافة أشكالها وأدواتها وتبسيط إجراءاتها وتسهيل الوصول إليها، والتعامل معها.
- ث- إقامة سوق مالية تكون مستوفية لكافة شروط نجاحها وسلامة عملها .
- ج- استكمال وتطوير بنية الخدمات الأساسية، وتبسيط إجراءاتها وتوفيرها بكلفة مقبولة.
- ح- تشجيع إقامة الشركات المساهمة الخاصة والمشاركة ومنحها التسهيلات والحوافز المناسبة.
- خ- توسيع حجم السوق الداخلية، المتمثلة بقدرة هذه السوق على خلق الطلب الفعال.
- د- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتوحيد الجهات المعنية بأموره وتجميع ممثليها في مراكز واحدة (النافذة الواحدة).
- ذ- تطوير التشريعات والأنظمة وتكريس سيادة القانون وتعزيز صدقية القضاء وتسريع إجراءات التقاضي، والتي تعتبر أعظم أهمية بالنسبة للمستثمرين من الحوافز والإعفاءات المادية الممنوحة لهم.

ر- متابعة وتطوير تجربة المناطق الحرة.

٣- التحول نحو التنافسية كنموذج استرشادي جديد للتنمية عبر تحقيق النقاط الأساسية التالية:

- أ- تبني الاستراتيجية المناسبة لتحسين وزيادة القدرة الإنتاجية، وتوظيف الموارد بكفاءة تشغيلية عالية، وبالتالي الانتقال من زاوية التابعين في المنافسة إلى زاوية القائدين.
- ب- الالتزام بتوسيع العلاقات التجارية الدولية، والعلاقات التجارية العربية العربية.
- ت- التركيز على هدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية.

ث- التركيز القوي على التعليم والبحث والتطوير الفعال، بما في ذلك التعليم الفني، والتركيز القوي على التكنولوجيا والبنية التحتية (كالموانئ والطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية).

ج- ترسيخ بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس، والحد من البيروقراطية، والتطوير المستمر في الإجراءات الإدارية.

ح- المحافظة على استمرارية الاستقرار الاجتماعي والسياسي في سورية.

٤- تحسين ونجاح بيئة المنافسة في سورية من خلال تحقيق الشروط التالية:

أ- ربط الإصلاح المؤسسي في معالجة قضية المنافسة بالمفاوضات التي ستعقد مع منظمة التجارة العالمية، وفي استبانة وتقوية القطاعات الأكثر تعرضاً للمنافسة الدولية، وباستراتيجيات التنمية الوطنية، وبالتالي إعطاء الأولوية للقطاعات الأساسية.

ب- إتباع سياسة داعمة للمنافسة تتضمن مجموعتين من التشريعات:

A. الأولى تسعى لتحرير التجارة وتسهيل الدخول في الأسواق والخروج منها.

B. والثانية: تهدف لمنع تصرفات الأعمال المناهضة للمنافسة.

ت- إصدار قوانين منافسة تتسجم مع الاقتصاد السوري والقوانين العالمية*، على أن تستهدف القوانين المتعلقة بالمنافسة في سورية الأهداف التالية:

A. منع الاحتكارات والرقابة على السوق، والمعاملات غير العادلة التي تقوم بها الشركات.

B. منع إنشاء الكارتيلات التي تجنح إلى التحكم بالعرض ورفع الأسعار.

C. تنظيم ورصد دمج وشراء الشركات وإزالة الحواجز التي تعترض نفاذها إلى الأسواق وخروجها منها.

D. تعزيز الفعالية الاقتصادية للمنتجات المحلية وإنتاجيتها وقدرتها على المنافسة.

E. تشجيع التخصيص الكفء للموارد وإزالة عيوب الإنتاج.

F. حماية المستهلكين من المنتجات المنخفضة النوعية.

ث- توفير الشروط المتكافئة بين المتنافسين سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

ج- التركيز على الصناعات التي تتوفر لها مزايا نسبية عالية.

ح- تعزيز قواعد المعلوماتية والبيانات المتطورة، وتحسين الاستفادة من شبكات الإنترنت.

خ- أن يشمل العمل الدؤوب والمستمر لخفض التكاليف وزيادة مردود وإنتاجية عوامل الإنتاج ومكونات الخدمات، كافة مراحل الإنتاج.

د- توفير الرؤية الإستراتيجية، والقدرة على المبادرة ونقصي المعلومات عن المنافسين وعن المنتجات، والقدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب..الخ.

* تعرف منظمة التجارة العالمية سياسة المنافسة: على أنها الحزم والإجراءات التي يمكن استخدامها لترقية هياكل الأسواق التنافسية والسلوك التنافسي بما في ذلك قانون شامل للمنافسة للتعامل مع الممارسات المناهضة للتنافس، للشركات العامة والخاصة على وجه الخصوص، كالكارتيل، القيود السوقية الأفقية والراسية، سوء استغلال القوة السوقية، الاحتكار والفرقة أو التمييز في السعر.

د- تعزيز دور الشفافية والإفصاح، لا كشرط رئيسي من شروط المنافسة المتكافئة وحسب، وإنما كشرط لتحسين بيئة المنافسة بشكل عام.

ر- استخدام القيمة المضافة الناجمة عن الكوادر العلمية المدربة لقياس القدرة على المنافسة والتقدم المستمر.

ز- استخدام الإمكانيات لدى القطاعين العام والخاص، وتقوية عنصر المنافسة الإيجابية بينهما في مجال التسويق.

س- إيجاد معايير سليمة لاتخاذ قرار تصنيع أية مادة أولية بشكل يراعي الوضع التنافسي العالمي.

ش- تطبيق الجودة حسب المفاهيم العالمية السائدة أولاً، والقيام بإجراءات مقارنة مستمرة بين نتائج تطبيقها وبين وضع المنافسة العالمية.

ص- لابد للدول العربية من تطبيق نظام التجارة الحرة فيما بينها قبل أن يطبق النظام العالمي عليها وهي مجزأة، حيث يؤمن التكامل الاقتصادي لها مواجهة تحديات الأنظمة الاقتصادية القوية.

5- نقترح فيما يتعلق بتطبيق أسلوب الخصخصة في سورية مراعاة الأمور التالية:

أ- إعادة هيكلة مفاهيمنا الاقتصادية بخطاً سريعة، والتعامل مع ما تحمله من تطورات بما يتناسب معها من أساليب وأدوات، باستحداث بيئة مؤسسية تعكس تماسك هيكل الإنتاج والتحكم في الاستخدامات المتنافسة، التي يكتسب فيها قطاع المؤسسات الخاصة الدور المهم في تفعيل الأداء الاقتصادي الوطني.

ب- تجنب الخطأ الفادح بنقل تجارب الخصخصة في البلدان الصناعية، أو غيرها من البلدان، برسم برنامج الخصخصة بتأنٍ وتدرج،²³⁷ مراعين خصوصية الاقتصاد المحلي، ومستفيدين من تجربة الخصخصة المصرية آخذين في الاعتبار النقاط التالية:

A- عدم تنفيذ الخصخصة على حساب تحرير الاقتصاد، فتغيير الملكية ليس الهدف الوحيد.²³⁸

B- وجود التزام سياسي بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وعلى رأسها برنامج الخصخصة.²³⁹

C- وجود إطار قانوني واضح يحدد قواعد، وإجراءات عمليات الخصخصة.

D- تهيئة الرأي العام بأهمية وفائدة تنفيذ برنامج الخصخصة.

E- ضرورة وضع ضوابط من قبل الحكومة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

F- التأكيد على مبادئ الشفافية والعلانية.

G- اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بعمليات الخصخصة من خلال المؤسسات المعنية.

H- التعاون مع المؤسسات الدولية المختلفة ومشروعات الدعم الفني والجهات المختلفة المانحة للمساعدة.

²³⁷ الغادر، محمد، دراسة بعنوان: « دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية »، قدمت تلك الدراسة كورقة عمل لندوة " المعايير

المحاسبة الدولية والتحديات الاقتصادية" المقامة في فندق الشام، دمشق، بتاريخ (١٣) و (١٤) آذار عام (٢٠٠٤).

²³⁸ خطاب، مختار، مايو ١٩٩٩- الإصلاح الاقتصادي والخصخصة - التجربة المصرية، ندوة بيروت، مرجع سابق.

²³⁹ حبتور صالح، عبد العزيز، ١٩٩٧- إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي "دراسة مقارنة"، ص ٦٥.

- I- ضرورة الاستعانة ببنوك الاستثمار والمؤسسات المالية المختصة.
- J- ضرورة التقييم المستمر لتنفيذ البرنامج ومقارنته بالأهداف المحددة سلفاً، ومتابعته وتوثيق كل ما يتم تنفيذه من عمليات الخصخصة.
- K- تنفيذ برنامج الخصخصة بشكل متدرج، وهادئ بعيداً عن الاندفاع غير المدروس.
- L- يجب أن يضمن تنفيذ البرنامج عدم الإضرار بمصالح العاملين .
- ت- إعادة تقويم ووضع الحلول الجذرية للمؤسسات والشركات العامة التي أثبتت فشلها وعجزها ، باتباع أسلوب الخصخصة المناسب.
- ث- توسيع قاعدة تشغيل القطاع الخاص، وعدم التمييز بينه والقطاع العام في كل مشروع وعقد و تعهد وفي كل منتج، فالبقاء للسلعة الأفضل، وللاكثر منافسة وتنافسية، من حيث الجودة والسعر.
- ج- تحقيق الترابط المؤسسي بين الجهات الحكومية بما يحقق سرعة التعامل وتبادل المعلومات، بإنشاء شبكة خاصة لدى الجهات الحكومية، تحقق تكامل الخدمات الحكومية وأدائها للمواطن في جهة واحدة.

٦- نقتراح لنجاح قيام السوق المالية في سورية توافر مجموعة من الشروط والمقومات ومن أهمها: ^{٢٤٠}

- أ- استقرار في بيئة الاقتصاد الكلي، والبيئة السياسية.
- ب- سياسات حكومية تشجع القطاع الخاص والاستثمار الخاص.
- ت- بنية أساسية هيكلية تنظيمية ومحاسبية وإدارية وإشرافية متطورة.
- ث- قطاع أعمال متطور ومنظم، وانتشار الشركات المساهمة، ووجود عدد كاف من المستثمرين.
- ج- تطور خدمات إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية والاستشارات المالية وتحليل السوق والمخاطر.
- ح- إطار قانوني وتشريعي ومؤسسي يضمن التعامل العادل وحقوق ومصالح المتعاملين والإفصاح الدقيق عن المعلومات وشفافيتها، ويشجع المنافسة.

٧- تقترح الباحثة عند قيام سورية بتعويم العملة مستقبلاً تحقيق وتفادي الإجراءات التالية:

- أ- قيام أسواق مالية متطورة، وتشجيع واستمرار إقامة المصارف الخاصة المتطورة، وإعادة هيكلة المصارف العامة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الكلي.
- ب- توحيد سعر صرف العملة السورية كخطوة في طريق تعويمها.
- ت- التقليل من الاعتماد على الخارج والتوسع في التصدير بدل الاستيراد من دون ضوابط.
- ث- العمل على رفع مستويات الجودة ورفع مقدرة الصادرات السورية على اختراق الأسواق الدولية والمنافسة، والتقليل من حجم المكون الأجنبي في الصناعة السورية.
- ج- زيادة حجم الاستثمارات وتهيئة مناخ ملائم للاستثمارات الجديدة.
- ح- العمل على تنفيذ برنامج خصخصة بطرق تتناسب وسورية، شرط إقامة سوق للأوراق المالية في مناخ ملائم قائم على ركيزتين أساسيتين هما عنصر الشفافية والمنافسة.
- خ- اختيار التوقيت المناسب للتعويم.

²⁴⁰ السوق المالية وإمكانية قيام سوق للأوراق المالية في اليمن، المجلة الوطنية للمعلومات.

٨- فيما يتعلق بانضمام سورية مستقبلاً إلى منظمة التجارة العالمية نقترح:

أ- لمواجهة الاقتصاد السوري للانفتاح التجاري العالمي ولدعم صادراتنا السورية تنفيذ البنود التالية:

a. إحداث تعديل جذري في السياسات الاقتصادية السورية المعتمدة في صادراتها على الخامات التقليدية كأساس لمواردها.

b. زيادة المنافسة، وغلبة الطابع التكنولوجي المتقدم على المنتجات التصديرية، وأنماط الجودة العالية والالتزام بمواصفاتها، مما سيحقق الوجود الفعال في الأسواق العالمية.^{٢٤١}

c. إمداد مكاتب التمثيل التجاري لشركات التصدير السورية بمعلومات منتظمة عن أفضل أسواق الاستيراد و التصدير الخارجية، وتعريفها بالقدرات التصديرية للمؤسسات السورية .

d. إمداد مكاتب التمثيل التجاري للمؤسسات السورية بالمعلومات عن الخبرات الأجنبية التي يمكن التعاقد معها فنياً وتسويقياً للعمل داخل مواقع الإنتاج بالشركات، وبالمعلومات عن أحدث التقنيات، وبعض خطوط الإنتاج و كيفية الحصول عليها.

e. دعم مكاتب التمثيل التجاري، والاعتماد عليها بدلاً من انتشار شركات متخصصة تتولى إجراء صفقات الاستيراد والتصدير من المؤسسات العربية و الشركات العالمية.

f. خفض خسائر المؤسسات السورية الناتجة عن تأخير عمليات الفحص و تقدير الرسوم الجمركية بالموانئ من خلال التعريف بالشركات الأجنبية ذات الخبرة في التخليص الجمركي من المنبع.

ب- إن انضمام سورية مستقبلاً إلى منظمة التجارة العالمية أمر حتمي، مما يستدعي العمل الجاد في هذا المجال عبر تحقيق المقترحات التالية:

A. تجاوز الخلاف القائم بين مؤيد و معارض لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية فالمشكلة لم تعد محصورة بالانضمام أو عدمه، بل في كيفية تحسين شروط الانضمام وتحسينها، وكيفية تجاوز صعوبات التفاوض أو القضايا الخلافية بين سورية ومنظمة التجارة العالمية، بما يحقق النتائج المرجوة من الانضمام بأقل التكاليف .

B. تجاوز صعوبات التفاوض أو القضايا الخلافية،* بين سورية، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال تأمين متطلبات الانضمام على المدى القصير والطويل، بالإضافة إلى إقامة البنية المؤسساتية، والقانونية، والتشريعية القادرة على التكامل مع إجراءات العضوية، ثم تنفيذ اتفاقيات المنظمة، وإعداد المستندات المطلوبة لمرحلة المفاوضات، ثم خوض مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف، والمفاوضات الثنائية، وإعداد جداول الالتزامات المتضمنة نتائج المفاوضات متعددة الأطراف، والمفاوضات الثنائية، والذي تتلزم بالقيام بالعديد من الخطوات للتعامل مع متطلبات إجراءات العضوية.^{٢٤٢}

²⁴¹ انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية - منظمة العمل العربي / مكتب العمل العربي- القاهرة ١٩٩٥- ص ٩٨، ٩٩.

* راجع الباب الأول، الفصل الثالث، المبحث الثالث.

²⁴² <http://www.aljazeera.net/in-depth/international-com/2001/10-10-30-1.htm>

- C. إنشاء جهاز حكومي تفاوضي قوي، وتطوير وبناء قدراته وتوسيعه ليصبح متنوع الاختصاص، وواسع الإطلاع وشامل للقطاعات المعنية لخوض عملية العضوية وإجراءاتها، والمفاوضات المتعلقة بها.
- D. السعي لخلق وعي شعبي بأهمية العضوية إلى المنظمة، والحصول على الدعم السياسي، اللازم لضمان إقرار ما يتم التوصل إليه من شروط العضوية.
- E. الاستفادة من وضع المراقب في المنظمة.
- F. الإطلاع على مواقف مختلف البلدان لاسيما البلدان النامية، وتحديد التحالفات بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجري الآن في المنظمة.
- G. التعمق في حث أوضاع المفاوضات وتحديد الأهداف والمصالح الوطنية بشكل دقيق وفي ضوء ذلك تحديد موقف في شأن كل قضية تطرح في المنظمة.
- H. تحسين الوضع الداخلي من خلال اعتماد الشفافية وبناء المؤسسات وتعزيز اللامركزية وتفعيل الدورة الاقتصادية وتطوير الإنتاج.^{٢٤٣}

²⁴³ عبد الصمد، زياد، بتاريخ ٣١/٨/٢٠٠٣ - منظمة التجارة العالمية و البلدان النامية: آليات العلاقة - جريدة (النهار).

الخاتمة:

من كل ما سبق يتضح لنا بجلاء أن البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجهها سورية كغيرها من الدول العربية في الألفية الجديدة، اختلفت اختلافاً مذهباً عنها في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، فالمنافسة الدولية اشتدت، وقاعدة النجاح الاقتصادي تغيرت، بفضل الجولات المتتالية من التحرير الاقتصادي التي تقودها منظمة التجارة العالمية، والاستثمار العابر للحدود، وإزالة الضوابط المالية، والتي أدت إلى إحداث تغييرات كبرى في التجارة والمالية والاستثمارات على الصعيد العالمي، ولتحقيق النجاح في الاقتصاد السوري، لابد من التوجه نحو زيادة مشاركته في الاقتصاد العالمي، و الوصول إلى الأسواق الدولية، عبر نيل عضوية النظام التجاري القائم على القواعد المتعددة الأطراف والمعروف بمنظمة التجارة العالمية، وذلك عبر تحقيق البنية الاقتصادية الحقيقية التي تمكن الاقتصاد السوري من المشاركة الحقيقية في السوق العالمية، والوصول إلى سلع تصديرية تنافسية تؤدي بدورها إلى اللحاق بركب اتفاقيات التجارة الدولية، التي تنظمها منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال إجراء عملية التكيف والتأقلم الاقتصادي مع اقتصاد السوق، وما يستلزم كل منهما من بناء مؤسسات اقتصاد السوق وآلياته من الشفافية والمنافسة.

قائمة المراجع

=====

١ - المراجع باللغة العربية:

=====

أ- الكتب:

=====

٤. د.العربيد فهد، عدنان، ١٩٩٥-١٩٩٦ - التحليل الاقتصادي الجزئي، مطبعة المدينة، دمشق.
٥. د.الحمش، منير، ١٩٨٣- تطور الاقتصاد السوري الحديث، الطبعة الأولى، دار الجليل.
٦. د.الحمش، منير، ٢٠٠٣ - الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، الطبعة الأولى، سلسلة الرضا للمعلومات.
٧. د.العيسوي، إبراهيم، ١٩٩٥- لغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
٨. جون هيرسون، مارك هر ندر، ترجمة طه عبد الله، مراجعة محمد إبراهيم منصور، ١٩٨٧- العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريح للنشر.
٩. د شومان شوكت، عدنان، ١٩٩٦- اتفاقية الغات الدولية الرابعون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل دمشق.
١٠. د.شعبان، إسماعيل، ١٩٩٧ - العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة حلب.
١١. د.بقر علي، محمد، د. العربيد فهد، عدنان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ - التحليل الاقتصادي الجزئي، مديرية الكتب والمطبوعات.
١٢. د.سعيفان، سمير، حزيران ٢٠٠٣- قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، الطبعة الأولى.
١٣. د. إسماعيل علي، سعد- ١٩٩٩- المجتمع والسياسة (دراسات في النظريات والمذاهب والنظم)، دار المعرفة الجامعية.
١٤. زيني حسين، عوض الله، ١٩٩٨- الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت.
١٥. د.كنعان، علي، أيار ٢٠٠٠- النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه"، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى.
١٦. د.الشافعي محمد، زكي، ١٩٩٧- مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.
١٧. د.قلعاوي، غسان، ١٩٩٥- القطاع العام إلى أين، خواطر حول تخصيص القطاع العام، الطبعة الأولى، دار المكتبي.
١٨. الناشف، انطوان، ٢٠٠٠- الخصخصة (التخصيص)، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص ٧٩.

١٩. نعمة الله نجيب، وآخرون، ٢٠٠١ - مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٢٠. صلاح السيد، جودة، ٢٠٠٠ - بورصة الأوراق المالية علمياً وعملياً، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
٢١. د. هزاع، مفلح، ١٤/٥/١٩٩٨ - التعددية الاقتصادية وإمكانية قيام سوق مالية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
٢٢. د. بلاب، عبد المنعم وآخرون، يناير ٢٠٠٣ - الاتصالات والمعلوماتية في مصر، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية.
٢٣. مختار خطاب، إبريل ١٩٩٨ - التجربة المصرية في تحويل شركات قطاع الأعمال العام إلى شركات خاصة (تجربة الخصخصة).
٢٤. شومان شوكت، عدنان، ١٩٩٦ - اتفاقيات الجات: الرابحون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل، دمشق.
٢٥. بدر، أحمد، غندور، جلال، متولي، ناريمان. ٢٠٠١ - السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية: دراسات شاملة لمصر والوطن العربي وبعض البلاد الأوروبية والأمريكية والآسيوية والأفريقية، القاهرة، دار غريب.

ب- الأبحاث وأوراق العمل والندوات:

=====

٢٦. الجزء الثاني من الورقة المقدمة إلى مركز البحوث والدراسات السكانية بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق في مطلع عام ٢٠٠٢.
٢٧. د. علي مكي، فادي، ٢٠٠٠ - ما بين لغات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات.
٢٨. نتائج جولة الأورغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.
٢٩. الخلفي، عبد الله، إبريل، نيسان، ١٩٩٦ - دراسة بعنوان: سوق الأوراق المالية ودورها في تنشيط عملية الخصخصة، قدمت هذه الدراسة كورقة عمل لندوة "اتجاهات وآفاق الخصخصة" المقامة في دولة قطر، ص ١١٩.
٣٠. دراسة أقامتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى المؤتمر الرابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب والذي انعقد في تونس في الفترة ٥-١٨ تشرين الثاني نوفمبر، عام ١٩٨٨.
٣١. دراسات اقتصادية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، أغسطس ٢٠٠٣ - صندوق النقد الدولي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
٣٢. الترساوي إبراهيم، عصام، ٣٠ مارس، ٢٠٠٥، النص الكامل تطور تجريم غسل الأموال في مصر والعالم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، لمزيد من المعلومات انظر <http://www.ahram.org.eg/>

٣٣. مصطفى عبد الله، أحمد، مارس ٢٠٠٣ - التخطيط لمجتمع المعلومات المصري: دراسة وصفية تحليلية للسياسات والتوجهات الوطنية - شبكة أخصائي المكتبات والمعلومات -٩٤، تاريخ الإطلاع يوليو ٢٠٠٣. متاح في : www.Librariannet.com
٣٤. د. بلال، عبد المنعم، آب -أغسطس ٢٠٠٠- خدمات الاتصالات في جمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة مقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.
٣٥. نوير، طارق، ٢٠٠٣، دور الحكومة الداعم للتنافسية/ حالة مصر/، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، بريد إلكتروني، www.idsc.gov.eg .
٣٦. وديع، محمد عدنان، ٢٠٠١- محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
٣٧. العباس، يلفاس، ٢٠٠٣- هل الاقتصادات العربية معولمة؟، بحث في مؤشرات عولمة الاقتصادات العربية، صبري حسنين(محرر)، التخطيط الاقتصادي في عصر العولمة، ديوان ولي العهد، أبو ظبي ٢٠٠٣.
٣٨. الإمام، عماد، ٢٠٠٠- ملخص وقائع ورشة عمل حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية.
٣٩. مركز معلومات القطاع العام، أغسطس ١٩٩٢- إنجازات القطاع العام ١٩٩٠-١٩٩١، رئاسة مجلس الوزراء.
٤٠. حبتور صالح، عبد العزيز، ١٩٩٧- إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي"دراسة مقارنة".
٤١. صندوق النقد الدولي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الاجتماعات السنوية، الدراسات الاقتصادية ، التمويل و التنمية ، مارس ٢٠٠٣/03/02-من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، أغسطس ٢٠٠٣.
٤٢. الجبالي، عبد الفتاح، ٢٠٠٣- كراسات إستراتيجية، السنة الثالثة عشرة، العدد رقم ١٢٤، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، <http://www.ahram.org.eg>.
٤٣. دراسات وأبحاث، اكتوبر ٢٠٠٣- واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، الدائرة القانونية. E-mail:gcr1@palnet.com
٤٤. الجوني، عز الدين، ملف الشراكة السورية الأوروبية السورية في اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي - دور الصادرات السلعية - المصدر (www.almowaten.com)
٤٥. غنيم سالم، محمد، (يناير ٢٠٠٢) السياسة الوطنية للمعلومات في مصر: وقائع المائدة المستديرة التي عقدها المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٩ - ٣٠ ديسمبر ٢٠٠١ - دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج ٧ ع ١ ص ١٦٠- ١٦٤.
٤٦. الغادر، محمد، دراسة بعنوان: « دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية »، قدمت تلك الدراسة كورقة عمل لندوة " المعايير المحاسبة الدولية والتحديات الاقتصادية " المقامة في فندق الشام، دمشق، بتاريخ (١٣) و (١٤) آذار عام (٢٠٠٤) .

٤٧. دراسات وأبحاث، اكتوبر ٢٠٠٣- واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، الدائرة القانونية. E-mail: gcr1@palnet.com
٤٨. د: البساط، هشام، دمشق ٤-٧ حزيران (يونيو)، ٢٠٠١- تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية.
٤٩. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٣-٥ أكتوبر، ١٩٩٨- أوراق ووقائع إدخال آليات القطاع الخاص وقوى السوق في إدارة الأجهزة الحكومية، القاهرة.
٥٠. الاسكوا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البنك الدولي، ١٠-١٤-أيلول-سبتمبر ٢٠٠٣- الشفافية في المشتريات الحكومية، أوراق موجزة (briefing notes)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (wto) كانكون، المكسيك.
٥١. نكاع، عبد الحكيم، ورقة عمل حول: هيكلية البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر، أهمية البحث في تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات سياسات العلم والتكنولوجيا ورهاناتها، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
٥٢. مرياتي، محمد (المستشار الإقليمي للعلم والتكنولوجيا - الاسكوا)، ورقة عمل خبير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حول: (الاستشراف التكنولوجي والبحث الصناعي وأثرهما في النمو الاقتصادي العربي: قضايا وحلول).
٥٣. د. سراقبي محمد، من ٢٧، ٢، ٢٠٠١ لغاية ١٢-٦-٢٠٠١- السياسات المحفزة للاستثمار في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.
٥٤. راتب، شلاح، ٢٠-٣-٢٠٠١ - حول إصلاح النظام المصرفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية.
٥٥. د. قمر، جورج: دمشق من ٢٧-٢-٢٠٠١، ولغاية ١٢-٦-٢٠٠١- متطلبات الإصلاح الاقتصادي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة.
٥٦. ندوة حول دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة (تحرير طاهر كنعان)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، ١٩٩٨- بيروت.
٥٧. د. الحبش غسان، محمد الاقتصاد السوري ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية (www.alfafhoum.com) .
٥٨. عماش مرهج، حسين، ١٩-١١-٢٠٠٣- مشروع البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، محاضرة عن الشراكة الاقتصادية بين هيئة مكافحة البطالة ومجتمع الأعمال.

ت- التقارير والمؤتمرات:

=====

٥٩. تقرير حول الشراكة السورية الأوروبية، ١٩٩٨- دراسة وزارة الاقتصاد، دمشق.
٦٠. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١.

٦١. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥، ١٩٩٥ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

٦٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا، 2003-3 NOVEMBER-N مجتمع المعلومات في جمهورية مصر العربية، الأمم المتحدة.

٦٣. وزارة الاتصالات والمعلومات، كانون أول، ديسمبر ١٩٩٩، "الخطة القومية للاتصالات والمعلومات".

٦٤. الشركة المصرية للاتصالات حزيران / يونيو ٢٠٠١.

٦٥. المصرف المركزي في سورية، وقاعدة بيانات تمويل التنمية الدولية.

٦٦. وزارة الاتصالات والمعلومات، ٢٠٠٣-قانون الاتصالات بمصر.

٦٧. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣- تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣

<http://www.arab-api.org/>

٦٨. التقرير نصف السنوي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، يونيو ٢٠٠١.

٦٩. تقرير التنمية الشاملة في مصر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ - مركز بحوث الدول النامية، المصدر عن الانترنت، ماجدة خضر. بإشراف، محمد حماد، جريدة العربي - الاثنين، ٤ ابريل، ٢٠٠٤، عدد ٩٠٣.

٧٠. الاسكوا لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٣- مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، نيويورك.

٧١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، «البيان» تنشر الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ (٩)، ١٧,٥ مليار دولار حصيلة الخصخصة بالدول العربية حتى عام

٢٠٠١، جريدة البيان، انظر. <http://www.albyan.co.ae/albyan/2002/8/23/eqt>.

٧٢. منظمة العمل العربي / مكتب العمل العربي، ١٩٩٥- انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، القاهرة، ص ٩٨، ٩٩.

٧٣. د. السعيد، مصطفى، ٢٠ مايو ٢٠٠٢- توصيات مؤتمر "دور التجارة الالكترونية وخدمات النقل الدولي في تنمية الصادرات".

ث- المجلات والصحف:

=====

٧٤. الكفري عبد الله، مصطفى، ٣٠-١-٢٠٠٤- تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية، الحوار المتمدن، العدد ٧٢٩، انظر <http://www.rezgar.com/m.asp?i=349>

٧٥. سكر، نبيل، تموز (يوليو) ٢٠٠٣- الاقتصاد السوري إلى أين، الاقتصادية، السنة الثالثة-عدد ١٠٤٦، ص ١٥-١٦.

٧٦. جريدة الثورة السورية، ١٤-٦-٢٠٠٥- مجلس الشعب يقر مشروع قانون هيئة الأوراق المالية، ص ١

٧٧. الاقتصادية، ٢٠٠٥-٢٠٠٤ إجراءات الحكومة لعام ٢٠٠٤ ستتبع مستقبلًا على تحسين الصادرات غير النفطية، عدد، ١٧٧، دمشق، ص ١٢.
٧٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٤- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك.
٧٩. المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٣- وصف سوريه بالمعلومات، الإصدار الخامس، دمشق، ص ٨.
٨٠. د.نبيل، علي، ٢٠٠١- التقانة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٥.
٨١. د.المدرس، عبد الكريم، كانون الأول ١٩٩٤- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الغات، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٠.
٨٢. جريدة البعث، ١٤-٢-٢٠٠٠- عدد ١١١٢٩.
٨٣. د. العبد الله، مصطفى، ربيع ١٩٩٨ - الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، السنة الأولى عدد ٢.
٨٤. منظمة التجارة العالمية و عولمة الاقتصاد - المصدر (www.aljazeera.net) .
٨٥. م.جمال نصار، سها، ٢٦-١-٢٠٠٤- متطلبات انضمام الجمهورية العربية السورية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، الاقتصادية، السنة الرابعة، عدد ١٧٦، دمشق.
٨٦. الاقتصادية، عدد ١١٠، آب ٢٠٠٣، كيف يكون مستقبل المناطق الحرة مع إلغاء القيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمارات العالمية؟، المصدر عن الانترنت www.iqtissadiya.com.
٨٧. مجلة العالم الاقتصادي، أيار مايو ٢٠٠٤- العدد الثاني.
٨٨. بورصات وأسواق، الأحد ٣١-تشرين الأول "أكتوبر" ٢٠٠٤- السنة الأولى - العدد ٤.
٨٩. مواقف اقتصادية، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨- الفساد والتنمية، من سلسلة المجالات الالكترونية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية.
٩٠. منظمة الشفافية العالمية، الصفحة الإلكترونية.
٩١. ممتاز، نحاس- ١١ نوفمبر دمشق ٢٠٠٢- مباحث اقتصادية، عن جريدة بيان الكتب الاثنين، دار التكوين، عدد ٢٣٦.
٩٢. سويلم، حسام- ٢٣-فبراير ٢٠٠١- الملف السياسي قديم قدم المجتمعات البشرية، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جريدة البيان، الإمارات العربية..دبي.
٩٣. إحسان، بوحليقة- ٧ مايو ٢٠٠٢- استثمار الشفافية، الوطن، عدد ٥٨٥.
٩٤. العظمة شامل، ٢٠-٢-٢٠٠٥- الاقتصاد السوري بين المنافسة والاحتكار، الاقتصادية، عدد ١٨٣.
٩٥. د. الحوراني محمود، أكرم ، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، انظر: <http://www.mafhoum.com/syr/articles-04#/horani.htm> ch2
٩٦. د.سماق توفيق، محمد ، تحريك أسعار الفائدة، تردد في القرار واهتزاز في المصادقية، أبيض وأسود ٢٠٠٤/١/١٢.

٩٧. الجمهورية العربية السورية ومنظمة التجارة العالمية - ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١،
انظر <http://www.arabicnews.Com>.
٩٨. فيصل، سعد، ١٧-٦-٢٠٠٤ - جريدة البعث، عدد ١.
٩٩. عماد محمد، علي، ٢٠٠٢ - الترابط بين المصارف التجارية والسوق المالية في الاقتصاديات العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، عدد ٦.
١٠٠. إبراهيم أحمد، جركس، ٢٠٠٢ - واقع سوق بغداد للأوراق المالية وآفاق التطور، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء مجلد (١) عدد (٣).
١٠١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٨٨ - أسواق الأوراق المالية العربية (واقعها وإمكانات تطويرها)، - الكويت.
١٠٢. الأهرام الاقتصادي، ٢١/٨/١٩٩٥ - عدد ١٣٨٩.
١٠٣. سلامة، محمد، جريدة الأخبار، الاثنين ٤ - إبريل - ٢٠٠٥.
١٠٤. اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠١ - مصارف الغد.
١٠٥. مؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل الدولية، ١٦-١٨ تموز (يوليو) ٢٠٠٢ - التكنولوجيا ومكافحة البطالة والفقر في الدول العربية، الأمم المتحدة، بيروت.
١٠٦. بورصتا القاهرة والإسكندرية، جدول مؤشر الثلاثين (http://www.egyptse.com/download/case_30.xls)، والشبكة العربية للأسواق المالية (www.alshabaca.com).
١٠٧. بقلم شفيق، حمدي، حوار مع الأستاذ ممدوح الولي: رئيس منابو قسم أسواق المال والاستثمار بصحيفة الأهرام المصرية الاقتصاد المصري 2003/3/9 الأحد - تقاوم أزمة الدولار، إسلام أون لاين، لمزيد من المعلومات انظر <http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=RT77ts&hCounter=15>.
١٠٨. بيومي، جمال، يناير ٢٠٠٥ - "رغم ترحيب المستفيدين QIZ المخاطر واردة" مجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر - مصر العدد ٧٢، السنة السادسة.
١٠٩. الاقتصادية، صحيفة سوريه، عدد ١٣٨، ٢١-٣-٢٠٠٤.
١١٠. المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، ١٩٩٦ - دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة.
١١١. المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، ٣٠ يونيو ٢٠٠١ - تقرير إنجازات برنامج الخصخصة.
١١٢. مصطفى الدين، علاء، الأربعاء ٥ نوفمبر - ٢٠٠٣ - خبراء المال والاقتصاد يناقشون: ضبط سوق الصرف.. والمضاربة على الدولار، العدد ٣٦٠٢ akhbarelyom@akhbarelyom.org.
١١٣. د. العثيم، أحمد صالح، السبت ٢٠، محرم ١٤٢٢، Saturday 14th April، إدارة أسعار الصرف.. الطبعة الاولى، العدد: ١٠٤٢٥، صحيفة الجزيرة السعودية.

١١٤. الأهرام الاقتصادي، ٢١-٦-٢٠٠٤ - عدد ١٨٥٠، ص ٣٧، <http://ik.ahram.org.eg>
١١٥. محمد العجي إبراهيم، محمد، ٢-٣-٢٠٠٣ - جريدة الجزيرة، ٧ مليارات دولار حجم الفجوة في السوق المصري.
١١٦. بقلم علي، عزة و الولي، ممدوح، الجمعة، ١٦ ابريل، ٢٠٠٤ - في ندوة بجمعية الاقتصاد والتشريع
زيادة الصادرات المصرية لا ترتبط بتخفيض قيمة الجنيه، الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٢٨٦٥، السنة ١٢٨، <http://www.ahram.org.eg/Index.asp?CurFN=econ9.htm&DID=8092>
١١٧. الفوزان، راشد محمد، الأحد ٨ ذي الحجة، ١٤٢٣، ٩ 2003-february - بموضوعية هل تعويم العملة هو الحل الأفضل، صحيفة الجزيرة، العدد ١١٠٩١.
١١٨. نادية، أمين، الأحد ٢٨/١٢/٢٠٠٣ - بداية سنوات عجاف للاقتصاد المصري، خبراء الاقتصاد، العدد ٨٩٠.
١١٩. كامل، محمود، ٢٠٠٤ / ١ / ١٦ - ارتفاع الأسعار.. وإفلاس البرجوازية المصرية، الحوار المتمدن، من مجلة أوراق اشتراكية الصادرة من مركز الدراسات الاشتراكية" العدد: ٧١٥. <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=13681>
١٢٠. خضر، ماجدة، مارس ٢٠٠٤ - جريدة العربي ١٤.
١٢١. سعيد، محمد، صندوق النقد تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبقة في دول (التعاون) خلال العقود الثلاثة الماضية، (الوطن الاقتصادي).
١٢٢. محمد، العجي إبراهيم محمد، ٢-٣-٢٠٠٣ - ٧ مليارات دولار حجم الفجوة في السوق المصري، جريدة الجزيرة.
١٢٣. الجردى، عصام، الثلاثاء ١٩ أكتوبر ٢٠٠٤م - جريدة "الخليج" الإماراتية.
١٢٤. عوض، محمد، ١٠ سبتمبر - ٢٠٠٣ - مصر تحقق أول فائض في ميزان المدفوعات، الوطن.
١٢٥. البيان تحليل إخباري - رويترز، ترحيب بتعويم الجنيه المصري لكن الطريق أمامه وعر، المصدر عن الانترنت.
١٢٦. جريدة الوطن، JULY-14-2004 - صندوق النقد الدولي» بحث مصر على إلغاء السوق السوداء في العملة، المصدر عن الانترنت.
١٢٧. د. هبة نصار - مجلة المصور - ٢٣ يناير ٢٠٠٤.
١٢٨. مصطفى الدين، علاء، الأربعاء، ٥ فبراير، ٢٠٠٣ - صراع ساخن بين الجنيه والدولار!! خبراء المال والاقتصاد يناقشون قرار تحرير سعر الصرف، العدد ٣٥٦٣٠، السنة الخامسة.
١٢٩. بيزان الصادق، حنان. ٢٠١٠ - مجتمع المعلومات مدخل للمعلوماتية : نحو رؤية استراتيجية، مجلة الجديدة للعلوم الإنسانية، ع ٧، ص ٢٦٥ - ٢٦٧. www.cybrarians.info/journal/infosociety.htm

١٣٠. العجمي جاسم - ٢٣ مارس ٢٠٠٣م - ما هو المطلوب لتعزيز الشفافية في الوزارات والمؤسسات الحكومية الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، المنبر الديمقراطي التقدمي.
١٣١. العظمة شامل، ٢٠-٢-٢٠٠٥ - الاقتصاد السوري بين المنافسة والاحتكار، الاقتصادية، عدد ١٨٣.
١٣٢. الزكري، علي، الدولة في عدد كبير من الدول العربية لا تزال تدير مشروعات صناعية، أبو ظبي.
١٣٣. نذير سرحان، الخصخصة تقضي على الاحتكار والتميز في فعاليات الاقتصاد، صحيفة الاقتصادية، السنة الثالثة - العدد ١٤٣-٢٥-٤-٢٠٠٤.
١٣٤. د.سعيان، سمير، الأحد ٥ أيار ٢٠٠٢ - قانون النقد والتسليف يحتاج لكفاءات وخبرات ليحقق هدفه، صحيفة تشرين، دمشق.
١٣٥. القرنشاي، حاتم، الجمعة ٢٦ من صفر ١٤٢٥ هـ 16 ابريل 2004 السنة 128 - في ندوة بجمعية الاقتصاد والتشريع زيادة الصادرات المصرية لا ترتبط بتخفيض قيمة الجنيه، الأهرام، العدد ٤٢٨٦٥.
١٣٦. مصطفى الدين، علاء الأربعاء، ٥ فبراير، ٢٠٠٣ صراع ساخن بين الجنيه والدولار!! خبراء المال والاقتصاد يناقشون قرار تحرير سعر الصرف، العدد ٣٥٦٣٠، السنة الخامسة.
١٣٧. د- رشيد، أمين، حزيران - ١٩٩٦ - تطورات الغات، أسبابها وأثرها على الأقطار العربية، شؤون عربية - عدد ٨٦.
١٣٨. الرفاعي، رانيا - ١٩٩٩ - اتفاقية الغات و منعكساتها الاقتصادية مع إشارة خاصة لسوريا، بحث علمي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد - بإشراف الدكتور موسى الضير - دمشق.
١٣٩. د.حبيب، مطانيوس، سوريا ومنظمة التجارة العالمية - مجلة الاقتصادية - العدد ٦٣.
١٤٠. الكواز، احمد، مارس/ آذار ٢٠٠٢ - السياسات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث، السنة الأولى.
١٤١. السوق المالية وإمكانية قيام سوق للأوراق المالية في اليمن، المجلة الوطنية للمعلومات.
١٤٢. مجلة الاقتصاد والنقل، 1 آذار ٢٠٠٥ - الآثار الإيجابية والسلبية لإقامة سوق للأوراق المالية في سورية، العدد ٣.
١٤٣. عبد الصمد، زياد، ٣١/٨/٢٠٠٣ - منظمة التجارة العالمية و البلدان النامية: آليات العلاقة، جريدة (النهار).
- ج- مراجع أخرى:
- =====

١٤٤. صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢ - التجارة الخارجية للدول العربي، ١٩٩٠-٢٠٠٠.

١٤٥. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٤، ص ١١٣.

1. Arab states embrace free trade bacts, The Middle East Economic Survey, 1 April 2002,p.2, available at; www.mees.com/news/a45n13bo1.htm
2. UNCTAD, World Investment Report 2002, August 2002
3. ESCWA,free Trade Areas in the Arab Region ; Where Do We Go from Here (E/ ESCWA/ED/2001)(New York,2001),p9.
4. NorthInstitution.Institutinal Changing Economic Performance. Cambridge university press, 1990, p, 3
5. North", institution economic changing", lecture series no.12, Egyptian center for Economic Studies (eces).
6. Leipziger Volkszeitung"German Journal" Date 28.7.1995.
7. Wirtschaftswoche"Germmani Journal" Jahr 1994/51.
8. Archer, et, al. Financial Management, 2 ND, Ed N.Y 1983 P. 13.
9. Mcmenamin, J; Financial Management, London 1999, p. 72.
10. Sherif Kamel . The Birth of Egypt's Information Society.- International Journal of Computer and Engineering Management .- Vol 5 , No. 3 (September - December 1997) .- Available at :<http://www.journal.au.edu/ijcem/sep97/article2.html>.
11. AMF , "Arab capital markets performance (<http://www.amf.org.ae/vEnglish>).accessed on 28 July 2003 ABQ Zawaya Lt.. Country equities." Section on listed companies (accesseds on 30 July: and Abu Dhabi Securities Market. Monthly Stastical Buulltin (April 2003) p.7.<http://www.zawya.com/equities>).
12. Michael Porter,Being big without profit dosent get yowanywhre.The International Heraald Tribune (1 October 2002).
13. B.A EL-Dean and M.Mohieldin. On the Formulation and Enforcement of Competition LAW in Emerging Economies: The Case of Egypt, Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No.60.September 2001, and p.22
14. The Arab Planning Institute 2000, Workshop on Foreign Direct Investment in the ArabWord,Kuwait.
15. Aghion, P. and P. Howitt (1992). *A Model of Growth Through Creative Destruction, Econometrica*, 60(2), 323-351.
16. World Economic Forum,1996- *The Global Competitiveness Rrport*,WEF,Geneva.
17. OECD,1996-Industrial Compititiveness,OECD,France.
18. Atrash ,H.and T.Youssef (2000).intra-Arab Trade; Is it too Little? , IMF Working Paper 00/01, Washington ,D.C.
19. T.Winslow.OECD Programs for Gometition Issue(E/ESCWA/ED/2002/WG.1/6).p.5
20. World Development Report 2002,the World Bank.2002.electronic edition,chpt7,p.133.

21. S.Ahn, Competition, Innovation and Productivity Growth: A Review of Theory and Evidence, OECD, Working paper No.317, January 2002, p.5.
22. Demircuc– Kunt, A. and R. Levine. 1994. “The Financial System and Public Enterprise Reform,” World Bank Policy Research Working Paper 1319. Washington, D. C.: World Bank.
23. Shirley, M. and P. Walsh. 2001. “Public vs Private Ownership,” Policy Research Working Paper 2420. Washington, D. C.: World Bank. Research Working Paper 2420. Washington, D. C.: World Bank.
24. Shirley, M. and P. Walsh. 2001. “Public vs Private Ownership,” Policy Research Working Paper 2420. Washington, D. C.: World Bank. Research Working Paper 2420. Washington, D. C.: World Bank.
25. Shirley, M. 1998. “Trends in Privatization,” Economic Reform Today # 1. Washington, D. C: Center for International Privatization Enterprise.
26. Vogel song, Tondon, Johes, and Galal, World Bank, 1994.
27. Perotti, E. and P. Van Oijgn. 2001. 'Privatization, Political Risk, and Stock Market Development in Emerging Economies' Journal of International Money and Finance 20, pp 43-69.
28. Pagano, M. 1993“ .The Floatation of Companies on the Stock Market: A Coordination Failure Model ”, European Economic Review, 37, pp . 1101
29. Megginson, W. and et. al. 2000“ .The Choice Between Private and Public Markets: Evidence from Privatizations ”, Working Paper, University of Georgia.
30. Adas, R. 2000. Evaluating the Process of Development in Egypt , 1980-97, International Journal of Middle East Studies, 32, pp. 255-75.
31. Arab Monetary Fund. 2001. Money and Credit in Arab Countries Abu Dhabi, UAE; Amf.
32. Demircuc– Kunt, A. and R. Levine. 1994. “The Financial System and Public Enterprise Reform,” World Bank Policy Research Working Paper 1319. Washington, D. C.: World Bank.
33. NITC Malaysia : National IT Agenda –. Accessed February 2003 .- Available at : www.nitc.org.my/nita/index.shtml
34. World Competitiveness Report
35. <http://www.aljazeera.net/in-depth/international-com/2001/10-10-30-1.htm>.

الملحق رقم (٢١)

مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومكوناته في مصر

البلد	معدل النمو الحقيقي للمنتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	نسبة الميزان الجاري للمنتج المحلي الإجمالي	استقرار أسعار الصرف	نسبة الموازنة للمنتج المحلي الإجمالي	معدل تخفيض العملة	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي
مصر	٠,٥٠	٠,٣٢	٠,٨٦	٠,٦٨	٠,٨٦	٠,٦٩	٠,٢٩	٠,٦٣

المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣ - تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، ص ٤٠.

<http://www.arab-api.org>

الملحق رقم (٢٢)

مؤشر بيئة الأعمال ومكوناته في مصر

البلد	مؤشر البنية التحتية الأساسية	مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	مؤشر الحاكمية	مؤشر جاذبية الاستثمار	مؤشر بيئة الأعمال
مصر	٠,٣٤	٠,٤٨	٠,٤٣	٠,٣٨	٠,٤١

المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣ - تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، ص ٤١.

<http://www.arab-api.org>

الملحق رقم /٢٣/

بعض مؤشرات العلم والتقانة في مصر

الدولة	العلميون والمهندسون في البحث والتطوير لكل مليون ساكن	التقنيون العاملون في البحث والتطوير لكل مليون	الانفاق على البحث والتطوير % من GDP	المقالات العلمية
مصر	٤٩٣	٣٦٦	٠,١٩	١١٩٨

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٣.

مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية ومكوناته في مصر

البلد	نسبة الخريجين في العلوم والتقانة	نسبة الاستثمار الخارجي من جملة الاستثمار	نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية
مصر	٠,٠٣	٠,٣٨	٠,٣٠	٠,٠٠	٠,١٨

المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٣ - تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، ص ٩٠.

[/http://www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

الموقف التنفيذي لبرنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام في ٣٠ يونيو ٢٠٠١

م	أسلوب الخصخصة	عدد الشركات والوحدات الإنتاجية التي خصصت	قيمة البيع (مليون جنيه)
١	بيع أغلبية أو كامل الأسهم بالبورصة	٣٨	٥,٦٥١
٢	بيع أغلبية لمستثمر رئيسي	٢٦	٦,٧٠٢
٣	بيع لاتحادات العاملين المساهمين	٣٠	٨٧٠
٤	شركات بيع منها حصص أقلية	١٦	١٧٥٥
٥	بيع كأصول إنتاجية	١٨	٨٣٩
	الإجمالي	١٢٨	١٥,٨١٧
*	بيع كامل كأصول	٣٢	
**	وحدات إنتاجية مؤجرة	٢٠	
	إجمالي الشركات والمصانع التي خضعت للبرنامج	١٨٠	

المصدر: المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، ٣٠ يونيو ٢٠٠١ - تقرير إنجازات برنامج الخصخصة.

حصيلة بيع شركات الخصخصة واستخداماتها حتى ٢٠٠١-٦-٣٠*

ملیــــــــــــــــون جنیه		بیــــــــــــــــان
کــــــــــــــــلی	جزئــــــــــــــــی	
۱۳,۹۷۱		أ- إجمالي حصيله البيع حتى ۳۰-يونيو ۲۰۰۱
(-)		يخصم (-)
		ب- استخدامات الحصيلة
	٤,٣٥٧	سداد مديونيات البنوك
	٢,٥٦٩	معاش مبكر وإعانات أجور شركات خاسرة
	٦,٣٢٢	المحول لوزارة المالية من عوائد الخصخصة
	٤٧١	إصلاح فني وإداري
۱۳,۷۱۹		إجمالي استخدامات الحصيلة حتى ۳۰-يونيو ۲۰۰۱
۲۵۲		رصيد صندوق إعادة الهيكلة في ۳۰ يونيو ۲۰۰۱

المصدر المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، في ٣٠ يونيو ٢٠٠١- تقرير إنجازات برنامج الخصخصة.

^{**} الفرق بين قيمة البيع البالغة ١٥,٨١٧ مليون جنيه وحصيلة البيع البالغة ١٣,٩٧١ قد يرجع لعدم تحصيل الحكومة لقيمة البيع بالكامل .

الملحق رقم ٢٧/

أهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية في مصر

البيان	٩٣ / ٩٤	٩٤ / ٩٥	٩٥ / ٩٦	٩٦ / ٩٧	٩٧ / ٩٨	٩٨ / ٩٩	٩٩ / ٠٠
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليار جنيه)	١٧٥	٢٠٤	٢٢٩	٢٥٦	٢٨٠	٣٠٢	٣٣٩
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي %	٣,٩	٤,٧	٥	٥,٣	٥,٧	٦,١	٦,٥
معدل البطالة %	٩,٨	٩,٦	٩,٢	٨,٨	٨,٣	٧,٩	٧,٤
المتوسط السنوي للتضخم %	٩,١	٩,٤	٧,٣	٦,٢	٣,٨	٣,٨	٢,٨
إجمالي الادخار المحلي % من الناتج المحلي الإجمالي	١٥,١	١٥	١٢,٧	١٤,٥	١٥,٧	١٥,٦	١٦,٤
إجمالي الاستثمار المحلي % من الناتج المحلي الإجمالي	١٦,٦	١٦,٢	١٦,١	١٧,٧	١٩,٥	١٩,٩	١٩,٨
سعر الفائدة الاسمي	١٢,٠	١٠,١	٩,٥	٩,٨	٨,٨	٨,٨٢	٩,٠٩
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	٣٠,٩	٣٢,٩	٣١,٠	٢٨,٨	٢٨,٠	٢٨,٢	٢٧,٨
إجمالي الدين الخارجي % من الناتج المحلي الإجمالي	٥٩,٩	٥٤,٨	٤٥,٩	٣٨,٠	٣٤,٠	٣١,٧	٢٨,٣

المصدر: التقرير نصف السنوي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، يونيو ٢٠٠١.

الملحق رقم (٢٨)

أهم المؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بليون جنيه

السنوات	ديون البنوك	المخزون	إيرادات النشاط	عدد الشركات			أرباح الشركات الرباحة	خسائر الشركات الخاسرة
				الخاسرة	الرباحة	الإجمالي		
١٩٩٧-١٩٩٦	٢٢,٣	٥,٦	٣٨,٦	٨٢	١٨٠	٢٦٢	٤,١	(٢,٥)
١٩٩٨-١٩٩٧	١٧,٨	٦,٥	٣٩,١	٥٩	١٦٥	٢٢٤	٣,٧	(٢,١)
١٩٩٩-١٩٩٨	١٦,٩	٥,٩	٣٥,١	٤١	١٦٨	٢٠٩	٣,٧	(١,٦)
٢٠٠٠-١٩٩٩	١٤,٦	٤,٨	٣٠,١	٥٩	١٣٤	١٩٣	٢,٢٩	(٢,٠٧)
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٣,٦	٤,١	٢٨,٥	٥٤	١٣٥	١٨٩	٢,٥	(٢,٤)

(مبدي)